المدرسـة الوطنيـة العليـا للعلـوم السياسيـة

دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر: فترة 2019-2022

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة ونظم سياسية مقارنة

إعداد الطالبة:

سـايح فاطمة الزهراء

إشراف الأستاذ:

سيـد أحمد كبيـر

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	مؤسسة الانتماء
أ.د مصطفى خواص	أستاذ	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د سيد أحمد كبير	أستاذ	مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
أ.د فتحي بولعراس	أستاذ	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

السنة الجامعية: 2022م-2023م/ 1443هـ-1444هـ

شكر وتقديـر

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل فالحمد لك ربي حتى ترضى

ولك الحمد إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا.

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نسدي الشكر

لمستحقيه ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

إلى من شلركني حمل الأمانة وأعانني بعد الله على أداء رسالتي.

أولا وقبل كل شيء أزف بقلم احترام وتقدير خاص خالص الشكر لأستاذي الفاضل

"الأستاذ الدكتور سيد أحمد كبير" على مساعداته وتوجيهاته المتواصلة التي قدمها لي، ووقوفه الدائم معي إلى غاية إتمامي هذا العمل

فشكرا لك جزيل الشكر أستاذي على كل ما قدمته لي من دعم، حفظك الله ورعاك وأدامك سالما غانما

شكر لكل **أساتذتي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسة**، وكذا **أساتذتي عبر مراحل دراستي**

شكر للإذاعة الوطنية، وأخص بالذكر "**طاقم حصة السليل**" والذين كان لهم دور في إنجاز هذا العمل، كل باسمه ومقامه

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أغضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

والشكر موصول أيضا إلى كل من مد لي يد العون وقدم لي النصح والإرشاد

شكرا لكم جميعا على دعمكم

إهداء

لك الحمدربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

إلى من أدعو الله أن يحفظهما كماربياني صغيرا، سندي وقدوتي في الحياة والداي حفظهما الله

إلى سندي في الحياة، من شجعوني طيلة مشواري الدراسي أختي فتيحة، وإخوتي عبد الحق وعبد الباسط، وخاصة الغالي على قلبي أخي محمد الأمين

إلى الروح التي أوجدها الله في حياتي كنعمة تستوجب الشكر

إلى كتاكيتي الصغار تاج الدين، خليل وحكيم، جواد، ريان و مروى

إلى كل أهلي وأقاربي وأخص بالذكر "جدتي مريم رحمها الله"

إلى مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية البروفيسور مصطفى صايج

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين وقفوا بجانبي وأخص بالذكر زملائي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إلى كل الطاقم الإداري بالمدرسة وأخص بالذكر من كانوا خير أنيس لي طوال مساري الدراسي أخواتي اللواتي لم تلدهم لي أمي: أختي نسيمة وإبتسام ودليلة

أستاذاتي: بوزورين نجوة، أوعشرين وسام، صالحي أسماء، أوبعيش هجيرة، موساوي حليمة

أساتذتي: أستاذ عامر ناصر، أستاذ حمزة غول، أستاذ علي لراري

إلى سر نجاحي وسلامي الروحي

إلى هدفي الأسمى

★

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مـقدمـة 01

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري..... 05

المشكلة البحثية..... 05

مجالات الدراسة..... 05

الفروض العلمية..... 07

الأهمية العلمية والعملية للدراسة..... 08

مناهج الدراسة و اقتر اباتها..... 08

أدوات جمع البيانات..... 13

الإطار المفهومي والنظري للدراسة 14

المفاهيم الأساسية..... 14

الإطار النظري لدراسة العلاقات المدنية العسكرية..... 37

الأدبيات السابقة..... 46

الفصل الأول: دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجز ائري..... 50

تمهيد..... 50

المبحث الأول: نشأة المؤسسة العسكرية..... 52

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية من جيش التحرير الوطني إلى مرحلة سليل جيش التحرير..... 52

الفرع الأول: التنظيمات العسكرية الأولى قبل الثورة..... 52

1- ردود الفعل الأولية..... 53

2- المقاومة المسلحة المنظمة..... 53

الفرع الثاني- الجذور التاريخية لنشأة جيش التحرير الوطني (المنظمة الخاصة .l'O.S) 53

الفرع الثالث: ميلاد جيش التحرير الوطني..... 58

1- اجتماع 22..... 58

فهرس المحتويات

2- مؤتمر الصومام.....59

3- الفرع الرابع- مرحلة التحوير.....63

المطلب الثاني: تطور المؤسسة العسكرية.....65

الفرع الأول: تأسيس نظام الخدمة الوطنية 1964.....65

الفرع الثاني: انشاء قوات الجيش 66

1- الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية.....66

2- هياكل التكوين العسكرية.....75

3- التركيبة البشرية.....85

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وبناء الدولة من خلال المواثيق والدساتير 90

المطلب الأول: المهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي: القواعد الدستورية المنظمة للمؤسسة العسكرية.....90

الفرع الأول: الدور التنموي والسياسي.....90

1- دستور 1963.....90

2- الميثاق الوطني 1964.....92

3- دستور 1976.....93

الفرع الثاني: مرحلة الدور التقليدي (الاحترافي).....95

1- دستور 1989.....95

2- دستور 1996: تعديل 2016/2008/2002.....96

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية وبناء الدولة (التكيف مع طبيعة التهديدات) 98

الفرع 1- الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.....98

1- المرحلة الاستعمارية.....98

2- أدوار الجيش في مرحلة الإستقلال.....105

1. مرحلة الأحادية الحزبية.....105

فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة.....105

فهرس المحتويات

فترة حكم الرئيس هواري بومدين.....107

فترة حكم الرئيس شاذلي بن جديد.....109

2. مرحلة التعددية: المؤسسة العسكرية وتحولات النظام بعد 1989.....110

- المؤسسة العسكرية في مرحلة الانفتاح السياسي.....110

فترة حكم الرئيس اليمين زروال.....115

فترة حكم الرئيس بوتفليقة.....116

الفرع 2- الدور التنموي والدفاعي للمؤسسة العسكرية.....125

1- الدور الاقتصادي والاجتماعي.....125

الزراعة.....125

الخدمة الوطنية 125

الصناعة.....126

الصحة.....126

التشغيل.....127

البناء والمواصلات 127

التدخل الإنساني.....128

2- الدفاع الوطني: 129

- ✓ مفهوم الدفاع الوطني الجزائري.....129
- ✓ أهداف الدفاع الوطني الجزائري.....129
- ✓ مضامين العقيدة العسكرية الجزائرية ومحدداتها.....130
- ✓ منطلقات العقيدة العسكرية الجزائرية.....135

خلاصة الفصل.....142

الفصل الثاني: دور المؤسسة العسكرية في تعزيز الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر (2019-2022) ...144

تمهيد.....144

المبحث الأول: طبيعة التهديدات التي واجهتها المؤسسة العسكرية بين 2019-2022.....146

فهرس المحتويات

المطلب الأول: على المستوى السياسي: حراك 22 فبراير والمؤسسة العسكرية.....146

الفرع الأول: الحراك الشعبي وعوامل قيامه.....147

1- العوامل المباشرة.....147

1-1 عوامل سياسية.....147

أ. أزمة الشرعية والعهدة الخامسة.....147

2- العوامل الغير المباشرة.....148

أ. الفساد السياسي.....148

ب. تراجع مصداقية وأداء المجالس المنتخبة.....150

ت. انتشار الخطاب السياسي الاستفزازي والتهريجي.....150

ث. غياب الرئيس.....150

ج. سوداوية صورة الفضاء السياسي الجزائري بالخارجي.....150

2-1 عوامل اقتصادية.....150

أ. الفساد المالي والإداري 150

ب. سياسة التمويل الغير التقليدي (تراجع مداخيل المحروقات) 151

3-1 عوامل اجتماعية.....152

الفرع الثاني: خصائص الحراك الشعبي.....154

الفرع الثالث: مطالب الحراك الشعبي.....156

أولا: مطالب الحراك السياسية والدستورية.....156

ثانيا: مطالب الحراك الاجتماعية والاقتصادية.....156

الفرع الرابع: موقف الأطراف الداخلية والخارجية.....157

أولا: موقف الأطراف الداخلية.....157

1- موقف المؤسسة الحاكمة (الرئاسة) من الحراك.....157

2- موقف القوى السياسية والاجتماعية من الحراك الشعبي.....158

موقف القوى والأحزاب السياسية.....158

موقف المجتمع المدني.....159

فهرس المحتويات

ثانيا: موقف الأطراف الخارجية.....159

الفرع الخامس: موقف المواطنين والجيش من الحراك الشعبي.....160

المطلب الثاني: على المستوى الأمني: استفحال التهديدات الحدودية.....162

الفرع الأول: التهديدات الإقليمية.....162

أ. الأزمة الليبية.....163

ب. الأزمة المالية.....164

ت. توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب والإحتلال المغربي للصحراء الغربية.....166

الفرع الثاني: التهديدات اللاتماثلية.....169

1- الإرهاب والجريمة المنظمة.....169

أ. الاتجار بالمخدرات.....171

ب. الهجرة غير الشرعية.....175

ت. التهديدات السيبرانية.....177

ث. التهديدات البيئية (التغييرات المناخية).....180

المطلب الثالث: على المستوى المجتمعي: الأزمة الصحية: كوفيد 19 والحرائق الإجرامية.....182

الفرع الأول: الأزمة الصحية: فيروس "كوفيد 19".....183

أولا: آليات إدارة الأزمة الصحية بالجزائر.....184

ثانيا: التهديدات الأمنية المترتبة على جائحة كورونا (كوفيد-19) في الجزائر.....189

الفرع الثاني: الحرائق الإجرامية.....193

أولا: السياق الإقليمي لنشوب الحرائق في الجزائر.....193

ثانيا: الحرائق كأسلوب خفي لتهديد الأمن.....194

المبحث الثاني: استراتيجية المؤسسة العسكرية في مواجهة التهديدات والتحديات في الفترة 2019-2022.....197

المطلب الأول: مقاربة المؤسسة العسكرية الجزائرية في حل الأزمة السياسية.....197

الفرع الأول: موقف المؤسسة العسكرية من خلال الخطابات.....197

الفرع الثاني: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية.....198

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: أدوار المؤسسة العسكرية السياسية والدستورية.....201

الفرع الرابع: استراتيجيات المؤسسة العسكرية في مرافقة الحراك وحفظ الأمن والاستقرار السياسي.....204

الفرع الخامس: المؤسسة العسكرية والانتخابات الرئاسية 2019.....206

الفرع السادس: تداعيات مقاربة المؤسسة العسكرية.....208

الفرع السابع: أبعاد موقف المؤسسة العسكرية.....208

الفرع الثامن: انتخابات 12 ديسمبر 2019.....209

الفرع التاسع: الحراك والأزمة الصحية (جائحة كورونا) 212

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية لمواجهة التهديدات الإقليمية والتهديدات اللاتماثلية.....213

الفرع الأول: استراتيجية ترقية الأداء العسكري والجاهزية العملياتية (تطوير القوات وعصرنتها) 213

الفرع الثاني: استراتيجية المؤسسة العسكرية في الدفاع والأمن السيبيراني.....221

المطلب الثالث: استراتيجية المؤسسة العسكرية في مواجهة التهديدات المجتمعية: الأزمات والكوارث (الأزمة الصحية كوفيد-19، الحرائق الإجرامية) 224

الفرع الأول: استراتيجية المؤسسة العسكرية في مواجهة – كوفيد- 19.....224

الفرع الثاني: استراتيجية المؤسسة العسكرية للوقاية وتسيير المخاطر الكبرى والكوارث (الأزمة الصحية والحرائق الإجرامية) 226

الفرع الثالث: الإجراءات (القانونية والتنظيمية والعملياتية والتقنية) لتسيير المخاطر الكبرى والكوارث.....228

خلاصة الفصل.....230

الفصل الثالث: آليات تنفيذ استراتيجية المؤسسة العسكرية في مواجهة التهديدات.....232

تمهيد.....232

المبحث الأول: الآليات الإعلامية 234

المطلب الأول: الإعلام المكتوب والسمعي البصري: مجلة الجيش والإعلام الوطني (كرونولوجيا القرارات المنفذة من خلال الخطابات) 234

المطلب الثاني: الإعلام العسكري: حصة السليل الإذاعية 238

الفرع الأول: الحصة الإذاعية "السليل" ES- SALIL.....238

فهرس المحتويات

أ. العمل الإذاعي ضمن الإستراتيجية الاتصالية للجيش الوطني الشعبي.....238

ب. الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية.....240

✓ الاتصال الداخلي.....240

✓ الإتصال الخارجي.....241

ت. تطوير الإتصال بالمؤسسة العسكرية.....241

ث. الهدف من ولوج المؤسسة العسكرية الإعلام الإذاعي.....242

الفرع الثاني: الدور الذي لعبه الإعلام الإذاعي العسكري في فترة الحراك الشعبي.....244

الفرع الثالث: الإستراتيجية الاتصالية من خلال حصة "السليل الإذاعية.....245

المبحث الثاني: الآليات الأمنية والقانونية.....246

المطلب الأول: تجسيد استر اتيجية التطويروالعصرنة.....246

الفرع الأول: تنفيذ برامج التحضير القتالي والتعاون العسكري.....246

أولا: تنفيذ برامج التحضير القتالي 2019-2022.....246

1- تنفيذ برامج سنة التحضير القتالي وبرامج التعليم والتكوين: برنامج 2018- 2019(نموذج).....246

2- تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2019-2020.....251

3- تنفيذ برنامج التحضير القتالي لسنة 2020-2021.....252

4- تنفيذ برنامج التحضير القتالي لسنة 2021-2022.....253

ثانيا: تنفيذ يرامج التعاون لعسكري 255

1- التعاون العسكري المشترك الجزائري الأمريكي.....255

2- التعاون العسكري المشترك الجزائري الفرنسي.....256

3- التعاون العسكري مع منظمة حلف شمالي الأطلسي "الناتو".....256

4- التعاون العسكري الجزائري الموريتاني.....256

5- التعاون العسكري المتعدد الأطراف.....258

الفرع الثاني: الإنفاق العسكري.....259

الفرع الثالث: نماذج تنفيذية للاستراتيجية العسكرية.....260

فهرس المحتويات

1. على مستوى القوات البرية: الفرقة 40 للمشاة الميكانيكية نموذجا.....261
2. على مستوى القوات الجوية: الميدان المركزي للطيران (التمرين الجوي التكتيكي التنسيقي) 264
3. دائرة الإشارة وأنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية.....265
4. الإسناد اللوجستيكي: القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد "الشهيد محمد سعودي" نموذجا.....267
5. الخبرة في مجال التكوين: النخبة العسكرية.....269

أ. الأكاديمية العسكرية لشرشال "الرئيس الراحل هواري بومدين "نموذج ناجح في هياكل التكوين".....271

ب. إنشاء لجنة مكلفة بمراجعة سياسة التكوين في الجيش الوطني الشعبي: 277
6. اليقظة الاستراتيجية: (المكونات المركزية والجهوية لمديرية الإعلام والإتصال) 277
7. المفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني: نموذج الأداء العسكري والجاهزية العملياتية.....281
8. الإستعراض العسكري: آلية غير مباشرة لتجسيد استراتيجية العصرنة والاحترافية للمؤسسة العسكرية.....285

✓ الإستعراض العسكري 8 جويلية 2021.....285

✓ الإستعراض العسكري 05 جويلية 2022.....286
9. تعزيز الرابطة "جيش- أمة"، المستشفى الميداني للفوج 52 الطبي.....288
10. جهود وحدات الدرك الوطني في مواجهة الأزمة الصحية كوفيد-19.....290
11. إعادة تهيئة السد الأخضر: في مواجهة التهديدات البيئية.....291
12. المديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية: إنشاء وحدة كوفيد- 19.....292
13. التعاون العسكري الثنائي في مواجهة الجائحة: مستشفى ميداني للعزل الطبي.....295
14. دائرة التنظيم – الإمداد لأركان الجيش الوطني الشعبي.....296
15. القوات الجوية في مواجهة كوفيد-19: التدخل لجلب اللقاحات.....297
16. مفارز الجيش والقوات الجوية: في مواجهة الحرائق الإجرامية.....297
17. الخرائطية (تقنيات الصور الساتلية): المركز الوطني لاستغلال سواتل الكشف عن بعد في مواجهة الحرائق.....200

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: الآليات القانونية.....301

1- دستور 2020: تعزيز العقيدة العسكرية للقوات المسلحة.....301

خلاصة الفصل.....305

استنتاجات.....307

الملاحق.....312

قائمة المراجع النهائية.....317

ملخص.....338

فهرس الجداول

فهـــرس الجـــداول

رقم الجدول	الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
01	شعارات أركان الجيش الوطني الشعبي	74
02	**نتائج الانتخابات البلدية لعام 1990**	111
03	**نسبة المقترعين والغائبين في انتخابات 1991**	113
04	**نتائج الدور الأول من الانتخابات البرلمانية في 26 ديسمبر 1991**	114
05	**خلفية رؤساء الجمهورية في الجزائر (1963- 2019)**	123
06	**وزراء الدفاع وقادة الأركان في الجزائر من (1962-2023)**	124
07	**منظومة التسلح الجزائري ذات الطابع الدفاعي سنة 2017**	139
08	**إنفاق الجزائر العسكري 2000-2019**	139
09	**أهم سببين إلى التظاهر ضد نظام بوتفليقة**	153
10	**الحصيلة السداسية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة 2019-2021**	174
11	**أهم المواد المتضمنة في المرسوم التنفيذي 20-69 والمتعلق بتدابير الوقاية من "كوفيد-19"**	186
12	**الإحصائيات المسجلة في الجزائر حول "كوفيد-19" من مارس-ماي 2020**	187
13	**انخفاض أسعار البترول في فترة كوفيد-19 لسنة 2020**	190

فهـــرس الجـــداول

14	الولايات المتضررة من الحرائق من 9 إلى 21 أوت 2021	194
15	بؤر الحرائق بين (2019-2021)	195
16	نتائج الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019	210
17	تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2018-2019	250
18	تنفيذ تمارين برنامج التحضير القتالي 2019-2020	252
19	تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2020-2021	253
20	تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2021-2022و2022/2023	254
21	المؤسسة العسكرية في إطار تنفيذ التعاون العسكري الثنائي 2019-2022	257
22	الإنفاق العسكري في الجزائر بين 2019-2023	259
23	الطاقم الطبي العسكري بالوحدة كوفيد-19	293
24	عدد الأشخاص الملقحين على مستوى المراكز الطبية الاجتماعي للنواحي العسكرية الستة	295

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الموضـــــــــــــوع	الصفحة
01	دور المؤسسة العسكرية	17
02	خصائص الجيش الإحترافي	36
03	مستويات البعد التنظيمي للمؤسسة العسكرية	69
04	مهام الأمن الشاملة للمؤسسة العسكرية	141
05	نسب التأييد للحراك في الجزائر (2019-2020)	160
06	آليات تنفيذ الإستراتيجية الإتصالية في مواجهة التهديدات	280

مقـــدمـــة

مقـدمــة

مـقدمــة

يعد تحقيق الاستقرار السياسي والأمني أحد أهم التحديات التي تواجه دول العالم العربي و هذا بعد فترات التحول الذي يقضي تحقيقه استكمال عملية التحول الديمقراطي بشكل كامل، وقد عرفت المنطقة العربية بعد عقد من الحراك العربي الذي كان في أواخر سنة 2010 احتجاجات وحركات سياسية جاءت هادفة إلى التغيير وإعادة إرساء نظام ديمقراطي وإسقاط كل أشكال الإستبداد السياسي بنماذجه المختلفة والتي أخذت شكلا آخر فيما عرف بالموجات والتحولات الثانية وهذا بداية سنة 2019 في كل من السودان والجزائر، والتي لعبت المؤسسة العسكرية خلالها دورا مهما ومتنوعا في العديد من الأوضاع المختلفة غاية منها في حفظ الأمن والاستقرار ، حيث يتأثر هذا الدور بالسياق السياسي والاجتماعي والثقافي للدولة وكذا تاريخ العلاقة بين الجيش والحكومة والشعب، فالمؤسسة العسكرية تمارس عديد الأدوار خاصة في ظل مثل هذه الفترات، بأدائها لمهامها الدستورية والذي يعد أهم دور يمكن أن تلعبه هذه المؤسسة خلال الاحتجاجات لتأمين المنشآت الحكومية والممتلكات العامة، ومنع العنف والفوضى وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، كما قد تتدخل للوساطة بين الحكومة والمتظاهرين أو الأطراف المتنازعة لتسهيل الحوار والتفاوض في محاولة لإيجاد حلول سلمية للخروج من الأزمة، وتتدخل في بعض الحالات لحماية استقلال الدولة ووحدتها والحفاظ على هياكل الحكم والدستور، كما قد تتدخل لمنع انقلابات عسكرية أو تدخلات خارجية تهدد استقرار الدولة، و هي تعمل أيضا من خلال تدخلها على الإصلاح والتغيير السياسي وقد تسعى حتى لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة مع عملها على تعزيز حكم القانون، ويلعب الجيش أيضا دورا في مراقبة نفسه والحفاظ على معايير الانضباط والمساءلة الداخلية خاصة لمحاسبة الأفراد الذين يسعون إلى تعطيل عملية الانتقال الديمقراطي، وهي تتبع في هذا عدة آليات فعالة لضمان مساءلة الأفراد داخل المؤسسة العسكرية، كما تسعى المؤسسة العسكرية لتجنب التدخل المباشر في الشؤون السياسية.

ويختلف دور المؤسسة العسكرية خلال الاحتجاجات والتحولات السياسية من بلد إلى آخر حسب السياق السياسي والاجتماعي الخاص به، وباعتبار أن المؤسسة العسكرية في الجزائر مؤسسة سيادية فقد كان لها أن لعبت دورا في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي خلال الفترة 2019 وإلى غاية 2022، حيث عادت إلى المشهد السياسي بعد انطلاق الحراك الشعبي منذ تاريخ 22 فيفري 2019، وهو ما طرح عدة تساؤلات حول تداعيات هذه الاحتجاجات وكيف عادت المؤسسة العسكرية لتساير هذه المرحلة، وهذا في خضم الأوضاع

مقـدمــة

الأمنية التي تشهد نوعا من اللا استقرار خاصة دول الجوار، وهو ما جعل من الحدود ملاذا آمنا لظهور ما يعرف بالتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود بمختلف أنواعها والتي شكلت تهديدا على أمن حدود الدولة ووحدتها الترابية خاصة بعد انبثاق الحراك الشعبي، هذا الأخير الذي اصطدم لاحقا بانتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، والذي شكل تهديدا هو الآخر على الأمن الصحي، إضافة لنشوب حرائق كانت في أغلبها مفتعلة من قبل منظمات إرهابية استهدفت ضرب الأمن الثقافي للدولة ومنه زعزعة أمنها واستقرارها، فكان للمؤسسة العسكرية أن تدخلت في خضم كل هذه التهديدات ، حيث لعبت عديد الأدوار و على عدة مستويات لتحقيق الاستقرار السياسي باعتباره أحد أهم محاور الأمن خاصة بعد التطور الذي عرفه هذا المفهوم فيما أصبح يعرف بالأمن الشامل.

فما شهدته الجزائر خلال هذه الفترة من مختلف التهديدات، والتي كان لها عدة تداعيات أدت لبروز عدة تحديات مستجدة، ما يستدعي الاهتمام بها والتطرق إليها في دراسة بحثية بنوع من التعمق والتفصيل تبرز كيف شكلت هذه الاحتجاجات واللا استقرار في الوضع السياسي ملاذا آمنا لاستفحال عديد التهديدات العابرة للحدود وكيف أصبح الأمن في الجزائر هدفا تصبو إليه عديد الأطراف في ظل الأوضاع التي تشهدها البلاد – بالشكل الذي يدعو إلى دراستها وتحليلها وفهم الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في خضم كل هذه التحولات التي شهدتها الجزائر على المستوى الداخلي ومع التغييرات التي تشهدها الساحة الإقليمية، وكيف شكلت مجريات الأوضاع وحالة اللا أمن واللا استقرار بدول الجوار تهديدا لأمن الجزائر؟ وهل كان لها تأثير على استفحال وتفاقم ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف التهديدات المركبة العابرة للحدود؟، وما هي الاستراتيجيات المتبعة من قبل المؤسسة العسكرية في محاولتها التصدي لتلك التهديدات لحفظ الأمن واسترجاع الاستقرار السياسي خلال الفترة المحددة سلفا؟ وهل كانت هذه الاستراتيجيات شاملة واستباقية استشرافية؟ أم أنها كانت آنية ووليدة تلك الفترة؟

وعلى هذا الأساس، واستجابة لما تقتضيه معالجة هذا الموضوع وتقصيه وتحليله قامت الدراسة ببناء خطة بحثية بداية من مقدمة إلى استنتاجات، مرورا بإطار منهجي حددت فيه مشكلتها الجوهرية، ومناهجها واقترابتها ومفاهيمها التي استعانت بها واعتمدتها كأساس للتحليل، وقسمت الموضوع إلى ثلاث فصول جاءت كالتالي:

تناولت في الفصل الأول بعنوان: **دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري** حيث تم التطرق لنشأة المؤسسة وتطورها عبر عديد المحطات، ومهامها الدستورية ومختلف الأدوار التي لعبتها من خلال مسار

مقـدمــة

التاريخ الدستوري خلال مرحل بناء الدولة وتكيفها مع طبيعة التهديدات، وتناولت في الفصل الثاني **دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر 2019-2022**، أي طبيعة التهديدات التي واجهتها المؤسسة العسكرية خلال فترة الدراسة على المستوى السياسي أين تم التطرق للحراك الشعبي ، وعلى المستوى الأمني أين شهدت الجزائر عديد التهديدات الإقليمية والتهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود، وعلى المستوى المجتمعي تم التطرق للأزمة الصحية كوفيد-19 وكذا الحرائق الإجرامية باعتبارها أحد مهددات الأمن ، مع ذكر الاستراتيجيات التي وضعتها المؤسسة العسكرية لمواجهة تلك التهديدات والتحديات، وتم معالجة **آليات تنفيذ استراتيجيات المؤسسة العسكرية في مواجهة التهديدات في فصلها الثالث**، من آليات إعلامية تمثلت في وسائل الإعلام الوطني أو العسكري، ووسائل أمنية وقانونية جاءت كلها في إطار تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة العسكرية.

ثم خلصت الدراسة بناء على هذه المعطيات والتي اختبرت فيها الفروض المقترحة إلى جملة من الاستنتاجات حول الموضوع.

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة:

1- - المشكلة البحثية:

يشير موضوع دراستنا للدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية الجزائرية في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي بين سنوات 2019-2022 إلى المشكلة الرئيسية التالية:

ما هو الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر منذ 2019؟ وفيما تتمثل الاستراتيجية المتبعة من أجل تحقيق ذلك؟

وتتفرع عن هذه المشكلة البحثية جملة من التساؤلات الفرعية التي تمثل أهم جوانبها والمتمثلة فيما يلي:

1- فيما تتمثل أهم المحطات التاريخية التي مرت بها المؤسسة العسكرية؟ وما مدى تأثيرها على أدوارها؟

2- ماهي المهام المناطة دستوريا للمؤسسة العسكرية الجزائرية؟

3- ماهي الخلفية والأسباب وراء اندلاع الحراك الشعبي؟ وماهي أهم مجرياته؟

4- كيف أثرت خطابات المؤسسة العسكرية عبر وسائل الإعلام المختلفة في مسار الحراك الشعبي؟

5- هل كان لتدخل المؤسسة العسكرية قبول من قبل الحراك الشعبي؟ وأين تكمن تداعيات وانعكاسات ذلك على عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الجزائر؟

2 - مجالات الدراسة: يُعالج هذا الموضوع في مجالات ثلاثة هي:

أ - المجال المكاني: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تسلط دراستنا اهتمامها على الجزائر إذ يعد موقعها ذي أهمية استراتيجية، فهو جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية، برا وبحرا وجوا.[1] وتقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° غرب غرينيتش، و 12° شرقا، يحدها من الشرق تونس عل طول 965كيلومتر، ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1.559كيلو متر، والصحراء الغربية بـ 42كيلومتر، و من الجنوب: النيجر بـ 956كيلومتر، ومالي بـ 1.36كيلومتر، وموريتانيا بـ

[1] الهادي قطش، ***أطلس الجزائر والعالم*** **(طبيعيا- بشريا- اقتصاديا- سياسيا)**، (الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص.34.

463كيلومتر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط[1] بطول يبلغ 1200كيلومتر.وتعتبر الدولة الأولى إفريقيا من حيث المساحة إذ تبلغ مساحتها 2.381.741كيلومتر مربع.[2]

أما من الناحية الجغرافية والإقليمية، يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بعد الهوية والإنتماء بمحوريه: المغاربي حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير، ومركزه الاقتصادي والبشري، والمحور العربي الإسلامي: وهو محور الإنتماء للحضارة العربية الإسلاميةالتي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وهو ما جعل منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي والإسلامي. والبعد الثاني: هو التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية البشرية، ويتميز بمحورين: الأول المتوسطي: حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، ولازالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية. والثاني الإفريقي: حيث يعمل بتوغل الجزائر داخل عمق إفريقيا، على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي.[3]

إن استراتيجية الموقع الذي تزخر به جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية جغرافيا وإقليميا، مغربيا وعربيا إسلاميا، متوسطيا وإفريقيا، منحها الدور الريادي على مستوى العالم النامي في المجال السياسي والاقتصادي، وكذا أهم المعالم المكونة للمجال الجغرافي جاعلا منها بوابة إفريقيا، ومنه تحديد وزنها الإقليمي والدولي.

ب - المجال الزماني: شملت الدراسة دور المؤسسة العسكرية خلال المراحل المختلفة لتطور النظام السياسي، مع التركيز على فترة الحراك الشعبي من تاريخ انطلاقته في 22 فيفري 2019 وصولا للانتخابات 12 ديسمبر 2019، و إلى غاية سنة 2022،أي يتمحور التحليل في دراستنا في الفترة الزمنية الممتدة من 2019 إلى 2022 باعتبارها أحد أهم المحطات التي برز فيها دور القوات المسلحة كامتداد تاريخي لمحطات تاريخية سابقة ، حيث تعتبر سنة 2019 نقطة تحول أساسية في تاريخ الجزائر، باعتبار أن الحراك الشعبي كان الانطلاقة نحو

---

[1] *المرجع نفسه*، ص.34.

[2] قطش، *مرجع سابق*، ص.34.

[3] *المرجع نفسه*، ص.34.

التغيير وبداية عملية الانتقال نحو نظام أكثر ديمقراطية يكون فيه الشعب صاحب السيادة، حيث كان المرآة العاكسة للأوضاع التي كانت تشهدها البلاد على مختلف الأصعدة وفي عديد المجالات .

ج- المجال الموضوعي:

تعالج الدراسة طبيعة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية ومدى تأثير هذا الدور خلال الفترة 2019-2022 أي طوال فترة الحراك الشعبي وما بعده، باعتبارها مرحلة محورية في تاريخ الجزائر في تحقيق الأمن والحفاظ على الاستقرار السياسي، وكذا أهم الاستراتيجيات التي اتبعتها في سبيل تحقيق ذلك، أين تتقاطع دراستنا وتشتمل على عدة مواضيع مرتبطة ومتصلة بطبيعة العلاقات المدنية العسكرية والدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العملية السياسية وعملية التحول الديمقراطي ككل في الجزائر من:

الأحزاب السياسية، الانتخابات، المجتمع مدني، المؤسسات السياسية، المؤسسات القانونية والدستورية، النظام السياسي، الفساد، الرأي العام، الأزمات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، وحتى السياسة الخارجية، وحتى التهديدات الأمنية التي عرفتها الجزائر في خضم كل ذلك.

3 - الفروض العلمية:

والإجابة على المشكلة البحثية المطروحة تستدعي منا صياغة الفرضيات العلمية التالية:

1- يرتبط تدخل المؤسسة العسكرية بحالات الفوضى واللاأمن واللااستقرار، بحث كلما كانت هناك حالة من الفوضى واللا أمن واللا استقرار في الجزائر كلما تدخلت المؤسسة العسكرية للقضاء على الفوضى وحفظ الأمن ولعبت دورا في الاستقرار السياسي داخل الدولة، متبعة في ذلك العديد من الاستراتيجيات، خاصة وأن الاستقرار السياسي يعد أحد أهم مرتكزات الأمن.

2- تاريخ المؤسسة العسكرية في الجزائر وثيق بالتدخل في الشأن السياسي.

3- المهام الدستورية المناطة للمؤسسة العسكرية فيما يتعلق بحفظ الأمن والاستقرار كفيلة بدفع وفتح باب تدخلها في الجزائر الشؤون السياسية للدولة.

4- ترتبط الاحتجاجات الشعبية بأزمات النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث كلما عرفت الدولة أزمات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي كلما انعكس ذلك على رد فعل الشعب والمجتمع مؤديا لانتفاضته للتعبير عن مطالبه وقيامه بالمسيرات والاحتجاجات الاجتماعية.

5- كلما قامت المؤسسة العسكرية بخطابات عبر مختلف وسائل الإعلام سواء السمعي أو السمعي البصري أو حتى المكتوب، كان لذلك انعكاس جلي على مسار الحراك الشعبي وسيرورته.

6- كلما واصلت المؤسسة العسكرية دعمها وتدخلها بالاستجابة لمطالب الحراك الشعبي بما يتماشى والدستور، كلما زاد إقبال الشعب على مواصلة المسيرات والابداء برأيه والتعبير عن مطالبه والرغبة في التغيير والقضاء على رؤوس النظام الفاسد بسلمية تامة تحت شعار "جيش شعب خاوة خاوة "طوال المرحلة الانتقالية التي قادتها المؤسسة العسكرية ومنذ بداية مرافقة الجيش الشعبي الوطني للاحتجاجات الشعبية وإلى غاية اجراء الانتخابات وما بعدها.

4 - الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

يستفيد الباحث من الناحية العلمية من اختبار الفروض العلمية، واستخدام المفاهيم الحديثة في التحليل السياسي، واستثمار المعارف المحصل عليها في إطار عملية البحث هذه، وكذا إثراء المكتبة العلمية بدراسة جديدة حاملة لمفاهيم جديدة في عملية التحليل السياسي.

أما الأهمية العملية فتكمن في إفادة الباحثين والمهتمين بالموضوع والمقررين والسياسيين بنتائج هذا البحث، وكذا تحسين عمليات التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية السلمية وكذا تحسين تدخل المؤسسات الرسمية للدولة على رأسها المؤسسة العسكرية وتحسين تفاعلها وتناغمها مع النظام والمطالب السياسية والشعبية في إطار الدستور والنصوص والقوانين سارية المفعول.

5 - مناهج الدراسة و اقتر اباتها:

يمثل موضوع الدراسة ظاهرةً سياسية معقدة ومتعددة الأبعاد والمتغيرات، تستدعي منا الإحاطة بها والاستناد إلى مجموعة من المناهج لبلوغ ما يعرف بالتكامل المنهجي، باعتبار المنهج هو الطريق الموصل للحقيقة العلمية من خلال مجموعة من القواعد المصاغة، وإذا كان المنهج محكوما بمنطق معين في دراسة الظواهر، فإن الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص والذي يسلم نفسه لمنهج دون آخر، وهو موضوع الدراسة يقود الباحث إلى تبني مجموعة من المناهج دون أخرى، حتى يكون هناك تكافؤ منهجي، ونجد على رأسها:

- **منهج دراسة الحالة:**

هو منهج يتجه إلى جمع المعلومات والبيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعيا عاما، وذلك بالتعمق في دراسة أحد المراحل التاريخية لهذه الوحدة، أو بدراسة جميع المراحل التي مرت بها، هذا بغية الإحاطة بها وإدراك الخفي منها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة على هذه

الوحدة[1] وهذا للوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وغيرها من الوحدات المشابهة لها، وقد اعتمدنا في دراستنا هذا المنهج في دراسة حالة المؤسسة العسكرية في الجزائر مع المرور بعديد المراحل والمحطات التاريخية التي مرت بها مؤسسة الجيش وتبيان الأدوار التي أدتها خلال تلك المحطات، مع التركيز على طبيعة الدور الذي لعبته هذه المؤسسة خلال فترة الحراك الشعبي من بدايته و حتى الفترات التي تلتها، وموقفها منه، والتطرق لاستراتيجيات ومقاربات الجيش في مسايرة هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ الجزائر، وما صاحبها من تهديدات أمنية على عدة مستويات .

- **منهج تحليل المضمون**

يحمل تحليل المعطيات شقين، قد يكون وفقا للتحليل الكمي أو الرقمي والإحصائي، أو تحليلا كيفيا نوعيا، وهو ما يعرف بتحليل المضمون، وقد أثير حول هذا الأخير جدل من طرف الباحثين إن كان يعتبر منهجا أو تقنية؟ ولذلك فإن تحديد مـاهية هذا المنهج تقتضي تحديد مصطلحاته أولا، فالتحليل يقصد به تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في المظاهر المدروسة بعزل مختلف عناصرها عن بعضها البعض، وتحديد خصائص كل منها وطبيعة العلاقة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها لجعل الظواهر أكثر وضوحا وإدراكا لدى عقل الباحث، أما محتوى المضمون هو كل ما يقوله ويكتبه الفرد من خلال أهداف اتصاله مع الآخرين، قد تكون عبارة عن خطاب، قرار سياسي، أو قانون أو أعمال عادية تتم على مستوى المؤسسات الاجتماعية والإدارية.[2]

لم يحسم منهج تحليل المضمون بتعريف محدد بدقة وقد تعددت التعاريف ويمكن الأخذ بتعريف بيرلسون والذي عرفه على أنه " أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية، وصفا موضوعيا، منظما وكميا"،[3] وسنتطرق في دراستنا ومن خلال مختلف وحدات هذا المنهج لإحصاء موقف الرأي العام و بمختلف فئاته للدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية ومدى قابلية الشعب لتدخل مؤسسة الجيش لمسايرة المرحلة التاريخية منذ 2019، مع التطرق لأهم مقاربات الجيش لحل واحتواء الحراك و أزمة كورونا لاحقا في إطار التهديدات الأمنية التي تشهدها الساحة الإقليمية، وتحليل بعض مضامين أهم الخطابات وكذا المقالات المنشورة في مجلة الجيش في الفترة المحدد للدراسة، التي تم تداولها إعلاميا عبر

---

[1] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات*** (الجزائر، 1997)، ص 87.

[2] الزهرة تيغزة، ***منهجية العلوم السياسية*** (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020)، ص.117.

[3] شلبي، ***مرجع سابق***، ص.107.

وسائل الإعلام المختلفة باعتبار طبيعة المادة الإعلامية أحد وحدات تحليل المضمون، ومنه مدى تحقيق الأمن و الاستقرار السياسي وفق منظور الرأي العام.

اقترابات الدراسة:

الاقتراب هو إطار تحليلي وهو الأساس في دراسة الظاهرة، ويعرف على أنه طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية قصد تفسيرها، ونظرا لتعقد الظاهرة السياسية، يستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في الدراسة حتى نتمكن من تقليب الظاهرة من كافة جوانبها، ومنه اعتمدنا في التحليل على مجموعة متكاملة من الاقترابات وهي كالآتي:

- **الاقتراب النظمي:**

ينظر دفيد ايستون للحياة السياسية على أنها نظام (نسق) سلوك موجود يتفاعل مع البيئة من خلال ما يسميه (بالمدخلات) inputs و(المخرجات) outputs ، هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره كما يراه ايستون هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية والمتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، تبدأ هذه الدائرة بالمدخلات و تنتهي بالمخرجات ، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بينهما[1]، و نقطة البداية في التحليل لدى دفيد ايستون تفرض أن التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية فقد ركز إيستون على البيئة المحيطة بالنظام وتأثيراتها واعتبر أن النظام كنسق أو مجموعة من المتغيرات تتفاعل فيما بينها داخل البيئة[2].

وقد اعتمدت الدراسة الاقتراب النسقي أين كان لتأثير البيئة دور داخل النظام السياسي في الجزائر ، سواء من الناحية الاقتصادية فيما تعلق بفشل السياسات التنموية للدولة، أو الاجتماعية بتردي المستوى المعيشي للأفراد وتدني مستوى الدخل، أو سياسيا وهو البعد الأكثر تأثيرا، خاصة مع تفاقم انتشار الفساد السياسي داخل النظام وترشح الرئيس بوتفليقة للعهدة الخامسة، وبالاستجابة للتأثيرات البيئية حصلت العديد من التفاعلات السياسية داخل النظام مما انبثق عنه قيام تظاهرات شعبية تحمل معها عديد المطالب إضافة لدعم الجيش ومرافقته لهاته المطالب والاستجابة لها، فهناك علاقة تأثير و تأثر بين مختلف الفواعل داخل هذه العملية الديناميكية المعقدة، ومن خلال هذا الاقتراب تم التعرف على مدخلات النظام المتمثلة في مطالب

---

[1] شلبي، ***مرجع سابق***، ص. 131.

[2] مخلوف رملي، "**توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا**"، ***مجلة أكاديميا للعلوم السياسية***، م.6، ع.3 (نوفمبر 2020)، ص.51.

الحراك الشعبي مع الدعم من قبل قوات الجيش، ومخرجاته التي قوبلت بالرفض وعدم الاستجابة بداية من قبل السلطة الحاكمة حتى حين تدخلت المؤسسة العسكرية لتكون هي الفاعل المستجيب لمطالب الحراك والداعم له بما يتماشى والقواعد الدستورية وبناء على ذلك يمكن إدراك الدور الذي لعبته مؤسسة الجيش وكذا معرفة بنية النظام السائد في الدولة ومختلف المتغيرات التي تتفاعل فيما بينها داخل بيئة هذا النظام خلال فترة الدراسة.

- **الاقتراب المؤسسي:**

يولي الاقتراب المؤسسي أهمية لدراسة الدولة وباقي المؤسسات وتفاعلاتها مع الأبنية الخارجية وفق إطار متكامل يتضمن دراسة السلوك و الأبنية والقيم أي الاعتماد على تحليل متعدد الجوانب و الأبعاد نظرا لتعقد الظاهرة الاجتماعية وتشابكها، معتمدا في ذلك على الشرح والتفصيل الوصفي للمؤسسة[1]، وقد تم الاعتماد على هذا الاقتراب في موضوع الدراسة من خلال التطرق لمراحل تطور المؤسسة العسكرية و معرفة أدوارها الحاسمة ومكانتها في النظام السياسي و أدائها ، وكذا هياكل المؤسسة و أبنيتها، و دراسة اختصاصاتها وذلك حسب ما نصت عليه الدساتير والقوانين المختلفة و علاقة هذه المؤسسة بالمؤسسات الأخرى والقوى الخارجية.

وقد اعتمدت الدراسة هذا الاقتراب بشقيه التقليدي والحديث سواء من جانب الأبنية والهياكل خاصة وأن نشأة المؤسسة العسكرية وعملية بناؤها وهيكلتها كانت وفق مراحل عديدة إضافة لدورها داخل النظام السياسي عبر مراحل تحوله المختلفة، وكذا موقف هذه المؤسسة وتفاعلها مع التغير الذي طرأ على الأبنية الداخلية للدولة، وكيف ساهمت في صناعة القرار خلال الفترة المحددة لموضوع الدراسة.

- **اقتراب الاتصال:**

يستخدم اقتراب الاتصال لدراسة الطرق والكيفيات التي تتصرف بها النظم والجماعات الأخرى في العالم السياسي، وتعني دراسة النظم السياسية من خلال اقتراب الاتصال دراسة السلوكات أو الأفعال المتعلقة بتبادل المعلومات، أي تبادل الرسائل بين الفاعلين السياسيين، ومنه فإن اقتراب الاتصال يركز اهتمامه على القنوات التي تتدفق من خلالها المعلومات (الرسائل) بين الفاعلين السياسيين و على أنواع المعلومات والرسائل

[1] عمار بوحوش، ***"منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية"*** وعائشة عباش وزكية رانجة (محرران)، **الشامل في منهجية العلوم الاجتماعية** (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019)، ص ص.162-163.

وكذلك يركز على القواعد والإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي، وتهتم بحدة المشاعر المرتبطة برسائل معينة وكذلك أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من الذين يتلقون الرسائل[1].

واعتمدت الدراسة اقتراب الاتصال من خلال الدور الذي يلعبه الاتصال في العملية السياسية، باعتبار أنه لا يمكن صناعة قرار سياسي دون عملية اتصالية، ذلك أن صانع القرار السياسي يحتاج لمعلومات متعلقة بمطالب الناس وهذا يتم من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع، تقوم هذه العملية الاتصالية على مرتكزات: المرسل، الرسالة، القناة، المستقبل، والتغذية الاسترجاعية[2].

يساعد هذا الاقتراب على توضيح مدى إسهام العملية الاتصالية في التأثير على الرأي العام والتحكم في الأوضاح التي شهدتها الدولة خلال فترة الحراك وحتى ما بعدها، حيث كانت التظاهرات تحمل العديد من الرسائل والتي كانت تنقل عبر وسائل الإعلام المختلفة لتصل من خلالها للمستقبل المتمثل في صانع القرار أي السلطة الحاكمة بغية الاستجابة والرد، كما مكننا هذا الاقتراب من دراسة دور المؤسسة العسكرية وكيف استجابت لمطالب الشعب وعملت على مسايرة المرحلة من خلال العملية الاتصالية بمختلف وسائل الإعلام سواء السمعي البصري أو المكتوب أو الإذاعة من خلال فرع الاتصال التابع لوزارة الدفاع ومنه تلقي المعلومات اللازمة واتباع الآليات المناسبة للرد على المرسل المتمثل في الشعب، كما يتم تبادل الدور من خلال الردود الصادرة عن مؤسسة الجيش حيث يصبح هو المرسل والشعب المستقبل لقرارات الجيش، خاصة الخطابات المتواصلة من قبل الفريق أول القايد صالح، لتحقق بذلك التغذية الاسترجاعية أو رجع الصدى كما يعرف عنه، للحفاظ على الأمن القومي للبلاد والحفاظ على وحدته وتكامله.

- **اقتراب صنع القرار السياسي**

يعرف **حامد ربيع** صنع القرار على أنه نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة فالقرار السياسي مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب السلطة لمواجهة موقف بغية تغييره أو تعديله[3].

واقتراب القرار هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين في التعرف على مختلف العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف أو الوضع الذي يتخذ القرار في خضمه، هذا الإطار التحليلي لا يملك القدرة على التنبؤ

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.148، 149.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص.156، 157.

بحدوث النتائج بناء على توفر بعض المتغيرات[1]، أي أن القرار الذي يتم اتخاذه اتجاه وضع معين لا يعني بالضرورة أن يكون الحل الأمثل للتغيير بل هو البديل الأمثل.

اقتراب صنع القرار يعتبر القرار أو الأحداث التي تحيط به كأساس ووحدة مستقرة للتحليل متضمنا مستويات عدة للتحليل يشكل في مجموعها إطارا واسعا ومرنا ليمكننا من إدراك مختلف جوانب الظاهرة السياسية[2]. ويساعد هذا الاقتراب على فهم طبيعة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأبنية والمؤسسات وكيف كان لها أثر على سلوك المؤسسة العسكرية واتخاذها لموقف ثابت للوقوف لجانب الشعب طوال فترة الاحتجاجات، كما يمكننا من معرفة دور المؤسسة العسكرية والنخب العسكرية في اتخاذها للعديد من القرارات السياسية وتأثيرها في الحياة السياسية بالنظر للأوضاع الداخلية خاصة ضعف التنظيمات السياسية والاجتماعية من أحزاب ومجتمع مدني، وكذا تأثير الرأي العام، والعمل على حفظ الأمن.

فيساعد هذا الاقتراب في دراسة أهم القرارات التي اتخذتها المؤسسة العسكرية سواء في مرحلة ما قبل القرار أو مرحلة اتخاذ القرار.

- **اقتراب النخبة**

يقوم هذا الاقتراب على فكرة أن المجتمع أيا كانت درجة التطور الذي بلغها اقتصاديا اجتماعيا وسياسيا، فإنه منقسم بين أقلية ماهرة مسيطرة، وأكثرية خاضعة لحكم تلك الأقلية، يطلق على هذه الأقلية الحاكمة والمتنفذة اسم الصفوة أو النخبة[3]، بحيث ينصب التحليل على هذه الأخيرة لفهم العملية السياسية، وتم الاعتماد على هذا الاقتراب في دراسة النخب العسكرية في ظل غياب نخب سياسية تملك الشرعية، والمكانة التي أخذتها مؤسسة الجيش في النظام السياسي الجزائري في مختلف مراحل التحول التي عرفها النظام السياسي.

---

[1] / ***المرجع نفسه***، ص. 157.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 158.

[3] شلبي، ***مرجع سابق***، ص.205.

6 - أدوات جمع البيانات:

وقد اعتمدت الدراسة الأدوات المنهجية التالية:

تحليل المضمون: إن تحليل المضمون كأداة يستخدم بشكل كبير في تحليل الخطابات السياسية وأنماط القيادات ومضامين الخطابات الديبلوماسية والخطب[1]، وسنتجه من خلاله لتحليل بعض من الخطابات التي ألقاها الفريق أول القايد صالح وكذا بعض مضامين خطابات الرئيس عبد المجيد تبون، إضافة للقوانين والتشريعات التي نادت بها المؤسسة العسكرية من خلال تحليل مضامين هاته الخطابات.

فهو أسلوب يقوي كفاءة التحليل ودقته وشموليته ويعبر تعبيرا صحيحا عن المضمون مع استبعاد التقديرات الذاتية في الدراسة حتى تكون أكثر موضوعية[2].

الملاحظة: هي وسيلة للتحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، حيث تستخدم لفهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة ولأخذ صور حية في تصرفات الأفراد والجماعات دون القيام بأية اختبارات اجتماعية قد تعبر عن الواقع كما هو[3]، وسنعتمد هذه الأداة من خلال ملاحظة أهم مشاهد الحراك الشعبي وسلوك المؤسسة العسكرية ومعرفة توجهات الرأي العام وعلاقته مع النخبة العسكرية، وكذلك ما تم ملاحظته من خلال الزيارة الميدانية القناة الأولى بمؤسسة الإذاعة الوطنية وتحديدا بحضور الحصة الأسبوعية السليل التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وأحد مكونات مديرية الإعلام والإتصال، للتعرف على استراتيجيات المؤسسة العسكرية في حفظ الأمن والاستقرار السياسي للدولة عن قرب وبشكل مباشر.

المقابلة (الاستبار): يعرفها فاروق يوسف على" أنها مواجهة باتصال مباشر بين شخصين، يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من خلال الطرف الآخر في موضوع محدد ورأيه فيه والكشف عن اتجاهاته الفكرية و معتقداته عن طريق تبادل الحديث معه" [4]، و منه اعتمدنا هذه الأداة في الدراسة من خلال اجراء مقابلة مع مهندسة الصوت والإخراج الأستاذة سهيلة سلمان المخرجة لبرنامج وزارة الدفاع الوطني الإذاعي

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 229.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 231.

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 237.

[4] شلبي، ***مرجع سابق***، ص.249.

"السليل"، والمقدم عمر درياسة، و هو ما مكننا من التعرف أكثر على مقاربة المؤسسة العسكرية وآليات التنفيذ خلال فترة الدراسة، و كيف تم الترويج لمقاربات النخبة العسكرية.

كما اعتمدت دراستنا على التوثيق العلمي الأكاديمي وفق قواعد وأسس البحث العلمي، من خلال مختلف المصادر والمراجع من الكتب والمقالات والمجلات والأطروحات والتقارير العلمية والمحاضرات وكل ما له صله بموضوع الدراسة.

ثانيا: الإطار المفهومي والنظري للدراسة:

1- المفاهيم الأساسية:

1. المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية من أهم العناصر الحاسمة في ظل كافة الأنظمة السياسية عبر مختلف أشكالها، وهي تمثل إحدى سمات السيادة بالنسبة لأي نظام سياسي، كما تعد من أكثر مؤسسات الدولة استقرارا وتنظيما وقوة مما يجعلها تتمتع بتأثير كبير داخل النظم السياسية وعلى مستوى النظام الدولي، و قد حاول العديد من الباحثين تقديم وصف دقيق لها، فهناك من عرفها على أساس بيروقراطي، وهناك من قام بتعريفها على أساس اجتماعي، سياسي أو حتى اقتصادي، ورغم الاختلاف المفاهيمي لها غير أن التأصيل التاريخي للجيوش النظامية يعود لنشأة الدولة القومية، هذه الأخيرة التي تحدد وظائف القوات المسلحة داخل حدود الوطن وخارجه وهذا وفقا للعقيدة الأمنية و العسكرية التي تعتنقها[1].

وعليه فقد تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم المؤسسة العسكرية، وسنتطرق لأهم التعاريف التي شملت كل جوانب متغير الدراسة كالتالي:

عرفها **عزمي بشارة** على أنها: [2]

[1] رومايساء قراري، " العلاقة بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام في الدول الديمقراطية"، ***المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، م.6، ع.1، (جوان 2022)، ص ص.126، 127.

[2] بشارة عزمي، "الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظرية"، ***سياسات عربية***، ع.22، (سبتمبر 2016)، ص.8.

" القوات المسلحة المنظمة في كتائب وفرق وفيالق أو غيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب تراتبية واضحة في تسلسل الأوامر من الجندي وحتى قيادة الجيش، والتي تقوم لغرض الدفاع عن الدولة، كما قد تتدخل أيضا للحفاظ على الاستقرار الداخلي للبلاد"

أي أنها تقوم على أساس علاقات عمودية وأفقية وفقا لمبدأي الأمر والطاعة بين القيادات العليا (السياسية-العسكرية) والجنود، وهدفها الأساسي الحفاظ على أمن الدولة واستقرارها.[1]

وعرفها **هاني سليمان** بأنها:***" مؤسسة معنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة أو أنها تشمل القوات المسلحة لأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع[2]".***

أي أنه من خلال طرحه ربط المؤسسة العسكرية فقط بالجانب الدفاعي نظرا لامتلاكها لكافة القوات المسلحة وتحكمها في العتاد والأسلحة.

وهناك من عرف المؤسسة العسكرية على أنها "مؤسسة من مؤسسات الدولة السيدة كالبرلمان والقضاء، لها إطار مؤسسي محدد الأطر، لها أجهزتها المهيكلة ومسؤولياتها معروفة، تحتكر الوسائل العسكرية في الدولة والتي تمارس بها العنف المشروع، وترتبط وظيفتها بالمحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد، وسلامة إقليمها المعترف لها بممارسة السيادة عليه[3]، وتقوم بممارسة وظائفها بواسطة الجيش باعتباره الإطار المهيكل والمنظم الذي تمارس من خلاله الوظيفة العسكرية[4]".

أما إذا جئنا لتعريف **الجيش** يمكن القول أنه:

الجيش: "هو تنظيم تسلسلي هرمي، مكون من أشخاص مسلحين ويكون من صنع الدولة وقد حددت له مهمتين أساسيتين: ضد المعتدين عليها، ومهمة نقل الحرب خارج حدودها، مع تكليفه أيضا بحفظ النظام

---

[1] قراري، ***مرجع سابق***، ص. 127.

[2] ايجا ذهبية، ***أثر التحولات الإقليمية على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية دراسة حالة مصر***، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019/2018)، ص.20.

[3] سناء تريكي، ***دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر***، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، (جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015/2014)، ص. 7.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 8.

الداخلي للبلاد في الحالات الاستثنائية[1]"، وهو جزء من المؤسسة العسكرية، يتألف من أقسام متنوعة كقوى الأمن، الحرس الرئاسي، الحرس الجمهوري وغيرها[2].

وكتعريف إجرائي للمؤسسة العسكرية فيمكن تعريفها على أنها مؤسسة من مؤسسات الدولة المنظمة، والمكونة من تشكيلات مدربة وفق ترتيب تسلسلي، من الجندي إلى أعلى رتبة في قيادة الجيش، مهمتها الدفاع عن الوطن وحماية حدوده من أي تهديد أو اعتداء خارجي يمس الأمن القومي للبلاد، وتمارس المؤسسة العسكرية وظيفتها الدفاعية من خلال الجيش، كما لها أن تتدخل في حال حدوث أزمات أو أوضاع تستدعي منها التدخل لتحقيق وتعزيز الأمن والاستقرار السياسي داخل الدولة.

الشكل رقم (01): يوضح دور المؤسسة العسكرية

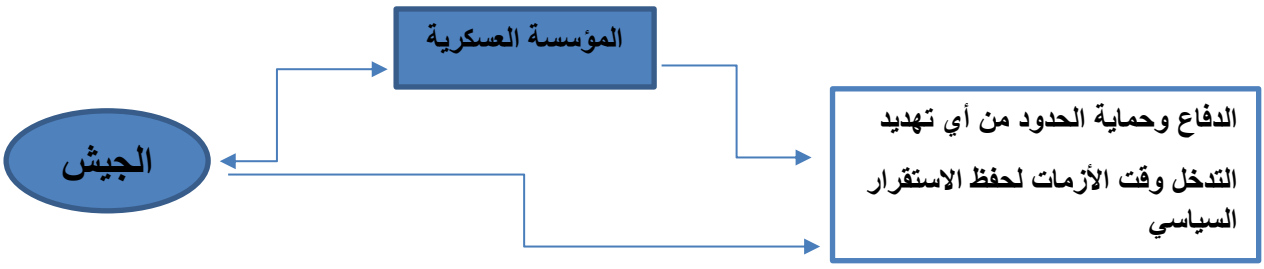

المصدر: من إعداد الباحثة بتصرف.

وتتمتع المؤسسة العسكرية بمجموعة من الخصائص والتي تتميز بها عن باقي المؤسسات الاجتماعية في الدولة:

1- المؤسسة العسكرية هي أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي حيث تقوم قيادة الجيش بدور هام، وهذا بواسطة التدريب والتثقيف وعبر صهر المواقف والتوجهات الدينية والطائفية والحزبية في ولاء أسمى متمثلا في الوطن والأمة[3]؛

2- التنظيم الدقيق مع امتلاك القوة والمتمثلة في الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة تحت تصرفه وفق ما نص عليه القانون، مع توفير الغطاء المالي اللازم لتأمين السلاح وتحقيق الأمن؛

[1] **الموسوعة *السياسية***، عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994)، ص. 129.

[2] تريكي، ***مرجع سابق***، ص. 8.

[3] تريكي، ***مرجع سابق***، ص. 10.

3- التقدم التقني والتنظيمي، باعتبار المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأكثر عصرية وتنظيما إضافة إلى التقدم التقني على غرار باقي مؤسسات الدولة؛

4- التنوع الطبقي، فالمؤسسة العسكرية لا تضم طبقة اجتماعية واحدة، وجيش الدولة من أعلى رتبة في القيادة إلى قاعدة جنوده يعكس واقع المجتمع، وشمولية التركيبة حيث يضم كافة الفئات وشرائح المجتمع[1]؛

5- المؤسسة العسكرية هي الإدارة الأكثر تنظيما وانضباطا وجاهزية نظرا لموقعها الرئيسي في الهيكلة التنظيمية في مجتمعات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛

6- التدرج الهرمي، فالنسق العسكري يعتبر نسقا اجتماعيا متدرجا بدقة، يبدأ التدرج العسكري الهرمي من رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة وصولا للفرد المجند فيما يعرف بالتسلسل القيادي، بحيث يقوم التدرج الهرمي أساسا على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين بطريقة موضوعية؛

7- يتميز النسق العسكري أنه نسق مكتف ذاتيا يوفر حاجيات أفراده لتمكينهم من أداء أدوارهم، كما تتواجد أغلب مراكز نشاطه وعمله في أماكن منعزلة عن المناطق المدنية[2]؛

وعليه ونظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسة العسكرية فإنها تقوم على مبدأي تقسيم العمل والتخصص فيه، وفق تنظيم هرمي ما يسمح لها القيام بعدة وظائف ومهام يمكن إيجازها فيما يلي:

الدفاع الوطني: تلعب القوات المسلحة دورا كبيرا في حماية الأراضي الوطنية من العدوان الخارجي وأحيانا شن حروب هجومية في ظل التحالفات العسكرية، غير أن دورها أصبح منحصرا فقط في الدفاع الوطني، وذلك مع تراجعها في الشؤون الدولية المعاصرة.

توفير الأمن والاستقرار الداخلي: إن التهديدات الأمنية الجديدة جعلت من الجيوش الحديثة تضطلع بأدوار موسعة متمثلة في مهام ثانوية تشمل مراقبة الحدود، مكافحة المخدرات، التحقيق في الجرائم، جمع المعلومات الاستخبارية...الخ.

---

[1] حسين بوعناني، ***المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر 1990/2016***، مذكرة لنيل شهادة ماستر، (جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص. 27.

[2] تريكي، ***مرجع سابق***، ص ص.10، 11.

الدفاع المدني ووظائف التنمية: وذلك بالاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية، مشاريع البنية التحتية، المشاركة في البرامج التنظيمية والتدريبية[1].

الأمن الداخلي: تؤدي المؤسسة العسكرية مجموعة متنوعة من وظائف الأمن الداخلي وتشمل مكافحة التمرد، محاربة المخدرات، مكافحة الجريمة المنظمة وغيرها[2].

2. العلاقات المدنية العسكرية:

يعتبر مفهوم العلاقات المدنية العسكرية مفهوم حديث النشأة في حقل العلوم السياسية إذا ما قورن بالمفاهيم الأخرى، حيث ترجع أولى الكتابات حول هذا المفهوم إلى عالم السياسة الأمريكي **"صامويل هنتنغتون"** SOMUEL HUNTINGTON في كتابه الجندي و الدولة والذي درس فيه العلاقة بين الجيش والدولة[3]، حيث عرفها **صمويل هنتنغتون** على أنها: "التعارض والاختلاف بين المدنيين والعسكريين باعتبارهما جماعتين منظمتين لهما مصالح متنافسة" ، أي أنه يرى استحالة توافق العسكري والمدني وتنافسهما في ظل مصالح الدولة وحماية سيادتها كل من مركز تواجده الخاص[4].

ويشير كل من **"ووغوو إيبتانك"** WOGU & IBIETANK أن هذا المفهوم بمعناه الواسع يعني "تلك العلاقة التي تربط المجتمع ككل بالمؤسسة العسكرية أو أي مؤسسة من المؤسسات التي أنشأت لغرض حمايته[5]"، ويقصد هنا أي علاقة تربط ما هو مدني داخل المجتمع بما هو عسكري أي تلك الرابطة بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية.

ويعرفها **فؤاد الأغا** في كتابه **علم الاجتماع العسكري**" أنها ذلك الاعتماد المتبادل في علاقة القوات المسلحة بالمجتمع ما يؤدي لاحتمال حدوث العديد من الصراعات، قد ينجم عن هذا الصراع محاولة العسكريين ممارستهم لتأثير كبير على كل مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية، أو ينتج عن علاقة القادة العسكريين

---

[1] قراري، ***مرجع سابق***، ص. 128.

[2] نور الدين حفيظي، نور الدين دخان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية – دراسة في المنطلقات النظرية، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م9، ع3، (ديسمبر 2018)، ص. 451.

[3] خديجة بن قدور، جهيدة ركاش، العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 نموذجا، ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، م.14، ع1، (2022)، ص. 334.

[4] نذير قربوسي، نعيمة حركاتي، ***"أثر العلاقات المدنية العسكرية على عملية التحول الديمقراطي في مصر"***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، (جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019)، ص. 15

[5] حفيظي، دخان، ***مرجع سابق***، ص. 456.

بالحكومة في المجالات القانونية والإدارية والسياسية، كما قد تتمثل هذه الصراعات في آثار التعاون بين الأفراد العسكريين والمدنيين في تنفيذهم السياسة العامة للدولة[1]".

وقد حدد **آرثر سميث** ARTHUR SMITH أربعة نماذج من التفاعلات في العلاقات المدنية العسكرية[2]:

السيطرة: ويقصد بها سيطرة العسكريين على الحياة السياسية بحيث ينظمون ديكتاتورية عسكرية.

التأثير: ويشير هنا إلى تأثير كل منهما على الآخر، أي أن العلاقة بين المدنيين والعسكريين هي علاقة تأثير وتأثر متبادل بينهما.

التبعية: ويقصد هنا بالتبعية حياد المؤسسة العسكرية سياسيا حيث تسيطر عليها سلطة مدنية منتخبة.

المشاركة: تعني وجود بعض من التوازن والاتفاق بين المدنيين والعسكريين.

وعليه يمكن تقديم تعريف إجرائي لمفهوم العلاقات المدنية العسكرية على أنها ذلك التأثير المتبادل بين كل ما هو مدني ممثل في السلطة السياسية الحاكمة و ما هو عسكري مجسدة في المؤسسة العسكرية بما فيها جيش الدولة، قد تأخذ هذه العلاقة عدة أشكال : سواء علاقة يغلب عليها طابع السيطرة العسكرية، أو التبعية حيث تغلب عليها السيطرة المدنية، أو التأثير المتبادل أين يأثر كل منهما على الآخر، أو التشاركية وتعني التوافق بين السلطتين وهذا يتحدد وفقا لخصوصية النظام السياسي لكل دولة، وفي مجالات محددة سياسية، إدارية، قانونية.

وإن خلصت مجمل الدراسات وأجمعت في تناولها لموضوع العلاقات المدنية العسكرية على أنه ينبغي أن تكون هناك سيطرة مدنية على الجيش والمؤسسة العسكرية أفضل من السيطرة العكسية حيث تصبح المؤسسة العسكرية الطرف المسيطر، غير أن هذا لا يعني بالضرورة عدم إمكانية أن تكون العلاقة علاقة توافقية إذ يكمل كل طرف نواقص الطرف الآخر غاية في تحقيق أهداف مشتركة تصبو نحو حفظ الأمن القومي والاستقرار الداخلي للدولة.

[1] فؤاد الأغا، ***علم الاجتماع العسكري***، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008)، ص.18.

[2] حفيظي، دخان، ***مرجع سابق***، ص ص،456-457.

الأمن:

الأمن لغة:

الأمن مضاد الخوف والفزع، فهو يعني الطمأنينة واللا خوف[1]. وقد ربط الإسلام الأمن بالخوف حيث يمكن تحديد مفهوم أدق للأمن وفق ما جاء في النصوص الدينية، فقد جاء في الآية 112 من سورة النحل **{وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون}**، نستنتج من خلال الآية الكريمة أن مفهوم الأمن هو ضد الخوف، كما أن الأمن ضرورة وذو أولوية حسب ما جاء في الآية 35 من سورة إبراهيم **{وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً}**.

وعليه فإن الأمن هو انعدام الشعور بالخوف، والعيش في سلام وطمأنينة وسكينة.

الأمن في معناه الاصطلاحي:

تعددت التصورات حول مفهوم الأمن وقد تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه ومن بين أهم التعاريف نجد:

تعرفه **دائرة المعارف الاجتماعية the emcyclopidia of social sciences** على أنه "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية"[2]، وهو نفس التصور اتجه صوبه **باري بوزان Barry Buzan** حيث عرف الأمن على أنه "التحرر من التهديد". وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ عن كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية[3]."

ويمتاز الأمن بكونه مفهوم مركب، يجمع في مضامينه عدة معاني فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، فالأول يعرفه أنه[4]:

" ما يتضمن الإجراءات الرامية لتحقيق الحماية للأفراد داخل الدولة وتأمينهم من الأخطار المحتملة وتهيئة كل الظروف وذلك لإشباع احتياجاتهم الأساسية

---

[1] أمينة دير، **أثر التهديدات البيئية على و اقع الامن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الافريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص ص.11-12.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 10.

[3] عزو محمد عبد القادر ناجي، ***مفهوم الأمن ومقوماته ومستوياته والاتجاهات النظرية في تحليله***، (د ب ن: د د ن، 2015)، ص.1.

[4] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، م. 2008، ع. 19، (جويلية 2008)، ص. 11.

التكميلية ما يعني مجمل السياسات التي ترمي إلى توفير الحماية والأمن للأفراد وضمان حرية القرار السياسي واستقلاله بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل هذه الحماية في ظل وجود سلطات قائمة على تنفيذ تلك القوانين"

أما الأمن بمفهومه الواسع: فإنه يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية وتتمثل في تأمين كيان الدولة داخليا وخارجيا وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع، فهو يشمل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي وحماية حدودها من أي تهديد ومنه تحقيق الأمن ببعديه الداخلي والخارجي[1]".

ولقد طرأت بعض التغيرات على المجتمعات الأوروبية الحديثة في طبيعة أنظمة الحكم فيها ذلك بتحولها من أنظمة شخصية (السلطة) إلى أنظمة مؤسسية(الدولة)، ما أدى لحدوث تغير مواز أيضا للمضمون السياسي الشخصي للأمن المقترن بالحكام وسلطتهم وأنظمتهم ليحل مضمون جديد ذو طابع سياسي مؤسسي مجرد إقترن فيه الأمن بالدولة وأركانها (الشعب، الإقليم، الهيئة الحاكمة، السيادة)، ونشأت بعدها الدولة بشكل حديث في الغرب الأوروبي واكتسب طابع الدولة القومية أو الوطنية، وتغيرت مضامين مفهوم الأمن وبروز ما يعرف بالأمن القومي[2].

كانت تطبيقات الأمن القومي سابقة عن صياغته الاصطلاحية وذلك والتي ظهرت في أربعينيات القرن العشرين على يد **الأمريكي ولترليبمان** عام 1943حيث عرف الأمن القومي في قوله[3]:

"إن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بقيمها الأساسية في سبيل تجنب الحرب وإذا دخلت الحرب فإنها تكون قادرة على الانتصار وحماية هذه القيم، إن أمن الدولة يساوي قوتها العسكرية وأمنها العسكري وقدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه".

بينما يذهب رأي آخر إلى ربط ظهورها بإصدار الإدارة الأمريكية عام 1947 للقانون الخاص بتشكيل "مجلس الأمن القومي"، ليكون هذا المصطلح في تطبيقاته وصياغته المفاهيمية انعكاسا للخبرة التاريخية للمجتمعات الغربية في عصر الدولة القومية، حيث امتزجت وتفاعلت في الدولة القومية العديد من العناصر والمفاهيم الأمة، الشعب، الإقليم والوطن، النظام السياسي وسلطة الأمة/الشعب، فأصبحت الدولة الأوروبية

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] مراد علي عباس، ***الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية***، (بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2017)، ص. 22.

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 34.

دولة (شعبية أو وطنية أو قومية)، ما يعني أن أمن الدولة إما (أمن شعبي أو وطني أو قومي)[1]، ومنه ظهرت العديد من التعارف لهذا الأخير ومنها:

يعرفه **"هارولد براون" HAROLD BRUN** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الأمن القومي بأنه ((القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها، وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العالم بشروط معقولة وحماية طبيعتها ومؤسساتها وسلطتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها))[2]، ويرى **طلعت أحمد مسلم** أن ((الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع))[3].

إن تغير الصيغ المفاهيمية لم تغير من جوهر هذا المفهوم حسب قول **"هنتنغتون صامويل" SAMOEL HUNTINGTON** حيث يعرف الأمن أنه ((مرادف لبقاء الدولة وسلامة أركانها ومقوماتها وحماية قيمها ومصالحها وتحقيق أهدافها))، وحسب **"ريتشارد سموك" RICHARD SMOAK** الذي يعتبر الأمن محور اهتمام كل الأفراد والمجتمعات، أما الأمن القومي فهو محور اهتمام الجماعات السياسية والتي تسعى لضمان استمرارها في مواجهة التهديدات"[4].

ونستنتج من خلال ما سبق أن الأمن مفهوم متعدد الأبعاد، يقوم على الحفاظ على استقلال الدولة وحماية أراضيها وضمان استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحماية حدود الدولة من أي تهديد خارجي أي أن الأمن يشمل الحفاظ على كيان الدولة والمجتمع داخليا وخارجيا، مع ضمان تحقيق الرضا العام لأفراد المجتمع، يتميز بالتغير والديناميكية تبعا لظروف الزمان والمكان له عدة مستويات والتي تتمثل في:

الأمن الإنساني: يركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد وليس الدولة كوحدة تحليل أساسية، ما يعني أن أي سياسة أمنية لابد أن يكون الهدف من وراء وضعها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، فقد تكون الدولة

---

[1] *المرجع نفسه*، ص. 23.

[2] *المرجع نفسه*، ص. 35.

[3] *المرجع نفسه*، ص. 30.

[4] *المرجع نفسه*، ص. 24.

آمنة في مقابل غياب أمن مواطنيها، أي أن تشهد الدولة أمنا لا يعني بالضرورة تحقيق الأمن للمواطن بل إنه في كثير من الأحيان تشكل الدولة في حد ذاتها مصدر من مصادر التهديد لمواطنيها.[1]

فيقصد بالأمن الإنساني تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته وسلامته الشخصية ومنحه كافة حقوقه، بحيث تكون هذه المهام من صلاحيات الدولة وتحقيقها سيؤثر إيجابا على أمنها القومي، ويعد برنامج الأمم المتحدة الاجتماعي من أوائل المهتمين بالأمن الإنساني بإصداره لتقرير التنمية البشرية لعام 1994 والذي يعتبر من أبرز التقارير التي اهتمت لأول مرة بهذا المفهوم، وقد حدد التقرير مجموعة من التهديدات التي تواجه البشرية، والتي صنفها إلى سبعة أصناف تتمحور أساسا حول[2]:

1- **الأمن الاقتصادي:** ويقصد به ضمان الحد الأدنى من الرفاه لكل فرد؛
2- **الأمن الغذائي:** ويعنى به توفير الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد؛
3- **الأمن الصحي:** ويهدف إلى ضمان الرعاية الصحية لكل فرد؛
4- **الأمن البيئي:** والذي يسعى إلى حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والمحافظة على البيئة؛
5- **الأمن الفردي:** ويعني حماية الإنسان من كل مظاهر العنف المادي والمعنوي من طرف الدولة، الدول والفواعل غير الدولية؛
6- **الأمن المجتمعي:** ويقصد به ضمان الاستمرار في العلاقات الحسنة والحماية من كل أشكال الاضطهاد العرقي، الطائفي...
7- **الأمن السياسي:** الذي يسمح للبشر العيش في كنف مجتمع يرعى ويضمن حقوق الإنسان.

فقد تحرر مفهوم الأمن الإنساني عن النزعة التقليدية والتي تعطي الدولة المرجعية المطلقة في المحافظة على الأمن الإنساني باعتبار أن للأمن الإنساني القدرة على حماية الناس كما له القدرة حتى في تحصين الدولة.[3]

الأمن القومي (الوطني): ظهر بظهور الدولة القومية الحديثة كما أشارت الدراسة سابقا، ويشير هذا المستوى من الأمن إلى الأمن الداخلي للدولة للحفاظ على استقرارها، ضد التهديدات الخارجية، وتعرف **الموسوعة**

---

[1] جنوحات حسين، ***الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018/2017)، ص.44.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. ص، 44-46.

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 46.

السياسية الأمن الوطني على أنه "كل ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها من الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية أو انهيار داخلي"[1].

ويشكل الأمن القومي (الوطني) أحد أهم المستويات باعتبار أنه يقوم على أولويات الدولة بدليل أنه لا يمكن للاستقرار والازدهار والتنمية أن تتحقق بعيدا عن المنظومة الأمنية والتي بدورها تلعب دور الحامي لهذه المكتسبات وما تم بذله لبلوغها.[2]

الأمن الإقليمي: تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم خاصة من حيث التركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد فهناك من اعتبره اتخاذ خطوات متدرجة للوصول إلى تبني سياسة دفاعية موحدة اتجاه مصادر التهديد الموحدة وسبل مواجهتها[3].

فالأمن الإقليمي هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، والذي يتعذر تحقيقه في أي من هذه الدول خارج إطار النظام الإقليمي، كما يسعى لتحقيق أهداف محددة أولها الدفاع عن الوحدات المشكلة لهذا الإقليم وذلك بتنمية القدرات العسكرية، مع القبول الطوعي للانخراط ضمن حدود الإقليم وتوحيد الإرادة للتصدي لوحدة الخطر وانتهاء ببناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي[4].

الأمن المجتمعي: يعتبر **"باري بوزان" BARRY BUZAN** رائد الأمن المجتمعي حيث طرح تصورا ربط فيه الأبعاد الداخلية للأمن بالأبعاد الخارجية مع إعطاء الأولوية للأمن المجتمعي، ويعني هذا الأخير قدرة الدولة والمجتمعات على حماية أمنها الداخلي وسيادة هويتها وتكاملها الوظيفي خاصة في إطار النظام الدولي[5].

الأمن العالمي: ونقصد به تنسيق الجهود بين مختلف الفواعل على المستوى الدولي وهذا لمواجهة التهديدات الجديدة والغير عسكرية.

---

[1] دير، ***مرجع سابق***، ص. 53.

[2] ***المكان نفسه***، ص. 46.

[3] حربي، ***مرجع سابق***، ص. 19.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 20.

[5] علي مدوني، ***قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص.55.

الاستقرار السياسي:

تعرفه **الموسوعة البريطانية** أنه " الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي"، كما ارتبط مفهوم الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية وهو ما يشير إليه "**ألان بال** " **ALAN PAL** في قوله: "أنه حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي"

وخلصت دراسة **"ريتشارد هيقوت"** RICHARD HU إلى تعريف الاستقرار السياسي على أنه[1]:

"قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح

وحل الصراعات القائمة بصورة تمكنها من إنهاء الأزمات

والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام"

أما "**لبست**" **L IBEST** فإنه يؤكد على أن الاستقرار السياسي هو "نتيجة ومحصلة لكفاءة وفعالية أداء النظام السياسي في مختلف مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية".

وعليه نستنتج أن الاستقرار السياسي قائم على مدى فعالية أداء مؤسسات الدولة، وتوافق الجماهير مع السلطة الحاكمة حول قواعد وأسس نظامها السياسي ومدى شرعيته إضافة إلى التركيز على الجانب الاقتصادي ومدى تحقيق النظام للتنمية في مختلف المجالات، مع قدرة هذا النظام على المواجهة والتصدي للأزمات ودرايته بكيفية التعامل معها مع قدرة المؤسسات على التكيف والاستمرارية.

نتيجة لجملة من العوامل الداخلية والخارجية والتي تطرحها كل من البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنظام السياسي، بحيث تؤثر سلبا على ظاهرة الاستقرار السياسي ما يؤدي لظهور حالة من اللااستقرار داخل الدولة، تنبع هذه العوامل الداخلية عن بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية ولها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية يحكمها وجود علاقات تأثير وتأثر ومن بين هذه العوامل[2]:

- ضعف المؤسسات السياسية، والصراع الشخصي على السلطة، وهذا في غياب وجود قاعدة دستورية قوية، ووجود أفراد فاعلين سياسيا وهذا يبرز مدى أهمية وجود البناء دستوري والمؤسسات الدستورية في تحقيق الاستقرار وكبح النزاعات التسلطية، واكتساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية؛

[1] محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.25، (جوان 2016)، ص ص.310، 311.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.324،325.

- الانحطاط المؤسسي، والذي يؤدي لضعف البناء المؤسساتي للدولة وافتقاده للشرعية وعدم قدرته على التكيف مع التغيرات والمستجدات، ما يؤدي بالضرورة لتدخل المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة القوية والوحيدة المنظمة والفاعلة في مختلف المستويات، والذي قد يتسبب في حصول الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية لتغيير أشخاص الحكم للوصول إلى السلطة مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار؛
- الفساد السياسي لاسيما إذا كان على مستوى السلطة أو النخبة الحاكمة وذلك لتحقيق مصالحها، مستعينة بمختلف الوسائل والأساليب سواء باعتمادها القمع والقهر أو لجوئها للدعم الخارجي ما يؤدي للتدخل العسكري في الحياة السياسية وهنا تختلف نتيجة التدخل من نظام لآخر كما يساهم هذا التدخل لضمان حماية سيادة الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي قد يؤدي في أنظمة أخرى لحصول انقلابات ما يؤدي لقيام حالة من اللا استقرار،
- الصراع بين القوى التقليدية والقوى الجديدة، فالأولى تهدف للحفاظ على الوضع الراهن وهو ما يخدم مصلحتها في حين تميل القوة الجديدة إلى التغيير والتجديد ما يؤدي إلى الانقسام داخل المجتمع الواحد ونشوب حالة من التوترات والأزمات؛
- فساد الجهاز الإداري، ومشاكله على صعيد السلطة التنفيذية وعدم قدرته على القيام بدوره في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يؤدي لتردي الأوضاع العامة، وهو ما ينعكس سلبا على فرص التنمية وعلى سلوك الأفراد والمجتمع ككل فتظهر حالة من عدم الاستقرار والتوتر كنتيجة لضعف الجهاز التنفيذي؛
- عدم التجانس الثقافي نتيجة لاختلاف الاتجاهات والانقسام وعدم الاتفاق الوطني، فالدول التي تكثر فيها القبائل والأعراق لا تتمتع بالاستقرار نتيجة لاختلاف الآراء والمعتقدات مثل سوريا والعراق.
- إضافة لعوامل أخرى كالأزمات الاقتصادية والهزيمة العسكرية والتعبئة الاجتماعية فكلها تؤدي إلى انتشار العنف وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار.

أما **العوامل الخارجية** فتأخذ صورا متنوعة منها[1]:

- التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة والغير المباشرة في شؤون بعض الدول والتي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية؛

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.325، 326.

- الحروب والنزاعات بين الدول وهي من أشد العوامل التي تهدد الاستقرار السياسي؛
- محاكاة الحدث أو عولمته ومثال ذلك ما حدث بداية سنة 2011 في تونس ما سمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كل من مصر، ليبيا واليمن؛
- العامل الاقتصادي الدولي المتمثل في النظام الاقتصادي الدولي، والذي يؤثر سلبا على الأوضاع السياسية في العديد من الدول خاصة النامية منها، وذلك بشكل غير مباشر، فالنظام الرأسمالي ميزة الاقتصاد العالمي وهو وسيلة اقتصادية للتأثير اقتصاديا في مناطق لا تستطيع السيطرة عليها من قبل كيانات سياسية.

التحول الديمقراطي:

وقبل التطرق لمفهوم التحول الديمقراطي لابد من إيضاح معنى الديمقراطية فقد تعددت التعاريف وتضاربت الآراء حولها وسنحاول ايجازها على النحو التالي:

يرجع **مفهوم الديمقراطية** في الأصل إلى الفلاسفة الإغريق إلا أن الاستخدام الحديث له يرجع إلى الاضطرابات الثورية التي حدثت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الثامن عشر، وفي منتصف القرن العشرين ظهر جدل حول معنى الديمقراطية وتم تعريفها على أنها شكل من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم وللأغراض التي تؤديها الحكومة والإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة، وإن الاجراء المحوري في الديمقراطية هو إختيار القادة من خلال الانتخاب التنافسي من قبل القوم الذين يحكمونهم[1]، وأهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمها **"جوزيف شومبيتر" JOSEPH SCHOMPETER** عام 1942 قائلا أن:

" النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات".

ومن بين التعاريف التي قدمت عن **الديمقراطية** نجد المفهوم الشامل الذي اقترحه **"دايفد هلد" David Held** حيث جمع فيه آراء من التقاليد الليبيرالية والماركسية ليتوصل إلى معنى الديمقراطية قائلا[2]:

---

[1] صامويل هنتنغتون، ***الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن 20***، ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993)، ص ص. 64، 65.

[2] غيورغ سورنسن، ***الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير***، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016)، ص. 28.

"ينبغي أن يتمتع الأشخاص بحقوق متساوية، وبناء عليه بواجبات متساوية في تحديد الإطار السياسي الذي يولد الفرص المتاحة لهم ويحد منها ونعني بذلك أن يكونوا أحراروامتساوين في عمليات التداول بشأن أوضاع حيواتهم وفي تحديد هذه الأوضاع، ما داموا لا يوظفون هذا الإطار لإنكار حقوق الآخرين".

أما عن مفهوم التحول الديمقراطي فقد تناوله العديد من الباحثين ومن منظورات متعددة، فيرى **"صمويل هنتنغتون"SAMOEL HUNTINGTON** [1]التحول على أنه:

" اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد، ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها، ومن بين هذه العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي، حيث ينتصب الفقر حاجزا أمام التحول الديمقراطي".

بينما يؤكد الباحث **"غاي هيرمت Guy Hremet"** في سياق تعريفه للتحول الديمقراطي على ملاحظة جوهرية مؤداها أن "الحديث عن التحول الديمقراطي من الناحية المنهجية الصرفة هو حديث عن شيء لا وجود له من جهة، وموجود ويحدث في أكثر من مكان من جهة أخرى، ولذلك فالتحول الديمقراطي يعد شيئا بسيطا ومعقدا في الوقت نفسه، وقد شهدته المجتمعات الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عن غير وعي، في حين يحدث اليوم بوعي تام وإرادة مقصودة"[2]، فالتحول الديمقراطي عملية جد معقدة تحدث في العديد من المجتمعات الراغبة في التغيير أين باءت أغلب المحاولات بالفشل نظرا لصعوبة إعادة النظام إحداث تغيرات على مستوى المنظومة السياسية للدولة.

ومفهوم التحول الديمقراطي في أوسع معانيه يقصد به عملية الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي، وهو يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكك النظام الغير الديمقراطي القديم وبناء نظام ديمقراطي جديد، ويختلف مفهوم التحول نحو الديمقراطية عن مفهوم الديمقراطية، فقد وصف **"لويس بول" JOUIS PAAUL** التحول الديمقراطي بأنه "مرحلة من مراحل تغير النظام"[3].

وقد ارتبط مفهوم التحول الديمقراطي بظاهرة سياسية اعتبرت الأهم من خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين حيث كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا مقابل

---

[1] إيمان أحمد، ***قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي***، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (فبراير 2016)، ص.5.

[2] ***المكان نفسه***.

[3] علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، ***مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية***، م.1، ع.2، (أكتوبر 2015)، ص. 53.

عدد كبير من أنظمة الحكم الغير الديمقراطية (نظم عسكرية، نظم الحزب الواحد، نظم ديكتاتورية)، حيث شهد العالم في منتصف السبعينات من القرن العشرين ما يعرف بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي حسب ما جاء به هنتنغتون والتي بدأت في البرتغال وإسبانيا واليونان عام 1974، لتشمل بعدها كل من أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال الثمانينات وامتدت إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وبعض من أجزاء إفريقيا بداية التسعينات[1].

وهناك إجماع على تعريف التحول الديمقراطي بكونه "عملية الانتقال من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية وفق التصور أو النمط الغربي، حيث يطلق مفهوم التحول على مجموعة من العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة في انتقاله من الحالة التسلطية إلى الحالة الديمقراطية"[2].

الإصلاح السياسي:

وهناك تداخل بين مفهوم التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، حيث ينظر **قيراد مونك GERADO L.MUNCK** إلى الإصلاح السياسي على أنه "تغير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة على جماعة بشرية"[3]، فالإصلاح السياسي هو مقدمة لعملية التحول الديمقراطي أو مدخل من مداخله دون أن يحيل ذلك التلازم بينهما، فقد يحدث إصلاح دون تحول ديمقراطي، لكن غالبا ما يحتوي التحول في إحدى مراحله على مساعي إصلاحية فهو يشير إلى تحولات نمطية وفق أجندة محددة سلفا حيث يشمل تحسين الأوضاع السياسية التي يعيشها النظام السياسي للدولة[4].

الانتقال الديمقراطي:

تستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي لوصف "دولة تتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي إلى تجربة جديدة تتم ببناء منظومة حكم غير ديمقراطية"[5].

ويقصد بمفهوم الانتقال الديمقراطي حسب كل من **"أودونيل" ODONNELL** و**"شومبيتر" SCHUMPETER** المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر ومن خلال عملية الانتقال يتم تدعيم النظام الجديد بحيث تنتهي هذه العملية في لحظة اكتمال التأسيس لنظام جديد وهي لا تحسم الشكل النهائي لنظام الحكم،

---

[1] عربي بابا مسلم، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.2، (جوان 2013)، ص. 245.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 246

[4] ***المرجع نفسه***، ص.237.

[5] يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، (مارس 2014)، 149.

ويكون الانتقال وفق ثلاث نماذج الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى"[1].

وغير ذلك يبقى التحول الديمقراطي مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي، تتميز بالصعوبة والتعقيد، وتمثل عملية التحول في التغير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع الاعتماد على التجارب السابقة والاستفادة منها[2].

الترسيخ الديمقراطي:

حظي هذا المفهوم باهتمام كبير في دراسات النظم السياسية باعتبار رسوخ الديمقراطية مرحلة متقدمة عن عملية التحول الديمقراطي بل هو يعتبر آخر محطة من محطات التحول، ويشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية في أوسع معانيه إلى عملية تعزيز وتطوير النظام الديمقراطي حيث يتحول لنظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار وعلى تجسيد قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل صحيح حقيقي وفعال[3].

ومنه يتحقق التحول الديمقراطي باعتباره تحول يمس النظام (النسق)، بكل جوانبه: النخبة، الهياكل والمؤسسات والأبنية وكذا النسق الاقتصادي والثقافي، فهو عملية يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية)، والمرتبطة أساسا بالعملية السياسية وهذا لترسيخ وتعزيز الديمقراطية وبلوغ مرحلة انتقالية فاعلة داخل النظام قادرة على التغيير في مختلف عناصره وفواعله وأبنيته[4].

الحراك الشعبي:

يعرف على أنه: "مظهر من مظاهر الاحتجاج المدني المعاصر، يمتاز بالوعي واجتناب العنف المسلح كوسيلة للتغيير الجذري، إلا أن طبيعة الحراك واحدة وهي المطالبة بتغير النظام السائد وبناء دولة تستجيب لمعايير دولة الحق والمواطنة، وتصبوا لتحقيق الحرية وحقوق الإنسان"، وهو يعد شكل من أشكال الحركات الاحتجاجية[5].

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.149، 150.

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 150.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.149.

[5] عبد المجيد رمضان، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22 فيفري 2019، ***دفاتر السياسة والقانون***، م 13، ع 1، (2021)، ص. 392.

كما يشير مفهوم الحراك الشعبي إلى التقاء مجموعة من الناس في محاولة للتغيير الاجتماعي والسياسي سواء كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة وممارسات السلطة الحاكمة، وتكون بين المواطنين والذين يرون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود[1]، وهو ما تنطبق عليه الدراسة في حراك 22 فيفري 2019.

الحركات الاحتجاجية:

تعرف على أنها: حملات جماعية والتي تعنى بالمطالب والعروض العامة وتظهر من خلال المسيرات وإنشاء التجمعات والجمعيات المتخصصة والاجتماعات والاعلانات والالتماسات ونشر الوسائل المختلفة وتطبيق الضغوطات، ولها عدة نماذج تأخذها في استخدام القوة والتواصل مع الآخرين وسرعة التكيف، فبعضها نماذج ناعمة والأخرى حازمة، وما يميزها كفعل اعتراضي هو كسر للروتين في الحياة العامة، من خلال العمل العنيف أو العمل الشرعي بالتظاهر أو العصيان أو الاعتصام وغيرها من الممارسات، وذلك للتعبير عن الرأي والكرامة والوحدة باستخدام وسائل متعددة: كشارات معينة، الهتافات، ارتداء الألوان، التجمعات أمام المباني العامة وغيرها[2].

الثورة:

هي "نوع من التغير الجذري والعميق، أو إعادة بناء الدولة وهو تغير فجائي يكون خارج الإطار القانوني، تقوم لاستكشاف الأخطاء في النظام القديم وبناء نظام جديد لتحدث تغييرًا في البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لإفراز منظومة تجسد مطالب الثوار وتحققها، قد تكون الثورة عنيفة دموية كما قد تكون سلمية، قد تكون ثورة فجائية سريعة وقد تكون بطيئة تدريجية، وأيا كان شكلها فإن هدف الثورة هو التغيير والانتقال نحو الأفضل بما يتوافق ومطالب المجتمع في الدولة[3]"

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.ص.392، 393.

[2] مراد رميلي، عبد الله كنزاح، الحركات الاحتجاجية ودورها في التغيير السياسي دراسة حالة: الحراك الشعبي الجزائري، ***مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترفي العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية***، (جامعة أحمد دراية أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2011)، ص.8.

[3] محمود محمد علي، **الثورات مفهومها وطبيعتها و أنواعها**، ص. 6

تعريف التهديد:

لغة: التهديد من الفعل هدد، يهدد، تهديدا، وتعني نية إلحاق الأذى والضرر للآخرين، أما القاموس الجديد للطلاب فقد عرفه بأنه من الفعل هدد، يهدد، تهديدا لغيره أي توعده وأنذره بالعقوبة[1].

اصطلاحا:

أما من حيث المعنى الاصطلاحي فتعد كلمة تهديد بمدلولها الجديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فقد كانت التهديدات التي تتعرض لها الدول في السابق تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة التي تنشأ على المستوى الخارجي، ولكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة، جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل بذلك التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية والتي لها منشأ على الصعيدين الداخلي والخارجي، لتصبح بذلك ذات عدة مستويات(مستوى فردي، إقليمي، دولي...)، أما من جانبها النظري فقد أخذت مفهوما جديدا ذو طابع معقد متعدد المجالات والمستويات وكذا الفواعل[2].

وقد أخذ هذا المفهوم عدة تعارف من بينها نجد:

تعريف **باري بوزان** والذي عرف التهديد على أنه: "تهديد لمؤسسات الدولة يكون باستخدام الإيديولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، أين يكون إقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو كل ما من شأنه أن يمس باستقرار وأمن هذه الدولة، هذه التهديدات تتعدد مصادرها، فقد تكون من مصادر داخلية أو أخرى خارجية، وحسب باري بوزان فإن الدول القوية عادة ما تتعرض لتهديدات خارجية، عكس الدول الضعيفة التي تواجه تهديدات من الداخل والخارج[3]".

ويرى **تيري ديبيل Terry L. Debel** أن التهديد: عمل أو فعل نشط وفعال تقوم به دولة معينة هدفا منها التأثير على سلوك دولة أخرى، يتميز بثلاث سمات، وهي درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت، ويستدعي نجاح هذا التهديد المصداقية والجدية والقدرات التي تتوائم وطبيعة التهديد[4]".

---

[1] علي مدوني، ***قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص.56.

[2] هشام بوحوش، ***محاضرات في مقياس التهديدات اللاتماثلية***، مطبوعة علمية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون دولي (جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، كلية الحقوق، 2022)، ص.5.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.6.

[4] ***المكان نفسه***.

من خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن التهديد هو: كل ما من شأنه أن يمس بأمن واستقرار الدولة، يكون على عدة مستويات، وتتعدد مصادره بين مصادر داخلية وخارجية، ويأخذ عدة أشكال جميعها تعبر عن نية إلحاق الضرر والأذى بالدولة المستهدفة أو الإقليم المستهدف قصد الإخلال بالأمن.

وإذا جئنا إلى تصنيف التهديدات الأمنية وفقا لدرجة التماثل أي درجة تشابه الفواعل فإننا سنميز بين نوعين وهما[1]:

التهديدات التماثلية: وهي تطلق على النمط التقليدي للتهديدات والذي تتميز بالطابع البيئي والعسكري وتتشابه فيها الفواعل من حيث الخصائص، كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة "أ" ودولة "ب "، ومثال ذلك التهديدات المتبادلة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية باستخدامهما القوة"

التهديدات اللاتماثلية: "هي تلك التهديدات التي تتسم بنوع من الغموض وعم القدرة على تحديد ماهية العدو، بحيث تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، يشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية، والمتاجرة بالأسلحة، والإرهاب العابر للقارات، والجريمة المنظمة، وحتى النزاعات الداخلية وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان وغيرها، وقد بدأ ظهورها كنتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (ويعني تماثل أطرافها)، إلى اللا تماثلي(وهذا بالنظر إلى اللا توافق بين طبيعة أطرافها)، وهذا تزامنا مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النظام العالمي والساحة الدولية".

تعريف الإرهاب:

من أهم التحديات التي تفرضها ظاهرة الإرهاب على المنظومة الدولية هي إيجاد تعريف مضبوط لكلمة إرهاب، فإلى اليوم لا يوجد تعريف شامل للكلمة، ولذلك نجد العديد من التعريفات المقدمة لهذه الظاهرة، ومن بينها[2]:

عرفته الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عل أنه:" كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيا كان الدافع من جراء الإقبال عليه، يتم بتنفيذ مشروع إجرامي فردي أو جماعي، هدفه إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم، أو حتى تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر، ويشمل حتى إلحاق الأذى بالبيئة، أو بأحد المرافق العامة والخاصة أو حتى احتلالها وتعريض الموارد الوطنية للخطر".

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.10.

[2] محمد مسعود قيراط، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة 1، 2011)، ص ص.61- 63.

وجاء في تعريف المجمع الفقهي الإسلامي، بتحديد الجوانب والقطاعات التي يستهدفها الإرهاب، أن الإرهاب هو: عدوان يمارسه أفراد أو جماعات أو حتى دول تستهدف الإنسان في دينه، ودمه وعقله وماله، وعرضه، ويشمل ذلك كل صنوف التخويف وإلحاق الضرر، والتهديد والقتل بغير أي حق، وكل ماله صلة بصور الحرابة وإخافة السبل، وقطع الطريق، وأفعال العنف".

وتم تعريف الإرهاب من خلال قرارات الأمم المتحدة بأنه: " مجموعة من الأعمال التي تشكل خطرا على الأرواح البشرية البريئة، أو تهدد الحريات الأساسية، أو تنتهك كرامة الإنسان".

من خلال ما سبق يمكن تعرف الإرهاب بأنه: "سلوك أو فعل عدواني، يشكل تهديدا على البشر الأبرياء وعلى أرواحهم وحتى على أمن الدول واستقرارها، باستعمال عديد الوسائل لتحقيق مآرب وأهداف قد تكون ذات أبعاد سياسية أو عقائدية أو إقتصادية ظلما ".

تعريف الجريمة المنظمة:

كثرت التعريفات المقدمة للجريمة المنظمة، فمنها من اتجه صوب خواصها أو سماتها، ومنها من عنصر دون آخر لاسيما فيما تعلق بعنصر التنظيم، ونورد فيما يلي بعض التعريفات أهمها[1]:

تعريف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة والمنعقد في جنيف عام 1975، الذي خلص إلى أن الجريمة المنظمة هي نشاط إجرامي معقد وعلى نطاق واسع، تعمل على تنفيذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف من خلاله إلى تحقيق ثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وغالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي".

وفي تعريف آخر صدر عن الحلقة الدراسية الدولية المعنية بدراسة الجريمة المنظمة، والتي عقدت في سوزورال بروسيا حيث خلصت إلى تقديم تعريفين ركزت فيهما على عنصر الجناة، وانطلقت منه تحت مسمى العصابة الإجرامية المنظمة، من بين التعريفين نجد: أن الجريمة المنظمة هي "مجموعة من الأفراد المنظمين في إطار تنظيم مؤسسي بقصد الكسب وتحقيق أرباح، بطرق غير مشروعة وباستمرار".

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف الجريمة المنظمة على أنها تنظيم مؤسسي أو كيان إجرامي، يضم عددا كبيرا من الأفراد هدفهم تحقيق مكاسب بالطرق الغير المشروعة والأرباح دون الاهتمام بالوسيلة لبلوغ

[1] عبد الفتاح مصطفى الصيفي (وآخرون)، الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة 1، 1999)، ص ص.24- 26.

الهدف، تعمل هذه المجموعة وفقا لإطار منظم يتسم بالدقة والتعقيد والسرية وكذا الاستدامة، كما تقوم على ممارسة أنشطة شديدة القسوة، تصل لحد الإيذاء والقتل والإجرام، والذي قد يمتد عبر الدول.

التهديدات السيبيرانية:

يعد الفضاء السيبيراني إحدى أهم مجالات الحروب الغير التقليدية، وحسب ما جاء في كتاب الفكر الاستراتيجي: التطور ومفردات التحليل للبروفيسور عامر مصباح فإنه لا يوجد في أدبيات الدراسات الإستراتيجية تسمية واحدة للتعبير عن الفضاء السيبيراني بل استخدم الباحثون مصطلحات تعبر عن المعنى ذاته على غرار الفضاء الشبكي والفضاء الإلكتروني والفضاء الافتراضي والفضاء السايبري... وغيرها [1].

ويعود ظهور مصطلح "الفضاء السيبيراني "وفق الخبراء لسنة 1982 وذلك عندما قام كاتب الخيال العلمي "**ويليام جيبسون" Guillaume Gibson** بتركيب كلمة **"السيبرنطقيا** Cybernetics" والتي تعني علم التحكم الآلي مع كلمة الفضاء، ومنه تكون مصطلح "الفضاء الإلكتروني[2]".

تعددت التعاريف حول هذا المصطلح، كل ووجهة نظره فنجد من يذهب لتعريفه على أنه[3]:

"البيانات الإلكترونية والشبكات الإلكترونية المتصلة وكذا الأشخاص الذين يستخدمونها".

ومنهم من يعرفه أيضا على أنه[4]:

" كل شبكات الحاسوب في العالم وكل شيء يتم التواصل والتحكم به، والفضاء الإنترنيت، بل يتضمن السيبيراني لا يعبر فقط عن الإنترنيت، بالإضافة إلى الكثير من شبكات الحاسوب التي يفترض أن يتم الوصول إليها عبر الإنترنيت"

وتبرز مفاهيم أخرى ذات صلة بالفضاء السيبيراني على غرار مفهومي الأمن السيبيراني والدفاع السيبيراني على اعتبارهما مفهومين متداخلين مثلما هو الحال بالنسبة لمفهومي الأمن والدفاع، حيث يعرف الأمن السيبيراني على أنه: " حماية البيانات الإلكترونية والشبكات الإلكترونية المتصلة، وحتى الأشخاص الذين يستخدمونها، من الأطراف التي تقبل على ممارسة الأذى أو الضرر أو السرقة وغيرها "، أما مفهوم الدفاع فبالأخذ بتعريف **"كلاوزفيتر" Clausefighter** للدفاع يرى أنه: "صد الهجوم في المعركة"، ومنه يمكن تعريف

---

[1] نسيم بوبرطخ، الفضاء السيبيراني مسرح الصراعات الجيوسياسية المعاصرة، ***مجلة الجيش***، ع 685، (أوت 2020)، ص.24.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] ***المكان نفسه.***

[4] ***المكان نفسه.***

الدفاع السيبيراني أنه" صد ودفع الهجومات الإلكترونية في الفضاء السيبيراني، والتي تستهدف إلحاق الضرر بالبيانات والشبكات الإلكترونية لدولة ما"[1].

ويتضمن الفضاء السيبيراني من الجانب العملياتي أربع عمليات وذلك لإدارة المهام الحربية عبر العالم الإفتراضي وتتمثل في[2]:

1- العملية الأولى وتشتمل على جمع المعلومات الاستخباراتية والبيانات المتعلقة بالبيئة الإستراتيجية من خلال ما توفره تكنلوجيا الرقميات والاتصالات، وتترجم هذه البيانات ويتم عرضها عبر شاشات صغيرة أمام ضباط التخطيط لهيئات أركان الجيوش؛

2- ثاني عملية تتمثل في العمليات النفسية والتي تستهدف معنويات الجيوش محاولة منها في تفكيك البنية النفسية وكذا الانسجام السوسيولوجي والثقافي لمجتمع العدو، والتأثير في إرادة المقاتلين في صفوف القوات المسلحة بنشر الأكاذيب والإشاعات والتضليل المعلوماتي؛

3- يشمل النوع الثالث العمليات الهجومية وهي الأكثر بروزا في الحرب السيبيرانية بسبب الإصابات المؤثرة والفورية التي تحدثها على غرار الهجمات الإلكترونية أو عمليات قرصنة المعلومات والتي تصيب الهياكل الحكومية فقط كما تشمل أيضا مصالح الأفراد من حسابات بنكية وحجوزات سفر وأسهم البورصة، كما تلحق الإضرار بالهواتف الشخصية باختفاء كل المعلومات المخزنة بها، وعلى المستوى العسكري فتستهدف تلك العمليات تعطيل كل اتصالات العدو؛

4- يشمل النوع الرابع العمليات الدفاعية والتي تتعلق أساسا بإنشاء الأحزمة الأمنية الإلكترونية لتأمين أهداف العمليات الهجومية، سواء الخاصة بمؤسسات الدولة أو حماية المصالح الخاصة بالأفراد.

[1] ***المرجع نفسه***، ص.25.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.25.

2 – الإطار النظري للدراسة:

الأدبيات الكلاسيكية في دراسة علاقة الجيش بالعملية السياسية:

نظرية الانفصال: "نموذج صامويل هنتنغتون" أو كما يسميها بنظرية احتر افية الجيش

تعد من أولى الأدبيات التي تناولت موضوع الجيش والسياسة والتي جاء بها عالم السياسة الأمريكي **"صامويل هنتنغتون" Samuel Huntington** في كتابه **العسكري والدولة** الصادر عام 1957، حيث أشار إلى الارتباط بين طبيعة تركيبة الجيش من جهة وطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة من جهة أخرى. وقد اعتبر **"هنتنغتون"** في كتابة الجندي والدولة أن الضابط في العصر الحديث هيئة محترفة، يكون ولاؤه للدولة مطيعا للمدنيين ويكرس خبرته لحماية الدولة، حيث توصل إلى أن الاحترافية هي الجوهر في فهم وإدراك العلاقة بين المؤسسة العسكرية والعملية السياسية، بحيث كلما بلغت الاحترافية مستوى أعلى كانت الرقابة المدنية على الجيش أعلى[1].

كما يرى **"هنتنغتون"** أن إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة وإنشاء قوى عملياتية قادرة على الإنخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد، إضافة إلى التحديث العسكري والذي يشمل التنظيم والإجراءات التي يتم اتباعها في التدريب وتعيين الجنود المحترفين ستسهم في إبقاء الجيش في الثكنات العسكرية بعيدا عن السياسة والعمليات السياسية، وإن بناء احترافية الجيوش من وجهة نظر **"هنتنغتون"** تتم من خلال إقامة ولاء واضح ومتوازن للدولة واحترام المجتمع المدني وعدم الانخراط في النشاط السياسي[2].

وفي إطار ما سبق يؤكد **"صامويل"** أن هناك مجموعة من الخصائص التي يتسم بها الجيش المحترف وتدل على مدى احترافيته وفق ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] حفيظي، دخان، ***مرجع سابق***، ص457، ص. 457.

[2] أسماء بلخضر، ***تأثير العلاقات المدنية العسكرية، على مسار التحول الديمقراطي في تركيا منذ 2002***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص. 15.

الشكل رقم (02): يوضح خصائص الجيش الإحترافي.

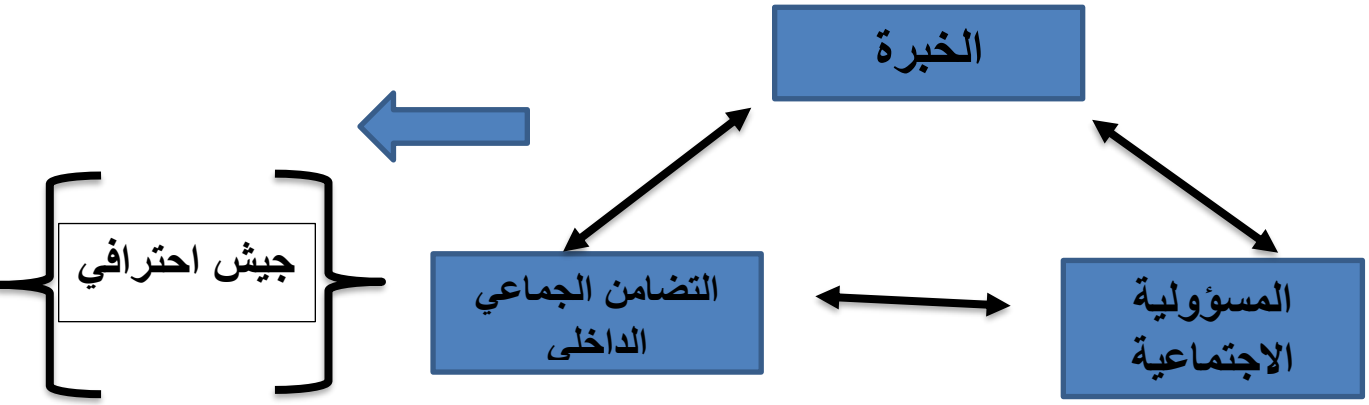

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على، ***المكان نفسه.***

من خلال الشكل الموضح أعلاه فإن **الجيش الاحترافي** هو من يتسم بالخصائص الثلاث التالية[1]:

الخبرة: حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي إدارة العنف، ويكون خبير في مجال معرفي محدد، ويحوز بعد فترة كافية من التدريب على مهارات معينة في هذا المجال من التعليم والخبرة التي تنطوي على خلفية ثقافية عامة إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.

المسؤولية الاجتماعية: إن للجندي المحترف دور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.

التضامن الجماعي الداخلي: ويرتبط هذا بوعي الجماعة وشعورهم بالتضامن الناجم عن احساسهم بالتفرد المهني، وهذا لا تساهم بعقلية وفكر عسكريين يعكسان الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم.

أي أن هذه النظرية تقوم على فكرة رئيسية مفادها أن المؤسسة العسكرية عليها البقاء منفصلة ماديا وايديولوجيا عن المؤسسات السياسية للدولة، وهذا اعتقادا بأن فصل المؤسسة العسكرية المحترفة عن السياسة لا يترك لها أي سبب للتدخل في السياسات والمؤسسات المدنية وهذا يقتضي وجود مؤسسات مدنية لها القدرة على فرض السيطرة السياسية على القوات المسلحة للدولة[2]، وتعتبر فكرة احترافية الجيش حجر

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] عبد الرحمان حمدي (محررا)، ***الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية***، (قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015)، ص. 31.

الأساس في هذه النظرية والتي ترى أن الجيش المنحرف يكون لديه المقدرة على تقديم النصح والمشورة للقيادة المدنية مع جاهزيته للدفاع عن الدولة ضد أي تهديد أو خطر خارجي مع تجنب تدخلها وانخراطها في عملية صنع القرار السياسي[1].

كما قدم صامويل اقتراحا في نظريته مشيرا فيه إلى وجود أسلوبين تتحقق من خلالهما السيطرة المدنية على العسكريين[2]:

1- **سيطرة مدنية ذاتية:** والتي تشمل رقابة ذاتية من خلال الرفض لوجود أي سلطة تكون متغلغلة بين المدنيين.

2- **سيطرة مدنية موضوعية:** ويمكن تلخيص ملامحها فيما يلي:

- وجود مستوى عال من الاحترافية مع اعتراف الضباط العسكريين لحدود اختصاصهم المهني.
- التبعية الفعالة من الجيش للقيادة السياسية المدنية والتي تستحوذ على العملية السياسية وعلى اتخاذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والعسكرية.
- احترام القيادة المدنية لاستقلالية الجيش.

وحسب هنتنغتون فإنه من خلال هذه السيطرة تتوفر وسيلة لإضعاف الجيش سياسيا وفي الوقت نفسه، تمكنه من أن يكون قوة عسكرية ومنه ضمان السيطرة المدنية والفعالية العسكرية في آن واحد[3].

نظرية التو افق:

وجاءت هذه النظرية برؤيا متعارضة مع نظرية الانفصال، حيث تفترض هذه النظرية وجود ثلاث شركاء ممثلين في: المؤسسة العسكرية، النخب السياسية، والمواطنون (المجتمع)، على أن يكون هدفهم بناء وإقامة علاقة تعاونية قد تتضمن الانفصال بين ما هو مدني وعسكري كما أشرنا سابقا، وقد لا تقتضي وجود أي انفصال[4].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 32.

[2] حفيظي، دخان، ***مرجع سابق***، ص. 458.

[3] ***المكان نفسه.***

[4] حمدي، ***مرجع سابق***، ص. 37.

وتشير **ربيكا شيف** صاحبة نظرية التوافق إلى أن المستوى العالي للتكامل بين المؤسسة العسكرية والمجتمع بمختلف أجزائه يمثل أيضا أحد النماذج المقبولة في العلاقات المدنية العسكرية[1]، وتركز **ربيكا** على غرار الواقعيين التقليديين على الميزات والخصوصيات المحلية للجيش والعملية السياسية في دولة معينة من خلال دراسة الجهات الفاعلة والمؤشرات الثقافية والتاريخية والمتغيرات المؤسسية، حيث ترفض الافتراض القائل: "يجب سيطرة المدنيين على العسكريين "، أي أنها تدعم فكرة عدم فصل المؤسسة العسكرية عن العملية السياسية ، وإذا كانت النظريات التقليدية قد أهملت الجانب الثقافي في العلاقات المدنية العسكرية فإن نظرية التوافق ركزت على العوامل الثقافية والدور الهام والمؤثر عن إمكانية تدخل الجيش في العملية السياسية، من بين هذه العوامل نجد منظومة القيم، المواقف والتصورات[2].

و يعتبر العسكر أول شريك ويضم القوات المسلحة والموظفين، أما الشريك الثاني يتمثل في السلطة السياسية دون الاهتمام بطرق انتخاب المؤسسات الحكومية أو طبيعتها، فما يهم هو النخب التي تمثل الحكومة ولها تأثير مباشر على البرلمانات الملكية، أما الشريك الثالث وهو أهم شريك يتمثل في المواطنة وهذا من جانب كيفية تعامل المواطنين مع العسكر وهل هم متفقون حول دوره في المجتمع، هذه النظرية لا تقترح فصل المؤسسات المدنية وفرض الرقابة العسكرية إلا وفق شروط ثقافية معينة، حيث تتحول هذه المؤسسات المدنية لمؤسسات غير ملائمة[3]، وقد حددت النظرية عدة معايير كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين وتتمثل في:

1- **التركيبة الاجتماعية لهيئة الضباط:** تحدد الظروف التاريخية لكل دولة ما إذا كان من الممكن التوصل لتوافق حول التركيبة الاجتماعية للقوات المسلحة من عدمه[4]، حيث يتميز الضباط عن ضباط الصف والجنود باعتبارهم قادة القوات المسلحة[5]، بحيث يكون ضباط الجيش مسؤولين عن عمليات يومية مؤسسية متسعة، وبوصفهم قادة القوات المسلحة فلهؤلاء الضباط القدرة على تمثيل حلقة الوصل بين المواطنين والمؤسسة العسكرية، وبين هذه الأخيرة والحكومة أيضا[6].

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] حفيظي، دخان، ***مرجع سابق***، ص. 164.

[3] حياة رويبج، النموذج التركي للعلاقات المدنية العسكرية، ***دراسات استراتيجية***، ع. 20، (د س ن)، ص. 57.

[4] حمدي، ***مرجع سابق***، ص. 39.

[5] رويبج، **مرجع سابق**، ص ص.57 – 58.

[6] حمدي، ***مرجع سابق***، ص. 39.

2- **عملية صنع القرار السياسي:** وفقا لنظرية التوافق فإن عملية صنع القرار السياسي لا تتطلب شكلا معينا من أشكال الحكومة، أي أنها لا تملي شكلا خاصا من الحكومات ديمقراطية كانت أو تسلطية أو غيرها وهي تشير للقنوات الخاصة التي يتم من خلالها تحديد احتياجات المؤسسة العسكرية ومخصصاتها من ميزانيات ومواد والحجم المناسب للقوات وهيكلها وبنيتها، والتي يتم إقرارها غالبا من قبل البرلمانات المفتوحة أو مجلس الوزراء أو لجان خاصة وهذا بمشاركة العسكريين، ويتم تحديد احتياجات القوات المسلحة في إطار مراعاة موارد واحتياجات المجتمع الأوسع[1].

ويتمثل الوضع المثالي وفقا لنظرية التوافق في الحالة التي يتفق فيها القادة المدنيون والمؤسسة العسكرية والمواطنون على العملية السياسية المثلى تلبية لاحتياجات القوات المسلحة أيا كانت اللجنة المختصة في ذلك مدنية أو عسكرية أو تضم كلا الطرفين[2].

3- **آلية اختيار جنود وضباط الجيش:** يقصد هنا باختيار جنود وضباط الجيش الالتحاق بصفوف القوات المسلحة إن كان جبرا أو بالإقناع، وفقا لشيف فإن التجنيد القسري والاجباري لا يؤدي في غالبه لتوافق المدنيين والعسكريين، على غرار التجنيد بالإقناع من خلال تنمية الروح الوطنية لدى الأفراد وشعورهم بقيمة التضحية من خلال أداء الخدمة الوطنية، وهذا ما يؤدي لحصول التوافق بين الشركاء الثلاث[3].

4- **النمط العسكري:** يقصد بالنمط العسكري في المظاهر الخارجية للمؤسسة العسكرية من قبل الزي العسكري ومدى الالتزام به، وتقديره وكذا ما يتصل بالمؤسسة العسكرية سواء من بناء ذهني وروح عالية وعقيدة قتالية وما يعتقده الناس بشأنها، تكمن أهمية هذا النمط في رسمه للحدود بين المؤسسة العسكرية وباقي المجتمع فالنمط والشكل الذي يميزهم عن باقي أعضاء النخب وكذا الأفراد العاديين الغير المنتمين لأي نخبة، فهو يمثل في مجمله جزءا من العلاقة التي تربط العسكريين بالمواطنين وبالمجال السياسي[4]، وتقوم هذه النظرية على نقطتين أساسيتين:

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 40.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] حمدي، ***مرجع سابق***، ص. 40 – 41.

[4] حمدي، ***المرجع نفسه***، ص. 41.

- وصف مقدار التوافق بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية والمواطنين من المنظور الثقافي والمؤسسي.
- تحقيق التوافق من خلال الاتفاق على المؤشرات الأربعة كما حددتها ربيكا شيف مما يؤدي لتراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

وعلى نفس النهج نظرية التوافق يقدم الباحث التركي زكي سيرجل انتقادا للمنظور الثنائي المهيمن على حقل العلاقات المدنية العسكرية ويؤكد على ضرورة الأخذ في الاعتبار وجود ثلاث مجالات متمايزة لكنها متقاطعة في ذات الوقت داخل الدولة وهي المجال الاجتماعي والمجال السياسي والمجال العسكري، ويرى سيرجل من خلال هذه المجالات الثلاث أن طبيعة العلاقات التي تربط المؤسسة العسكرية بالمجالين السياسي والاجتماعي والفاعلين الموجودين ينتج عنها أربعة أنماط من المؤسسة العسكرية : مؤسسة عسكرية محترفة، جيش الأمة، الجيش البريتوري المتغول، الجيش البريتوري الشعبي، يقصد بالمجال العسكري هنا كل ما يرتبط بشكل مباشر بالمؤسسة العسكرية من قبل التجنيد، التدريب، الترقي داخل الفرق المختلفة، وكذلك شراء الأسلحة، إضافة إلى الأمور المتعلقة بالدفاع والأمن القومي، بينما يقصد بالمجال السياسي شؤون الدولة والحكومة، أما المجال الاجتماعي فيشمل العمليات الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة والفاعلين المتنوعين ، وتتقاطع هذه المجالات فيما بينها، فنجد مثلا أن الانفاق العسكري لا يمثل أمرا مهما فقط في المجال العسكري وإنما تمتد أهميتها للمجال السياسي وكذلك نجد الخدمة العسكرية تمثل إحدى القضايا التي لها تأثير على المجالين العسكري والاجتماعي، من خلال هذا المنظور فيبدو جليا التأثير المتبادل بين المجالات الثلاث ما يعني إمكانية التوافق في العلاقات المدنية العسكرية وذلك من خلال دراسة مدى اندماج المؤسسة العسكرية في المجتمع ومدى ما تلعبه من دور سياسي[1].

3- نظرية التنافس المدني العسكري:

تعد إحدى الإسهامات الرئيسية في مجال العلاقات الدولية تمثل في النظرية التي قدمها كل من أريل كرواسون ودفيد كوهين عام 2010، لتحليل العلاقات المدنية العسكرية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو التي لا تزال في مراحل التحول، ويقدم الإطار التحليلي الذي طرحاه العلاقات المدنية العسكرية في الدول الأقل ديمقراطية باعتبارها تنافسا بين العسكريين والمدنيين للسيطرة على خمس مناطق رئيسية في عملية صنع

[1] *المرجع نفسه*، ص ص.42، 43.

القرار تتمثل في: تجنيد النخبة، صنع السياسة العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الوطني، التنظيم العسكري، وبناء عليه فإن مقدار السيطرة المدنية في الدولة يتوقف على نتيجة التنافس بين المدنيين والعسكريين عن مجالات صنع القرار، ما يعني أن السيطرة المدنية الكاملة تقتضي سيطرة السلطات المدنية على المجالات الخمسة كما أشارت الدراسة سابقا، ومن جانب آخر يمكن للمؤسسة العسكرية أن تفوض من تلك السيطرة من خلال تقييد سلطة المدنيين في اتخاذ القرار إما عبر قواعد مؤسسية خاصة من قبل امتيازات وحصانات دستورية للمؤسسات العسكرية الذائعة الصيت أو عبر تحدي السلطات المدنية من خلال التهديد للضغط على الحكومة أو التدخل في صورة انقلاب عسكري ينهي الحكم المدني تماما، إن درجة نجاح النخب المدنية الجديدة في فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية تتوقف في المقام الأول على قدرة ورغبة هذه النخب في تطوير استراتيجيات قصيرة ومتوسطة للحد من النشاطات السياسية للقوات المسلحة، ويمكن أن تمثل هذه الاستراتيجيات في الاسترضاء والرصد والمتابعة، اختيار أفراد القوات المسلحة بناء على الانتماء أو الولاء ، التنشئة السياسية للجيش، مكافأة الامتثال ومعاقبة عدم الطاعة، ونجد هذا التنافس لا يحدث من فراغ وإنما في ظل العديد من العوامل الهيكلية والظرفية التي تؤثر في التفاعل بين المدنيين والعسكريين إما لصالح النخب الجديدة أو لصالح المؤسسة العسكرية وتتضمن هذه العوامل الظروف المبدئية التي تعقب التحول الديمقراطي وعوامل عسكرية ذاتية وعوامل خارجية عن المؤسسة العسكرية[1] .

ويؤكد كرواسون وكوهين أنه بناء على تلك العوامل الهيكلية والسياقية يمكن للنخب المدنية اختيار الاستراتيجيات المثلى لفرض سيطرتها على المجالات الخمسة في صنع القرار، ومنه تغليب السيطرة المدنية على العسكرية داخل الدولة[2].

4- نظرية اقتسام السلطة:

قام بطرح هذه النظرية دوغلاس بلاند، بحيث تقوم على أساس أن للعسكريين دور مهم في مجالات الدفاع باعتبارها المهمة الموكلة إليهم، إضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة، وتقوم نظرية اقتسام السلطة على فرضيتين وهما[3]:

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص47، 48.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.49، 50.

[3] عز الدين قطوش، ***محاضرات مقياس العلاقات المدنية العسكرية***، دراسات أمنية واستراتيجية، سنة أولى ماستر، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، د س ن)، ص. 21.

أن سيطرة المدنيين على العسكريين محققة ومستمرة من خلال اقتسام السلطة باعتبار أن لكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياتهم اتجاه جوانب معينة دون وجود أي تداخل بين هذه المسؤوليات.

وجود مصدر واحد يعمل على توجيه العسكريين ويكون نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، حيث تكون السيطرة المدنية هنا عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا والمسؤوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب ...الخ

ويرى دوغلاس بلاند أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين راجعة لكونهما يشتركان في اتخاذ العديد من القرارات في العديد من القضايا كالقضايا الاستراتيجية والتي تتضمن مجموع القرارات المتعلقة بشؤون الدفاع[1].

ووفقا لبلاند فإن الواقع يشهد مشاركة العسكريين للمدنيين في المساعدة على السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية حيث يقول" إن الخبرة الحالية أظهرت أن السلطات المدنية تعتمد على الخبراء العسكريين، ليس فقط لتقديم النصائح الفنية ولإدارة العمليات، ولكن أيضا للمساعدة في السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية...هذا النمط من العسكريين الناصحين والخبراء والقادة والشركاء متكرر بشكل تقليدي وغير رسمي، وأيضا بشكل رسمي من خلال الآليات المؤسسية للحكومات في معظم الدول"

وتظهر قيمة هذا الطرح في إقراره لأهمية الشراكة بين المدنيين والعسكريين في تطبيق السيطرة المدنية على المؤسسية العسكرية، أي إمكانية تحقيق توافق بين الطرفين لكن في تحقيق السيطرة المدنية على العسكرية[2].

5- نظرية الوكالة:

يتناول بيتر فيفر إشكالية العلاقات المدنية العسكرية، حيث يرى أنها تتمثل في مبدأين رئيسين: الأول أنه يجب أن يكون الجيش قويا بما يكفي للانتصار في الحروب التي تخوضها دولته، والثاني أنه يجب على الجيش حماية الدولة من الأعداء فإنه يجب عليه الاهتمام بشؤونه حتى لا يدمر المجتمع الذي يهدف لحمايته، وعليه ينبغي على الجيش أن يكون قويا بما فيه الكفاية للتصدي لأي عدوان خارجي وضعيفا بما يكفي لخضوعه للسيطرة المدنية، وتنظر نظرية الوكالة للعلاقات المدنية العسكرية على أنها شكل من أشكال التفاعل

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] عبد الله فيصل علام، ***العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز1952 _ يوليو/ تموز*** 2013، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2018)، ص. 26.

الاستراتيجي بين السادة المدنيين والمؤسسة العسكرية ومن خلال هذا التفاعل يمكن للمدنيين اختيار الطرق التي تمكنهم من مراقبة الجيش، وحسب درجة خضوع الجيش للسلطة المدنية يتم الاختيار، تبدأ التفاعلات مع سعي المدنيين لمقايضة مزايا التخصص ضد عيوب الوكالة، و مزايا التخصص هي أن المهام العسكرية يمكن أن يقوم بها الخبراء في هذا المجال (العسكريون)، وبذلك يتوفر لدى السادة المدنيين والوقت والطاقة لمهام أخرى: وأما عيوب الوكالة فهي تلك الكامنة في أي علاقة سياسية حيث يطرح السؤال هل الممثلون الوكلاء سوف يقومون بخدمة مصالح الدولة أم أنهم سوف يستغلون مناصبهم لتحقيق أهدافهم الخاصة[1]؟

وتقوم هذه النظرية على أساس الوكالة وتعني توكيل العسكريين بإدارة الأمور الخاصة بالمؤسسة العسكرية، مع اختيار آليات الرقابة لتحقق لهم ما يريدون من الحماية من الأعداء والسيطرة السياسية على مصيرهم، ويفضل فيفر الرقابة الغير التدخلية على المؤسسة العسكرية، إذ يرى أن الرقابة التدخلية تؤدي للاحتكاك بين المدنيين والعسكريين مما قد يدفع العسكريين لتجنب الامتثال الكامل للرقابة[2].

نظرية الدور:

حسب هولستي فهي مجموع التصورات الشخصية لصناع القرار عن أنواع عامة من القرارات عن أنواع عامة من القرارات والالتزامات والقواعد والفاعلين والوظائف التي تلائم النظام الداخلي لدولتهم، ويجب على دولتهم اتباعها في معرض تفاعلها مع النظام الدولي والإقليمي، وفقا لصورة محددة في أذهان صناع القرار حول طبيعة التوجهات والوظائف التي على الدولة القيام بها[3] ، وستعتمد الدراسة هذه النظرية في معرفة الدور الذي رأت المؤسسة العسكرية أنه عليها القيام به في ظل تلك الفترة 2019-2022 أمام مجموعة من التغيرات التي كانت تعيشها الدولة، وباعتبارها أحد الفاعلين الرئيسيين .

وستعتمد الدراسة نظرية التوافق باعتبار أن تعزيز الأمن والاستقرار يقتضي التكامل بين المؤسسة العسكرية والسلطة الحاكمة أي التوفيق بين المدنيين والعسكريين[4] مع ضرورة إشراك المواطن باعتباره القاعدة الرئيسة في الدولة خاصة فيما تعلق بعلاقته بالمؤسسة العسكرية كما أوضحه حراك 22 فيفري 2019 ومرافقة

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 24.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 25.

[3] جهاد عبد الملك عودة، سمير رمزي، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، م 31، ع 3، (د س ن)، ص. 592.

[4]

الجيش له وردود فعل الشعب حو الدور الذي أدته المؤسسة العسكرية في هذه الفترة وما تبعها لاحقا من ظهور الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 و مواصلة المؤسسة العسكرية لتقديمها الدعم للمؤسسات المدنية في أدائها لمهامها لتجاوز الأزمة وبلوغ الأمن الإنساني في جانبه الصحي ومنه تحقيق الأمن القومي.

3 - الأدبيات السابقة:

الدراسة الأولى: للباحثين محمد مسيعي و أسامة العايب، **دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في حراك 22 فيفري 2019، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، (جامعة الشهيد حمه لخضر ــ الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019-2020)**، و قد تناولا فيها عودة المؤسسة العسكرية للمشهد السياسي مع بداية حراك 22 فيفري بالجزائر من خلال الأدوار التي لعبتها قبل وبعد استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وانعكاسات هذا الدور على الحراك ومطالبه ومخرجات العملية السياسية في الجزائر، حيث تبنت الدراسة فصلين، عالج الفصل الأول لمكانة المؤسسة العسكرية الجزائرية في بناء الدولة من خلال الدور ومجالات التأثير والذي تضمن ثلاث مباحث، أما الفصل الثاني تم التطرق فيه لعلاقة المؤسسة العسكرية الجزائرية بحراك 22 فيفري 2019 والذي قسم إلى ثلاث مباحث أيضا، وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسة العسكرية استجابت للحراك واستطاعت أن تزيح نظام بوتفليقة وتعاملت باحترافية عالية مع الحراك، غير أن المؤسسة العسكرية و باستخدامها للنموذج الانتخابي أعادت انتاج النظام عن طريق دوران النخب الداخلي، ومنه قد أعاقت عملية التحول الديمقراطي، وعلى الرغم من أن الدراسة قد شملت جميع جوانب الموضوع وتطرقت لمقاربة المؤسسة العسكرية في مرافقة الحراك، إلا أنه كان هناك إغفال لاستراتيجيات المؤسسة العسكرية في تفعيل تلك المقاربة وكيف أنها استطاعت التأثير على الوضع والسيطرة عليه والحفاظ على الأمن وإعادة الاستقرار السياسي للبلاد.

الدراسة الثانية: كتاب خالد تلعيش، **إستراتيجية القيادات في صنع القرارات وإدارة الأزمات مع التطبيق على الحالة الجزائرية: الحراك الشعبي 2019/جائحة كورونا (كوفيد ـ 19)**، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2021)، تطرقت الدراسة إلى موضوع القيادة باعتباره الركن الأساسي الذي يؤدي دورا محوريا وهاما في احتواء الأزمة وضمان الاستقرار ، تناولت الدراسة أربعة فصول تم من خلالها تقديم إطار مفاهيمي للقيادة بكل خصوصياتها مع التطرق أيضا إلى الأزمات و العمل على تحديد وضبط مفهومها للوصول إلى قاعدة متينة تكون المنطلق الأساسي في فهم آليات إدارة الأزمات سواء كانت سياسية أو إدارية تنظيمية، واستعراض أهم استراتيجيات صنع القرار أثناء الأزمات ، مع دراسة الحالة الجزائرية من خلال اتخاذ بعض النماذج لفهم رؤية صانعي القرار وكيفية تعاملهم مه الأزمات أثناء أداء مهامهم، واختارت الدراسة حالة الحراك الشعبي فيفري

2019، والأزمة الصحية العالمية (كوفيد ـ 19)، وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة معيار حقيقي لاختبار مدى فاعلية صانعي القرار، وأن الاستراتيجية هي نتاج العقل ومن أعمال الذكاء القيادي وأن المؤسسات التي تكتسب رؤيا استراتيجية ستكون على الأرجح مؤسسة ناجحة، غير أنه في دراسته لصانع القرار في الجزائر خلال الفترتين سواء فترة الحراك الشعبي وخلال الأزمة الصحية العالمية لم يتم التطرق لدور المؤسسة العسكرية بشكل موسع، ولم يولي اهتماما للدور الذي لعبته.

الدراسة الثالثة: للباحثتين خديجة بن قدور، وجهيدة ركاش، **العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 نموذجا،** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م 14، ع1، (2022)، تناولت الدراسة تأثير العلاقات المدنية العسكرية على عملية الانتقال الديمقراطي في بلدان الوطن العربي خلال موجة الحراك الثانية من خلال التطرق إلى الحالة الجزائرية من حراك فبراير 2019، وتأثير هذا الدور على العملية الديمقراطية بها، حيث قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور، توصلت من خلالها نتائج الدراسة إلى التعريف بالدور الذي لعبته مؤسسة الجيش في تأمين الحراك ومرافقته من جهة، ومطالبتها بتفعيل المواد: 07، 08، 102، من الدستور ، وكذا الوصول بالانتقال الديمقراطي بالجزائر إلى غاية انتخاب رئيس مدني تحت إشراف لجنة مستقلة أنشأت لهذا الغرض، غير أن الدراسة ركزت على المقاربة الدستورية فقط ولم تتطرق لباقي آليات مسايرة وتعامل المؤسسة العسكرية مع الحراك الشعبي والتي يغفل عنها الكثير.

الدراسة الرابعة: كتاب نور الدين كبيس، **الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي**،(الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2020)، قسمت الدراسة ستة محاور تناولت من خلالها البيئة المنتجة للحراك، ثم تطرقت لبداية الحراك وانفجار الأحداث، وكيف تعامل النظام وواجه الحراك مع تبيان نقاط قوة الحراك الشعبي ونقاط ضعفه وأخيرا تناول الآفاق و الرهانات أين أدرج ضمنه علاقة المؤسسة العسكرية بتسيير مراحل سابقة، رغم أن الدراسة تناولت الحراك الشعبي منذ بدايته وإلى آخر محطة منه غير أنها لم تتطرق لدور المؤسسة العسكرية في هذه الفترة واكتفت بذكر الجانب السلبي من السيطرة العسكرية في ظل غياب نخبة مدنية حاكمة إضافة على ذلك فإن الدراسة جاءت بطرح أثبت الواقع عكسه و كان مستبقا للأحداث تماما.

الدراسة الخامسة: دراسة Amel Boubekeur بعنوان **DEMONSTRATION EFFECTS: HOW THE HIRAK PROTEST MOVEMENT IS RESHAPING ALGERIAN POLITICS**، المنشورة بتاريخ فيفري

2020، والتي عالجت مجموعة من الأفكار تتمحور حول ثلاثة فواعل أساسية في الأحداث السياسية خلال الفترة الممتدة بين 2019 و 2020، متمثلة في حركة الاحتجاج التي يجسدها الحراك، رئيس الجمهورية والجيش، ومن خلال إجراء 100 مقابلة وبحث ميداني مكثف لمدة سنة خلصت الدراسة إلى أن الحراك قد كشف نقائص نظام الحكم في الجزائر وأنه يفتقر إلى الأدوات المساعدة على إعادة البناء والتفاوض مع المواطنين على عقد اجتماعي جديد، وعدم استطاعة الجيش إعادة توظيف رواية الرئيس المدني، وعجز الرئيس الحالي عن إضمار تبعيته واعتماده على القيادة العسكرية، وبالتالي فإن الدراسة ربطت وبشدة أحداث هذه الفترة مع أحداث فترة التسعينات، ورغم أن الدراسة قامت على بحث ميداني مكثف غير أنها كانت تقوم بتحليل الأوضاع السياسية بإسقاط مجريات الأزمة الأمنية على حالة الحراك، وتوصلها لاقتراح ثلاث سيناريوهات كان معظمها يحمل نظرة تشاؤمية اتجاه المؤسسة العسكرية ودورها وطبيعة علاقتها بالسلطة الحاكمة .

ومنه جاءت الدراسة لتبيان الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية أمام العديد من التهديدات التي شدها السياق السياسي داخل الدولة خلال الفترة الممتدة من2019 إلى 2022 لتعزيز الأمن والاستقرار السياسي، وتسليط الضوء على استراتيجيات الجيش في مواجهة تلك التهديدات.

الفصل الأول:

دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للمؤسسة العسكرية

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وبناء الدولة من خلال المواثيق والدساتير

تمهيـــد:

نظرا لما اكتسته المؤسسة العسكرية في الجزائر من تنظيم وانضباط ، ميزها عن باقي مؤسسات الدولة الأخرى وجعل منها القاعدة المحورية التي تقوم عليها الدولة باعتبارها سباقة في نشأتها عنها تاريخيا، ومنه كان على الدراسة تسليط الضوء في فصلها الأول على السياق التاريخي الذي نشأت فيه هذه المؤسسة، والإطار الذي برزت ضمنه النخبة العسكرية التي قادت الثورة التحريرية ضد المستعمر الأجنبي لتصطدم بالمشروع السياسي المدني وعملية بناء الدولة المدنية من خلال الوقوف على مختلف المحطات التاريخية التي نشأت وتطورت عبرها، أو التي مهدت لبناء مؤسسة سيادية قوية، وكذا لفهم جملة الخصائص الرئيسية للعلاقات المدنية العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر عبر مختلف مراحل النظام السياسي والظروف المحيطة لتدخل الجيش في السياسة، وموقف المؤسسة العسكرية أمام تلك الظروف، ودورها المحوري في بناء الدولة عبر مختلف المجالات، وطبيعة هذا الدور وانعكاساته على واقع الدولة الجزائري من خلال الدساتير المتتالية، وفي هذا الإطار ستتناول الدراسة في نقطة أولى استقصاء لمختلف المراحل التي نشأ خلالها الجيش الوطني الشعبي بالتركيز على أهم المحطات التي شكلت بوادر التنظيم العسكري للدولة الجزائرية وأهم الأدوار التي لعبتها هذه التنظيمات وصولا لبناء جيش احترافي عصري كما نراه اليوم، أي التطرق للتطور التاريخي للمؤسسة العسكرية عبر نقطتين وهما النشأة والبوادر الأولى لتأسيس الجيش مرورا بمراحله المختلفة، من التنظيمات العسكرية الأولى إلى تشكل المنظمة الخاصة ثم الإعداد للثورة وبروز جيش التحرير الوطني، وصولا إلى مرحلة الاستقلال وتشكل الجيش الوطني الشعبي فيما عرف بمرحلة التحوير، ثم التطرق لتطور هذا الجيش وهيكلته وتركيبته ومختلف قواته المسلحة.

ثم في نقطة ثانية ستعمل الدراسة على إبراز المهام الدستورية التي منحت للمؤسسة العسكرية من خلال مختلف مراحل التجربة الدستورية في الجزائر بداية من أول دستور في سنة 1963، وصولا لدستور 2016، والعمل على استقصاء الأدوار السياسية و التنموية والدفاعية من خلالها، فسنتناول كيف تدخل الجيش في السياسة من المرحلة الاستعمارية وإلى ما بعد

الاستقلال، ومنه سنعالج دور المؤسسة العسكرية عبر مسارات التنمية في عملية البناء والتشييد، وكيف ارتبطت جميع هذه الأدوار بمهمة الدفاع الوطني والعمل على صياغة عقيدة عسكرية تضمن الأمن الداخلي للبلاد و كذا التكيف مع مختلف التغيرات الإقليمية التي يطرحها النسق الدولي.

المبحث الأول: نشأة المؤسسة العسكرية

مرت المؤسسة العسكرية الجزائرية بالعديد من المراحل بداية من المنظمة الخاصة كنواة أولى مهدت لبناء جيش للدولة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية، وما سبقها من مقاومات مسلحة إلى أن تم تأسيس جبهة التحرير الوطني والتي تمخض عنها جيش التحرير الوطني كجناح عسكري، والذي تحول بعد الاستقلال إلى الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني فيما عرف بمرحلة التحوير، ما أكسبه شرعية ثورية لازالت قائمة لليوم، لينطلق بعدها في بناء وهيكلة نفسه وفق عدة مستويات بتشكيل قواته المسلحة ويتجه نحو العصرنة والسعي وراء احترافيته، آخذا في الإعتبار الاستثمار في العنصر البشري إضافة إلى وضع هياكل تكوينية لتزويد الجيش بقيادات المستقبل، لتصبح المؤسسة العسكرية مؤسسة سيادية تتسم بمعايير تؤهلها لأن تكون من أقوى الجيوش.

من خلال ما سبق ذكره يهتم هذا المبحث بنشأة المؤسسة العسكرية من خلال رصد بداياتها الأولى من المقاومات المسلحة، المنظمة الخاصة، ثم مرحلة التحوير وتأسس الجيش الوطني الشعبي، مع التطرق لتطور المؤسسة العسكرية وتوجهها نحو العصرنة والاحترافية.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية من جيش التحرير الوطني إلى سليل جيش التحرير

إن البوادر الأولى للمؤسسة العسكرية ترجع في أساسها إلى المنظمة الخاصة التي شكلت النواة الأولى للجيش الجزائري الحديث وللكفاح المسلح وبروز ملامح قيام تنظيم مؤسسي عسكري انبثق عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ولو أن البداية الفعلية للعمل المسلح كانت من خلال مواجهة الاحتلال الفرنسي بالمقاومات المسلحة والتي دامت لأكثر من أربعين سنة، غير أنها باءت بالفشل.

الفرع الأول- التنظيمات العسكرية الأولى قبل الثورة: المقاومات المسلحة البوادر الأولى للجيش:

1- ردود الفعل الأولية:

أظهر الجزائريون مقاومة مستميتة أبداها سكان المتيجة ضد التواجد الفرنسي بالجزائر، وتجلى ذلك من خلال الاشتباكات الأولى بمدينة الجزائر، وقد شهد "كلوزيل" ذاته بحدتها قائلا: [1]

" لم تقتصر مقاومة الجزائريين عند الدفاع عن القصر، بل إنهم قاوموا بضراوة في القصبة وعند باب عزون، وتميزت المقاومة داخل القلعة بالعناد والتنظيم، فكان المقاتلون يحتلون فورا مكان من يقتل، ولم يتخل سدنة الأسلحة عن أسلحتهم ومدافعهم إلا بعد أن أصبحت هذه الأسلحة معدومة الفائدة ومدمرة..."

اختار أنصار المقاومة المسلحة نهج الجهاد المسلح والاستمرار في المقاومة، وقد كانوا كثرا يقودهم زعماء القبائل والأعيان ورجال الدين، كما جندوا سكان مدينة الجزائر والمتيجة ويمكن القول إنها البدايات الأولى لملامح بروز العمل المسلح فقد كانت دليل استماتة الجزائريين في الدفاع عن أرضهم وهي مهمة الجيوش اليوم الدفاع عن أمن الوطن، ونجد من بينها ثورة محمد بن زعموم، ثورة الحاج علي السعدي ... الخ. [2]

2- المقاومة المسلحة المنظمة:

تطورت تلك المبادرات المسلحة التي أخذت شكل ثورات إلى ما يعرف بالمقاومات المسلحة المنظمة، حيث اكتست طابع التنظيم و اتضح من خلالها بروز تنظيمات مسلحة تتميز بالتنظيم والشمولية بداية من مقاومة أحمد باي إلى مقاومة الأمير عبد القادر والتي أرست النظم الحديثة للدولة في مختلف المجالات وأولها المجال العسكري وهي تمثل التنظيم المؤسساتي الأولي للمؤسسة العسكرية إضافة إلى تعبئة الجزائريين لحمل راية الجهاد، وقد تمكن الأمير عبد القادر بناء جيش

[1] عبد الله مقلاتي، ***المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1954)***، (د م ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014)، ص.19.
[2] ***المرجع نفسه***، ص ص،19، 20.

منظم ودولة عصرية تقوم على تنظيم سياسي وإداري محكم،[1] وهنا كانت البداية الأولى لنشأة المؤسسة العسكرية .

الفرع الثاني- الجذور التاريخية لنشأة جيش التحرير الوطني (المنظمة الخاصة l'O.S.)

بعد فشل المقاومات المسلحة تم العودة لاستعمال الأساليب السياسية والتي أظهرت عقمها هي الأخرى وهو ما تطلب ضرورة العودة للعمل المسلح وإنشاء جيش جزائري، وبعد أن عاد حزب الشعب إلى المعترك السياسي بتسمية جديدة انتهج سياسة لم ترض بعض مناضليه، مما أدى لوقوع أزمة داخلية في المؤتمر الأول الذي عقده الحزب يومي 15 و16 فيفري 1947، والذي كان من نتائجه بروز ثلاث تيارات داخل الحزب[2]:

- **الأول:** ويمثله تيار الشرعية ويرى ضرورة اشتراك الحزب في الانتخابات ليعلن عن مبادئه في المجالس الرسمية.
- **الثاني:** تيار حزب الشعب ويرى أنصاره ضرورة الإبقاء على النشاط السري للحزب وهذا بهدف المحافظة على شعبيته.

تزعم هذا التيار نخبة من الشباب المتحمس للعمل العسكري، حيث علق مصالي الحاج على هذا بقوله: "إني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيأنا واستعجلنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد".

فكانت بداياته من خلال إنشاء تنظيم شبه عسكري متمثلا في المنظمة الخاصة من خلال القرار الصادر عن المؤتمر السري للحزب الوطني الثوري والمتمثل في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 15 فيفري 1945، مهمتها التحضير للعمل المسلح بتدريب المناضلين عن استعمال السلاح وجمع المؤن والأدوية والأسلحة تحضيرا لتفجير الثورة باعتبارها الجناح المسلح للحزب، والذي يعتبر العنصر الأساسي والفعال في التنظيم الثوري فقد كان صاحب القرار الأخير والمتحكم في كل الوسائل الضرورية للثورة، وقد عين محمد بلوزداد كأول مسؤول عن المنظمة الخاصة ثم

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص،33- 37.

[2] إبراهيم لونيسي، "المنظمة الخاصة l'os"أو "المح المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954"، ***المصادر***، م.4، ع.1، (مارس 2002)، ص ص،55، 56.

خلفه حسين آيت محمد، فأحمد بن بلة، غير أن هذا التنظيم باء بالفشل حيث تم اكتشاف أمره في 18 مارس 1950 وتم إلقاء القبض على أكثر من 400 مناضل من أعضائه.[1]

وقد تم البدء في تأسيس عدة فروع لهذا التنظيم عبر كامل التراب الوطني بعد الاجتماعين الذين عقدا حيث تم الاجتماع في اليوم الأول في منزل ريفي في بوزريعة للمناضل مهدي عماري، و الاجتماع في اليوم الثاني في بلكور محل للمشروبات الغازية صاحبه مولود مليان، فأصدرت المنظمة أمرا يقضي بإنشاء فروعها في الأوراس سنة 1947 بقيادة مصطفى بن بولعيد[2]، وهي تعتبر امتداد لتنظيمات سابقة جمعت عددا من الشباب الذين سئموا من الاختلافات والنقاشات السياسية، و تشكلت بعد عدة محاولات حين انعقد المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجزائري[3]، وإن التحول من مرحلة النضال السياسي إلى فكرة الكفاح المسلح كان نتيجة حتمية لفشل العمل السياسي الممارس من قبل الحركات السياسية الذي طال دون تحقيق أي نتائج[4].

بدأ الانضمام إلى هذه الحركة أو التنظيم المسلح غاية في تكوين مجموعات عسكرية مختلفة مختصة في المناورات العسكرية واستعمال الأسلحة المختلفة[5]، وأصبحت منذ تأسيسها بؤرة تنضج فيها فكرة الثورة المسلحة، وقد جمعت القادة التاريخيين الذين صنعوا الكفاح[6] ومن بين أهم قادتها نجد كل من محمد بلوزداد والذي سلمت إليه مهمة تنظيم وتسيير شؤون المنظمة، و كان أول عمل قام به هو تكوين النواة الأولى لها، بداية باختيار الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط العضوية من القائمة التي سلمها له حسين لحول والذي تم تنصيبه كواسطة بين قيادة المنظمة وقيادة الحزب وقد تم تحديد هذه الشروط في المادة الثانية من القانون الأساسي للمنظمة وتتمثل في الأمانة والشجاعة والنشاط والثبات والقدرة الذاتية، العقيدة والسرية التامة، فقد

---

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، (الجزائر، دار المعرفة، 2000)، ص ص.9- 12.

[2] مزيان سعيدي، "جيش التحرير الوطني: تطوره ومعالم من استراتيجيته العسكرية 1954-1958م"، ***مصداقية***، م.1، ع.1، (ديسمبر 2019)، ص.161.

[3] مريم تواتي، "تطور جيش التحرير الوطني الجزائري من 1954إلى 1956"، ***مجلة تاريخ المغرب العربي***، م.3، ع.7، (جوان 2017)، ص.349.

[4] مزيان، ***مرجع سابق***، ص. 161.

[5] ***المرجع نفسه***، ص. 162.

[6] وليد عبد الحي، ***"فهم الأمن اقومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني"***، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015)، ص ص.136،137.

اعتمدت المنظمة الخاصة نظاما داخليا تميز بالصرامة والدقة والانضباط مع تقديم الطاعة والولاء للمترأس في كل وقت[1]، وبناء على هذا قام محمد بلوزداد باختيار ثلاثمئة (300) مناضل كنواة أولى لهذه المنظمة.

ويذكر الرائد عمار ملاح أن المنظمة الخاصة شكلت تنظيما مغلقا، فكان العدد محدود يتراوح بين 1000و 1500 مناضل مع الاستقرار حول الألف في نهاية التأسيس. كما ناضل فيها كل من أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، كريم بلقاسم، عبان رمضان، رابح بطاط، وهم الذين سيشكلون اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وجبهة التحرير لاحقا، لقد تمثلت أول مهامهم قبل نوفمبر 1954 في جمع الأسلحة وتخزينها حتى بداية العمل المسلح الذي اعتبروه مصيرهم الحتمي[2]، وكان المناضلون العمليون أي المجندون في المنظمة الخاصة موزعين على كامل التراب الوطني، تبدأ تركيبتهم الهيكلية من[3]:

- **نصف الفوج**: ويتكون من مناضلين (2) أو ثلاث (3) يرأسهم مسؤول،
- **الفوج:** ويتكون من أربعة (4) مناضلين يرأسهم مسؤول أي خمسة (5) أفراد،
- **الفرقة:** وتتكون من ثلاثة (3) أفواج ومسؤول، وتساوي (16) فردا،
- **الفصيلة:** وتتكن من ثلاث (3) فرق ومسؤول، وتساوي (49) فردا،
- **هيئة الأركان:** وتعد قمة الهرم الهيكلي.

وللمنظمة مصلحة عامة ومقسمة إلى عدة شبكات مثل:

- شبكة الاشتراك أو التواطؤ complicité
- شبكة الصناعات les artificier
- شبكة الاتصالات réseau de communication
- قسم الفداء ومهمته القيام بالعمليات الفدائية

[1] لونيسي، ***مرجع سابق***، ص ص.56،57.
[2] عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص.137.
[3] سعيدي، ***مرجع سابق***، ص.162.

وعليه فقد تشكلت المنظمة الخاصة وفق تنظيم هرمي على الشكل التالي[1]:

- **قيادة الأركان:** على رأسها محمد بلوزداد رئيس المنظمة
- **هيئة الأركان:** ترأسها آيت أحمد إلى غاية اختياره قائد الأركان؛
- **المدرب العسكري والمفتش العام:** عبد القادر بلحاج الجيلالي؛
- **قيادة المناطق:**

- **قطاع قسنطينة:** محمد بوضياف.
- **قطاع القبائل:** حسين آيت أحمد.
- **قطاع الجزائر1:** جيلالي الرقيمي.
- **قطاع الجزائر2:** محمد ماروك.
- **قطاع وهران:** بقيادة أحمد بن بلة.

وتشكلت هذه المنظمة أساسا لتحقيق جملة من الأهداف ومن أبرزها:[2]

- إعداد طليعة مسلحة لتأطير الشعب الجزائري في ثورته التحريرية، وانصباب الاهتمام على قضية الحصول على الأسلحة والتدريب عليها؛
- تكوين المناضلين عسكريا وسياسيا وتشكيل النواة الأولى لمرحلة الكفاح المسلح؛
- إن ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة، وانتزاع مطالب الشعب الجزائري لا تكون إلا بقوة السلاح؛
- الاحتكام إلى العمل السري الدقيق والمحكم للوصول إلى الغاية المنشودة.

رغم الهزيمة التي ألحقت بالمنظمة الخاصة، واكتشاف أمرها سنة 1950م، غير أن رغبة أعضائها على إعادة النظر في العمل الثوري وفي هيكلة المنظمة وإعلان الثورة المسلحة بقيت قائمة، حيث قامت بدخول السرية أو الاعتصام بالجبال والضغط على القيادة السياسية لحزب MTID، والتي كانت منشغلة بالانتخابات البلدية والولائية التي نظمها المستعمر، ما نتج عنه نشوب أزمة داخل حزب MTID في عام 1953، بين رئيس الحزب وأعضاء اللجنة المركزية، وتوالت اجتماعات

[1] محمد يعيش، المنظمة الخاصة (o.s) **محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية**، ***مقياس تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية***، السنة الثالثة ل م د، (جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، د س ن)، ص ص.2،3.

[2] لونيسي، ***مرجع سابق***، ص ص.56، 57.

الجناح العسكري في الحركة وأمام هذا الوضع تشكلت اللجنة الثورية للوحدة والعمل ORUA، بتاريخ 23 مارس 1954، من أجل العمل المسلح وتفجير الثورة بقيادة محمد بوضياف [1]من قبل أعضاء المنظمة الخاصة وهذا رغبة في مواصلة الكفاح المسلح وبلوغ الهدف المسطر.

الفرع الثالث- ميلاد جيش التحرير الوطني:

1- اجتماع 22:

أمام هذا الإصرار في مواصلة العمل المسلح اجتمع 22 عنصرا من المنظمة الخاصة فيما سمي (بمجموعة22) لإنقاذ الأمة الجزائرية من خطر التفكيك و التشتت، وكان الحل هو الإسراع لإعلان الثورة المسلحة، فانبثق عن الاجتماع لجنة من 5 أعضاء ضمت كل من محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد ورابح بطاط، وانضم كريم بلقاسم لاحقا لتصبح لجنة الستة(6)، والتي تولت مهمة التحضير لإعلان الثورة المسلحة، واتفقت يوم 23 أكتوبر 1954على أن تكون في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، وتقرر تحويل اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى تشكيلة سياسية جديدة فتأسست جبهة التحرير الوطني FLN كجناح سياسي للثورة، وجيش التحرير الوطني ALN كجناح عسكري لها والذي تشكل في بدايته من قدماء المنظمة الخاصة[2]، كما اتفق القادة الستة على مجموعة من البنود على غرار تأسيس منظمة سياسية سميت بـ جبهة التحرير الوطني، ومنظمة عسكرية تمثل في جيش التحرير الوطني، على اللامركزية في العمل، وحرية عمل كل منطقة دون التدخل في شؤونها إلى غاية عقد مؤتمر وطني، توزيع القيادات والسلاح وتحديد توقيت بدء العمليات العسكرية، المصادقة على ما جاء في وثيقة نداء أول نوفمبر، تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق حربية خاصة فيما تعلق بالعمليات العسكرية 1956 [3]، فقد بقي التطور والتجديد يطرأ على جيش التحرير الوطني منذ نشأته أي منذ بداية أول نوفمبر إلى غاية عقد مؤتمر الصومام في أوت 1956 فكان التقسيم والتنظيم الهيكلي وفق ما يلي[4]:

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.12، 13.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص.13، 14.

[3] توامي، ***مرجع سابق***، ص ص.350، 351.

[4] ***المرجع نفسه***، ص ص.354، 355.

- **المنطقة الأولى**: وتمثل منطقة الأوراس حيث كان جيش هذه المنطقة يضم 1500 إلى 2000رجل، بلغت نسبة تسليحه 75% سلاح حربي و25% سلاح صيد، وتم تخصيص 1100رجل مجهزين لحمل السلاح.
- **المنطقة الثانية:** منطقة الشمال القسنطيني، والتي ضمت ما بين 900إلى 1200 مجاهد حتى أكتوبر 1955، ومن جانب التسليح بلغت ما بين 30% سلاح حربي و70%سلاح صيد.
- **المنطقة الثالثة:** وشملت بلاد القبائل، وكان لها 30% سلاح حربي و70% سلاح صيد، وبها 500 رجل جاهز لحمل السلاح.
- **المنطقة الرابعة:** الجزائر، اعتمدت هذه المنطقة على حرب المدن وكان السلاح قليلا في هذه الفترة.
- **المنطقة الخامسة:** وتمثل وهران، وكان التعداد الإجمالي لجيش هذه المنطقة 300 رجل مسلح إضافة إلى 200آخرين ذو جاهزية لحمل السلاح، وكان يملك 300بندقية حربية و150 بندقية مخزنة.

ومنه تأسس جيش التحرير الوطني بصفة رسمية حيث تم تنظيمه وتقسيمه ليشرع في كفاحه العسكري وممارسة العمل المسلح وكانت أولى اهتماماته التجنيد والتسليح وتمديد نطاق الثورة أكثر[1] ومن خلال هذا أصبح جيش التحرير الوطني الفاصل في الصراعات التي تهدد وحدة الأمة.

وعليه فإن تعدد الأدوار التي تمارسها المؤسسة العسكرية على غرار دورها الغير التقليدي يعود إلى هذه المحطة التاريخية الهامة حيث يعتبر الجيش التنظيم المخول له التدخل في شتى الحالات التي تستدعي منه ذلك والتي تكون الغاية منها هو حفظ أمن ووحدة الأمة، بغض النظر عن وجود نخبة سياسية حاكمة.

[1] أحمد ذكار، تطور جيش التحرير الوطني من 1954 إلى 1962 م، ***مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م.11، ع.4، (ديسمبر2019)، ص.233.

4- مؤتمر الصومام:

يعتبر مؤتمر الصومام النقطة الفاصلة في الثورة الجزائرية ونقطة محورية لجيش التحرير الوطني حيث قام بخلق هيئات قيادية دائمة لها، وبضبط هذه الهيئات القيادية، ونتيجة لهذا تمخض عن مؤتمر الصومام:[1]

- **تعيين المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA** يتكون من 17 عضوا دائمين و17 عضوا آخرين غير دائمين وقد اتفق على أسمائهم واتفق الجميع على أن صلاحيات هذا المجلس هي تحديد السياسة العامة للثورة.
- **تعيين لجنة التنسيق والتنفيذ CCE** والتي تمثل قيادة جماعية للثورة تقوم بكافة شؤونها، إضافة لمراقبة المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، لها حق مراقبة مختلف اللجان، وتتكون من خمسة أعضاء: عبان رمضان- العربي بن مهيدي- كريم بلقاسم- بن يوسف بن خدة- سعد دحلب.
- **الاتفاق على مبدأين أساسيين:**
  - أولوية الداخل على الخارج؛
  - أولوية السياسي على العسكري.

فلم تميز الثورة في بدايتها بين السياسي والعسكري فقد كان المجاهد عسكريا وسياسيا وخطيبا ومعبئا، وكان بداية التمييز بينهما من خلال مؤتمر الصومام عام 1956، أين كان عبان رمضان وراءه وتم وضع هذين المبدأين الأساسيين في وثيقة الصومام:[2]

- أولوية السياسي على العسكري، لتتلخص مهمة العسكريين في التكفل بالمهام العسكرية والعملية الحربية طبقا لمبدأ **كلاوزفتز** " إن الحرب هي أقصى الوسائل المستعملة لتحقيق هدف سياسي"
- أولوية الداخل على الخارج.

[1] سعيدي، ***مرجع سابق***، ص ص.142، 143.

[2] لونيسي، ***مرجع سابق***، ص ص.16، 17.

فهنا كانت بوادر الصراع بين السياسيين والعسكريين غير أن المبدأ لاقى قبولا من قبل العسكريين باعتباره يسمح بتحويل الصراع بين الثورة والاستعمار من صراع عسكريي الطرف إلى مفاوضات بين سياسيي الأطراف[1].

و تم توحيد النظام العسكري لجيش التحرير الوطني من حيث تشكيلاته ورتبه وقياداته وقواته الرئيسية، وتنظيمه الإقليمي والعسكري زيادة على تنظيمه لمصالح وهياكل جيش التحرير لمصالح الاستعلامات والدعاية والصحة والمحاكم والتموين مع تحديد الصلاحيات والالتزامات التي تحكم نشاط هذه المصالح تجاوبا مع مقتضيات المرحلة الجديدة[2]، فقد تضمنت أرضيته التاريخية في شقها العسكري إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني حيث تم تقسيم الجزائر إلى ست ولايات وكل ولاية مقسمة إلى مناطق وكل منطقة إلى نواحي وكل ناحية إلى قسمات وكل قسمة إلى دوائر والدوائر إلى مشاتي ونجد على رأس كل وحدة إقليمية قيادة منظمة[3] وقد كانت وحدات الجيش تتشكل من أفواج وفرق وفيالق وكتائب وأفواج الكومندو كما تم تدعيمه بإنشاء تنظيم إداري ومالي ولوجيستي، دون إغفال الدور الحيوي للإعلام في تعبئة الشعب ومقارعة المستدمر وآلته الدعائية[4].

وكان التوحيد العسكري في الوحدات والرتب العسكرية والنياشين والأوسمة وكذا المرتبات والمنح العائلية حيث كان التنظيم كالتالي:

- **الفوج:** وكان مركبا من 11 جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أولان، أما نصف الفوج فقد اشتمل على خمسة جنود وكان من بينهم جندي أول[5].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.16.

[2] لونيسي، ***مرجع سابق***، ص.173.

[3] المكان نفسه.

[4] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم التصفح في 2023/02/25.
http://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar

[5] رتيبة جعفر،" **لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956- 1958**،" مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014/2013)، ص. 46.

- **الفرقة (الفصيلة):** تتركب من خمسة وثلاثين (35) رجلا، حيث تكونت من ثلاثة أفواج إضافة إلى رئيس الفرقة ونائبه[1].
- **الكتيبة (السرية):** اشتملت على مائة وعشرة (110) جندي، أي ما مثل ثلاث فرق مع خمس إطارات[2].
- **الفيلق:** وكان يضم ثلاثمئة وخمسين (350) جندي أي ثلاث فرق مع خمس إطارات[3].

أما فيما تعلق بالجانب الوظيفي وتقسيم الرتب العسكرية من خلال ما تقرر عن مؤتمر الصومام إضافة إلى تحديد الشارات الخاصة بكل رتبة عسكرية فقد جاءت مرتبة وفق التسلسل التالي[4]:

- **جندي " Soldat"**: ليس له أية شارة، أما راتبه الشهري فكان يقدر بـ 1000 فرنك قديم.
- **عريف "Caporale"**: وهو مسؤول فوج، ويضع شارة V حمراء على كتفه الأيمن ويأخذ شهريا 1200 فرنك قديم.
- رقيب **"Sergent"**: وهو مسؤول فرقة، يضع شارتين حمراوتين مقلوبتين على كتفه الأيمن وراتبه الشهري1500 فرنك قديم.
- **رقيب أول " Sergent-chef"**: وهو مساعد مسؤول القسم، يحمل ثلاث شارات حمراء مقلوبة على الكتف الأيمن، وراتبه الشهري 1800فرنك قديم.
- **مساعد "Adjudant"**: يمثل مسؤول القسم، يضع شارة حمراء عليها سطر أو خط أبيض على كتفه الأيمن، أما راتبه الشهري فبلغ 2000 فرنك قديم.
- **المرشح "Aspirant"**: وهو مساعد قائد الناحية، يضع نجمة بيضاء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 3000 فرنك قديم.

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] أمال شلبي، **"التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1956 م"**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005-2006)، ص. 398.

[3] ***المكان نفسه.***

[4] ***المرجع نفسه***، ص ص،396، 397.

- **ملازم "sous-lieutenant":** وهو قائد الناحية، يضع نجمة حمراء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 3000 فرنك قديم.
- **ملازم أول (ضابط أول) "lieutenant":** وهو مساعد قائد المنطقة، يضع نجمة حمراء + نجمة بيضاء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 3500 فرنك قديم.
- **نقيب (ضابط ثاني) "capitan":** وهو قائد المنطقة، يضع نجمتان بلون أحمر على كتفه الأيمن وراتبه الشهري 4000 فرنك قديم.
- **مقدم (صاغ أول) "commandant":** وهو مساعد قائد الولاية، يضع نجمتان بلون أحمر+ نجمة بيضاء على كتفه الأيمن وراتبه الشهري45000 فرنك قديم.
- **عقيد (صاغ ثاني) "colonel":** وهو قائد الولاية، يضع ثلاث نجمات حمراء على كتفه الأيمن وبلغ راتبه الشهري 5000 فرنك قديم.

ومن الملاحظ أن أعلى رتبة في جيش التحرير الوطني من خلال الترتيب الذي جاء به عقد مؤتمر الصومام تمثلت في رتبة الصاغ الثاني، أما رتبة الفريق أو الجنرال فلم يتم استحداثها بعد، حيث اتفق المؤتمرون على ترك هذه الرتبة إلى ما بعد استرجاع الاستقلال، كما يتضح أيضا من خلال الترتيب السلمي غياب رتبة العريف الأول وكذلك رتبة المساعد الأول إذ نجد فقط رتبة المرشح كوسيط بين المساعد والملازم والتي سيتم استحداثها لاحقا في الهيكلة الجديدة للمؤسسة العسكرية حيث تمثلت أعلى رتبة في الترتيب الهرمي رتبة الفريق الأول [1].

الفرع الرابع- مرحلة التحوير: التحول من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني

من الصعب الفصل بين مرحلتي الكفاح الوطني رغبة في تحقيق الاستقلال، وبداية مسار بناء المؤسسات خاصة ما تعلق منها "بالمؤسسة العسكرية" والتي عرفت لاحقا خلال مرحلة التحوير

[1] *المكان نفسه.*

تحويل "جيش التحرير الوطني" إلى "الجيش الوطني الشعبي"، وهو ما يتضح من خلال ما جاء به المؤرخ "عبد الرحمان محمد الجيلالي" بقوله[1]:

"أصبح الجيش يحمل اسم الجيش الوطني الشعبي ليكون أكثر ملاءمة لعهد الاستقلال وعزز بشعار "الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، و كل هذا يرمز إلى جملة من المعاني: الوفاء للثورة ولجذورها الشعبية، الحرص على رصيد وميراث جيش التحرير الوطني، الطموح لتحديث القيـام بدور الجيـوش العصريـة"

وقد استطاع جيش التحرير الوطني والمنبثق عن الشعب الجزائري النجاح وبلوغ غاية الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، معتمدا على مبادئ الحرب الثورية التي كيفها مع الظروف الخاصة بالجزائر، وهو ما ميز التاريخ العسكري للجزائر منذ بدايته وإلى غاية الحرب التحريرية بخاصيتين أساسيتين متمثلتين في[2]:

- الجزائر دائما تجد نفسها في وضعية دفاعية ما يجعلها تتبنى موقفا يدعو للمقاومة والتمسك بقوة بمبدأ رفض الاعتداء والاحتلال؛
- التوافق الدائم بين المقاومة الشعبية والتنظيم العسكري المنظم.

ومن خلال هذين القاعدتين التاريخيتين يتضح تحول جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي بمجرد استرجاع السيادة الوطنية ليصبح الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني حيث تجد كل من التسميتين تبريرها في الماضي، والحاضر، وفي المستقبل.

1- ميثاق طرابلس:

ويعتبر مؤتمر طرابلس الأرضية السياسية الشاملة بعد الاستقلال، حيث تم اعتمادها بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بشهرين، وذلك في جوان 1962، ونصت على أنه: "يفرض استقلال الجزائر عودة جزء من جيش التحرير إلى الحياة المدنية ليوفر الإطارات للحزب ويشكل الجزء الآخر

[1] منصور لخضاري، ***"استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011"***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013)، ص. 56.

[2] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني، مرجع سابق.

نواة الجيش الوطني" ، فمن خلال هذا النص المؤسس تم تنظيم جيش وطني حديث من خلال تطوير جيش التحرير الوطني، فتشكل جيش الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مباشرة عقب استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962، حيث تولى الجيش عملية التحوير وفي الوقت ذاته مع جاهزيته لأداء مهامه الجديدة[1].

المطلب الثاني: تطور المؤسسة العسكرية (التوجه نحو عصرنة الجيش والاحترافية)

الفرع الأول- إنشاء نظام الخدمة الوطنية

تم إنشاء نظام الخدمة الوطنية في 16 أفريل 1968 كمؤسسة ضمن الجيش الوطني الشعبي وقد أسهم أفرادها إسهاما كبيرا حيث لعبت دورا بارزا في الوقت الذي كانت تشهد فيها البلاد ركودا على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنهمكة في تنفيذ برنامج تنموي واسع النطاق[2]، فقد جندت المؤسسة العسكرية طاقات مادية وشبانية تكونت أساسا من شباب الخدمة الوطنية رغبة في شروعها في البناء الوطني ومشاركتها في عملية التنمية الوطنية، وهذا إدراكا منها أن مهمة الدفاع الوطني مهمة واسعة وتشمل عدة أبعاد لا تقتصر فقط على الوسائل العسكرية[3]، هامة وقد استطاعت أن تحقق الكثير من الإنجازات التي شملت تثمين المناطق الريفية، إنجاز السدود وترميمها، بناء منشآت الري وشق الطرقات، إقامة خطوط الكهرباء والهاتف، بناء القرى الفلاحية، المطارات، المستشفيات، المستوصفات بما فيها إنجاز المستشفى المركزي للجيش بعين النعجة، الأحياء الجامعية، المدارس والثانويات، والمساهمة في برامج استصلاح الأراضي وحملات التشجير ....الخ.[4]

---

[1] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الاطلاع في 2023/02/26.
http://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar

[2] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الاطلاع في 2023/02/26، في:
http://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar

[3] لياس حمار، **"الأدوار *التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية 1962-2017*"** ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017/2016)، ص. 102.

[4] الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/02/26، في:
http://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar

وتتمثل أهم إنجازات الخدمة الوطنية في: طريق الوحدة الإفريقية، السد الأخضر، وبناء القرى الفلاحية، إضافة للمشاركة الحاسمة لشباب الخدمة الوطنية في إزالة مختلف الكوارث التي شهدتها البلاد والمساهمة في الأعمال الإنسانية، ومع احترافية الجيش وعصرنته عرفت الخدمة الوطنية عدة تطورات خاصة فيما تعلق بمدة الخدمة والتي كانت فيما مضى 24 شهرا ثم أصبحت 18 شهرا ليتم تقليصها إلى 12 شهرا [1].

وكل هذه المبادرات والإنجازات التي بادرت بها المؤسسة العسكرية كانت قد عكست الرابطة القوية بين الشعب وجيشه والتي شوهدت عبر مختلف المحطات التاريخية منذ تأسيس الجيش وإلى غاية اليوم، وسيتم التفصيل في الأدوار التنموية للجيش في مرحلة بناء الدولة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الفرع الثاني: شاء قوات الجيش (الهيكل التنظيمي، هياكل التكوين والتركيبة البشرية للمؤسسة العسكرية)

4- الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية

إن التطورات التنظيمية والتقنية التي عرفتها الجيوش العالمية، جعل القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي تحرص دوما على عصرنة القوات المسلحة ومنه عرفت المؤسسة العسكرية الجزائرية عدة تطورات منذ الاستقلال حيث أصبحت مهيكلة وفق الشكل التالي:

[1] *المكان نفسه.*

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع الوطني

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني www.mdn.dz

وقد تقرر خلال هذه المرحلة ما يلي:

- إنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي في تاريخ 28 نوفمبر 1984[1]، بموجب مرسوم رئاسي جديد تحت رقم 84- 357؛[2]
- إنشاء الدرك الوطني والذي يعد جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني الشعبي، أنشأ بموجب الأمر رقم 62-19 المؤرخ في 23 أوت 1962[3]؛
- إنشاء قيادة القوات البرية في 03 ماي 1986؛[4]

[1] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

[2] جنوحات، مرجع سابق، ص.203.

[3] سعيد سعيدوني، ***الدرك الوطني نصف قرن في خدمة الجمهورية (1962- 2012)***، (د م ن، منشورات ANEP، 2013)، ص.41.

[4] موقع وزارة الدفاع الوطني، مرجع سابق، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

- إنشاء القوات البحرية والقوات الجوية في 27 أكتوبر 1986 إضافة إلى انشاء المفتشية العامة للجيش ومندوبية الدفاع الشعبي؛[1]
- إعادة تنظيم عدة مديريات بوزارة الدفاع الوطني وذلك في سنة 1987؛[2]
- إنشاء قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم في تاريخ 05 ديسمبر 1988؛[3]
- إحداث وحدات الحرس الجمهوري؛[4]
- إنشاء مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للجيش الوطني الشعبي؛[5]
- إنشاء هياكل التكوين للجيش الوطني الشعبي؛[6]
- إعادة هيكلة الجهاز الأمني العسكري والذي أصبح يسمى دائرة الأمن والاستعلامات.[7]

فهيكلة الجيش الوطني الشعبي الحديثة هي امتداد لجيش التحرير الوطني لا من حيث بنيتها أو هيكلتها ولا من جانب البعد الاستراتيجي للوظيفة العسكرية على مستوى المؤسسة العسكرية وقد جاء على لسان الباحث إلياس بوكراع قوله[8]:

---

[1] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

[2] ، تم الإطلاع الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش، موقع وزارة الدفاع الوطني بتاريخ 2023/03/03، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

[3] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

[4] الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في: https://www.mdn.dz/

[5] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

[6] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

[7] محمد مسيعي، أسامة العايب، ***"دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في حراك 22 فيفري 2019"***، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019)، ص. 19.

[8] ***المكان نفسه.***

"من وجهة النظر التاريخية فالجيش الوطني الشعبي هو وليـد جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني وليست جيشا تقليديا لا على مستوى البنية والهيكلة ولا على مستوى الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية"

والبعد التنظيمي للمؤسسة العسكرية له ثلاث مستويات وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03): يوضح مستويات البعد التنظيمي للمؤسسة العسكرية.

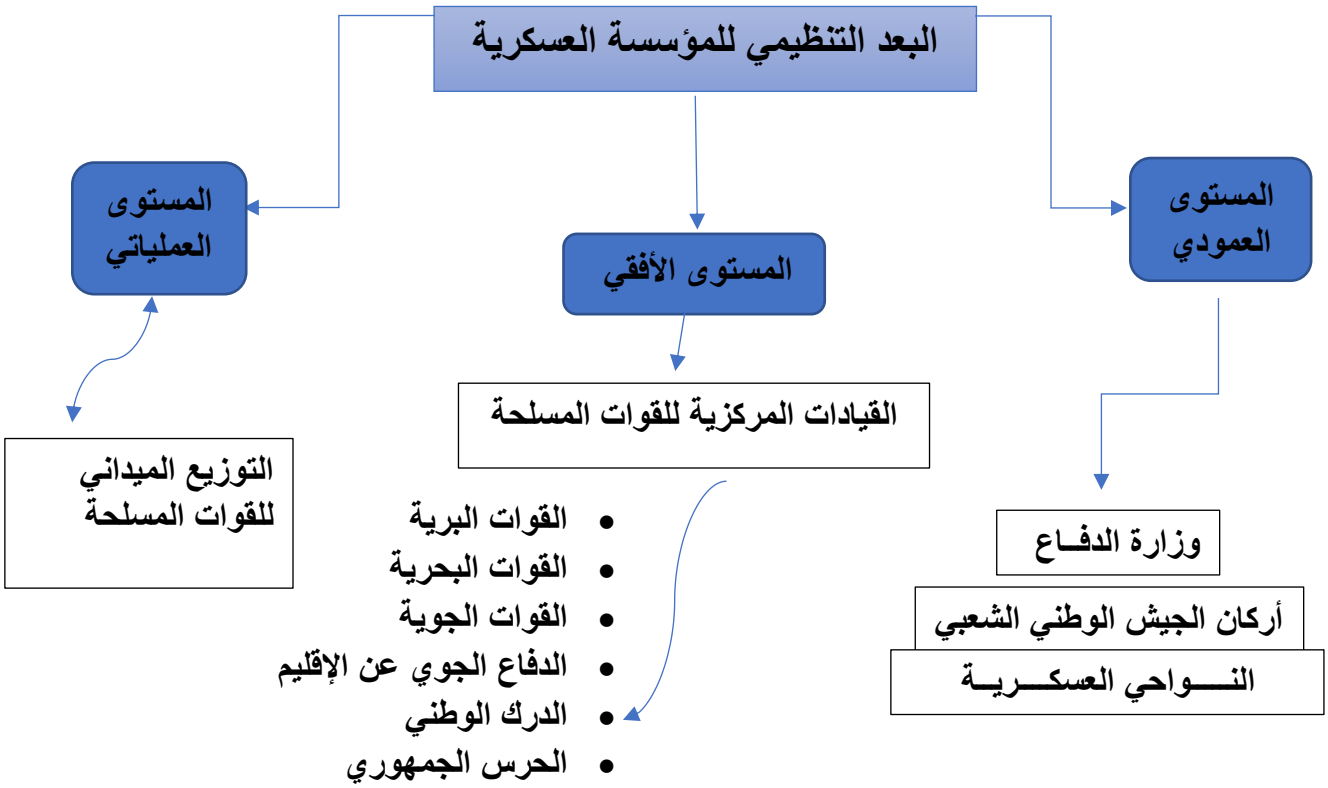

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مسيعي، العايب، مرجع سابق، ص ص.19- 21.، جنوحات، مرجع سابق، ص.201.

1- **المستوى العمودي(المركزي):** حسب آليات التنظيم المعاصر للجيوش الحديثة والتي تتمثل في ثلاث مستويات أساسية وفقا للأطر النظرية الحديثة، فإن المؤسسة العسكرية الجزائرية تتماشى لحد بعيد وهذه المستويات من خلال:

أ- **وزارة الدفاع:** يعود التأسيس المؤسساتي لـ "وزارة الدفاع" إلى تاريخ 27 سبتمبر1962، حيث تضمنت تشكيلة أول حكومة للجمهورية الجزائرية المستقلة: "وزارة الدفاع الوطني" التي ترأسها "العقيد بومدين"[1] ، وهي مؤسسة مركزية مقرها عاصمة البلاد، تتمثل وظيفتها في تنفيذ السياسة العامة الدفاعية للدولة، متواجدة على مستوى النواحي العسكرية كالمديريات الجهوية مثل: مديرية الإعلام والاتصال وغيرها....، أو قد ينحصر وجوده على المستوى المركزي كمديرية العلاقات الخارجية، وهي تشمل كل الهياكل والمصالح التابعة لقطاع الدفاع، أي تركيبة المؤسسة العسكرية ككل متكامل.

ب- **أركان الجيش الوطني الشعبي:** تتوفر أركان الجيش الوطني الشعبي على قيادة عضوية تتمثل في قيادة القوات وأخرى عملياتية تشكلها قيادات النواحي العسكرية، وباعتبار الدفاع أداة الحماية والسيادة والقوة فإن الاستجابة لمثل هذه التحديات هي الضمان لتحقيق استقلال استراتيجي والذي يعد الهدف الموجه دوما لأركان الجيش الوطني طبقا لصلاحياتها المخولة لها في مجال: التنظيم والتمفصل العام للقوات، انسجام الخيارات القدراتية، السهر على إدارة إشغال الاستشراف العملياتي خاصة فيما تعلق بالتحضير والاستعمال.

ج- **النـــواحي العسكرية:**

ينقسم التراب الوطني إلى ستة (06) نواحي عسكرية موزعة على النحو التالي[2]:

- **الناحية العسكرية الأولى:** مقرها بالبليدة، اختصاصها الإقليمي في وسط البلاد، وتضم إحدى عشر (11) ولاية؛ البويرة، تيزي وزو، الجزائر، تيبازة، البليدة، المدية، الجلفة، عين الدفلى، الشلف، المسيلة.
- **الناحية العسكرية الثانية:** مقرها وهران، اختصاصها الإقليمي غرب البلاد، وتضم إثنتا عشرة (12) ولاية؛ غليزان، تيارت، معسكر، تيسمسيلت، وهران، تلمسان، سعيدة، سيدي بلعباس، البيض، النعامة، عين تموشنت.

[1] لخضاري، ***مرجع سابق***، ص. 56.

[2] حمار، ***مرجع سابق***، ص ص.98، 99.

- **الناحية العسكرية الثالثة:** مقرها ببشار، الاختصاص الإقليمي لها هو الجنوب الغربي للبلاد، تضم ثلاث (03) ولايات؛ بشار، تندوف، أدرار.
- **الناحية العسكرية الرابعة:** مقرها ورقلة، اختصاصها الإقليمي الجنوب الشرقي للبلاد، وتضم ست ولايات؛ الأغواط، غرداية، الوادي، بسكرة، ورقلة، إيليزي.
- **الناحية العسكرية الخامسة:** مقرها قسنطينة، الاختصاص الإقليمي لها هو شرق البلاد، تضم خمسة (15) عشرة ولاية؛ بجاية، برج بوعريريج، باتنة، سطيف، عنابة، جيجل، ميلة، خنشلة، سكيكدة، قسنطينة، قالمة، أم البواقي، تبسة، سوق أهراس، الطارف.
- **الناحية العسكرية السادسة:** مقرها تمنراست، اختصاصها الإقليمي الجنوب الأقصى للبلاد، وتضم ولاية تمنراست وحدها.

كما نجد على رأس كل ناحية عسكرية مسؤول على متابعة مهامها في إطار اختصاصها الإقليمي يطلق عليه اسم قائد الناحية العسكرية، وتنحصر مهامه الرئيسية في:

- الدفاع عن دائرة اختصاصه الإقليمي والإدارة العامة للمستخدمين؛
- تجهيز القوات تحت وصايته طبقا لمقتضيات إقليمه في إطار الدفاع عنه وحمايته من كل التهديدات.

2- **المستوى الأفقي:** ويشمل جميع القيادات المركزية لمختلف القوات المسلحة، حيث تعرف كل قوة بالمجال الذي تعمل فيه(القوات البرية، البحرية، الدفاع الجوي عن الإقليم، الدرك الوطني، الحرس الجمهوري)، والتي تمثل امتدادا أفقيا لأركان الجيش الوطني الشعبي، وهي منظومة عسكرية تم بناؤها وفق استراتيجية الدفاع بهدف التصدي للخصم و إجباره على التراجع، وتأمين تنسيق وتسيير وسائل العمل المخصصة لكل سلاح مكون لها، تميزها ثلاث خصائص أساسية: التشكيل، الانضباط، طاعة القائد، لتحقيق مبدأ التكامل العملياتي بين الوحدات والتشكيلات.

فعلى المستوى الجهوي نجد قيادات جهوية للقوات الجوية والدفاع الجوي عن الإقليم، أما تمثيل القوات البحرية فينحصر في النواحي المطلة على واجهة بحرية، وتتواجد القوات البرية في النواحي والقطاعات والتي مثلت سنة 2010ما نسبته 86.39 %من مجموع القوات المسلحة

بتعداد: 127000جندي، أما القوات الجوية نجد ما نسبته: 9.52% بتعداد: 14000جندي، و4.08% للقوات البحرية بتعداد: 6000جندي.

أما الحرس الجمهوري فهو جهاز مركزي لارتباطه برئاسة الجمهورية، ويعد الدرك الوطني الأكثر تدرجا في التمثيل التنازلي العمودي من خلال تشكيلته وتنظيمه في إطار قيادات جهوية على مستوى النواحي العسكرية وما تتضمنه من وحدات إقليمية ومشكلة ومتخصصة ووحدات الإسناد وهياكل التكوين وغيرها.

تنظيم القوات والأسلحة:

ويمكن التعريف بالقوات المسلحة للجيش الوطني الشعبي المتعددة المهام والموزعة عبر كامل التراب الوطني والموحدة الهدف وفق الآتي:

1- **القوات البرية:** وهي القوات التي تنشط على الأرض، تأسست بغرض ضمان النجاح التام لمهام أسلحة القتال وتطويرها وتمكينها من بلوغ مستوى عالي من التحضير والاستعداد القتالي، وقد تم تحضيرها عبر كافة التراب الوطني[1].

2- **القوات البحرية:** تسهم في الدفاع والذود عن مختلف مناطق المجال البحري خاصة فيما تعلق بحماية المشارف البحرية والمصالح الوطنية في البحر والدفاع عن المجال البحري الوطني والساحل وكل ماله صلة بالصالح العام في البحر[2].

3- **القوات الجوية:** تنقسم مهامها بين مهام عامة وأخرى خاصة، فهي تسهم في الدفاع عن المجال الجوي الوطني، التغطية الجوية للقوات، تقدير التهديدات ومساعدة القوات عن بعد وعن قرب،

[1] الجيش الوطني الشعبي، ***القوات البرية رجال، مهنة وأسلحة***، وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/cft/pr%C3%A9sentation_ar.php

[2] الجيش الوطني الشعبي، ***مهام القوات البحرية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ، 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cfn/sommaire/presentation/missionsfn_ar.php

مع المساهمة في تحضير مخططات الدفاع من أركان الجيش الوطني الشعبي وقيادات القوات الأخرى[1].

4- **قوات الدفاع الجوي عن الإقليم:** تكلف بالحفاظ على السيادة الوطنية في كل الأحوال والمشاركة بالتنسيق مع الهيئات الوطنية المعنية في تقنين وتنظيم الحركة الجوية العامة، تنظيم وضمان حماية المجال الجوي الوطني، تحديث المعدات لمواجهة أي تهديد جوي محتمل لسلامة ووحدة التراب الوطني[2].

5- **قيادة الدرك الوطني:** تشارك تحت سلطة وزير الدفاع الوطني وطبقا للخطط المقررة من قبله في مهمة الدفاع الوطني ومحاربة الإرهاب، ممارسة مهام الشرطة القضائية، الشرطة الإدارية والشرطة العسكرية[3].

6- **الحرس الجمهوري:** تتمثل مهامه في الحراسة والدفاع عن مقر رئاسة الجمهورية وملحقاتها، والمرافقة والتشريفات لرئيس الجمهورية والسلطات السامية للدولة والشخصيات الأجنبية من ضيوف الجزائر[4].

يميز كل قوة من القوات المسلحة لأركان الجيش الوطني شعار خاص بها وفق ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] الجيش الوطني الشعبي، ***مهام القوات الجوية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cfa/sommaire/presentation/missions/missions_ar.php

[2] الجيش الوطني الشعبي، ***قوات الدفاع الجوي عن الإقليم مهام وتنظيم***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cfdat/sommaire/presentation/missions_ar.php

[3] الجيش الوطني الشعبي، ***الدرك الوطني التنظيم والمهام***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ، 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cgn/sommaire/presentation/org_missions/org_missions_ar.php

[4] الجيش الوطني الشعبي، ***مهام الحرس الجمهوري***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ، 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cgr/sommaire/presentation/ar/missions.php

الجدول رقم (01): يوضح شعارات أركان الجيش الوطني الشعبي

أركان الجيش الوطني الشعبي	شعارات أركان الجيش الوطني الشعبي
أركان الجيش الوطني الشعبي	
القوات البرية	
القوات البحرية	
القوات الجوية	
قوات الدفاع الجوي عن الإقليم	
الدرك الوطني	
الحرس الجمهوري	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني www.mdn.dz

فالهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية تمثله هذه القوات بما فيها النواحي الستة المتموضعة في أنحاء التراب الوطني والتي تعد تشكيلة الجيش الوطني الشعبي والتابع لقطاع الدفاع تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني بمختلف مديرياتها ومصالحها المركزية والجهوية، ورغم تنوع التشكيلات واختلاف القوات من عدة نواحي من حيث المهام والعتاد وحتى

الإقليم المتواجدة به والذي تستهدف حمايته غير أنها من خلال هذا الاختلاف وهذا التوزيع تستهدف تحقيق هدف موحد وهو حماية الأمن الوطني والحفاظ على وحدة ترابه.

3- **المستوى العملياتي:** ويجسد توزيع القوات المسلحة بوحداتها الميدانية وفي جميع التخصصات، خاصة المناطق الحدودية أي أنه يمثل الانتشار العملياتي وطريقة التوزيع الميداني لكافة القوات المسلحة متعددة العتاد والأسلحة وكذا الاختصاصات برا وجوا وبحرا بحيث تتواجد القطاعات العملياتية على مستوى النواحي العسكرية جنوب البلاد.

5- هياكل التكوين العسكرية:

تشكلت بنية المؤسسة العسكرية عبر وزارة الدفاع الوطني من العديد من المديريات والمصالح المركزية وقيادات القوات والتي تفرعت عنها مديريات ومصالح جهوية وكذا قيادات جهوية للقوات على مستوى النواحي العسكرية، وقد توفرت هذه المديريات والمصالح المركزية على مؤسسات تكوينية، تمثلت في مدارس عسكرية عليا، ومدارس عسكرية تطبيقة، مدارس أشبال الأمة ومراكز التدريب، لتتشكل من خلالها منظومة تكوينية عسكرية تقوم على الاستثمار في الطاقات البشرية، استهدافا لخلق فرد عسكري مشبع بالقيم والمبادئ والأخلاقيات العسكرية، ولتزويد كافة القوات والقيادات العسكرية بنخب ذات مهارات علمية وعملياتية قادرة على تولي أعلى المراتب والقيادات وتحمل المهام المستقبلية في كل الظروف[1].

توضع هذه الهياكل تحت الوصاية المزدوجة لوزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تطابق الدروس الملقنة على مستواها لمسايرة نظام التعليم بمختلف مستوياته: ليسانس- ماستر- دكتوراه نظام (LMD)، كما يضم أيضا مسار التكوين الأساسي والذي يشمل ثلاث (03) مراحل[2]:

1- **المرحلة الأولى:** متخصصة في التكوين العسكري القاعدي المشترك؛

2- **المرحلة الثانية:** مخصصة للتكوين الجامعي؛

[1] حمار، *مرجع سابق*، ص. 100.

[2] *المكان نفسه*.

3- **المرحلة الثالثة:** تتعلق بالتخصص على مستوى مدارس الأسلحة.

تتوزع هياكل التكوين العسكرية على أقاليم مختلفة وفي مختلف التخصصات التي تتماشى وتوزيع القوات وتتمثل هذه الهياكل فيما يلي[1]:

مدرسة القيادة والأركان: تعد أداة تكوين عسكري مميز في المجال التكتيكي والعملياتي، بتحضير الضباط العاملين للجيش الوطني الشعبي من خلال تلقين دروس القيادة والأركان من قبل مستخدمين مدرسين مؤهلين وبقاعدة بيداغوجية ومادية عصرية[2].

المدرسة العليا الحربية: مؤسسة تكوين عسكرية رفيعة المستوى، تعمل على تحضير الضباط السامين في الجيش الوطني الشعبي لمدة سنتين (02)، لضمان توليهم مسؤوليات عليا في القيادة والأركان والإدارة[3].

الأكاديمية العسكرية لشرشال: تعد أكبر وأعرق مؤسسة عسكرية للتكوين العالي والأساسي للقوات المسلحة الجزائرية، منذ أن تأسست فجر الاستقلال تحت وصاية مباشرة لوزارة الدفاع الوطني، وهي تزود الجيش الوطني الشعبي بالإطارات المتشبعة بالأخلاقيات العسكرية والانضباط العالي، هدفها توحيد التكوين لجميع ضباط الجيش الشعبي[4].

المدرسة العسكرية المتعددة التقنيات: هي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي متعددة التخصصات، تحت الوصاية البيداغوجية المشتركة لكل من وزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، نشأت سنة 1995 خلفا للمدرسة الوطنية للمهندسين والتقنين بالجزائر،

---

[1] الجيش الوطني الشعبي، ***التجنيد والتكوين: هياكل التكوين***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/

[2] الجيش الوطني الشعبي، ***القوات البرية مدرسة القيادة والأركان***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/ecem_ar.php

[3] الجيش الوطني الشعبي، ***أركان الجيش الوطني الشعبي: المدرسة العليا الحربية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/esg-ar.php

[4] الجيش الوطني الشعبي، ***القوات البرية: الأكاديمية العسكرية لشرشال***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/amc_ar.php

تتمثل مهمتها في تكوين إطارات رفيعة المستوى لصالح الأمة، إضافة على هذا فإنها تقدم عدة بحوث ودراسات علمية متعلقة بمجال اختصاصها لصالح مختلف القطاعات الوطنية[1].

المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس: تعمل على تكوين تحضيري للطلبة الضباط العاملين للالتحاق بدراسات مهندس في كبرى مدارس الجيش الوطني الشعبي، وهي مؤسسة ذات طابع إداري تابعة لوزارة الدفاع الوطني أنشأت سنة 1998، تمارس الوصاية البيداغوجية بصفة مشتركة بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي[2].

مدارس أشبال الأمة: تم إحداثها بتاريخ 26 أكتوبر 2008، وهي تمثل الصرح التكويني الواعد والقادر على تزويد القوات المسلحة بجيل نخبوي مشبع بقيمه الوطنية والحضارية، وهي تتشكل من ثلاث (03) ثانويات وسبع (07) متوسطات موزعة على كافة أنحاء القطر[3].

المدرسة العليا لسلاح المدرعات: تعد إحدى ركائز القوات البرية بصفة عامة وسلاح المدرعات بصفة خاصة، تم إنشاؤها سنة 1963، ومنذ سنة 1991 تضمن المدرسة تكوين تخصصي في السلاح للضباط وضباط الصف العاملين والاحتياطيين لسلاح المدرعات مع ضمان التكوين التخصصي لرجال الصف المتعاقدين في الاختصاصات القتالية التالية: سواق ورماة دبابات، معمر دبابة، قادة أرهط ورماة جوالين[4].

المدرسة العليا للقوات الخاصة: أنشأت سنة 1963، وكانت تسمى مركز تدريب المغاوير/ بسكرة، وهي تابعة للقوات البرية، وتمت إعادة هيكلتها في سنة 1991 لتصبح تسمى المدرسة التطبيقية

---

[1] الجيش الوطني الشعبي، ***أركان الجيش الوطني الشعبي: المدرسة العسكرية المتعددة التقنيات***، تم الإطلاع بتاريخ، 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/emp-ar.php

[2] الجيش الوطني الشعبي، أركان الجيش الوطني الشعبي: المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/enpei-ar.php

[3] الجيش الوطني الشعبي، أركان الجيش الوطني الشعبي: مدارس أشبال الأمة، موقع وزارة الدفاع الوني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/ecn-ar.php

[4] الجيش الوطني الشعبي، القوات البرية: المدرسة العليا لسلاح المدرعات، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/esb_ar.php

للقوات الخاصة، مهمتها الأولى ضمان التكوين المختص المتعلق بالقوات الخاصة والمقدم للضباط وضباط الصف العاملين والاحتياطيين[1].

المدرسة العليا للمشاة: مقرها شرشال، تمتلك العديد من الوسائل البيداغوجية، وتشمل مختلف التكوينات كالقيام بدورات الإتقان، دورات التطبيق، دروس الطلبة الضباط الاحتياطيين، دروس الأهلية العسكرية المهنية بمختلف الدرجات (1- 2) وغيرها، وهي تابعة للقوات البرية[2].

المدرسة العليا للطيران: مؤسسة تكوينية عليا تابعة للقوات الجوية، وتقدم تكوينا في الطيران لفائدة الأفراد الملاحين، ففي سنة 1970 وتبعا بإنشاء المجلس الوطني للطيران، أخذت عل عاتقها تكوين الطيارين لفائدة الطيران المدني، ومن خلال مساحتها الواسعة تمكنت من تنويع هياكلها التعليمية، التثقيفية والرياضية، فهي تتوفر على إطار حياتي يمنح كل الشروط الضرورية للطلبة لأداء مهامهم ونشاطاتهم اليومية[3].

المدرسة العليا لتقنيات الطيران: تمثل مؤسسة تكوينية عليا متعددة التخصصات تابعة لقيادة القوات الجوية، تمنح المدرسة تكوينا علميا وتقنيا في مجال الطيران، وهي تساهم في ضمان الجاهزية العملياتية للقوات الجوية[4].

المدرسة الوطنية لتقني الطيران: تمثل في الأصل قاعدة استعمارية تم تحويلها إلى مدرسة تقنيات الطيران، ثم إلى المدرسة الوطنية لتقني الطيران في سنة 1971، وهي تتكلف بتكوين صف الضباط التقنيين لفائدة الطيران الجزائري[5].

---

[1] الجيش الوطني الشعبي، القوات البرية: المدرسة العليا للقوات الخاصة، موقع وزارة الدفاع، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/ests_ar.php

[2] الجيش الوطني الشعبي، ***القوات البرية: المدرسة العليا للمشاة***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/esi_ar.php

[3] الجيش الوطني الشعبي، ***القوات الجوية: المدرسة العليا للطيران***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_cfa/sommaire/formation/ecoles/esair/esair_ar.php

[4] الجيش الوطني الشعبي، ***القوات الجوية: المدرسة العليا لتقنيات الطيران***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_cfa/sommaire/formation/ecoles/esta/esta_ar.php

[5] الجيش الوطني الشعبي، ***القوات الجوية: المدرسة الوطنية لتقني الطيران***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_cfa/sommaire/formation/ecoles/enta/enta_ar.php

مدرسة التخصص في الحوامات: أنشأت سنة 1987، وهي متخصصة في الحوامات بعين أرنات، كانت بدايات نشاطاتها التكوينية سنة 1989، وتعمل على التكوين الأساسي لطياري الحوامات وتحويل طياري الطائرات إلى الحوامات[1].

المدرسة العليا البحرية: مؤسسة تكوينية ذات طابع عسكري، بحري، علمي، معنوي ومهني، ظهرت ابتداء من 02 فيفري 2014 بهذه التسمية، وهي تتوفر على عديد التكوينات كالتكوين الأساسي "ل م د "والتكوين المتخصص لفائدة الطلبة الضباط العاملين للقوات البحرية في مختلف تخصصات المتن، دروس القيادة والأركان في الاختصاصين "عمليات ولوجستيك" وغيرها[2].

المدرسة العليا للدفاع الجوي عن الإقليم: تمثل مؤسسة تعليم عالي تقدم للطلبة تكوينا في مختلف التخصصات، حيث تمنح تكوينا تقنيا وعلميا وكذا تكوينا متخصصا في سلاح الدفاع الجوي، إضافة إلى ضمان التكوين العسكري القاعدي للضباط، وهي تساير في ذلك التطور العلمي والتقني[3].

المدرسة العليا للدرك الوطني: أنشأت أول مدرسة لتكوين ضباط الدرك الوطني غداة الاستقلال في سنة 1963، وكانت تسمى مدرسة الدرك الإقليمي الجزائري آنذاك، وكان مقرها ببني مسوس قبل أن يتم تحويلها سنة 1968 إلى الحراش، ثم إلى سيدي بلعباس، لتحول مرة أخرى إلى مدينة يسر بولاية بومرداس سنة 1978، وتم تسميتها بمدرسة ضباط الدرك الوطني، إلى أن تم ترقيتها إلى مدرسة عليا، وتم تحويل مقر المدرسة إلى موقعها الحالي بزرالدة (ولاية الجزائر)، وتتكفل المدرسة العليا للدرك الوطني بتكوين الضباط على النحو التالي[4]:

---

[1] الجيش الوطني الشعبي، ***القوات الجوية: المدرسة المتخصصة في الحوامات***، موقع وزارة الدفاع الجوي، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_cfa/sommaire/formation/ecoles/esh/esh_ar.php

[2] الجيش الوطني الشعبي، ***القوات البحرية: المدرسة العليا البحرية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_cfn/sommaire/formation/esn_ar.php

[3] الجيش الوطني الشعبي، ***قوات الدفاع الجوي عن الإقليم: المدرسة العليا للدفاع الجوي عن الإقليم***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_cfdat/sommaire/formation/esdat_ar.php

[4] الجيش الوطني الشعبي، ***الدرك الوطني: المدرسة العليا للدرك الوطني***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_cgn/sommaire/form_rec/formation/ar/esgn_ar.php

1. **تكوين أساسي:** لمدة أربعة (04) سنوات، ويتم على النحو التالي:

- تكوين عسكري مشترك لمدة سنة واحدة بالأكاديمية العسكرية بشرشال؛
- تكوين جامعي وعسكري متواصل لمدة ثلاثة (03) سنوات، ويتم التحصل على شهادة جامعية (ليسانس حقوق وأمن عمومي).

2. **تكوين تخصصي أو تطبيقي:** مدته سنة، ويتحصل من خلاله الضابط على شهادة تكوين التخصصي (درك وطني)؛
3. **تكوين دروس إتقان الضباط؛**
4. **تكوين ماستر علوم جنائية:** يكون لمدة سنتان موجه لفئة الضباط الحائزين على شهادات جامعية(ليسانس)، ويتم الانتقاء عن طريق مسابقة تحت إشراف أساتذة جامعيين، والذي من خلالها يتحصل الضابط على شهادة جامعية (ماستر علوم جنائية)؛
5. **تكوين دروس القيادة والأركان (درك وطني وإمداد)؛**
6. **تكوين ضباط الخدمة الوطنية.**

المدرسة العليا للعتاد: تعد من المدارس الأولى التي أنشأت مباشرة بعد الاستقلال، شرع في إنشائها سنة 1963، وتم تدشينها رسميا يوم 19 فيفري 1966 م تحت اسم مدرسة إطارات العتاد من قبل الرئيس الراحل هواري بومدين، عرفت منذ نشأتها تطورات جعلتها تتبنى عدة تسميات وهي[1]:

- **1971 مدرسة التكوين التقني والإداري للإمداد؛**
- **1974 المدرسة التطبيقية لمصالح الإمداد؛**
- **1976 المدرسة العليا للإسناد؛**
- **1979 المدرسة العليا للإمداد؛**
- **1981 المدرسة العليا للعتاد؛**
- **1991 المدرسة التطبيقية للعتاد؛**
- **2008 المدرسة العليا للعتاد؛**

[1] الجيش الوطني الشعبي، المدرسة العليا للعتاد، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/esm_ar.php

- **ليطلق عليها اسم المدرسة العليا للعتاد المرحوم المجاهد بن المختار الشيخ آمود، بتاريخ 16 أفريل 2015.**

تضمن المدرسة العليا للعتاد عدة تكوينات لمختلف الفئات في المجالات التقنية واللوجستيكية لعدة مستويات تكوينية: مستوى تربص الضباط، مستوى التكوين العالي الجامعي، مستوى تكوين الطلبة ضباط الخدمة الوطنية، مستوى تكوين ضباط الصف، مستوى الطلبة ضباط الصف المتعاقدين، وقد تم تزويد المدرسة بقاعدة بيداغوجية مكونة من منشآت وعتاد بيداغوجي، إضافة إلى مكتبة علمية وشبكة معلوماتية على المستوى المحلي والخارجي تسمح بتنفيذ مختلف برامج التكوين في أحسن الظروف[1].

يستفيد من هذه التكوينات أفراد المديرية المركزية للعتاد والوافدين من قيادات قوات أركان الجيش الوطني الشعبي، المديريات والمصالح التابعة لوزارة الدفاع الوطني، كما يستفيد منها المتربصون والطلبة القادمون من الدول العربية الشقيقة والدول الافريقية الصديقة، إضافة على هذا تنظم المدرسة ملتقيات، تربصات، محاضرات ومسابقات كما تقوم بإنجاز دراسات تقنية لفائدة المديرية المركزية للعتاد[2].

المدرسة العليا للإدارة العسكرية: هي مؤسسة تكوينية عليا تابع للمديرية المركزية للمعتمدية بوزارة الدفاع الوطني، تقع بحي المدينة الجديدة بمدينة وهران غرب الجزائر، تقدم المدرسة تكوينا متخصصا في الإدارة العسكرية لفائدة ضباط المستقبل طوال مسارهم بالجيش الوطني الشعبي، أنشأت المدرسة العسكرية للإدارة عام 1968، ببني مسوس لتكلف بمهام تكوين الضباط وضباط الصف في الإدارة العسكرية، نقلت إلى الحراش وتم دمجها مع مدرسة التكوين التقني والتموين في سنة 1971، وفي سنة 2008 حولت إلى المدرسة العليا للإدارة العسكرية، وبتاريخ 19 مارس 2014

[1] الجيش الوطني الشعبي، ***المدرسة العليا للعتاد***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/esm_ar.php

[2] الجيش الوطني الشعبي، ***المدرسة العليا للعتاد***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/esm_ar.php

حملت المدرسة التسمية الجديدة، باسم المرحوم المجاهد أخاموخ الحاج موسى، وتضمن المدرسة المهام التالية[1]:

- التكوين العالي الجامعي، والتكوين العسكري المتواصل للطلبة الضباط العاملين؛
- التكوين التخصصي في الإدارة العسكرية للضباط، والطلبة الضباط العاملون؛
- دروس الإتقان للضباط؛
- دروس تخصيصية وتحويلية أو مكيفة حسب احتياجات هياكل وزارة الدفاع الوطني؛
- متابعة الضباط في الوحدات بعد تكوينهم، والقيام بدراسات التفكير في مسائل الإدارة العسكرية.

المدرسة العليا للإشارة: أنشأت أول مدرسة لمختصين في الإشارة بمدينة الناظور بالمغرب لتدعيم جيش التحرير الوطني بتاريخ 08 أوت 1956، وفي سنة 1958 أنشأت مدرسة ثانية بتونس، تم بعدها إنشاء المدرسة العسكرية للإشارة ببني مسوس في سنة 1963 لتكوين عاملي وتقني في الايصالات العسكرية والتي حولت إلى بوزريعة لاحقا، أصبحت تسمى في سنة 1973 بالمدرسة التطبيقية للإشارة أين تولت تكوين أول دفعة لضباط الإشارة، وفي سنة 1975 أصبحت تسمى بالمدرسة العليا للإشارة بحيث تولت تكوين ضباط تقنيين سامين وقيادة الإشارة، وفي سنة 1977 تولت المدرسة العليا تكوين الدفعة الأولى لدروس الاتقان، إختصاص "مواصلات عسكرية"[2].

في سنة 1991 أصبحت تسمى المدرسة التطبيقية للإشارة وفقا لمرسوم رئاسي صادر، وتكفلت في سنة 1996 بتلقين دروس التطبيق في "المواصلات العسكرية"، لفائدة الطلبة الضباط العاملين والمتخرجين من الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة لشرشال، لتتكفل في سنة 2003 بتكوين الدفعة الأولى للطلبة الضباط العاملين "التكوين الخاص"، ومهمة تكوين الدفعة الأولى للضباط العاملين دورة دروس التطبيق، إختصاص "حرب إلكترونية" في سنة 2004، وفي أكتوبر 2008،

[1] الجيش الوطني الشعبي، ***المدرسة العليا للإدارة العسكرية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/esam_ar.php

[2] الجيش الوطني الشعبي، المدرسة العليا للإشارة، ***موقع وزارة الدفاع الوطني***، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/est_ar.php

أطلق على المدرسة التطبيقية للإشارة تسمية المدرسة العليا للإشارة، وذلك تحت الوصاية المشتركة لوزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتتولى بذلك المهام التالية[1]:

- ✓ ضمان دروس القيادة والأركان والإتقان لفائدة الضباط العاملين؛
- ✓ ضمان تكوين التخصص في "الإشارة"، "الحرب الإلكترونية" ومنظومات الإعلام والقيادة" للضباط العاملين الذين تابعوا بنجاح التكوين الأساسي؛
- ✓ ضمان تكوين الطلبة الضباط العاملين المجندين على أساس الشهادات؛
- ✓ ضمان تكوين الضباط الاحتياطيين؛
- ✓ ضمان تكوين الليسانس مرفوق بتكوين عسكري متواصل لفائدة الطلبة الضباط العاملين المجندين عن الطريق المباشر؛
- ✓ ضمان تكوين الماستر لنظام "ليسانس-ماستر-دكتوراه" لفائدة الضباط الذين تحصلوا على شهادة الليسانس.

المدرسة الوطنية للصحة العسكرية: تعد مدرسة تكوينية عليا تابعة لوزارة الدفاع الوطني وهي موضوعة تحت الوصاية البيداغوجية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تم افتتاحها بعين النعجة بإقليم الناحية العسكرية الأولى بتاريخ 22 جوان 1987، في إطار عملية إعادة تنظيم وتحويل نشاطات المعهد الوطني للصحة للجيش الوطني الشعبي المنشأ على مستوى المستشفى المركزي للتدريب بباب الوادي بتاريخ 11 نوفمبر 1965، تحتوي على مرافق بيداغوجي عصرية (قاعات الدروس، مخابر فيزياء وكيمياء، مخبر لغات، مدرجات ...)، كما تتوفر على مرافق إيواء وترفيه ومرافق للتربية الرياضية والبدنية[2].

[1] الجيش الوطني الشعبي، المدرسة العليا للإشارة، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/est_ar.php

[2] الجيش الوطني الشعبي، ***وزارة الدفاع الوطني: المدرسة الوطنية للصحة العسكرية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/ensm_ar.php

تقدم المرسة الوطنية للصحة العسكرية تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تكوينات عسكرية وطبية عسكرية متزامنة مع التكوينات العالية التدريجية والمتخصصة في العلوم الطبية، في الأطوار التالية[1]:

طور التعليم التدرجي (شهادة الدكتوراه) في الطب (08 سنوات)، طور التعليم بعد التدرج-المدى الطويل في الاختصاصات الطبية (من 04 إلى 05 سنوات) طور التعليم ما بعد التدرج – المدى القصير (من 18 إلى 24 شهرا)، شهادة ليسانس مهنية في التكوين شبه الطبي (4 سنوات).

- **المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال:** يمثل التطوير الدائم للمنظومة التكوينية أحد أهم مساعي قيادة الجيش الوطني الشعبي بهدف التكوين النوعي للإطارات في مختلف التخصصات لتدعيم الوحدات العسكرية بالإطارات ذات الكفاءة العالية والمتحكمة في التكنولوجيات الحديثة والمتشبعة بالقيم الوطنية النبيلة، وقد تقرر إنشاء المدرسة العليا العسكرية للإعلام والاتصال وعيا من قيادة الجيش عن أهمية الاعلام والاتصال في الحروب الحديثة حيث أضحى أداة حاسمة في التسيير وقيادة الجيوش الحديثة وهي تعد جهاز تكويني جديد يضمن تكوينا نوعيا وشاملا يهدف إلى[2]:
- تطوير المهارات والكفاءات في مختلف العلوم العسكرية والتخصصية والتي لها علاقة بالإعلام والاتصال؛
- الاستثمار في العنصر البشري المربح وجعله أداة فعالة في كسب رهان التنمية البشرية الناجحة؛
- تحضير نخبة من ضباط الاتصال بالجيش الوطني الشعبي للعمل ضمن قوام المعركة وذلك لصقل قناعة المقاتلين وتدعيم عزمهم وترسيخ إيمانهم؛
- تكوين جامعي عالي في علوم الإعلام والإتصال المطبقة في المجال العسكري؛

[1] الجيش الوطني الشعبي، ***وزارة الدفاع الوطني: المدرسة الوطنية للصحة العسكرية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/ensm_ar.php

[2] الجيش الوطني الشعبي، ***أركان الجيش الوطني الشعبي: المدرسة العليا العسكرية للإعلام والإتصال***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/esmic-ar.php

- تكوين عسكري، يتضمن تكوينات عسكرية مهنية وتكوينات عسكرية متواصلة وتكوينات عسكرية عليا؛
- تكوين تخصصي في مجال تقنيات وتكنولوجيات الإعلام والإتصال.

تمثل هذه الهياكل التكوينية جزءا لا يتجزأ من المؤسسة العسكرية فهي تزود الجيش الوطني الشعبي بمختلف الإطارات المشبعة بالأخلاقيات العسكرية والخبرة في المجال التكتيكي والعملياتي وفي مختلف التخصصات غاية في بناء جيش قوي عصري وذو احترافية قادر على تولي أعلى المناصب وتعزيز الأمن والاستقرار في الدولة أيا كانت الظروف والتهديدات التي يواجهها والحفاظ على الوحدة الترابية.

6- التركيبة البشرية:

أما عن المكون البشري للجيش الجزائري فيمكن تقسيمه إلى ثلاث فئات غداة الاستقلال[1]:

- **مجاهدو جيش التحرير**، هذه الفئة تعرف بضباط جيش التحرير الوطني وهم المجاهدون الذين عايشوا مسيرة الثورة التحريرية، امتازوا بالكثرة العددية وشغلوا مراكز مهمة في قيادة المؤسسة العسكرية[2]؛
- **المكونون في المدارس العسكرية العربية:** وخاصة المنتمين للكلية الحربية بالإسكندرية والتي قامت بمساعدة الثورة الجزائرية بفتح أبوابها والعمل على تكوين إطارات لتمكينهم من نقل الأبجديات العسكرية إلى الثوار الجزائريين[3].
- **الفارون من الجيش الفرنسي _ DAF:** تضم هذه الفئة مجموع الجزائريين العاملين في صفوف الجيش الفرنسي والذين التحقوا بالثورة التحريرية بعد فرارهم منه [4]بين 1958و 1961، ويطلق عليهم بضباط الجيش الفرنسي، وهم الضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينات[5]، **كانت هذه الفئة محل جدل كبيروقع بين العقيد بومدين الذي آثر الإعتماد عليها**

---

[2] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص.21،

[3] لخضاري، ***مرجع سابق***، ص.261.

[4] *المكان نفسه.*

[5] المسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص.21.

بعد الإستقلال لإرساء أسس جيش وطني عصري يقوم على تلقين أفراده العلوم العسكرية والفنون الحربية الأكاديمية بمنهجية لم تتح لجنود جيش التحرير، و بين الكثير من قادة جيش التحرير الذين أبدوا رفضهم على أن يتبوأ هؤلاء الضباط مناصب القيادة و هرم المسؤوليات، وقد قدرهم "العقيد زبيري" بنحو 200عسكري بجميع رتبهم بين ضابط وضابط صف[1].

وبعد قيام الجيش الوطني الشعبي تأسيس قيادة أركانه وتوجهه نحو العصرنة والاحترافية، تمكن من خلق تشكيلة بشرية مستحدثة من التجنيد الذي يقوم على أساس الانتقاء وفقا لمستويات التأهيل العلمي والبدني وشروط السن المطلوبة لكل سلك من الأسلاك الثلاثة للمستخدمين العسكريين[2]:

- **العسكريون العاملون:** هم الضباط- باستثناء ضباط الخدمة الوطنية الاحتياطيين – وضباط الصف– العاملين– بموجب عقد طوعي للالتحاق بسلك العسكريين العاملين؛
- **العسكريون المتعاقدون:** هم ضباط الصف ورجال الصف المجندون بمحض إرادتهم وبموجب عقد التجنيد؛
- **عسكريو الخدمة الوطنية:** هم ملبي الواجب الوطني، وقد تم صدور القانون رقم 14-06 المتعلق بالخدمة الوطنية في 9 أوت 2014"، ليحدد المدة القانونية للخدمة الوطنية بإثنتا عشر (12) شهرا بعدما كانت ثمانية (18) عشر شهرا، وهذا استجابة لرغبة الشباب من خلال دراسة ميدانية وسبر آراء قامت به هياكل المؤسسة العسكرية على مستوى الجامعات والثانويات وخارجها، ويتم خلال سنة أداء الخدمة التركيز على التكوين الحديث بالإمكانات والوسائل التقنية والعمل الميداني؛
- **المستخدمون المدنيون الشبيهون بالعسكريين وغير الشبيهون بالعسكريين والمتعاقدون:** وهم موظفون مدنيون يشتغلون على مستوى الإدارات المركزية والجهوية والشركات الصناعية التابعة للجيش الوطني.

[1] لخضاري، ***مرجع سابق***، ص.261.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.261، 262.

وقد حددت المادة 17 من القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين الشروط الواجب توفرها لدى الراغبين في الانضمام لصفوف الجيش الوطني الشعبي، تتمثل في[1]:

- ✓ الجنسية الجزائرية؛
- ✓ التمتع بالحقوق الوطنية والقدرات البدنية والنفسانية والفكرية؛
- ✓ التحلي بالأخلاق الحسنة وإيجابية التحقيق الإداري الذي يتم إجرائه من قبل الجهات الأمنية المختصة على المترشح.

أما فيما يخص الرتب العسكرية فقد توزعت تصاعديا على ثلاث (03) مجموعات وفق التالي[2]:

- ❖ **رجال الصف:** تضم هذه المجموعة ثلاث (03) رتب وهي: جندي، عريف، عريف أول؛
- ❖ **ضباط الصف:** تضم هذه المجموعة خمسة (05) رتب وهي: رقيب، رقيب أول، مساعد، مساعد أول، مساعد رئيسي؛
- ❖ **الضباط:** تضم هذه المجموعة أحد عشر (11) رتبة موزعة على ثلاث مجموعات وهي:

- **الضباط الأعوان:** تندرج ضمن هذه الفئة أربعة (04) رتب وهي: مرشح، ملازم، ملازم أول، نقيب؛
- **الضباط السامون:** تضم هذه الفئة ثلاث (03) رتب وهي: رائد، مقدم، عقيد؛
- **الضباط العمداء:** تضم هذه الفئة أربعة (04) رتب وهي: عميد، لواء، فريق، فريق أول.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 06- 02 مؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، ***الجريدة الرسمية***، العدد: 12، الصادرة بتاريخ: أول مارس 2006، ص ص.10-23.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 12، ***المرجع نفسه***، ص.11.

الملحق رقم (02): يوضح السلم الهرمي للقيادات العسكرية مع الرتب

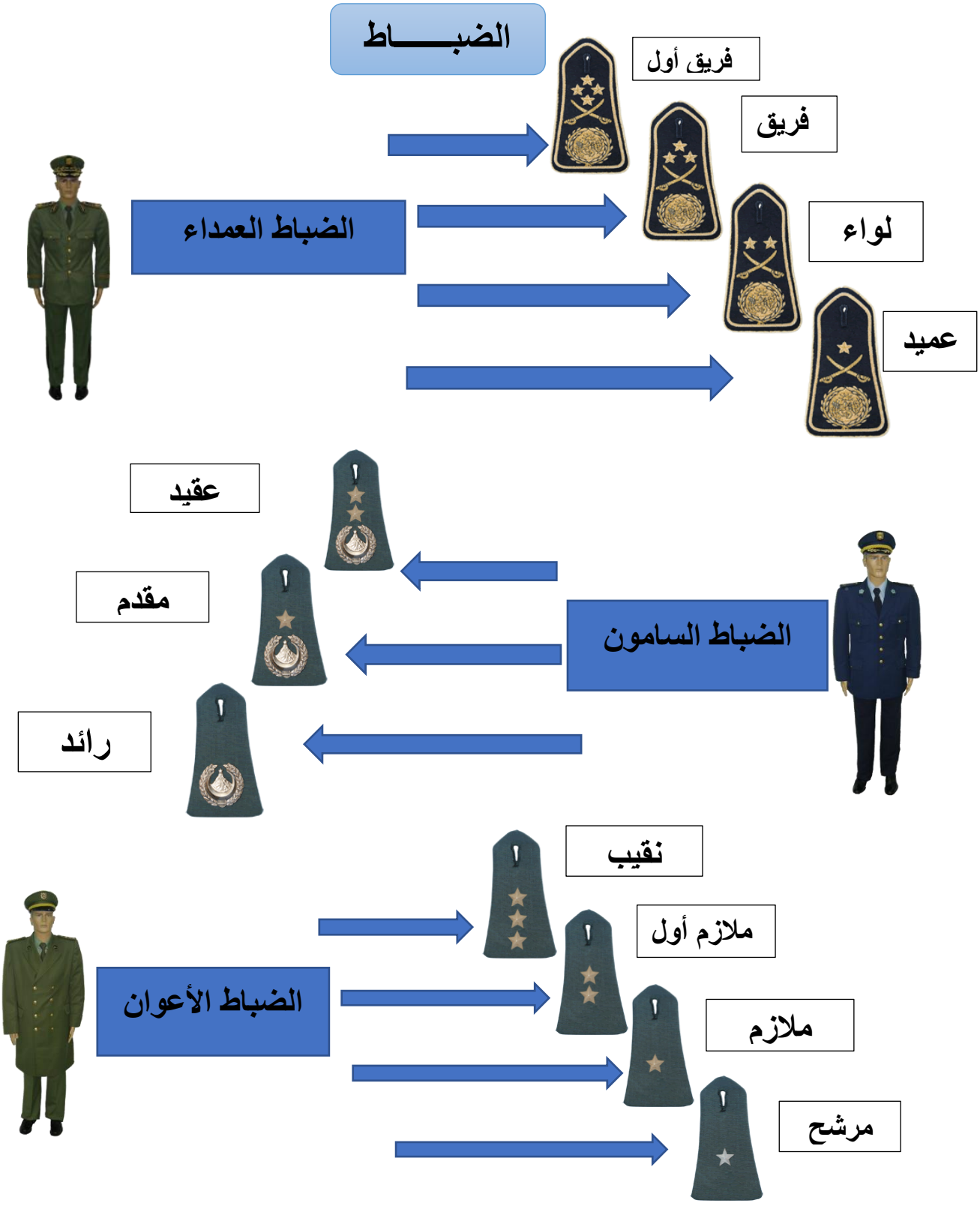

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني www.mdn.dz

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية وبناء الدولة من خلال المواثيق والدساتير

اتسمت المؤسسة العسكرية منذ نشأتها بالتنظيم وتميزت بالقوة، وخاصة مع ظهور الدساتير، حيث أسهمت الترسانة القانونية في تحديد الأدوار المناطة لهذه المؤسسة السيادية، فكان لها أن أدت أدوارا عديدة من أدوار سياسية، تنموية وأخرى دفاعية مدسترة انعكست على حصيلة المؤسسة العسكرية، لتسهم بذلك في مرحلة البناء بمشاركتها في عديد المراحل المختلفة التي مر بها النظام السياسي للدولة وعبر محطات مختلفة وحاسمة كان هدفها الأول حفظ أمن الدولة واستقرارها، كما أسهمت في عملية الدفع بعجلة التنمية ولعب دور اقتصادي فاعل، إضافة إلى أدائها لمهام إنسانية عديدة وهذا في إطار تعاون مع الشريك المدني خاصة خلال الكوارث والأزمات، دون أن تتناسى سعيها المتواصل في رسم عقيدة عسكرية تمكنها من حفظ الأمن الداخلي والإقليمي و الدفاع عن الحدود الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار السياسي للدولة.

ومن خلال هذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المهام الدستورية الموكلة إلى المؤسسة العسكرية، بداية بالدور السياسي الذي لعبته، الأدوار التنموية والاجتماعية التي أدتها، مع التطرق أيضا للدور الدفاعي والشامل للعقيدة العسكرية الجزائرية ومحدداتها بهدف حفظ أمن الدولة.

المطلب الأول: المهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي: القواعد الدستورية المنظمة للمؤسسة العسكرية

تعد القوانين الإطار المنظم لأي مؤسسة وتطبيق هذه القوانين هو السبيل الوحيد لفرض النظام، ولعل هذا ما يميز المؤسسة العسكرية ويؤدي لنجاحها في أداء مهامها، إضافة إلى شمولية هذا التنظيم في علاقاتها مع باقي مؤسسات المجتمع، لتلعب المؤسسة العسكرية الجزائرية أدوارا سياسية وأخرى تنموية وتدخل بعدها مرحلة الاحترافية وتمارس دورها الدفاعي.

الفرع الأول: الدور التنموي والسياسي للمؤسسة العسكرية من خلال المواثيق والدساتير

1- دستور 1963:

عرفت الجزائر غداة الاستقلال تدهورا كليا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نتيجة لما خلفه المستعمر، ما جعلها تجد نفسها أمام العديد من التحديات والرهانات التي فرضت ضرورة مساهمة كل الجزائريين في عملية التشييد وإعادة البناء بما فيهم أولئك الذين اختاروا البقاء في صفوف الجيش الوطني الشعبي ممن حملوا السلاح أثناء الثورة التحريرية وكذا المستجيبين لنداء الخدمة الوطنية لاحقا، وبعد تحوير جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي ، باعتماد من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أوكلت له المهام الأساسية التي يتولى أي جيش القيام بها إضافة على هذا مساهمته في إعادة البناء وتحقيق التنمية الوطنية للبلاد[1].

وعليه كرس أول دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دور الجيش الوطني الشعبي والقوات المسلحة من خلال حماية الحدود كما أعطي دور في المجال السياسي من خلال ما وضحته ديباجة هذا الدستور بنصه على[2]:

"إن الجيش الوطني الشعبي الذي كان بالأمس جيش التحرير الوطني هو بمثابة سنان الرمح في نضال التحرير القومي، من ثمة سيظل هذا الجيش مسهما في خدمة الشعب، ساهرا على النشاط السياسي داخل إطار الحزب، عاملا على تشييد الأنظمة الجديدة الاقتصادية منها والاجتماعية".

ما يعني أنه قد تم منح الجيش من قبل السلطة السياسية الحاكمة وفي إطار الدستور الدور السياسي والتنموي على صعيديه الاقتصادي والاجتماعي، وهذا الدور الذي سيلعبه

---

[1] عثمان حجاج، *"الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية"* ، ص. 484، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/06، https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/14127/1/%D8%B7-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%AC_%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86.pdf

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1963**، المادة 08، ص.50.

الجيش الوطني الشعبي سيكون موضوعا تحت تصرف الشعب والحكومة كما جاء في نص المادة رقم08 من دستور 1963:

"الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف

الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني".

" وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط

السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحـزب".

فقد جاء في دستور 1963 إقرار واضح بممارسة المؤسسة العسكرية للعمل السياسي في إطار حزب جبهة التحرير الوطني بعد تحولها من جبهة إلى حزب جماهيري طلائعي في مؤتمر طرابلس، مع تولي الجيش لمهمته المحورية والدائمة في مجال الدفاع الوطني والتي تشمل تأمين الحدود وحماية التراب الوطني بكافة قسماته والدفاع عن السيادة الوطنية[1].

يمارس الجيش الوطني الشعبي مهامه تحت تصرف رئيس الدولة والذي يتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية، يعلن الحرب ويبرم السلم بموافقة المجلس الوطني، كما يترأس أيضا المجلس الأعلى للدفاع، حسب ما جاء في نص المواد 43-44-45 من الدستور[2].

ومن الملاحظ المكانة التي احتلتها المؤسسة العسكرية ومدى أهمية المهام الدستورية التي منحت لها من خلال أول دستور وضعته الدولة حيث لعبت أدوارا مختلفة وهذا لاعتبارات تاريخية أكسبتها ثقلا ووزنا خاصة وأنها سابقة في نشأتها عن ميلاد الدولة وهو ما يقتضي ضرورة إشراك الجيش في عملية بناء الدولة والمساهمة في رسم سياستها العامة.

2- **الميثاق الوطني 1964:**

بعد المصادقة على ميثاق الجزائر في أفريل 1964، أين أصبح الجيش الوطني الشعبي أداة للدفاع عن الثورة.... في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومة، مع تكليفه بالمساهمة في الإنتاج وإنشاء وصيانة الهياكل القاعدية الكبرى وإثبات تكافله الاجتماعي في إغاثة أهالي

[1] مسيعي، العايب، **مرجع سابق**، ص. 22.

[2] دستور 1963، ***مرجع سابق***. ص.53.

المناطق المنكوبة، حيث نجد في القسم الثالث من الفصل الثاني من الميثاق الوطني لسنة 1964[1]:

"إن الجيش الوطني الشعبي هو أداة حكم الشعب ورهن إشارة الحكومة، وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل ويجب على الجيش الوطني الشعبي أن يســاهم في الإنتاج وفي تركيب ورعــاية الهيــاكل التحتية الجديــدة".

فبعد حركة 19جوان 1965 تكرست أدوار المؤسسة العسكرية ودعمت قدراتها بقانون الخدمة الوطنية في 16 أبريل 1968، مما انعكس في تجسيد عدة مشاريع تنموية قام على أدائها شباب الخدمة الوطنية، كبناء السدود، وبناء القرى الاشتراكية وشق طريق الوحدة الافريقية، مع إسهامها الفعال في إنشاء السد الأخضر[2].

وفيما تعلق بمهمة الدفاع، عمل الجيش على البحث والتحري عن الطرق الملائمة في عمليات القتال والهياكل وكذا التقنيات اللازمة لبناء جيش عصري واحترافي، مستلهما هذه الوظائف من دور جيش التحرير الوطني حلال الثورة التحريرية من خلال رؤيا استراتيجية في بناء القوات المسلحة وتنظيمها لبلوغ الأهداف العليا المسطرة في المستقبل[3].

كما أقر الميثاق الوطني بعملية إضفاء الطابع السياسي على الجيش الوطني الشعبي باعتباره مدمجا في جبهة التحرير الوطني التي تضمن التنشئة والتربية السياسية لأفراده، فتتولى المؤسسة العسكرية مهام العمل السياسي للحزب داخل وحدات الدائرة السياسية للجيش تحت الوصاية المباشرة للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني[4].

3- دستور1976:

خصص دستور 1976 فصلا كاملا للجيش الوطني الشعبي حيث تأكدت مهامه في الفصل السادس من هذا الدستور والتي تضمنت 12 مادة توضح ما أولته الدولة من مهام دستورية أكدت

---

[1] مسيعي، العايب، مرجع سابق، ص23.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] حجاج، **مرجع سابق**، ص. 485.

[4] ***المكان نفسه.***

مركزية المؤسسة العسكرية، حيث تضمنت المواد الأولى من هذا الفصل من المادة 82 إلى 84 وبشكل جلي المهام الدائمة للجيش الوطني الشعبي والتي شملت تأمين الدفاع وتنظيمه، تنمية البناء وتشييد الاشتراكية، تأسيس الخدمة الوطنية كواجب وشرف، وقد جاء في نص المادة 82 [1]:

"تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحريـــر الوطنـــي ودرع الثورة، في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها. يساهـــم الجيش الوطني الشعبي، لاعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية".

من خلال هذه المادة يتضح أن المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي هي الدفاع عن الوطن وحماية سيادته والحفاظ على وحدته الترابية وسلامتها بشكل موسع يشمل جل الأقاليم على مستوى مجالها الجوي والبحري والبري بتأمين الدفاع وهذا مقارنة بما جاء في دستور 1963في المادة 08 منه، وهذا في خضم الحرب التي شهدتها الجزائر مع المغرب والمعروفة بحرب الرمال[2].

كما أكد دستور 1976 أيضا على أهمية العامل البشري في الدفاع الوطني، وعلى أدوار المؤسسة العسكرية المتمحورة بشكل دائم حول تنظيم الدفاع الوطني وهو ما تضمنه نص المادة 83، مع التركيز على ضرورة أداء واجب الخدمة الوطنية[3] **"تلبية لمتطلبات الدفاع الوطني وضمان تأمين الترقية الاجتماعية والثقافية، للمساهمة في تنمية البلاد"**[4] وهذا نظرا لما توفره للشباب المجند مشكلة قاعدة للدفاع الوطني، كما توفر بعد اقتصادي واجتماعي بما تحققه من رفع لمستواهم الفكري والثقافي وتوعيتهم وإدماجهم في أعمال التنمية[5] حسب ما جاء ضمنيا في متن نص المادة 84 من الدستور.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1976**، المادة 82، ص.27.

[2] حجاج، ***مرجع سابق***، ص. 485.

[3] محمد بهلولي أبو الفضل،"***القواعد الدستورية المنظمة لمهام المؤسسة العسكرية في الجزائر***"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م.4 ، ع.7، (ديسمبر 2016)، ص. 176.

[4] ***دستور1976***، مرجع سابق، المادة 83، ص.27.

[5] حجاج، ***مرجع سابق***، ص. 486.

ومنه نلاحظ أن الدور المناط للمؤسسة العسكرية في هذه المرحلة دور سياسي ببعد تنموي يشتمل على شقيه الاقتصادي والاجتماعي وترقيته باعتبارها أداة تسهم وبفعالية في دفع عجلة التنمية وإرساء أسس الاشتراكية ودعمها والتي تعتبر نظام سياسي واقتصادي في الدولة والعمل على تشييدها فهي درع الثورة وسليل جيش التحرير الوطني.

الفرع الثاني: مرحلة الدور التقليدي (الاحترافي):

1- دستور 1989:

بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 شهدت الجزائر تحولا سياسيا واقتصاديا، حيث طالبت بتبني مبدأ التعددية الحزبية، والإنفتاح على إقتصاد السوق خاصة مع انهيار المعسكر الشرقي، وقد نتج عن كل هذا إصلاحات شاملة مست في بعض جوانبها الأدوار والمهام الموكلة للجيش الوطني الشعبي كما حددها دستور فيفري 1989، والذي اتسم بتكريس الانفتاح السياسي بحيث راجعت الدولة خياراتها التنموية وبذلك تخلت عن الخيار الاشتراكي، واتبعت النهج الليبيرالي حيث تم فصل الدولة عن الحزب الذي تخلى عن دوره الطلائعي ليصبح كباقي الأحزاب، فبالمصادقة على دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة متميزة في مسار تحولها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ووفقا لما تضمنه هذا الدستور فقد تسامى الجيش الوطني الشعبي عن أي نقاش سياسي ، فهو يعبر عن مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر من خلال عملية المخاض الديمقراطي والإصلاح والتي كانت تتطلع إليها القيادة السياسية، فكان من مداخله حياد المؤسسة العسكرية وتوجهها نحو الاحترافية وهذا بفصلها عن أداء أي دور سياسي وانحصار دورها في الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنيتين [1]وهو ما أكده نص المادة 24:[2]

[1] المكان نفسه.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 1989***، المادة 24، ص.51.

"تنظيم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي؛

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية؛

كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية".

أكد دستور 1989 امتثال الجيش الوطني الشعبي للوضع الدستوري الجديد معربا عن حياده السياسي من خلال الهيئة القيادية لوزارة الدفاع الوطني ورئاسة أركان الجيش، وهذا بانسحابه الطوعي من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والعمل السياسي ككل، خاصة وأنه صدرت تعليمة آنذاك عن رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي رقم 89/51/ق. أ/ج. و. ش بتاريخ 04 أفريل 1989 والتي توضح من خلالها المهام الدستورية للجيش والواجبات الملزمة لأعضائه بفصله بشكل نهائي عن ممارسة أي نشاط سياسي وتقرر أنه: " يمنع على كل فرد منتم للمؤسسة العسكرية من المشاركة في أي نشاط سياسي، أو ضد أي تنظيم سياسي، أي (كل ما هو ذو طابع سياسي) سواء داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها[1]".

2- دستور1996و تعديلاته: 2016/2008/2002:

كان لهذا الدستور نفس النهج الذي اتبعه دستور 1989 حيث لم يشر إلى المؤسسة العسكرية في الديباجة ولم يعطها أي مهام في المجال السياسي أو الاقتصادي وإنما تحددت مهامها في إطار الحفاظ على الحدود واستقلال البلاد[2] وهو ما جاء في نص المادة 25[3] *والتي مثلت نفس المادة 24 من دستور 1989.

---

[1] **حجاج، *مرجع سابق*، ص. 487.**

[2] بهلولي، **مرجع سابق**، ص. 177.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشاملة، ***دستور1996***، المادة 25، ص.75.

***المادة 25: "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية".**

كما عرف دستور 1996 عدة تعديلات، فنجد تعديل 2002 وتعديل 2008 غير أنها لم تأتي بأي جديد فيما تعلق بدور المؤسسة العسكرية إلى أن جاء تعديل 2016 والذي نصت ديباجته على أن دور المؤسسة العسكرية هو حفظ أمن الدولة من أي اعتداء أجنبي، وحماية الشعب الذي لطالما اعتز بجيشه، وكذا المؤسسات وكل ما هو داخل حدود البلاد من ظاهرة الإرهاب، وقد عرف التعديل الأخير لدستور 1996 صياغة نفس المادة المتعلقة بمهام وواجبات المؤسسة العسكرية في المادة 28 منه[1]، وتضمن متن الديباجة ما يلي[2]:

"إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه".

وقد أثبت الجيش الوطني الشعبي ومن حوله القوى الوطنية الحية خلال عقد كامل من مكافحة الإرهاب وفائه لرسالة الشهداء، حيث استطاع الحفاظ على الدولة الجمهورية ومؤسساتها بعد أن كانت مهددة بالإنهيار، وهذا نتاج للإنضباط العالي والسلوك العسكري القويم ووحدة الصف وانسجامه والذي تحلت به القوات المسلحة[3].

ويتقلد رئيس الجمهورية طبقا لأحكام المادة من هذا الدستور منصب وزير الدفاع فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، يتولى مسؤولية الدفاع الوطني، ويعين في الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة وهو ما نصت عليه المادة 91 و92 من الدستور[4].

---

[1] حجاج، ***مرجع سابق***، ص. 488.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور 2016، المادة 28، ص.106.***

[3] حجاج، ***مرجع سابق***، ص. 488.

[4] **دستور 2016، مرجع سابق، ص.113.**

وقد ورد في خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع الوطني حول مهام وواجبات الجيش الوطني الشعبي[1]:

" إن الجزائر مؤمنة بأن لها أن تعول على قدرات الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وعلى احترافيته ووطنيته، وكذا على طاقات الأسلاك الأمنية وخبرتها في صون حرمة التراب الوطني واستئصال شأفة بقايا الإرهاب وقطع دابره في أرضها".

"تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري"

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية وبناء الدولة (التكيف مع طبيعة التهديدات)

في إطار ما جاءت به الدساتير لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا خلال عملية بناء الدولة وتكيفت مع عديد التهديدات التي شهدتها البلاد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فكان لها أن تدخلت في العملية السياسية خلال المراحل المختلفة لضمان تحقيق الاستقرار السياسي، كما ساهمت أيضا في عملية التنمية مع سعيها المتواصل لأداء مهمتها الرئيسة المتمثلة في الدفاع الوطني وحفظ الأمن.

الفرع 1- الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

1- المرحلة الاستعمارية

1.1 علاقة السياسي بالعسكري قبل الثورة المسلحة:

تعد العملية السياسية في الجزائر عملية متشابكة وجد معقدة وقد اتضح من خلال التاريخ السياسي للجزائر ومختلف المحطات التي مر بها النظام السياسي وخاصة أثناء الأزمة التي عرفتها في التسعينات من القرن العشرين، الدور الرئيسي للمؤسسة العسكرية في صناعة القرار الجزائري وإسهامها بشكل كبير في الحقل السياسي.

[1] حجاج، ***مرجع سابق***، ص. 488.

ولو جئنا إلى الماضي السياسي البعيد للمؤسسة العسكرية الجزائرية سنجد أنه يمتد إلى إرث الدولة العثمانية حيث فتحت هذه الأخيرة الباب أمام النخب العسكرية لأداء الدور السياسي وقامت بإشراكها في الشؤون السياسية[1]، كما عرفت الجزائر في العهد العثماني تحكم الجيش في النظام السياسي، فقد كان يتم تعيين الأغوات من قبل الإنكشاريين إلى غاية استيلاء الأميرالية أو رياس البحر على النفوذ[2].

أما الماضي القريب فإنه يمتد إلى عهد المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الفرنسي، فقد تشكلت ملامح العسكري والسياسي في فترة ما قبل اندلاع الثورة المسلحة، بداية من المقاومات العسكرية عام 1830 والتي باءت بفشل العسكريين مما استدعى عودة القرار للسياسيين وعملهم على إنشاء التنظيمات السياسية ومنه ظهرت النخب التي شرعت في الكفاح السياسي وظهور ما يعرف بالمقاومة السياسية، وقد وقعت عدة أزمات أدت بهجرات ريفية إلى المدن كان أهمها فرنسا، وهناك اكتشف الريفيون العمل السياسي وقاموا بتشكيل تنظيم سياسي سموه "نجم شمال إفريقيا" ، فكان راديكاليا وثوريا في طرحه فقام بإعادة إحياء فكرة المقاومة المسلحة، وبعد نقله إلى الجزائر حمل تسمية حزب الشعب الجزائري 1937، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 1946[3].

ومن هنا تشكلت بوادر الصراع بين التنظيم الريفي الراديكالي برئاسة مصالي الحاج والتنظيمات السياسية المدنية، والتي تمثلت في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 1947، والحزب الشيوعي الجزائري والذين تأسسا على يد فرحات عباس، كما نجد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة عبد الحميد بن باديس، أي أننا نشهد صراع بين عسكريين يؤمنون بالعنف الثوري وسياسيين مدنيين يحبذون الحل السياسي المرحلي ضمن إطار الإصلاحات السياسية[4].

---

[1] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص. 26.

[2] رابح لونيسي، **"علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"**، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.29، (شتاء 2011)، ص. 64.

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص.64- 66.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 66.

امتد هذا الصراع إلى داخل تنظيم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أين وقع صراع بين المصاليين والمدنيين المتخرجين من المدارس الفرنسية والذين سيطروا على اللجنة المركزية للحزب ودخلوا في صراع مع مصالي الحاج، وكان الحزب مهددا بالإنهيار، إلى أن تدخل العسكريون أعضاء المنظمة الخاصة قاموا بالإصلاح بين الطرفين وإعادة توحيد الحزب من جديد وصولا لتفجير الثورة المسلحة وبإشراك الأطراف المتصارعة[1]، ويمكن اعتبار إنشاء هذه المنظمة الخاصة بداية أول صراع شهدته الجزائر بين المدنيين والعسكريين، وقد وقع بين جيل المؤسسين للحركة الوطنية، وجيل الفعل الثوري الذي قاده الشباب والمتمثلين في مجموعة الـ 22، حيث تم اتهام الجيل الأول بمهادنة المستعمر الفرنسي دون اتباعه لما فرضه الكفاح المسلح بوضع قطيعة معه.

كان لهذا الصراع تأثير على ما تضمنته الفكرة السياسية الوطنية في تلك الفترة وامتد هذا الأثر مفرزا العديد من الرؤى والتوجهات التي سادت بعد الاستقلال و لازالت قائمة حتى اليوم، كما تجلى عن هذا الصراع سيطرة العسكري على السياسي، حيث تم نبذ النقاش السياسي[2] خاصة وأن السياسيين اهتموا بمصالحهم بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة فيا تعلق بالإنتخابات البلدية والولائية والتي كانت منظمة من قبل المستعمر نفسه، في حين عمل العسكريون الثوريون على إعادة بناء هيكلة جديدة للمنظمة الخاصة والتحضير لتفجير الثورة بتأسيسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل وإنشاء مجموعة 22 وتشكيل لجنة الستة والتي خلصت إلى إنشاء جبهة التحرير الوطني الجناح السياسي وجيش التحرير الوطني كجناح عسكري[3] كما سبق وجاء في الدراسة ، مع إعلانها للثورة المسلحة في ليلة أول نوفمبر 1954.

1.2 علاقة السياسي بالعسكري أثناء الثورة المسلحة:

من خلال إعلان الثورة المسلحة تم حسم الصراع السياسي بين المصاليين والمركزيين من قبل العسكريين المشكلين للمنظمة الخاصة والذين أنقذوا البلاد من حرب أهلية مدمرة، ومن هذا التاريخ تشكلت خاصيتين أساسيتين في النظام الجزائري: أولها أن وجود أي صراع يهدد وحدة وأمن

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] قطوش، ***مرجع سابق***، ص ص.63، 64.

[3] لونيسي، ***مرجع سابق***، ص ص.13، 14.

الأمة فللجيش الدور الفاصل في الصراع، وثانيها تشكل نظرة احتقارية لكل ما هو سياسي لدى كل العسكريين، وهذا راجع لانشغال السياسيين وانجرارهم وراء مصالحهم داخل قيادة MTLD[1].

لم يكن التمييز بين السياسي والعسكري جليا في بداية الثورة، بل كانت مظاهره لأول مرة في مؤتمر الصومام 1965، من خلال المبدأين اللذين أقرهما عبان رمضان في وثيقة الصومام متمثلة في أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج[2]، فضابط المخابرات المصري فتحي الديب كان قد أورد في كتابه: عبد الناصر وثورة الجزائر، أنه تم تأكيد بداية مرحلة الصراع بين السياسيين والعسكريين خاصة مع انتشار نغمة سياسي وعسكري في أوساط جيش التحرير الوطني[3].

بعد تفجير الثورة تركز الكفاح منذ بدايته على تقديم الدعم لكل ما هو عسكري على حساب السياسي، وقد كان هذا اختيارا أساسيا لمفجري الثورة ومؤسسي جبهة التحرير، بتشكيلهم لقطيعة مع الممارسات السياسية- الانتخابية حيث كان النضال العسكري محط الاهتمام المطلق، وهو ما تسبب في خلق نوع من اللا توافق بين السياسي والعسكري ومنه نشوب صراع حاسم داخل الجبهة في مسيرة الثورة في مرحلتها الأولى، وتواصل ذلك إلى غاية الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية[4]، واعتبر مؤتمر الصومام 20.أوت 1956 المنظم لثورة التحرير حيث أعطى لها بعدا آخر مفرزا معالم جديدة للعلاقة بين المدني والعسكري، من خلال المبدأين اللذين خلص بهما والتي امتدت لمدة من الزمن وتمثل روادها في كل من ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، محمد خيضر، كريم بلقاسم، محمد بوضياف، وقد تم لاحقا إبطال العمل بمبدأ أولوية السياسي على العسكري التي تبناها عبان رمضان أين تم اغتياله لاحقا لإقراره بهذا المبدأ وتأكيده على تشكيل قيادة سياسية بحيث يكون العسكري تحت جناح السياسي ما يؤكد على وجود اختلاف بين العسكريين والسياسيين[5].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 14.

[2] ***المرجع نفسه***، ص. 15.

[3] فتحي الديب، ***عبد الناصر وثورة الجزائر***، (القاهرة، دار المستقبل العربي، ط.1، 1984)، ص. 248.

[4] وليد، ***مرجع سابق***، ص. 141.

[5] قطوش، ***مرجع سابق***، ص. 65.

بعد اغتيال عبان رمضان أصبح عدد العسكريين في لجنة التنسيق والتنفيذ أكثر عددا من السياسيين بعد إبعاد كل من يوسف بن خدة وسعد دحلب ما تم عنه فقدان الثقة في لجنة التنسيق والتنفيذ التي أصبحت هيئة جامدة لا نشاط لها، (والتي تعد أعلى هيئة قيادية للثورة) مما عجل بتكوين الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958وعليه وضعت فترة الكفاح المسلح والنضال السياسي معالم الدولة الجزائرية الحديثة.

تعرضت الحكومة المؤقتة لمحاولة انقلاب بتاريخ 19نوفمبر 1958، لتشهد بعدها أزمة سياسية ثانية بتاريخ جانفي 1959 بعد استقالة وزير الخارجية الأمين دباغين وهو ما أدى لنشوب خلاف بين العسكريين خاصة مع تخويلهم لأداء صلاحيات مطلقة لإصلاح أوضاع الثورة[1]، هذا الخلاف الذي كان نتاجا لما حدث بين هيئة الأركان العامة وبين اللجنة الوزارية للحرب والتي كان السبب المباشر هو مطالبة قائد هيئة الأركان هواري بومدين بانضمامه إلى اللجنة المتكونة من الثلاثي عبد الحفيظ بوصوف، لخضر طوبال وكريم بلقاسم أو كما يطلق عليهم بتسمية الباءات الثلاثة والذين تحكموا في مصير الثورة رغم الصراع الذي كان قائما بينهم إضافة إلى تحكمهم في المجلس الوطني للثورة ،غير أنهم رفضوا ذلك ليمتد بذلك الخلاف على مستوى هيئة الأركان والحكومة المؤقتة بصفة عامة[2].

عرفت الحكومة المؤقتة بعد مرور أقل من سنة على تأسيسها شللا كنتيجة لغياب التجانس بين أعضائها المنحدرين من تيارات سياسية عديدة، وتم استدعاء القادة العسكريين لحل هذه الأزمة بعدما أصبحوا أعضاء في المجلس الوطني الجديد والذي كان معظم أعضائه من جيش التحرير[3].

تفاقم هذا الخلاف لاحقا ليتمخض عنه استقالة أعضاء هيئة الأركان يوم 15 جويلية 1961، وبعدها تكونت حكومة جديدة بقيادة يوسف بن خدة وهذا بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس، وقد تم من خلال هذا تأجيل الخلاف القائم بين الطرفين لتصبح المفاوضات هي

---

[1] عبد الحق فكرون، ***"أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري – دراسة حالة الجزائر-"***، رسالة دكتورة العلوم في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013)، ص. 150.

[2] قطوش، مرجع سابق، ص. 67.

[3] الطاهر سعود، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، ***سياسات عربية***، ع.24، (يناير 2017)، ص. 34.

النقطة المحورية لدى كلا الطرفين، وخلال اجتماع ا المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من يوم 27 ماي إلى غاية 5 جوان 1962 والذي جاء تحت عنوان "مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية" والذي تولد عنه أيضا خلاف بين أعضائه وخاصة بن بلة وبن يوسف بن خدة، واستمر النزاع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة والذي حطم مبادئ السلطة فكان لابد من إنشاء لجنة بين الولايات لتتبع الحالة وذلك للحفاظ على وحدة الأمة[1].

بعد إقالة هذه الهيئة برزت أزمة صائفة 1962 والتي تحالف فيها قادة الجيش مع بعض السياسيين ضد كل من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة رغبة في انتزاع السلطة منها نظرا لاستمرار تخوفهم، وهو ما جعل قادة الجيش والذين نجحوا في الانتقال إلى الكفاح المسلح وتطبيقه على أرض الواقع يتبنون فكرة مفادها أن اللذين يحملون السلاح هم دوما على صواب وأن تقويم السلطة السياسية عند اللزوم هو مهمتهم الثورية الأولى، وهو ما تحول إلى عقيدة راسخة لدى الجيش في مراحل لاحقة خاصة خلال الأزمات وانتشار الفوضى واللا استقرار[2].

رغم كل الخلافات التي نشبت بين السياسيين والعسكريين خلال فترة الثورة التحريرية إلا أن هذا لم يلغي تلك العلاقة القائمة بين الجيش وشعبه، أو العمل على تهميشه بل لطالما عمل الجيش على دمج المحافظين السياسيين باستمرار والذين تمثلت مهمتهم في إطلاع الشعب بمهام وأعمال جيش التحرير الوطني كما يقومون بتنشيط الجمعيات الشعبية ويكملون أراء القاعدة واقتراحاتها بنقلها إلى مختلف مستويات جيش وجبهة التحرير الوطني[3].

فالصراع بين السياسي والعسكري بدت ملامحه منذ التشكيلة الأولى لجيش التحرير الوطني كما بدا جليا منذ السنوات الأولى لاندلاع الثورة التحريرية، وكانت السيطرة سيطرة عسكرية مع بداية عام 1959 من خلال تحكم العسكريين في المجلس الوطني للثورة وكذا السيطرة المحكمة على القيادة العامة لأركان الجيش، هذه الأخيرة التي استطاعت أن تستحوذ على السلطة والقوة والقرار ومنه انفرد العسكريون بالعمل السياسي والعسكري، وكان هذا في مجمله نتاجا

[1] *المرجع نفسه*، ص. 67، 68.
[2] سعود، *مرجع سابق*، ص. 34.
[3] *المرجع نفسه*، ص ص.68، 69.

لاهتمام السياسيين بمصالحهم وتخوف العسكريين الثوريين من حدوث أي انزلاقات تؤدي بالثورة للفشل، خاصة مع تعيين العقيد هواري بومدين على رأس قيادة الأركان و استحواذ الجيش على السلاح واحتكاكهم المباشر مع العدو مما ساهم في حل العديد من القضايا التي طرحت في الثورة التحريرية [1].

إن الرأي القائل أن الهدف الأساسي من تدخل الجيش في الشأن السياسي وانقلاب الوظيفة الأصلية له و المتمثلة أساسا في صون السيادة الوطنية إلى وظيفة سياسية يكون الهدف الأساسي منها هو الاستلاء على السلطة هو الحفاظ على بقاء الحكم العسكري تحت واجهات سياسية متنوعة من أحزاب، انتخابات، أمن المجتمع وغيرها[2]... لا يعني بالضرورة أن المؤسسة العسكرية تستهدف بتدخلها في العملية السياسية الوصول للحكم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باعتبار أنها لطالما تدخلت في إطار ما يخوله لها الدستور مع عدم خروجها عن هدفها الأساسي وهو الحفاظ على أمن واستقرار الدولة ، ولها حق التدخل ومواجهة كل أنواع التهديدات التي تشكل خطرا على أمن الدولة سواء كانت على المستوى الخارجي أو الداخلي ، فإذا كانت الدولة تشهد أزمة داخلية و ستكون لها نتائج وتداعيات سلبية على أمن ووحدة البلاد فسيتدخل الجيش كمؤسسة سيادية لاحتوائها والتعاون مع السلطة المدنية والمؤسسات السياسية وبمجرد نهاية الأزمة نشهد دائما انسحاب الجيش وعودته لأداء دوره الدفاعي والعمل المتواصل على احترافيته، فالجيش هو الذي أنشأ الدولة وليست السياسة، كما جاء على لسان مهري" وظيفة مستقلة عنه، بل وأصلية في تكوينه ومهمة أساسية من مهماته، وأصبح هذا عقيدة راسخة لدى معظم قيادات الجيش بعد أن تحول إلى الجيش الوطني الشعبي عشية الاستقلال ، ونتيجة لعدة أسباب تاريخية أصبح الأساس في قضية بناء الدولة [3].

[1] فكرون، ***مرجع سابق***، ص. 151.

[2] عبد المعطى ذكى إبراهيم، "وضعية الجيش في النظم السياسية رؤية تحليلية"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (مارس 2016)، ص. 4.

[3] سعود، ***مرجع سابق***، ص. 34.

2- أدوار الجيش في مرحلة الاستقلال:

يمكن تقسيم مرحلة الاستقلال في إطارها النظري إلى مرحلتين أساسيتين تمثلتا في المرحلة الأحادية الحزبية، ومرحلة التعددية السياسية والحزبية، والتي تحيلنا لطرح الأدوار التي تولاها الجيش في هذه المرحلة:

1- مرحلة الأحادية الحزبية:

مر الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر بعد الاستقلال وفي ظل الأحادية الحزبية بعدة مراحل بداية بوصول بن بلة للحكم وتوليه منصب رئيس الجمهورية:

- **فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة:**

باعتبار أن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني وكانت مهمته تحقيق الاستقلال واسترجاع سيادة الدولة وعودة الأمن والاستقرار داخل البلاد، فقد تولى العسكريون تحت شعار الشرعية الثورية مهمة بناء الدولة غداة الاستقلال خاصة بالرجوع إلى الخلافات التي شهدتها النخبة العسكرية مع النخبة السياسية منذ بداية مرحلة الكفاح المسلح، فقد استمر تخوف المؤسسة العسكرية من اهتمام السياسيين الدائم بالوصول للسلطة وتحقيق مصالحهم، إضافة لغياب نخب توازي مكانة النخبة العسكرية.

وقد أطلق على هذه الفترة بعد 19 مارس 1962 بفترة الانتقال السياسي الأولى في تاريخ الجزائر، وهي تعد لحظة أزمة والتي عرفت بأزمة صائفة 1962، وقد تم خلالها إنشاء تحالف مدني-عسكري لتخرج البلاد من مرحلة النظام الكولونيالي إلى مرحلة الدولة الوطنية[1].

ومن خلال هذا كان أحمد بن بلة هو الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية وذلك بدعم من المجلس الثوري غداة الاستقلال لما له من رمزية تاريخية وشرعية ثورية [2]بعد أن وقع جدال طويل حول من له أولوية تولي السلطة ومن هو الأحق بها؟، بعد حصول بن بلة على السلطة وترأسه الحكومة الجزائرية قام بتعيين العقيد هواري بومدين وزيرا للدفاع الوطني، في حين عين أحمد

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 36.

[2] تريكي، ***مرجع سابق***، ص. 29.

مدغري وزيرا للداخلية، وعبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب ليخلف محمد خميستي في 1963 بعد اغتياله، وبإضافة شريف بلقاسم تم تشكيل "عشيرة وجدة" والتي أصبحت تتحكم في جيش التحرير الوطني[1].

منح دستور 1963 صلاحيات مفرطة للسلطة التنفيذية حيث خولت المادة 59 لرئيس الدولة كامل السلطات لاتخاذ إجراءات استثنائية في حالة أي تهديد يشكل خطرا [2]حيث جاء في نص المادة 59[3]:

" في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية اتخاذ تدابير استثنائية لحماية الاستقلال الأمة ومؤسسات الجمهورية ويجتمع المجلس الوطني وجوبا".

عمل الرئيس بن بلة على استغلال هذه المادة فقام في أكتوبر 1963 باستعمال كافة صلاحياته الواسعة بتجميد الدستور وذلك بعد أقل من شهر من بداية العمل به، وكان هذا إثر انشقاق جيش آيت أحمد والعقيد محند أولحاج واستمر على ذلك إلى غاية الإطاحة به، كما قام إثر إنشقاق العقيد شعباني في 3 جويلية 1964 بتوليه الإشراف على الولايات وفي نفس الوقت إعلانه عن تشكيل ميليشيات شعبية كهيئة عسكرية إلى جانب الشرطة والهيئات الوطنية للأمن مع إبعاد ونفي بعض القادة سواء أولئك المنتمين للحزب أو للسلطة التنفيذية، فقد كان للرئيس بن بلة سيطرة شكلية على الكثير من السلطات والمناصب، فلم يكن رئيسا للجمهورية فقط بل وأمينا عاما للحزب، رئيسا للحكومة، وزيرا للإقتصاد والمالية والإعلام والداخلية، وهذا لم يكن لفترة طويلة.

تم الاعتماد في هذه الفترة على المؤسسة العسكرية ما أدى لزيادة نفوذها في السلطة، حيث استعان بن بلة بها تحت قيادة هواري بومدين في مواجهته للمعارضة ومختلف محاولات

---

[1] فوزية قاسي، عربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، ***سياسات عربية***، ع. 19، (مارس 2016)، ص57.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] دستور 1963، *مرجع سابق*، ص. 13.

الإنقلاب التي شهدتها فترة حكمه، كما زاد نجاحها أيضا في مواجهة التهديدات الخارجية خاصة بعد نشوب النزاع على الحدود مع المغرب ودخولها فيما عرف بحرب الرمال في أكتوبر 1963.

- **فترة حكم الرئيس هواري بومدين**

قام هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 بما عرف بالتصحيح الثوري وفق ما جاء في بيان 19 جوان 1965 معلنا عن خبر تنحية الرئيس وتشكل مجلس الثورة، والذي حل محل الرئيس تحت شعار العودة للحكم الجماعي وإنهاء الحكم الفردي المطلق[1]، فقد توسع دور المؤسسة العسكرية بعد عزل أحمد بن بلة والذي مارس السلطة المطلقة بعد توليه الرئاسة، ونميز وجود نوعين من الأسباب التي أدت بهواري بومدين لقيامه بعملية التصحيح الثوري وهي:

1- **الأسباب العميقة (الغير المباشرة):** والتي تمثلت في[2]:

- يتوجب على المؤسسة العسكرية أن تكون المالك الوحيد للدولة باعتبارها هي التي صنعتها وهذا خاصة في إطار حدوث أي انفلات أو خروج عن النهج التي تقوم عليه السلطة والذي يهدد أمن الدولة واستقراراها.
- عمل بومدين منذ البداية على خلق انسجام بين السياسيين والعسكريين، مع طموحه للوصول إلى السلطة باعتبارها ليست في أيدي الذين يحسنون استغلالها، حيث ذكر فيما بعد قائلا: "كان لابد أن تعود السلطة إلى أيدي الذين يحسنون قيادة الرجال في ساحة المعركة".

2- **الأسباب المباشرة:**

تمثلت الأسباب المباشرة في عجز بن بلة عن الحكم مما أدى به للقيام بجملة من المبادرات التي كان يهدف من خلالها إلى ضرب بومدين ومجموعته، فأقدم على عدة أعمال لتحقيق مراده تمثلت في:

[1] قطوش، ***مرجع سابق***، ص ص.72، 73.

[2] وليد، ***مرجع سابق***، ص. 157.

- عزل بن بلة لكل من مدغري، وزير الداخلية، مع اتخاذ قرار عزل عبد العزيز بوتفليقة، والذين يشكلان مع بومدين وشريف بلقاسم النواة الصلبة "لمجموعة وجدة"، وكان هذا مقابل جمعه لمناصب عديدة في يده كما تم ذكره سلفا[1].
- اقتراح بن بلة خلال المؤتمر التأسيسي لحزب جبهة التحرير الوطني انشاء ميليشيا شعبية تابعة للحزب لحماية مسيرة الثورة الاشتراكية، هادفا بذلك إلى تكوين جيش خاص به، وحفاظا على أمن واستقرار البلاد رفض بومدين هذا الاقتراح، مبررا رفضه بأن تعدد الجيوش سيؤدي لنشوب حروب أهلية داخل الدولة[2].
- انتهاز بن بلة فرصة سفر بومدين إلى موسكو وتعيينه الطاهر الزبيري قائدا لهيئة الأركان من دون أي استشارة لوزير الدفاع بومدين، وكان سيترتب جراء هذا نزاع بين الزبيري وبومدين ما يؤدي لضعف المؤسسة العسكرية وتراجعها[3].
- استغلال بن بلة سفر بومدين إلى القاهرة كممثل للجزائر في اجتماع رؤساء الحكومات العربية مساندة للقضية الفلسطينية، وإقدامه على تنحية عبد العزيز بوتفليقة من منصبه كوزير للخارجية، رغم كونه عضوا في المكتب السياسي أي أن هذا القرار يعود للمكتب في حد ذاته[4].

تم رفض كل ما تم طرحه من قبل بن بلة، فلم توافق قيادة الأركان على أي من اقتراحاته، حيث قامت بتوجيه التهم التالية له[5]:

- ✓ فشل السياسة الاقتصادية؛
- ✓ بعثرة أموال الدولة باستخدامها في مناورات سياسية؛
- ✓ انحرافه عن مبدأ القيادة الجماعية وانفراده بالسلطة.

تم عزل أحمد بن بلة بعد نجاح حركة 19 جوان 1965، ليتولى هواري بومدين الحكم، والذي عرفت عهدته ترجيح قوة المؤسسة العسكرية حيث جمع بين رئاسة الدولة والحكومة وكذا

---

[1] وليد، ***مرجع سابق***، ص ص.157، 158.

[2] منهل سعدي، ***الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965- 1978)***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، (جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013-2014)، ص.31.

[3] ***المكان نفسه***، ص. 31.

[4] ***المرجع نفسه***، ص ص.31، 32.

[5] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص. 35.

الدفاع مع مهام أخرى، وأصبح للنخبة العسكرية دور بارز خلال هذه الفترة خاصة مع تراجع جبهة التحرير الوطني والتي تعد الحزب الوحيد في الساحة السياسية حيث استحوذ مجلس الثورة الذي قاده بومدين على السلطة، وقد نجح الرئيس هواري بومدين خلال فترة حكمه في بناء مؤسسة عسكرية متينة والتي أصبح لها الدور البارز في مختلف المجالات داخل الدولة، ويمكن القول أنه أصبح من الصعب الفصل بين النظام السياسي والجيش حيث أصبحت العلاقة بين الجيش والسياسة علاقة ذات طابع توفيقي، إضافة على هذا تم العمل على تقوية جهاز المخابرات العسكرية.[1]

- **فترة حكم الشاذلي بن جديد**

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978، اندلعت حرب داخل سرايا الحكم حول من سيخلفه؟ فكان عبد العزيز بوتفليقة المرشح القوي لخلافته مقابل محمد الصالح اليحياوي رجل حزب جبهة التحرير[2]، غير أنه تم حسم الصراع السياسي لصالح الشاذلي بن جديد لتولي رئاسة الجمهورية[3]، والذي لاقى قبولا من حزب جبهة التحرير الوطني، فكانت الانتخابات الرئاسية في 07 فيفري 1979 والتي جاءت مؤكدة على فوز الشاذلي بن جديد كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية بنسبة 94.23% من أصوات الناخبين[4]، أجرى بعدها الشاذلي بن جديد تغييرات سنة 1980، مبقيا على منصبه كوزير للدفاع بمساعدة نائبيه، كل من العقيد بلحوشات الذي كان عضوا في المكتب السياسي ومرباح الذي تركه[5].

عرف عهد الشاذلي بن جديد سعي الدول الرأسمالية المتطورة إلى تكريس تبعية الجزائر لها من ناحية التخلف التكنلوجي وقد تجلى هذا من خلال الخطاب السياسي لسنوات السبعينات، حثت هذه الدول الجزائر على أن تحط اهتمامها على الزراعة أكثر من الصناعة، وأن تتبع استراتيجية صناعية تطلبت يدا عاملة كبيرة وغير مؤهلة، فكان من تداعياتها أن عمقت من تبعية

---

[1] قطوش، ***مرجع سابق***، ص. 73.

[2] أحميدة عياشي، ***سنوات الشاذلي سيرة حقبة 1978***-1992، (الجزائر، منشورات دار سقراط، 2013)، ص. 15.

[3] أحمد إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 177.

[4] قطوش، *مرجع سابق*، ص. 76.

[5] قاسي، بومدين، ***مرجع سابق***، ص. 59.

الجزائر تكنلوجيا بدل أن تؤدي إلى استقلالية إقتصاد البلاد، لتشهد الجزائر بذلك وإضافة إلى ما عرف بالربيع الأمازيغي أزمة اقتصادية بحيث عرفت عائدات النفط انخفاضا في سنة 1986 كشف عن فوضى سببتها الإدارة العشوائية للاقتصاد الجزائري، فاندلع جراء هذا احتجاجات شعبية في أكتوبر 1988، والتي كشفت عن فشل النظام في حد ذاته، ليشارف نظام الحزب الواحد على نهايته[1].

2- مرحلة التعددية: المؤسسة العسكرية وتحولات النظام بعد 1989:

- **المؤسسة العسكرية في مرحلة الانفتاح السياسي 1989-1991:**

ترتب عن هذه الأزمة الخانقة المتمثلة في (أحداث 5 أكتوبر 1988)، إصلاحات سياسية عميقة والتي أعلن عنها الشاذلي بن جديد في خطابه الشهير الموجه للأمة مساء العاشر (10) من أكتوبر، والتي أنهت نظام الحزب الواحد والولوج في عهد التعددية الحزبية مع إقرار الدستور الجديد لعام 1989، والذي صوت عليه الشعب الجزائري في فيفري 1989 والقائم على مبدأ التعددية السياسية والإعلامية[2]، وفصل المؤسسة العسكرية عن ممارسة الدور السياسي.

في 4 مارس من نفس السنة قدم ضباط المؤسسة العسكرية إسقالتهم من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، ونجد من بين أسباب هذا الانسحاب[3]:

- تغير تركيبة المؤسسة العسكرية بعد إنسحاب وإقالة وتقاعد الضباط الذين شاركوا في الثورة، ليحل مكانهم الضباط الفارين من الجيش الفرنسي؛
- ضعف الحزب والذي أصبح مجرد جهاز إداري جميع من فيه هم أصحاب مصالح وغايات؛
- حماية وحدتها من التفكك خاصة وان الحزب كان في صراع مع مؤسسة الرئاسة؛
- رسم صورة سيئة عن المؤسسة العسكرية بعد أحداث 5 أكتوبر، حيث اعتبر تدخلها تجاوزا وعائق أمام التعددية الحزبية، رغم حالة اللا أمن التي كانت تشهدها البلاد.

[1] قاسي، بومدين، ***مرجع سابق***، ص ص.59، 60.

[2] أحميدة، مرجع سابق، 192.

[3] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص ص.46، 47.

تم بعدها إجراء أول انتخابات بلدية في تاريخ الجزائر في جوان 1990 والتي انتهت بفوز حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية[1]، حيث تمكنت من الفوز بـ 850 بلدية من أصل 1500 بلدية وحصلت على ما يعادل 54% من الأصوات[2]، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): يوضح نتائج الانتخابات البلدية لعام 1990

الأحزاب	عدد الأصوات	نسبة الأصوات بالمائة
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	4331472	**%54,3**
جبهة التحرير الوطني	2245798	**%28,1**
جبهة القوى الاشتراكية	166104	**%2,1**
حركة التضامن الوطني والتنمية	131100	**%1,6**
الأحزاب الأخرى	179036	**% 2,2**
الأحرار	3912788	**%11,7**
لمجمـــوع	7984788	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على موقع: Élections locales algériennes de 1990 - Wikiwand

وعليه حل حزب جبهة التحرير الوطني المركز الثاني بنسبة 28% واحتلت جبهة القوى الاشتراكية المركز الثالث بنسبة 2,1% ومع نيل الجبهة الإسلامية للإنقاذ أكبر نسبة وفق ما وضحه الجدول رقم (02) كان الأمر الذي شجعها على الاحتجاج على قانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية المقترحين من قبل الحكومة في مارس 1991 واللذين سوف يتم بموجبهما إجراء الانتخابات التشريعية، حيث دعت بتاريخ 25 ماي 1991 إلى إضراب عام، رغبة في تجسيد مطلبها في الانتخابات الرئاسية مسبقا[3].

[1] أحمد إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 177.

[2] Elections municipales algériennes de 1990, 12/06/1990, 27/03/2023 : Élections locales algériennes de 1990 - Wikiwand

[3] غشير بوجمعة، تطور خطاب حقوق الإنسان في الجزائر والوضع الراهن، ***برنامج العدالة الاجتماعية والتنمية في العالم العربي***، بيروت، 2017، ص. 12.

من خلال هذا الإضراب العام تم احتلال الساحات العامة ووضع حواجز في الطرق الرئيسية وتنظيم مسيرات، مع إجبار المحلات التجارية على الإغلاق، وهذا يشكل تهديدا على أمن البلاد واستقرارها، ما استدعى تدخل ملود حمروش بصفته رئيسا للحكومة والاتفاق مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على فتح بعض الطرق والمسالك وتخصيص أماكن للاعتصام، غاية منه في إعادة الحياة لمدينة الجزائر العاصمة[1].

تم خرق الاتفاق في اليوم الرابع عشر من الإضراب مما أحدث فوضى عارمة في أهم شوارع العاصمة، الأمر الذي دفع برئيس الحكومة ملود حمروش الاستنجاد بالجيش، ونظرا لحالة اللاأمن التي شهدتها البلاد تسلم الجيش زمام الأمور وأعلنت حالة الحصار حيث خلفت أحداث جوان 1991 ضحايا من بينهم ضابط سامي من الدرك الوطني، فأنشأت مراكز الأمن بقرارات إدارية وبوشرت عمليات اعتقال كل من يحاول المساس بأمن الدولة من الإسلاميين، وفشلت سياسة مولود حمروش قي مواجهة الوضع فتمت إقالته وتعيين سيد أحمد غزالي رئيسا للحكومة[2].

بعد هذا أجريت الانتخابات التشريعية بتاريخ 26ديسمبر 1991 والتي أعطت نتائج الدور الأول منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ نسبة كبيرة من المقاعد[3]، لتكون بذلك مؤهلة لتشكيل الحكومة، فتدخل الجيش في 29 ديسمبر 1991، رافضا لهذا الفوز وتخوفا منه أن تعاد أحداث جوان 1991، حيث اعتبره القادة العسكريون بأنه تهديد للطابع الجمهوري للدولة والتجربة الديمقراطية الحديثة، وهو ما صرح به اللواء "محمد التواتي" خلال هاته الفترة قائلا " أن الجيش لا يمكنه البقاء مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، ومن واجبه أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة"[4]، ومورس بذلك ضغط على رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد بعد تصريحه لقبوله التعايش مع الجبهة، والذي انتهى باستقالته من منصبه، ليتم بذلك إيقاف العملية الانتخابية[5].

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] ***المرجع نفسه***، ص.13.

[3] أحمد إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 178.

[4] تريكي، ***مرجع سابق***، ص. 55.

[5] بوجمعة، ***مرجع سابق***، ص. 13.

يمكن القول إن هذا الدور الذي لعبه الجيش يعكس أحد أنماط تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والمتمثل في استعمال حق الاعتراض أو النقد "حق الفيتو" والذي يسود عموما في حالات عدم الاستقرار السياسي، إذ يقوم الجيش بذلك بأداء مهامه الدستورية بلعب دور المحافظ والحامي للنظام القائم[1].

خلال هذه الانتخابات نلاحظ وجود نسبة مقاطعة كبيرة تمثلت في 41% وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03): يمثل نسبة المقترعين والغائبين في انتخابات 1991

الانتخابات التشريعية لسنة 1991		
المشاركة	العدد	النسبة المئوية %
المسجلون	13.258.554	/
المقترعون	7.822.625	59.00
الغائبون	5.435.929	41.00
بيضاء/ ملغاة	924.96	6.97
المعبرة	6.897.719	52.02

المصدر: المكان نفسه.

في جو من الترقب والخوف تم إعلان نتائج الانتخابات التشريعية وفق ما يوضحه الجدول رقم (04):

[1] تريكي، *مرجع سابق*، ص. 54.

جدول رقم (04): نتائج الدور الأول من الانتخابات البرلمانية في 26 ديسمبر 1991

الأحـــزاب	الأصوات	النسبة المئوية %	عدد المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	**3260359**	**%47,3**	188
جبهة القوى الاشتراكية	510661	%7,4	25
جبهة التحرير الوطني	**1613507**	**%23,4**	15
حركة مجتمع السلم	368697	%5,3	0
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	200267	%2,9	0
حركة النهضة الإسلامية	150093	%2,2	0
الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر	135882	%2,0	0
حركة التجنيد الجزائري	67828	%1,0	0
حركة التضامن الوطني والتنمية	48208	%0,7	0
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	28638	%0,4	0
الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	27623	%2,6	0
الأحزاب الأخرى	176332	%2,6	0
الأحرار	309624	%4,5	0
الإجمالي	**6897906**	**%100**	23

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: قطوش، **مرجع سابق**، ص. 92، مسيعي، العايب، **مرجع سابق**، ص. 48.

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول الفوز الكاسح لحزب جبهة الإنقاذ الإسلامية بـ 188 مقعدا في البرلمان يليه حزب القوى الاشتراكية والمتحصل على 25 مقعدا وبعده حزب جبهة التحرير الوطني بعدد مقاعد قليل تمثل في 15 مقعدا، مقابل عدم حصول أي حزب من الأحزاب الأخرى على أي مقعد إلا الأحرار فقد نالوا 3 مقاعد وهي تعد نسبة ضعيفة جدا، وهذا خلال الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية.

يعود السبب وراء حصول الأحزاب على مثل هذه النتائج الغير المتوافقة بين عدد المقاعد المحصل عليها وعدد الأصوات لطبيعة النظام الإنتخابي القائم على الأغلبية والذي يعطي الأغلبية

للحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية، ويتبقى ما يقارب 198 مقعد للتنافس عليه في الدور الثاني، وكان يكفي الجبهة الإسلامية حصولها على 27 مقعد فقط لتفوز بغالبية مقاعد البرلمان[1].

تم تشكيل المجلس الأعلى للأمن كهيئة استشارية والذي أعلن عن تشكيل المجلس الأعلى للدولة، حيث تولى كافة الصلاحيات المخولة لرئيس الدولة نظرا للفراغ السياسي الذي تعيشه البلاد، ليتم اختيار "محمد بوضياف"، ثم "علي كافي" من بعده لرئاسة المجلس الأعلى للدولة[2].

وعليه يمكن القول بأنه لم يتم منح المؤسسة العسكرية أي مجال للتدخل في الشؤون السياسية للبلاد وتم إيلائها المهام الدفاعية فقط، غير أنها كان لها الدور البارز في الحياة السياسية خلال هذه الفترة وكان هذا الدور نتاجا للإنفلات الأمني الذي شهدته البلاد والذي ازدادت حدته لاحقا، فمارست بذلك دور الوصاية على الدولة الجزائرية.

- **فترة حكم الرئيس اليمين زروال:**

تمت الدعوة إلى ندوة الوفاق الوطني لضبط معالم المرحلة الانتقالية، وكان الهدف من ورائها تعيين شخص لرئاسة الدولة، وكان عبد العزيز بوتفليقة المرشح الأول غير أنه انسحب لاحقا رغم قبوله في بداية الأمر، بعد هذا الإنسحاب تم الاتفاق على ترشيح اليمين زروال والذي كان يتقلد منصب وزير الدفاع الوطني لرئاسة الدولة، وبناء على المصادقة على أرضية الوفاق الوطني تم تعيين زروال رئيسا للدولة بتاريخ 30يناير 1994، لتدخل الجزائر في مرحلة انتقالية[3] تم خلالها انسحاب الجيش عن ممارسة أي دور سياسي لحساب السياسيين المدنيين أمثال أحمد أيحيي، مقداد سيفي وغيرهم[4] .

---

[1] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص. 48.

[2] أحمد إسماعيل، **مرجع سابق**، ص. 178.

* انسحاب المرشحين الستة وهم: أحمد طالب الإبراهيمي، عبد الله جاب الله، حسين آيت أحمد، مولود حمروش، يوسف الخطيب، ومقداد سيفي، ساعات قبل فتح صناديق الإقتراع، متهمين النظام الجزائري بتزوير الانتخابات لصالح المرشح عبد العزيز بوتفليقة الذي فاز بهذه الانتخابات بنسبة 73.79%.

[3] بوجمعة، مرجع سابق، ص. 16.

[4] سامية سلام، منى قنون، ***إشكالية دوران النخب في النظام السياسي الجزائري***، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، كلية الحقوق، 2014-2015)، ص. 85.

كان من مساعي اليمين زروال فتح حوار مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، غير أنه مورست ضغوطات عليه، فانتهت بفشل الحوار، لتتدخل بالموازاة أجهزة المخابرات بالاتصال بزعيم الجيش الإسلامي للإنقاذ "مدني مزراق: وتم الإتفاق على هدنة بدأت سنة 1997 واستمرت إلى غاية سنة 1999 بتولي عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الدولة[1].

- **فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:**

كان فوز عبد العزيز بوتفليقة أمرا حتميا، رغم انسحاب المرشحين الستة* ، ومن ثم تحول الأمر إلى استفتاء نال فيه عبد العزيز بوتفليقة على نسبة 73.79%من الأصوات مع نسبة مشاركة وصلت إلى 60.25 % [2]. ليصبح سابع رئيس دولة ورابع رئيس جمهورية للجزائر المستقلة، وتم تنصيبه رسميا يوم 23 ماي 1999، وتمثلت مهمته في شعار تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن والاستقرار وإعادة الاعتبار للجزائر على الصعيد الدولي[3]. وقد عبر خالد نزار (عضو المجلس الأعلى للدولة ووزير الدفاع سابق) صراحة في يناير 1999 عن دعمه لترشيح بوتفليقة بوصفه "الشخص المناسب لرئاسة الجزائر في الفترة القادمة"، ما يعني أن المؤسسة العسكرية تدخلت بشكل علني وصريح في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 وهذا لأنها رأت في بوتفليقة أنه المرشح الأنسب والمؤهل لمعالجة الأزمة، أدى هذا لبروز الكثير من المعارضين فأعاد نزار رده في 16 فيفري 1999 مواصلا دعمه لبوتفليقة قائلا أنه سيستمر في الإبداء عن رأيه وهذا من أجل خير البلاد وأن هذا حقه وواجبه كمواطن و لا يهمه من يريدون الانهماك في تحليلات سياسية، وكتب "خالد نزار" في مذكراته عن الانتخابات الرئاسية ما يأتي: " كانت الانتخابات الرئاسية لعام 1999 أحسن انتخابات في الجزائر منذ 1962"[4].

إن دعم المؤسسة العسكرية للمرشح عبد العزيز بوتفليقة لم يكن عن فراغ بل إن كل ما ترى فيه المؤسسة العسكرية السبيل نحو تحقيق الأمن والاستقرار داخل البلاد فإنها تتدخل

---

[1] بوجمعة، مرجع سابق، ص. 16.

[2] محمد سامح، العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي الجزائري، ***مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر***، (ب م ن، 2019) ص. 8.

[3] قطوش، ***مرجع سابق***، ص. 97.

[4] عبد الرزاق جاسم خيري، العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد بوتفليقة الواقع وآفاق المستقبل، ***مجلة دراسات دولية***، ع. 64-65، (2016)، ص. 19.

باعتبارها المؤسسة الأقوى والأكثر تنظيما سعيا منها لاستتباب الأمن خاصة بالنظر للأزمة الأمنية الحادة التي تعيشها البلاد خلال هذه المرحلة والتي وجهت خلالها العديد من التهم للجيش في محاولة لإضعافه وتشويه صورة المؤسسة العسكرية.

فقد برزت تدخلات أجنبية خاصة بعد أن حلت بالجزائر بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي عام 1998، إضافة لتحرك العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتوجيه الاتهام للمؤسسة العسكرية[1]، هذه الأخيرة التي كانت تعمل على استعادة أمن واستقرار البلاد، فالوضع الأمني فرض على الجيش التدخل دون أن تكون له أية مصلحة في ذلك، ربما لا ننفي وجود بعض الأطراف التي استغلت فرصة الانفلات الأمني في الدولة وخدمة مصالحها غير أن هذه العناصر لا تمثل الجيش ككل بل إنها شكلت الاستثناء داخل قيادة الأركان.

كانت هذه بداية مرحلة جديدة من مراحل العلاقة بين الجيش والرئاسة في الجزائر، أكد بوتفليقة خلالها التزامه بقيادة النظام بأكمله، وفعلا حقق عبد العزيز بوتفليقة نجاحا كبيرا حيث أخفق سلفه وكان هذا في عدة مجالات فقد تمكن من حل المنظمة الرئيسة التي قادت تمرد التسعينات -الجماعة الإسلامية للإنقاذ- واستعادة الأمن في معظم أرجاء البلاد[2].

✓ **انتخابات 2004: حياد المؤسسة العسكرية و انسحابها من الحياة السياسية:**

- **موقف المؤسسة العسكرية من انتخابات 2004:**

في انتخابات 2004 تشكلت جبهة ضد تزوير الانتخابات الرئاسية، تم الإعلان عنها من قبل 11 شخصية سياسية وحزبية، والتي طالبت الجيش بالتدخل غير أنه رفض ذلك حيث أكد قائد الأركان **"محمد العماري"** أن هؤلاء وفي الماضي القريب طالبو الجيش بالعودة إلى الثكنات، ليطالبوه اليوم بالتدخل في الشأن السياسي، متسائلا عما يريده هؤلاء من المؤسسة العسكرية؟ مؤكدا على أن توقعهم بتدخل الجيش وإقالة الرئيس بوتفليقة أمر مستبعد، وأن من له رغبة للوصول إلى قصر المرادية فليعتمد على نفسه دون انتظار حصول ذلك من قبل الجيش، خاصة

[1] قطوش، ***مرجع سابق***، ص. 96.

[2] قاسي، بومدين، ***مرجع سابق***، ص. 61.

وأنه لم يثبت أي خرق للدستور أو قوانين الجمهورية من قبل بوتفليقة، أو التماس ما من شأنه أن يمس بأمن واستقرار الدولة، الأمر الذي يستدعي من المؤسسة العسكرية التدخل[1].

فقد جاءت تصريحات رئيس الأركان متتالية منذ صيف سنة 2002 أثناء عقده ندوة صحفية، حاول من خلالها إبراز موقف المؤسسة من عدة قضايا مطروحة، وأكد بأن الجيش الجزائري:

"جيش جمهوري، لدينا مهام واضحة ومحددة وهذا

يكفينا أما المسائل الأخرى فلها مؤسستها الدستورية"

مبررا أن "الأدوار السياسية التي مارسها الجيش في الماضي هي نتيجة لتقصير وعجز المؤسسات السياسية، لكن بعد إنقاذ الجمهورية ومؤسساتها، وأن الجيش لن ينشغل إلا بالمهام المحددة له دستوريا".

فقد اتبعت المؤسسة العسكرية سياسية اتصالية جديدة تم توجيهها للرأي العام الدولي وكذا للرأي العام العربي، حيث نشرت أسبوعية (le point) الفرنسية في عددها الـ 17 بتاريخ 17 جانفي 2003، حوارا للفريق قائد أركان الجيش الجزائري والذي جدد من خلاله تمسك الجيش بمهامه الدستورية، ونفى كل ما روج حول الخلافات بين ضباط الجيش والرئيس[2]، كما أنه لم يخفي معاناة الجيش الوطني الشعبي بسبب المهام التي اضطلع بها خلال العشرية الماضية خاصة في عهد الرئيس زروال[3].

أما فيما يخص الرأي العام العربي فقد وجهت إليه من خلال صحيفة الأهرام المصرية، باعتبارها أكثر الصحف الناطقة بالعربية مقروئية، نشرت هذه الأخيرة حوارا لرئيس الأركان في عددها الصادر في 17 جوان 2003، والذي قال فيه[4]:

---

[1] سامح، ***مرجع سابق***، ص. 8.

[2] قطوش، ***مرجع سابق***، ص. 101.

[3] سيد علي لعروسي، مؤسسة الجيش والانتخابات الرئاسية في الجزائر: الواقع والتحديات في ضوء تجربة انتخابات 2004، ***مجلة دراسات***، م. 14، ع.2، (أفريل 2013)، ص. 45.

[4] ***المكان نفسه***، ص. 101

" إننا نرحب بمن يختاره الشعب حتى ولوكان عبد الله جاب الله

زعيم حركة الإصلاح، لكن بشرط أن يحترم قواعد اللعبة".

ما يعني انسحاب الجيش عن ممارسة أي دور سياسي لكن دون أن يمنع هذا تدخله في حال أي إخلال من قبل الرئيس بالدستور.

كما صرح قائلا[1]:

أنا أرى أن انتخاب رئيس الجمهورية من التيار الإسلامي ليس مشكلة في حد ذاته، وإذا حافظ على الدستوروالجمهورية والديمقراطية وتعددية الأحزاب فلن يشكل عقبة، لكن إذا انتهج مسار الحزب المحل فسيجد الجيش أمامه وهذه مهام أعطيت للجيش دستوريا"

تمت إعادة انتخاب بوتفليقة لعهدة ثانية بالأغلبية الساحقة، وتم استبدال العماري برئيس هيئة الأركان أحمد قايد صالح، واستعادت بعدها سلطة وزارة الدفاع، مع إحالته لـ800 ضابط على التقاعد.

✓ **الرئاسة وجهاز الاستخبارات خلال فترة حكم بوتفليقة:**

- **دستور2008 وفتح العهدات: ترشح بوتفليقة للولاية الثالثة:**

جاء دستور 2008 بإقرار من البرلمان لفسح المجال أمام بوتفليقة للترشح لعهدة رئاسية ثالثة، وهو مالم يخوله دستور 1996 أين نصت المادة 74 على عهدتين مدة الواحدة 5 سنوات، وتمت رئاسيات 2009 بفوز بوتفليقة بعهدة ثالثة بـ 99.33 بالمائة، بدا بوتفليقة مدعوما من المؤسسة العسكرية رغم إعلانها الانسحاب والتزامها الحياد سلفا[2]، وتلاها أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي"، خطاب سطيف في 8 ماي 2012، إضافة للوعود بإصلاحات صادفت موعد تشريعات

[1] ***المكان نفسه***، ص. 101.

[2] قطوش، مرجع سابق، ص. 106.

2012 [1]، هذه الأخيرة التي فاجئت غالبية الأطراف كونها جاءت في سياق عربي مضطرب بتداعيات ما عرف بـ"الربيع العربي"، بحيث كان متوقعا فوز الأحزاب الإسلامية غير أن حزب جبهة التحرير الوطني بقى محافظا على أغلبية المقاعد في البرلمان[2].

نقل الرئيس على عجل إلى باريس للعلاج في أواخر أفريل 2013 ما فتح نقاشا مجددا حول الرحلة المقبلة، واعتبر ترشحه لولاية رابعة أمرا مستبعدا، مع العلم أن مرضه الأول كان منذ سنة 2005، وقد سعى الفريق المعارض لإجهاض إعادة انتخابه داعين إلى ضرورة تفعيل المادة (88) *من الدستور[3].

- **موقف جهاز المخابرات من العهدة الرابعة لبوتفليقة:**

أصبحت مؤسسة الرئاسة في مواجهة مع دائرة الاستعلامات والأمن "الاستخبارات" DRS، وهذا معارضة لترشح بوتفليقة لولاية رابعة، بعد أن كشف جهاز المخابرات عن قضايا فساد تعلقت بشخصيات مقربة من الرئيس على غرار وزير الداخلية يزيد زرهوني ووزير الطاقة شكيب خليل، إضافة على هذا تم فتح عدد من التحقيقات في قضايا الرشوة ونهب المال العام والتي مست قطاعات حيوية كالطاقة. بعد ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة، قام بإجراء تغييرات على مستوى المخابرات العسكرية الجزائرية DRS، فضلا عن أنه أقدم على حل الشرطة القضائية التابع لجهاز الاستخبارات، والذي كان مكلفا بمتابعة قضايا الفساد المشار إليها سلفا، مع إلحاق مديرية الاتصال التابعة لهذا الجهاز بقيادة أركان الجيش، كما عين بوتفليقة الفريق قايد صالح نائبا لوزير الدفاع أي (نائبه) خلفا للواء عبد المالك قنايزية، وأوكل إليه مهمة الإشراف على الهيئة العسكرية العليا، ما يدل على التوافق بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية[4].

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] قاسي، بومدين، ***مرجع سابق***، ص. 65.

[3] ***المكان نفسه.***

* المادة (88) من الدستور الجزائري: المتعلقة بأنه في حال استحالة ممارسة الرئيس مهماته بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع البرلمان للتصريح بثبوت المانع، وفي حال استمرار المانع لمدة 45 يوما يستقيل الرئيس، ويتولى رئيس الغرفة العليا للبرلمان مهام الرئيس لمدة 60 يوما تنظم خلالها انتخابات رئاسية.

[4] قاسي، بومدين، ***مرجع سابق***، ص ص،6.، 66.

- **موقف المؤسسة العسكرية من العهدة الرابعة لبوتفليقة:**

جاء موقف المؤسسة العسكرية نتيجة لعدة عوامل عكست حياد المؤسسة وعدم تدخلها في العملية السياسية، وتمثلت هاته العوامل فيما يلي:

✓ **على المستوى الداخلي:**

رغم المخاض السياسي الذي أصبحت تشهده الساحة السياسية في الجزائر جراء انتخاب بوتفليقة لولاية رئاسية رابعة وفوزه بها بأغلبية ساحقة، فإن الحياد بقي ملازما للمؤسسة العسكرية فإن الجيش لم يتدخل رغم مطالبة بعض الأطراف بتدخله حماية للديمقراطية في البلاد، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين رئيسين[1]:

1- تحول فلسفة الجيش الجزائري إلى حد كبير وابتعاده تدريجيا عن الحياة السياسية إلا إذا استدعت الضرورة.

2- الإصلاحات الهيكلية التي باشرها الجيش الجزائري فيما تعلق باحترافية الجيش*وعصرنته وإعادة بناء العلاقات المدنية العسكرية.

✓ **على المستوى الخارجي (السياق الدولي والإقليمي):**

كان الجيش الجزائري يواجه ضغوطات إقليمية، والتي تعلقت أساسا بالحراك العربي 2011 و ارتدادات ذلك على منطقة الساحل الإفريقي سنة 2012 وما كان لهما من تداعيات أمنية، خاصة بالنظر للعمق الاستراتيجي الذي يمثله الساحل الافريقي للجزائر و الذي لا يمكن إغفال أهميته من خارطتها الجيوسياسية وبالتحديد الأزمة في مالي ، فهذه التطورات أعطت لموضوع الأمن أهمية غير خافية ارتبطت ارتباطا وثيقا بمقتضيات تحقيق الأمن الوطني في الجزائر[2]، وهو ما لا يسمح للجيش التفرغ أكثر للمسائل الداخلية محاولة منه احتواء هذه التهديدات حفاظا على الأمن القومي الجزائري مع اتساع الحدود وميوعتها، كما رأى الجيش أنه يمكن فصل الجدل داخل

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص. 66.

احترافية الجيش: هذه الاحترافية تجلت بخاصة مع وصول جيل جديد من الضباط الذين لا ينتمون إلى جيل الثورة وتخرجوا من الأكاديميات العسكرية في الجزائر وخارجها، وهذا الجيل الجديد لديه الرغبة في إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، والاهتمام بتطوير قدراته ودخول عالم الاحترافية خاصة مع التحولات الأمنية المتسارعة على المستوى الإقليمي والدولي.

[2] محمد السعيد بن غنيمة، فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع. 19، (جوان 2018)، ص. 268.

النظام السياسي الجزائري والمتعلق أساسا بمرض بوتفليقة بصفة دستورية دون أي حاجة للجيش إلى التدخل وهذا راجع لعوامل دولية متعلقة بصورة الجزائر خارجيا[1].

بعد تعيين القايد أحمد قايد صالح نائبا لوزير الدفاع، لحق هذه التغييرات إقالة الفريق محمد مدين في 15 سبتمبر 2015 ليعين مكانه اللواء بشير صحراوي المدعو بشير طرطاق، مع إصدار قرار حل جهاز الاستخبارات في جانفي 2016 والذي تم تعويضه بالدائرة الأمنية المكونة من ثلاث دوائر: الأمن الخارجي، الأمن الداخلي، الاستعلام التقني، والحاقها برئاسة الجمهورية ليتمكن بوتفليقة بذلك السيطرة على جهاز المخابرات[2].

هذه التغييرات الهامة على رأس المؤسسة العسكرية جعلت من نائب وزير الدفاع القايد صالح الرجل الأقوى في المؤسسة العسكرية وهذا تكريسا للتغييرات التي أجريت سنة 2018 ما عكس توافقية مؤسسة الرئاسة مع قيادة الأركان، وقد دعت بعدها العديد من الأحزاب والشخصيات لتدخل المؤسسة العسكرية من أجل وقف ما اعتبروه تلاعب محيط الرئيس بمؤسسات الدولة، وكان هنا إشارة واضحة لشقيقه السعيد بوتفليقة والذي اعتبر من بين الأطراف التي تتحكم وتصدر قرارات باسم الرئيس، وهذا إدراكا من القوى السياسية للدور المحوري للمؤسسة العسكرية، كما دعا عبد الرزاق مقري رئيس حركة مجتمع السلم المؤسسة العسكرية للتدخل حفاظا عل استمرارية الدولة خاصة مع الاستعداد للتحضير لانتخابات الرئاسة المقررة ربيع 2019 وهو ما رد عليه قائد الأركان بأنه[3]:

"لا وصاية على الجيش، فهو يتلقى توجيهاته من جانب رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع الوطني (عبد العزيز بوتفليقة)".

لم يمنع مرض الرئيس بوتفليقة إقباله على الترشح لعهدة خامسة، ما أدى لبروز عدة قوى متصارعة كان أولها "الشعب" فما هو موقف المؤسسة العسكرية من الولاية الخامسة للرئيس

---

[1] قطوش، ***مرجع سابق***، ص. 66.

[2] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص. 66.

[3] عبد الرزاق بن عبد الله الأناضول، *الجيش الجزائري يرفض إقحامه في السياسة*، تم التصفح 2023/03/29، https://www.aa.com.tr/ar

بوتفليقة؟ وهل ستبقى ثابتة على موقفها الذي اتخذته خلال الولايات السابقة للرئيس دون أي تدخل يذكر؟

جدول رقم (05): يوضح خلفية رؤساء الجمهورية في الجزائر (1963- 2019)

الرئيس	فترة الحكم	الخلفية
أحمد بن بلة	1963-1965	مدني
هواري بومدين	1965- 1978	عسكري
رابح بيطاط مؤقت	1978- 1989 (45) يوما	مدني
الشاذلي بن جديد	1989- 1992	عسكري
محمد بوضياف	1992	مدني
علي الكافي	1992- 1994	عسكري
اليمين زروال	1994- 1999	عسكري
عبد العزيز بوتفليقة	1999	مدني

المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على المصدر التالي: أحمد إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص. 183.

نلاحظ من خلال الجدول أن كلا من الرؤساء: "هواري بومدين" و "الشاذلي بن جديد" و"علي الكافي" و"اليمين زروال"، هم من العسكريين، في حين اعتبر كل من الرئيس "أحمد بن بلة"، و"محمد بوضياف"، و"عبد العزيز بوتفليقة" من المدنيين، رغم اشتراكهم جميعا في صفوف المقاومة وثورة التحرير، غير أن الفارق هو أن الرؤساء المدنيين لم يواصلوا في المسار العسكري، فلا تعني بالضرورة هيمنة الجناح العسكري أن الرئيس بالضرورة رجل عسكري[1].

[1] أحمد إسماعيل، ***مرجع سابق***، ص ص.181، 182.

جدول رقم (06): يوضح وزراء الدفاع وقادة الأركان في الجزائر من (1962-2023)

وزير الدفاع / قيادة الأركان	السنة
هواري بومدين (تولى المنصبين معا)	27 سبتمبر 1962
الشاذلي بن جديد	مارس 1979 كوزير للدفاع
خالد نزار(تولى المنصبين)	بين نوفمبر 1988 وجويلية 1990 تولى رئاسة الأركان من جويلية 1990 إلى جويلية 1993 تولى منصب وزير الدفاع
الأمين زروال	10 جويلية 1993 تولى وزير للدفاع
محمد العماري	10 جويلية 1993 تولى قيادة الأركان
عبد العزيز بوتفليقة	تولى وزارة الدفاع في 5 ماي 2003
أحمد قايد صالح	تولى قيادة الأركان منذ أوت 2004 ونائب وزير الدفاع منذ سبتمبر 2013

المصدر: من إعداد الباحثة، بالرجوع للمصدر التالي: الجيش الجزائري ابن ثورة الاستقلال وسند النظام السياسي:https://aawsat.com/home/article

إن اللجوء للمؤسسة العسكرية والرغبة في إشراكها في الحياة السياسية كان في مجمله بطلب من السياسيين من أحزاب وشخصيات في الدولة، الأمر الذي يدل على ضعف مؤسسات الدولة المدنية والطبقة السياسية من مجتمع مدني وأحزاب وغيرها، لكن لطالما تدخلت المؤسسة العسكرية ولعبت دورا سياسيا تخوفا منها أن ينصب اهتمام السياسيين فقط على خدمة مصالحهم وهو ما شهدناه تاريخيا فترة التحضير لتفجير الثورة، ما قد يؤدي لإلحاق الضرر بالبلاد وضرب أمنها واستقرارها، وقد حاول الرئيس بوتفليقة فرض نفوذه والانفراد بالحكم وتحييد الجيش عن ذلك، غير أن العديد من التغيرات التي برزت أثبتت قدرة المؤسسة على التطلع للحياة السياسية عبر إعادة رسم أدوارها ووظائفها التي اكتسبتها خلال مراحل سابقة، ويبقى تأثير المؤسسة العسكرية قوي لاعتبارها قوة ضامنة للاستقرار السياسي ولحفظ الأمن داخل الدولة في ظل غياب أحزاب سياسية ذات شعبية، واستمرار تدهور صحة الرئيس أو دخول البلاد في أزمة.

الفرع 2- الدور التنموي والاجتماعي للمؤسسة العسكرية:

منذ صدور دستور 1963 تحددت المهام الموكلة للمؤسسة العسكرية حيث أصبحت مكلفة بالإسهام في عملية التنمية والدفع بعجلة الاقتصاد الوطني والمشاركة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ضمن عديد القطاعات والتي نجد من أهمها:

1- **الزراعة:** وتعد الزراعة أحد أهم المجالات التي لعبت المؤسسة العسكرية دورا هاما فيها حيث سعت منذ الاستقلال على تنمية الجانب الزراعي من خلال إنجازها العديد من المشاريع أهمها مشروع السد الأخضر وإصلاح الأراضي، خاصة وأن معظم المحاصيل الزراعية والأراضي الزراعية بالبلاد هي عرضة للتصحر والانجراف وزحف الرمال نحو الشمال[1]، إذ يمتد السد الأخضر على طول 1500 كلم وبعرض 20كلم، أي ما يعادل ثلاثة ملايين هكتار تغطي الهضاب العليا والأطلس الصحراوي[2]، بالإضافة إلى إسهامها في عمليات التشجير عبر مختلف ربوع الوطن، وكذا المشاركة في مكافحة الجراد للحفاظ على الثروة الغابية[3].

2- **الخدمة الوطنية:** تهتم المؤسسة العسكرية بالمجالات الاجتماعية الخدماتية، حيث يبرز ضمن هذا الإطار أهمية الدور الاجتماعي الذي تؤديه من خلال التنشئة الاجتماعية والتي لا يمكن فصلها عن التنشئة المدنية والوطنية، والتي توجهها إلى عدد كبير من المتطوعين والمجندين، حيث يربي الجيش أفراده على العلم والإدراك والاحترام على أساس مبدأ الحقوق والواجبات، فضلا عن خدمة العلم (الخدمة العسكرية الإلزامية)، والتي تعد الطريق السليم لوصول المؤسسة العسكرية إلى الشعب ليتم التعاون بينهما من أجل أداء رسالة مجتمعية نافعة[4].

3- **الصناعة:** عملت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال على إنجاز عدة مشاريع صناعية عامة والتي عادت بالنفع على المجتمع والجيش معا، فقد أبقت المؤسسة العسكرية المؤسسات تشتغل خاصة

---

[1] فضيلة حاج محمد، ***مساهمة المؤسسة العسكرية الجزائرية في إدارة الأزمات***، الملتقى الوطني: الإدارة الجزائرية للأزمات والكوارث: نحو تبني استراتيجيات فعالة 2019، الجزائر، ديسمبر 2019، ص. 10.

[2] الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش الوطني الشعب، ***موقع وزارة الدفاع الوطني***، تم التصفح بتاريخ 2023/03/30، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire2_ar.php

[3] إسماعيل عميرة، ***دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008-2009)، ص. 183.

[4] عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص ص.223-225.

بعد مغادرة الإطارات الأجنبية لمناصبهم بعد التأميمات، ونجد من بين المشاريع الصناعية العسكرية مصلحة الأسلحة الخفيفة بخنشلة التي دشنت في ماي 1990، انطلقت به الأشغال سنة 1986، من قبل مؤسسات وطنية تحت إشراف مديرية الصناعات العسكرية، كما تقوم المؤسسة العسكرية بإعادة تأهيل القطع الرئيسية للمواصلات الاقتصادية الجزائرية وتوفير قطع الغيار لفائدة هياكل تجديد العتاد الحربي وكذا لصالح مؤسسات إستراتيجية جزائرية[1].

كما عملت المؤسسة العسكرية على إرساء قاعدة صناعية متينة ومتنوعة في سبيل التخلص من التبعية للخارج وتقليص فاتورة الاستيراد، من خلال إقامة صناعة عسكرية جزائرية، بإنشاء مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تكون تابعة للجيش الوطني الشعبي، ما جعل من الصناعة العسكرية اليوم جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية الشاملة والمتكاملة للإقتصاد الجزائري، وقد اتضح مدى إسهام المنتوج العسكري في الإرتقاء بالاقتصاد الوطني من خلال منتوجات متنوعة وبمعايير عالمية، على غرار قطاع النسيج والصناعة الميكانيكية الخفيفة والثقيلة والصناعة الالكترونية ونجد منها: القاعدة المركزية للإمداد بالبليدة، المؤسسة الجزائرية لصناعة المركبات ذات علامة "مرسيديس بنز" بتيارت، وغيرها من المؤسسات الصناعية العسكرية[2].

4- **الصحة:** تعد الصحة العسكرية ركنا أساسيا في التغطية الصحية، والتي تشمل العديد من مناطق التراب الوطني، مدعمة بذلك كفاءة المجهود الوطني في هذا المجال وذلك بتوفير قدراتها الصحية، فقد توسعت خدمات المنشآت الصحية العسكرية لتشمل فئات عديدة من المواطنين في إطار الانسجام مع المنظومة الصحية الوطنية بعدما كانت مفتوحة فقط لخدمة القوات المسلحة صحيا، فهي تستقبل اليوم المرضى من جل مستشفيات الوطن، ومثالا عن هذا تم بناء المستشفى المركزي للجيش في العاصمة والذي يعد مؤسسة صحية من بين العديد من المستشفيات العسكرية الموزعة عبر التراب الوطني، والتي حاولت منذ نشأتها مواكبة التطورات في مختلف

[1] ***المرجع نفسه***، ص.222.

[2] الجيش الوطني الشعبي، ***تاريخ الجيش الوطني الشعبي***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم التصفح في 2023/03/30، https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php

التخصصات بفضل ما سخرته المؤسسة العسكرية من توفير وسائل تقنية حديثة مع تكوين وتأهيل الإطارات بشكل مستمر[1].

إضافة إلى مشاركة المؤسسة العسكرية مع وزارة الصحة في محاربة الأمراض الوبائية التي واجهتها بعض المناطق خاصة الجنوبية منها والنائية، كما تقوم وحدات الجيش بتعويض المستشفيات المدنية في حال تعرضها لأضرار نتيجة لحصول كوارث طبيعية بتقديمها الإسعافات الأولية، إجلاء المصابين وإيوائهم، فعموما تلعب المؤسسة العسكرية دورا كبيرا في مجال الرعاية الصحية وهو ما تعكسه الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة لفئات كبيرة من المجتمع[2].

5- **التشغيل:** تعد المؤسسة العسكرية من بين أكبر المؤسسات استقطابا لليد العاملة في الدولة، فنجد مثلا القاعدة المركزية للإمداد والتي مقرها البليدة تشغل قرابة 2000 عامل أغلبهم من المدنيين، أما مصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة فيشتغل به قرابة 700 عامل، بالإضافة إلى 1573 عامل بمصنع الذخيرة بسريانة، وتنتشر العديد من هذه المصانع عبر التراب الوطني والتي لعبت دورا بارزا في امتصاص معدلات البطالة وخلق مناصب شغل وتوفير أيادي عاملة خاصة بالمناطق النائية خاصة وأن معظم هذه المصانع تتواجد في مناطق بعيدة عن المدن[3].

6- **البناء والمواصلات:** كان للمؤسسة العسكرية إسهام في الأعمال التحديثية كتعبيد الطرق، والمشاريع الهندسية. فقد قامت منذ الاستقلال عن طريق شباب الخدمة الوطنية بتنفيذ سياسة وطنية للبناء والسكن، والتي كان لها الأثر البالغ في تنمية القطاع، فاتجهت نشاطاتها صوب إنجاز مشاريع البناء في المناطق الريفية والمعزولة، غاية منها في تحقيق الأهداف المرجوة وبفعالية قصوى، فعملت على إنشاء وحدات مختصة في البناء والهندسة المدنية استجابة لترقية الشباب الجزائري مهنيا، وإعطاء مردود إقتصادي لعملية البناء، وتجسدت مساهمة المؤسسة العسكرية في مجال البناء والسكن من خلال بناء القرى الاشتراكية في الأرياف، وبعض المساكن في مختلف ربوع الوطن من بينها رياض الفتح، دور الشباب، العيادات المتخصصة[4].

---

[1] عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص. 220.

[2] عميرة، ***مرجع سابق***، ص ص.97، 98.

[3] عميرة، ***مرجع سابق***، ص. 91.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 98.

أما في إطار إنجاز هياكل المواصلات باعتباره أحد المتطلبات الرئيسية للسياسة الوطنية والمتعلقة أساسا بفك العزلة عن المناطق غير مدمجة اقتصاديا، قامت المؤسسة العسكرية بالعديد من الإنجازات في ميدان بناء هياكل المواصلات البرية والسكك الحديدية والمطارات، ويعد الطريق الصحراوي من أكبر المشاريع التي أنجزتها المؤسسة العسكرية والذي اعتبر استثمارا حقيقيا ومهما في ذات الوقت[1].

7- **التدخل الإنساني:** تعد سنوات 2001م – 2015م، حقبة مميزة تأسست خلالها الشراكة المؤسسية القانونية العملية للتدخل الإنساني المنسق مدني- عسكري، ومن بين تجارب التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي نجد[2]:

1- **الزلازل:** كان للجيش الوطني الشعبي مشاركة تاريخية خاصة في محو آثار "الزلزال" الذي ضرب منطقة الأصنام (الشلف حاليا)، بتاريخ 10 أكتوبر1980، والذي أزهقت خلاله آلاف الأرواح، وقد بذل أفراد الجيش قصارى جهدهم لإنقاذ المواطنين سعيا منهم لتخليصهم من تحت الأنقاض، وتقديم المساعدة للمنكوبين، إضافة إلى أدائهم مهام مواجهة آثار كل من زلزال عين تموشنت سنة 1999م، وزلزال بومرداس 10 ماي 2003م....إلخ.

2- **الفيضانات:** كان للمؤسسة العسكرية دور خلال هذه الأزمة، فقد سجل حضور الجيش أثناء الكارثة التي ألمت بالعاصمة جراء فيضانات 10 نوفمبر 2001م لاسيما منطقة "باب الواد" وقد أطلق عليه تسمية "السبت الأسود"، وفي فيضانات غرداية في 1 أكتوبر 2008م، إضافة إلى التدخل لإنقاذ عدة مناطق جبلية وسهبية والتي تمكنت العواصف الثلجية من عزلها خلال شتاء سنة 2012م وغيرها من الأعمال الإنسانية الوطنية النبيلة، كدعم منها للمؤسسات المدنية.

فقد قامت المؤسسة العسكرية بعدة تدابير وإجراءات إدارية واستشرافية لضمان التدخل الأنجع لإدارة الأزمات في مثل هذه الكوارث الطبيعية، نذكر منها: إنشاء مكتب التعبئة والأخطار الكبرى سنة 2005، تأسيس وتنصيب أجهزة الأخطار الكبرى سنتي 2006-2007 وغيرها[3].

---

[1] عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص ص221، 222.

[2] قاسم حجاج، التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية دراسة للشراكة عسكري – مدني خلال فيضان واد مزاب سنة 2008م، ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***، ع.14، (جانفي 2016)، ص ص.19، 20.

[3] عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص. 236.

ونجد أن أغلب المهام الإنسانية التي تؤديها المؤسسة العسكرية إلى جانب الدور التنموي تستهدف تعزيز تحقيق الأمن الشامل وضمان الاستقرار داخل البلاد.

الفرع الثالث: الدور الدفاعي: الدفاع الوطني من منظور العقيدة العسكرية الجزائرية:

إن مسائل الدفاع الوطني تعد الأولى دستوريا فقد أصبح الجيش الوطني الشعبي يضطلع بها وذلك منذ مراجعة الدستور في فيفري 1989 وحتى دستور 1996، خاصة بالنظر للتغييرات التي عرفها العالم ودخول عصر جديد ميزه الانفتاح والعولمة، فأصبحت مهمة الجيش الدائمة متمثلة في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، والدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية[1]، وتسعى من خلال سياستها الدفاعية والتي تمثل سلسلة من المبادئ التوجيهية التي تربط سياسة الأمن القومي بتخطيط الدفاع والإدارة والتنفيذ وهي بمثابة السياسة العامة التي تتعامل مع الأمن الدولي والجيش[2]، وتصبو لتحقيق جملة من أهداف العقيدة العسكرية وحفظ الأمن القومي الجزائري.

1- **مفهوم الدفاع الوطني في الجزائر:**

حسب ما تضمنه "ميثاق الخدمة الوطنية" فهو "الدفاع المسلح عن الاستقلال الوطني ووحدة الشعب وسلامة الأراضي الوطنية والتراث الوطني".

2- **أهداف الدفاع الوطني الجزائري:** يتمثل مفهوم الدفاع الوطني حسب العقيدة العسكرية الجزائرية في ثلاث مهمات رئيسية وهي: سلامة التراب الوطني وأمنه، حرية المواطنين، وحسن سير المؤسسات، وبالنظر لهذه المهام فإن المؤسسة العسكرية تقوم لأداء وظيفيتين[3]:

الأولى: وتمثل الإندماج الداخلي، بحيث يعد الجيش عاملا للتماسك الوطني، فمن خلال الاندماج والتكامل والعمل على نشر القيم الوطنية والإيديولوجية يساهم في إحياء الشعور بالانتماء في

---

[1] نسيم بوبرطخ، "الجيش الوطني الشعبي من خلال الدستور"، ***مجلة الجيش***، سلسلة خاصة، ع 1، (جويلية 2012)، ص ص،22، 23.

[2] فيروز مزياني، استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م. 10، ع. 03، ص. 946.

[3] ***المرجع نفسه***، ص. 948.

المجتمع الواحد، كما يعتبر الجيش أيضا عاملا للاستقرار أثناء الأزمات والفوضى، أو في حالة تعرض البلاد لأي تهدي خارجي.

الثانية: الإندماج الخارجي، يمكن للجيش أن يصبح عاملا من عوامل الأمن العام عندما يتدخل ضمن المجتمع المدني في عمليات حفظ النظام العام، والحفاظ على مؤسسات الدولة.

3- مضامين العقيدة العسكرية الجزائرية ومحدداتها:

1- **الأمن القومي الجزائري:** أغفل الأمن القومي الجزائري المعاني الإنسانية للأمن فعرف على أنه: التطور والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذا حماية لمضمونه، وإن الأمن الحقيقي للدولة الجزائرية نابع أساسا من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها التي تسعى من خلالها لبلوغ تحقيق التنمية، غير أنه أخذ معنى آخر ليصبح الحرب الدامية، ويقصد الحرب التي تخوضها إدارة الدفاع الوطني سياديا وحدوديا ضد ما تسميه الإرهاب[1].

2- **خصائص الأمن القومي الجزائري**: ويمكن طرح بعض من خصائص وسمات الأمن القومي الجزائري فهو[2]:

- ✓ يشكل قيمة سياسية ذات طابع نسبي متغير، تتمحور حول العامل السياسي والجغرافي الجزائري والتي تحدد زمانا ومكانا؛
- ✓ يعتبر محور التلاقي بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، حيث يسعى لحماية الجسد السياسي الداخلي من منطلق السياسية الخارجية؛
- ✓ يجعل من السياسة الداخلية الجزائرية امتدادا للسياسة الخارجية، مع أخذ مواقف القوى الدولية المتصارعة والمحيطة إقليميا ودوليا بالجزائر.

---

[1] نور الدين فلاك، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، م. 04، ع. 02، (2019)، ص ص.1085، 1086.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.1086، 1087.

- **العقيدة العسكرية الجزائرية:**

العقيدة العسكرية هي مجموعة الخطط والأفكار التي تضعها الدولة حول مسائل متعلقة بالحرب والسلم أو التي تعتمدها الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محددة متعلقة بطبيعة الحرب وطريقة خوضها وكذا تدابير إعداد القوات والبلاد لتلك الحرب، وغالبا ما تشمل العقيدة دور المؤسسة العسكرية والصياغة المرجعية الموحدة للقيادات حول توظيف القوة العسكرية لتحقيق الأهداف والغايات القومية، أي أنها تمثل الجانب الثقافي والفكري للمؤسسة العسكرية كما تحدد الهوية المؤسسية للمنتمين لها[1].

وتعد العقيدة العسكرية الجزائرية مجموعة من المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي غاية منه في تسيير مختلف العمليات القتالية والتعبوية والتنظيمية، حيث يتوفر الجيش الوطني الشعبي على عقيدة عسكرية تفسح له مجال التعامل مع مختلف الظروف الإقليمية والداخلية وهذا راجع لعامل الخبرة التي اكتسبتها منذ الاستقلال[2]، وإن هذه الأهمية التي يكتسيها الجيش منذ الاستقلال وطوال مسار بناء الدولة الجزائرية جعل من هذه المؤسسة المسؤول الأول عن صياغة العقيدة العسكرية للجيش الجزائري والتي تتمحور حول مرتكزين أساسين[3]:

- ✓ **عقيدة الجيش الجزائري هي عقيدة دفاعية:** ما يعني استخدام القوة المسلحة عندما تضطرها الظروف دفاعا عن نفسها ضد أي هجوم، أو لدفع التهديدات التي تستهدف مصالحا؛
- ✓ **النزعة الاستقلالية في العقيدة العسكرية الجزائرية:** وتشير هذه الاستقلالية إلى منع الجيش الجزائري من الاشتراك في أي شكل من أشكال التحالفات أو التكتلات العسكرية أو حتى اتفاقيات دفاع مشترك، وتتجلى هذه الاستقلالية في علاقات الجيش الجزائري مع حلف الشمال الأطلسي

---

[1] حوسين بلخيرات، التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، ***مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م. 10، ع. 3، (سبتمبر 2018)، ص.196.

[2] يوسف زغدان، ***العقيدة العسكرية الجزائرية الأفاق والتطورات***، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021-2022)، ص.60.

[3] بلخيرات، ***مرجع سابق***، ص ص،198- 199.

إذا ما قورنت مع جيوش الدول المغاربية فقد احتفظت الجزائر بعقيدة عسكرية مستقلة عن المظلات الأجنبية.

وفقا لهذين المرتكزين تحددت الوضعية الاستراتيجية للجيش، وهذا بناءا على جملة من المبادئ التي تقوم عليها العقيدة العسكرية الأمنية الجزائرية والتي نجد من أهمها[1]:

- الشرعية الدولية والإنخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسلح؛
- السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي؛
- عدم تدخل الجيش الوطني الشعبي خارج حدود البلاد باستثناء مشاركة الجزائر في (حربي 1967 و1973 ضد إسرائيل)؛
- رفض الخيار العسكري وتفضيل التسوية السلمية، ومساندة حركات التحرر؛
- عدم اللجوء إلى القوة والتسوية السلمية للنزاعات؛
- الاستقلال الأمني بعيدا عن أي مظلة خارجية أو وجود أجنبي عن أراضيها؛
- التعاون والتنسيق مع الشعب والمؤسسات الأخرى لضمان الأمن والاستقرار.

3- محددات العقيدة العسكرية الجزائرية (الأمن القومي):

ترتبط محددات البيئة الجزائرية بطبيعة تكوين الدولة من جهة وبطبيعة المخاطر والتهديدات التي تهدد الأمن القومي الجزائري لتتشكل عندها العقيدة الأمنية الجزائرية، وهنا تبلورت محددات الأمن وفق ما يلي:

<u>محددات تاريخية:</u> تمثلت أساسا في النضالات والحروب التي خاضتها الدولة مع جل الإمبراطوريات والدول الاستعمارية المحتلة من قبلها، وقد مر تاريخ الجزائر بمحطات عديدة من الغزو والاحتلال، فمن المنظور الجيوسياسي شكلت الجهات الثلاث الشمالية والشرقية والجنوبية جهات الانكشاف بالنسبة للجزائر، لتمثل بذلك الثورة التحريرية أحد أهم الروافد المشكلة للعقيدة الأمنية

[1] عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (ماي 2018)، ص.2.

الجزائرية، حيث وظفت الجزائر البعد التاريخي في كسب الشرعية الثورية داخليا وخارجيا بغية إعطاء الشرعية الإقليمية في عقيدتها الأمنية[1].

محددات جغرافية: تلعب العوامل الجيوسياسية الدور البارز في تشكل العقيدة العسكرية الجزائرية، فجغرافيا الجزائر الطبيعية والبشرية وعناصر هويتها الوطنية، ووقوعها على امتدادات عديدة، هو ما أنتج لنا فضاءات جيوسياسية تنوعت بتنوع أسس انتمائها بين ما رسمته الجغرافيا الطبيعية وما أفرزته الطبيعة البشرية، ويتقاطع عند هذا الموقع المحوري للجزائر عدد من الامتدادات، والتي طالما خلفت أثرا عميقا في الأمن الوطني[2]، فموقع الجزائر الاستراتيجي يمثل نقطة تقاطع استراتيجية جد مهم حيث يتوسطها المغرب العربي الكبير، إضافة لكونها نقطة تلاقي بين الاتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي باعتبارهما كتلتين كبيرتين بأبعاد جغرافية واستراتيجية، وهذا باعتبارها دولة متوسطية محورية، كما للجزائر امتداد قاري إفريقي متضمن لفضائيين إقليميين مهمين تمثلا في الفضاء المغاربي والساحل الإفريقي، إضافة إلى امتداد بحري يمثل الفضاء المتوسطي، وامتداد حضاري في الفضاء العربي والإسلامي، هذا ما جعل عملية صياغة العقيدة العسكرية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار كل هذه الامتيازات الجيوسياسية والتي كان لها تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلتها منكشفة أمنيا على عدة جهات.[3]

أدركت الجزائر هذا فتم وضع مبدأ التوازن الذي جاء به بومدين ليمنح الجزائر وضعا قياديا إقليميا تزامنا مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور في المنطقة، فكان هذا النزاع الحدودي محددا أساسيا في بلورة عقيدة الدولة العسكرية وكذا دافعا لتطوير قواتها المسلحة حيث تم بناء القوات البرية لمواجهة أي تهديد، وبعد اتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الصحراء الغربية بعد انسحاب اسبانيا زاد من التوتر حيث رأت الجزائر أن هذا يشكل تهديدا لأمنها فهو يقع ضمن نطاق منطقة حيوية لها[4] ، فنجد الرئيس الراحل هواري بومدين أكد على هذا قائلا "أن المغرب العربي

---

[1] فلاك، ***مرجع سابق***، ص ص،1087، 1088.

[2] محمد علي ندور، مرسي مشيري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات، ***مجلة سياسات عربية***، ع. 20، (ماي2016)، ص،136.

[3] منصور لخضاري، ***السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين - التحديات***، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 1، 2015)، ص،43.

[4] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص،42.

والمنطقة الفاصلة بين (القاهرة) وداكار (السنغال) تمثل منطقة أمن قومي بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن القيام بأي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر"[1].

محددات إيديولوجية: يعد البعد الإيديولوجي أهم مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية منذ الاستقلال، وقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المناهضة للاستغلال والاستعمار الامبريالية الغربية المصدر الرئيس بالنسبة للعقيدة الجزائرية، وهو ما أكدته المواثيق الوطنية (ميثاق 1964 – 1976- 1989)، حيث نظرت إلى الاشتراكية كنظام إيديولوجي الوحيد والكفيل لتحقيق الاستقلال التام ونهاية الاستغلال، وبناءا على هذا عملت العقيدة الأمنية الجزائرية على دعم ومناصرة حركات التحرر في جميع أنحاء العالم، كما اعتمدت على العقيدة السوفياتية من جانب التسلح والاعتماد على القوات النظامية ذات الجاهزية، وتوفيرها السلاح والعتاد الثقيل وتوفير الغطاء الجوي لقوام المعركة،[2]فلطالما كانت موسكو حليفا استراتيجيا للجزائر في المجال العسكري، فكانت المعدات العسكرية الجزائرية 90 في المائة منها سوفييتية، كما مثلت موسكو القبلة الرئيسية لتكوين الإطارات العسكريين الجزائريين، وتسعى الجزائر لتوسيع مجالات التعاون والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى أعلى[3].

غير أنه بعد التحولات التي عرفها النسق الدولي والتحول من نظام ثنائي القطبية إلى الأحادي القطبية، إضافة لتأزم الأوضاع الأمنية والسياسية منذ 1992 والتي تشابكت فيها مجموعة من التحديات التي ارتبطت بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، جعل الجزائر تتدارك الأمر ما استدعى إعادة صياغة العقيدة العسكرية تماشيا والتهديدات الجديدة معتمدة على ميكانيزمات التعاون والتشاور لمحاصرة هاته التهديدات الفوق القومية،[4]وبعد أفول الأيديولوجية الاشتراكية حلت محلها الإيديولوجية الليبرالية وهذا انعكس بشكل جلي على طبيعة الإيديولوجية التي ظلت مصدر تستساغ منه العقيدة الأمنية الجزائرية[5].

---

[1] زغدان، ***مرجع سابق***، ص،67.

[2] زغدان، ***المرجع نفسه***، ص،69.

[3] نسيم بوبرطخ، روسيا الشريك الاستراتيجي، ***مجلة الجيش***، ع. 687، (أكتوبر 2020)، ص،12.

[4] فلاك، ***مرجع سابق***، ص ص،1089، 1090.

[5] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائري في ظل تنامي تهديدات العولمة، ***مجلة المفكر***، ع. 5، (2010)، ص ص،291، 292.

محددات شخصية: لعبت العوامل السيكولوجية والاجتماعية للشعب الجزائري دورا هاما في بناء العقيدة العسكرية الجزائرية، فشخصية الفرد الجزائري والبناء المجتمعي للشعب لهما من السمات والخصائص ما يجعلها أحد المحددات الأساسية في عملية بناء الأمن الوطني للدولة، فقد تم صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية من طبيعة عقلية ونفسية الفرد الجزائري التي تعكس عديد السمات، من رفض للظلم والاعتداء، نصرة الحق والمظلوم، والميل إلى التحدي والمخاطرة والتحدي، التي صهرتها حقب التاريخ والتي جعلت الجزائري رمز للمقاومة والنضال، فالعقيدة العسكرية نتاج لتراكمات فكرية وثقافية وحضارية تتوارثها الأجيال، حيث تستمد مبادئها من الإرث التاريخي والنضال للأمة، ومن قيمها الدينية والمعنوية والمثل العليا للدولة وتشريعاتها، وتكييفها مع المتغيرات والمعطيات الجيوسياسية[1]، وهي بهذا تمثل أسس السياسة الدفاعية الوطنية ومرتكزا هاما لصياغة استراتيجيتها العسكرية.

4- منطلقات العقيدة العسكرية الجزائرية:

إن مختلف المبادئ التي قامت عليها العقيدة العسكرية الجزائرية مستمدة من دساتير الدولة، من تاريخ صدور أول دستور سنة 1963 وإلى سنة 2016، وحتى سنة 2020 تاريخ صدور آخر دستور، وخلال هذا المسار تحدد تطور منظومتها بمرحلتين أساسيتين، والتي انعكست بشكل كبير على مهام وأدوار المؤسسة العسكرية، وتمثلا في[2]:

- **مرحلة النظام الاشتراكي:** استمرت هذه المرحلة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1989، صدر خلالها دستورين: دستور 1963، ودستور 1976 تحددت خلالها أدوار المؤسسة العسكرية.
- **مرحلة الإصلاحات والاقتصاد الحر (النظام الليبرالي):** امتدت هذه المرحلة من سنة 1989 إلى سنة 2018، عرفت هذه المرحلة صدور ثلاث دساتير: تمثلت في دستور 1989، ودستور 1996، دستور 2016، تحدد خلالها مهام الجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة إقليمها البري والبحري والجوي.

[1] زغدان، ***مرجع سابق***، ص،72.

[2] جنوحات، ***مرجع سابق***، ص ص،196، 197.

1- تطور العقيدة العسكرية الجزائرية:

ومرت العقيدة العسكرية الجزائرية بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى 1963-1990: تهديد الجبهة الغربية (التحدي المغربي):

استغلت المغرب ضعف الجزائر المنهكة من خوضها لحرب التحرير، فقامت بغزو تندوف فاندلع جراء هذه الخطوة المفاجأة حرب بين البلدين عرفت بحرب الرمال سنة 1963، ليصبح المغرب يشكل تهديدا مباشرا للأمن الجزائري، والذي استمرت تداعياته لليوم، وهذا ما يبرر تواجد الوحدات العسكرية الأكثر تطورا بالحدود المغاربية[1].

المرحلة الثانية: التهديد الأمني الداخلي (الإرهاب):

ظهرت تنظيمات إسلامية مسلحة بعد ما تم إلغاء المسار الإنتخابي سنة 1992، والتي قامت بتنفيذ اعتداءات ضد القوات الأمنية من الجيش والشرطة والدرك الوطني، وحتى ضد المدنيين[2] مما شكل تهديدا أمنيا على استقرار الدولة، فقد لاقت في بداية الأمر دعما من الشعب غير أنها استهدفت المدنيين إلى جانب عناصر النظام مما أدى إلى عدم وضوح المشهد الأمني في الجزائر، وزهقت العديد من الأرواح خلال هذه الفترة دون القدرة على معرفة من يقتل؟ السؤال الذي طرح وكانت إجابته أن يطرأ تحول في عقيدة الجزائر العسكرية، لتتحول استراتيجية صناع القرار للإهتمام بالوضع الداخلي[3]، ما استدعى إنشاء واستحداث هياكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب بالتعاون مع جميع الأجهزة الأمنية، مع تزويدها بعقيدة عسكرية جديدة تعكس حرب اللاتماثلية[4]، ويصبح الإرهاب بذلك التهديد الأول بعد التهديد المغربي.

المرحلة الثالثة (ما بعد سبتمبر 2001): الشراكات الاستراتيجية: الأزمات الإقليمية والتغير في نمط وطبيعة التهديدات:

رغم تقاعس الدول الكبرى في مساعدة الجزائر في حربها ضد الإرهاب أثناء الأزمة الأمنية غير أنها استطاعت الانتصار لتصبح تجربة للعالم ومصدر خبرة وهذا بعد ما عرف بالحرب العالمية

---

[1] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص،43.

[2] زغدان، ***مرجع سابق***، ص،82.

[3] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص،43.

[4] زغدان، ***مرجع سابق***، ص،82.

على الإرهاب والتي جاءت بعد هجمات 11سبتمبر2001 ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم دعوة الجزائر للعمل مع المنظومة الدولية في الحرب على الإرهاب وهذا من طرف الـ USA أو مع المؤسسات الدولية والإقليمية كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية[1]، بعد هذه الأحداث أصبحت ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا عالميا ولم تعد ظاهرة محلية تخص بعض الدول، ومع تغلب الجزائر على الإرهاب محليا الأمر الذي جعلها تغير نشاطها من مستواه المحلي إلى المستوى الإقليمي، وهذا شكل تحديا جديدا للمقاربة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية خاصة وأنها عقيدة تقوم على مبدأ عدم التدخل ومشاركة القوات المسلحة الجزائرية في أي عمل عسكري خارج حدودها الوطنية، إضافة على هذا برزت تحديات إقليمية أخرى كالجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية والتهريب وتجارة المخدرات، هذه الأخيرة لا يمكن الحديث عنها بمفصل عن التنظيمات الإرهابية المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، ونظرا لهذا عملت الجزائر على تعزيز مقاربتها في التعاون والتنسيق الأمني الإقليمي إما بشكل ثنائي أو جماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار المحيطين الإقليمي والدولي، مع ضرورة إقامة تعاون أمني وعسكري وعملياتي على مختلف المستويات لضمان تحقيق الأمن والاستقرار محليا وإقليميا ودوليا ومنه حماية الأمن الوطني[2].

ومنه ونظرا للتحولات الأمنية العسكرية والأمنية التي فرضها الوضع الإقليمي والنسق الدولي، جعل من الجزائر ركيزة أساسية في مجال التعاون والتنسيق الأمني، من خلال مختلف المبادرات كمبادرة 5+5 دفاع، والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ولجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان، كما عرفت هذه الفترة دخول الجيش في مرحلة التحديث والعمل على عصرنة القوات المسلحة وبناء جيش احترافي خاصة مع الازدهار المالي كنتيجة لارتفاع أسعار النفط هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد ارتفاع الميزانية الخاصة بالدفاع الوطني[3].

[1] ***المرجع نفسه***، ص،83.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص،84، 85.

[3] ***المرجع نفسه***، ص،85.

2- التسلح الجزائري:

يعد التسلح من أبرز عوامل تأثير العقيدة العسكرية، فله انعكاس كفيل لإثبات مدى مقدرة الدولة في حماية أمنها القومي، وقد باشرت الجزائر منذ 1962 عملية التزود بالسلاح من الإتحاد السوفياتي الممول الرئيس للجزائر في مجال التسلح، لتبدأ الجزائر بعد فترة التسعينات في تنويع شركائها وعملت على تطوير أسلحتها، مركزة في إقتناءها على القوات الجوية والبحرية باعتبارها أصبحت تلعب الدور الحاسم خاصة في ميدان الحروب الحديثة، حيث تحاول الدولة إنجاح استراتيجية التحديث من خلال تشجيع الإنتاج المحلي للأسلحة[1].

وحسب دراسة عسكرية أجريت من قبل مركز بحوث قوات الجو الأمريكية "إر آير"، أثبتت أن طبيعة الأسلحة التي تشتريها الجزائر من روسيا حديثا أسلحة استراتيجية، وأن قوات الدفاع عن الإقليم باتت من أفضل عشر منظومات دفاع متطورة في العالم، ومنه فإن الجزائر تتصدر المرتبة الأولى من الدول الأكثر تسليحا في القارة الإفريقية، فحسب تقرير صدر عن معهد ستوكهولم (SIPRI) عام2017 والذي أكد: "أن معدل استيراد الأسلحة حوالي 52% من الأسلحة التي تستوردها القارة بأكملها"[2].

وقد حرصت القيادة العسكرية الراهنة للجيش الجزائري في إنجازاتها العسكرية على الطابع الدفاعي للمقتنيات العسكرية، بحيث تستقر منظومة التسلح الجزائري ذات الطابع الدفاعي وفق ما يوضحه الجدول التالي[3]:

[1] مزياني، ***مرجع سابق***، ص. 544.
[2] ***المرجع نفسه***، ص.545.
[3] *بلخيرات، **مرجع سابق**، ص. 206.*

الجدول رقم (07): جدول يوضح منظومة التسلح الجز ائري ذات الطابع الدفاعي سنة 2017

منظومة الدفاع الجوي		منظومة الدفاع البحري		منظومة الدفاع البري	
طائرات تدريب	68	فرقاطة	08	دبابة قتالية	2405
طائرات نقل	266	طرادات	13	مدافع ذاتية الدفع	220
طائرات هجومية	99	طو افة بحرية	43	مدافع السحب	270
طائرات هليكوبتر	257	غواصات	06	نظام إطلاق متعدد الصواريخ	175
هليكوبتر هجومي	38	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بلخيرات، مرجع سابق، ص،207.

الإنفاق العسكري الجز ائري:

يعتبر حجم الإنفاق العسكري على التسلح ونوعيته من بين أكثر المؤشرات دلالة على التوجهات الدفاعية من عدمها، بحيث يشكل الإنفاق العسكري الجزائري ما يقارب نصف الإنفاق العسكري لشمال إفريقيا ونحو ربع الإنفاق العسكري الإفريقي، فقد احتلت الجزائر المرتبة 20 في العالم والثالثة في العالم العربي في عام 2017، بعدما وصل إنفاقها إلى 10.1 مليار دولار[1].

الجدول رقم (08): يوضح إنفاق الجز ائر العسكري2000-2019

الأعوام	الميز انية
2000	141.576.750.000
2001	149.468.622.000
2002	167.379.503.000
2003	170.764.203.000
2004	201.929.600.000

[1] مزياني، *مرجع سابق*، ص. 545.

210.000.000.000	2005
224.766.775.000	2006
245.795.158.000	2007
295.514.357.000	2008
383.621.101.000	2009
421.726.569.000	2010
516.638.000.000	2011
723.123.173.000	2012
825.860.800.000	2013
955.926.000.000	2014
1.047.926.000.000	2015
1.118.297.000.000	2016
1.118.297.000.000	2017
1.118.297.000.000	2018
1.230.000.000.000	2019
1.230.330.000.000	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على جنوحات، ***مرجع سابق***، ص214، وقوانين المالية لسنة 2017-2019، SGG Algérie (joradp.dz)

الملاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن ميزانية الدفاع الوطني منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2019 في ارتفاع مستمر، فنجد زيادة في الإنفاق العسكري من **141.576.750.000 دج** في سنة 2000 إلى **516.638.000.000** دج سنة 2011 أي زيادة قدرت بنسبة 38%، ومن **723.123.173.000 دج** سنة 2012 إلى **1.118.297.000.000 دج** سنة 2016 أي بنسبة 46 % من الإنفاق على التسلح في القارة الإفريقية، ليصل في سنة 2019 إلى **1.230.000.000.000دج** ، بعد أن كان في سنة 2017 **1.118.297.000.000 دج** أي ارتفع بزيادة قدرها **111,703,000,000** و هذا ما يدل على مدى اهتمام الدولة الجزائرية بالرفع من مقدرات الجيش، والعمل على تحديثه وعصرنته، والسعي وراء احترافيته غاية في حماية الأمن الوطني خاصة في ظل التهديدات الإقليمية

المحيطة بها من عديد الجهات، فإن هذا الإرتفاع المتزايد والحاد للإنفاق العسكري وإعطاء الجزائر الأولوية للجيش هو النفوذ العسكري القوي في الشؤون السياسية الخارجية، إضافة إلى تزايد التهديد الذي تشكله هجمات القاعدة في المغرب الإسلامي، ولهذا يعتبر تعزيز القدرات الدفاعية من المبادئ الثابتة في العقيدة الأمنية الجزائرية باعتباره مطلبا مهما لا ينفذ إلا من خلال تجهيز الجيش الوطني الشعبي بوسائل ومعدات حديثة، والسعي وراء تطوير صناعة الدفاع والصناعة العسكرية بشكل عام.

نستنتج من خلال ما سبق أن المؤسسة العسكرية استطاعت أن تلعب دورا سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا، ودفاعيا ضمن إطار دستوري منظم لهذه الأدوار وفق ما عرف بمهام الأمن الشامل وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (04): يوضح مهام الأمن الشاملة للمؤسسة العسكرية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: **حجاج، مرجع *سابق*،** ص.17.

خلاصة الفصل:

وعليه يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية الجزائرية استطاعت منذ نشأتها أن تلعب العديد من الأدوار وعلى مستويات مختلفة، وأنه لا وجود للجزائر من دون مؤسسة عسكرية فغياب الدولة أو بقائها مرهون بقوة الجيش منذ ما قبل التاريخ وإلى اليوم، فهي مؤسسة سياسية واقتصادية واجتماعية إلى جانب كونها مؤسسة مدافعة عن الدولة و تعمل على حفظ أمنها واستقرارها، فكان لها دور سياسي بارز عبر مختلف المحطات، والتي استدعت تدخلها لضمان أمن الدولة واستقرارها السياسي، وهي مهمة أخذها الجيش على عاتقه منذ الاستقلال، إضافة إلى إسهامها في مجالات عديدة من صناعة وزراعة ومواصلات وغيرها، كما أنها لعبت دورا اقتصاديا فاعلا، وإن كلا من الدور السياسي والتنموي والاجتماعي ليس بمفصل عن الدور الدفاعي، فلم تغفل المؤسسة العسكرية عن بناء عقيدة أمنية لها من المبادئ ما يكفلها لحفظ امن الدولة، فالمؤسسة العسكرية في الجزائر تدمج بين عديد الأدوار في إطار ما يمكن تسميته بمهام الأمن الشامل وضمن علاقة توافقية مع الدولة ، فهل ستستمر المؤسسة العسكرية في أداء مثل هذه الأدوار خاصة مع التغييرات التي تطرحها الساحة الدولية؟

الفصل الثاني:

دور المؤسسة العسكرية في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر 2019-2022

المبحث الأول: طبيعة التهديدات التي واجهتها المؤسسة العسكرية بين 2019-2022

المبحث الثاني: استراتيجية المؤسسة العسكرية في مواجهة التهديدات والتحديات في الفترة 2019-2022

تمهيد:

يُعبر مصطلح التهديد عن أي محاولة لإلحاق الضرر قصد الإخلال بالأمن، وقد عرف هذه المصطلح مدلولا جديداً حيث لم تعد التهديدات التي تتعرض لها الدول كما كانت عليه في السابق حيث كانت تنشأ خارجيا وتندرج ضمن الدائرة العسكرية، غير أن العالم وما يعرفه من عديد التحولات والتطورات في العلاقات الدولية أدى لتعقد التهديدات والظاهرة الأمنية، والتي على إثرها توسعت لتشمل بذلك تهديدات (اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية)، لم تكن ذات مصدر خارجي خاصة في إطار ما عرفته التكنولوجيات الحديثة من تطور وتقدم خاصة في ظل العولمة، حيث أصبحت تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي، وعلى عدة مستويات سواء على المستوى (الفردي ، الإقليمي، أو الدولي)، ليصبح التهديد متعدد المجالات والفواعل، كما قد يكون وتنوع مصادره بين (مصادر داخلية وخارجية) ، بحيث تستهدف مؤسسات الدولة وأمنها واستقرارها، كما يتداخل مع البيئة الراهنة ومع عدة تهديدات أخرى، ونظرا لما له من تداعيات وما يفرضه من تحديات ومخاطر، تعمل المؤسسة العسكرية على وضع خطة تسير وفقها لمواجهة هذه التهديدات فيما يعرف بالاستراتيجية أين تلعب دورا بارزا من خلالها لتعزيز الأمن والاستقرار حتى في شقه السياسي إذا استدعت الحاجة.

وعليه فإن دراسة الاستراتيجيات التي اتبعتها المؤسسة العسكرية لمواجهة مختلف التهديدات تستدعي التطرق سلفا إلى هاته التهديدات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 2019-2022 وعلى مختلف المستويات والتي كانت في مجملها موجهة صوب زعزعة الأمن والاستقرار في الجزائر لمعرفة ماهية كل تهديد وأسباب قيامه وتحليله لمعرفة وإدراك الأساس الذي اعتمدته المؤسسة العسكرية في وضعها لاستراتيجيات التصدي، فلكل تهديد استراتيجية خاصة توضع وفقا للمستوى الذي جاءت عليه، وكذا مصدرها، خاصة وأن للمؤسسة العسكرية تجارب سابقة من نفس السياق ما أكسبها خبرة في التعامل مع مثل هذه التهديدات.

وعليه، وقبل التطرق لآليات تنفيذ استراتيجيات المؤسسة العسكرية في مواجهة جل التهديدات في الفترة 2019-2022، كان لزاما على الدراسة التطرق إلى مختلف التهديدات على المستوى السياسي والأمني وكذا المجتمعي، انطلاقا بالمستوى الأول متمثلا في الحراك الشعبي، ثم التطرق للمستوى الثاني بالتطرق للتهديدات الإقليمية وما كان لها من تداعيات تمثلت في بروز التهديدات اللاتماثلية (المركبة) العابرة للحدود، وصولا للمستوى المجتمعي، أين سيتم التطرق لكل من الأزمة الصحية "كوفيد19 "والحرائق (الإجرامية)، والتي تعتبر

في مجملها تهديدا للأمن والاستقرار في الجزائر، ثم التطرق بعده للاستراتيجيات بمختلف أبعادها (من مقاربة قانونية اعتمدت لاحتواء الأزمة السياسية، ومقاربة التطوير والعصرنة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية الجديدة، وكذا استراتيجية التصدي للأزمات ومواجهة الكوارث الكبرى لتحيق الأمن المجتمعي ومواجهة الأزمة الصحية والحرائق).

من هذا المنطلق ستحاول الدراسة في فصلها الثاني تقصي مختلف تلك التهديدات، مع التفصيل في كل مستوياتها، خلال فترة الدراسة 2019-2022، وفي نقطة ثانية سيتم التطرق لإستراتيجيات المؤسسة العسكرية التي وضعتها للتصدي لكل أنواع التهديدات، وكيف ركزت على أن تكون تلك الاستراتيجيات شاملة وبأبعاد متعددة تتسم بالمرونة والتكيف تماشيا مع مفهوم الأمن الجديد ويقصد هنا (الأمن الشامل) والسعي لتحقيقه وضمان تعزيزه.

المبحث الأول: طبيعة التهديدات التي واجهتها المؤسسة العسكرية بين 2019-2022

تواجه المؤسسة العسكرية عديد التهديدات منذ تاريخ نشأتها، و ها هي تواجه أيضا خلال الفترة الممتدة من 2019 -2022 العديد من تهديدات وعلى عدة أصعدة، التي قد تمس بأمن الدولة واستقرارها بل وكادت بعضها تضرب وحدتها الترابية، سواء كان مصدرها من الداخل أو من الخارج استفحِل عبر الحدود الإقليمية للدولة، في هذا الصدد عرفت الجزائر مجموعة من تهديدات والتي جاءت متتابعة ومتشابكة فيما بينها، والتي كانت المؤسسة العسكرية طوال الفترة المذكورة سلفا تعمل على مواجهتها، على مختلف المستويات ووفقا لما ينص عليه الدستور ، فكانت تهديدات على (المستوى السياسي والأمني و حتى المجتمعي) والتي تستهدف جميعها زعزعة الأمن والاستقرار الوطنيين في الجزائر.

انطلاقا مما سبق خصص هذا المبحث لعرض جل التهديدات التي عرفتها الجزائر وعملت المؤسسة العسكرية على مواجهتها خلال القترة 2019-2022، وعلى المستويات الثلاث، بداية بـ المستوى السياسي أين كان الحراك الشعبي نقطة تحول أساسية في الجزائر، إضافة إلى المستوى الأمني بالتطرق لمعظم التهديدات الأمنية ثم التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود، وصولا للمستوى الإنساني: لتكون الأزمة الصحية الصحية"كوفيد19"، والحرائق الغابية التي عرفتها الجزائر المحطة التالية لتلك التهديدات وتأثيرها على الأمن الشامل.

المطلب الأول: على المستوى السياسي: حراك 22 فبراير والمؤسسة العسكرية

عرفت الجزائر بتاريخ 22 فيفري 2019 حدثا سياسيا هاما، مثله خروج المواطنين في مسيرات سلمية، عرفت بالحراك الشعبي، والتي كانت نتاجا لعدة سياقات ولدت العديد من العوامل التي أدت بانتفاضة الشعب على السلطة الحاكمة، و كان في مقدمتها عدة عوامل سياسية أولها ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة بعد غيابه منذ سنة 2012، إضافة لانتشار الفساد السياسي، وضعف المجالس المنتخبة وغيرها، وهذه الأزمة السياسية تعددت المواقف حولها ، وواجهت عدة تحديات كما كادت تتعرض للتضليل وللدعاية المغرضة لإثارة الفوضى واستمرار اللا استقرار سياسيا، خاصة بعد تدخل المؤسسة العسكرية لاحتواء الأزمة وحفظ الأمن والاستقرار السياسي للدولة أين كان لها دور بارز خلال هذه المرحلة الانتقالية .

الفرع الأول: الحراك الشعبي وعوامل قيامه:

إن جذور الحراك الشعبي في المجتمع الجزائري لطالما كانت مرتبطة بجملة من التحولات السوسيواقتصادية والتي عرفتها البلاد منذ الإستقلال، وهذا الحراك يمتد على فترات زمنية دورية بدءا بالحراك العمالي في السبعينات، حيث انبثق داخل عالم الشغل وأخذ شكل الصراعات والإضرابات والحركات المطلبية في القطاعين الخاص والعام، مرورا بالحركات ذات الطابع الإيديولوجي والإثني، ليليه الحراك الاحتجاجي في أكتوبر 1988والذي شكل حدثا فارقا من حيث قوة تأثيره، ما أدى إلى إصدار دستور جديد دخلت من خلاله البلاد مرحلة التعددية السياسية، غير أن الحراك عرف خلال التسعينات تراجعا بسبب الأوضاع الأمنية، ليعود بعدها في مطلع الألفية مع بداية بروز بوادر الاستقرار الأمني حاملا لجملة من الخصائص، كمحدودية الامتداد الجماهيري والجغرافي، وضعف التنظيم، الميل لاستخدام بعض أشكال العنف، وغياب الفاعل النخبوي عنه تأطيرا ومشاركة، وارتباطه بطالب ذات طابع إقتصادي واجتماعي كما عرفته احتجاجات جانفي 2011.[1]

غير أن حراك 22 فيفري 2019، يعتبر هبة شعبية لها من السمات ما يميزها عن الاحتجاجات التي وقعت سلفا، فلم تكن دوافعه اقتصادية واجتماعية فقط، بل كان الدافع الرئيسي يحمل طابعا سياسا بالدرجة الأولى، لكنه وإن كان السبب المباشر لانبثاق الحراك فهو لم يكن السبب الوحيد بل اصطدمت به عدة عوامل أخرى غير مباشرة أنتجتها سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة[2]، يمكن اختصار هذه العوامل في النقاط التالية:

3- العوامل المباشرة:

1-3 <u>عوامل سياسية:</u>

- **<u>أزمة الشرعية و العهدة الخامسة:</u>** إن مسألة الشرعية السياسية تعد أحد أهم الإشكاليات التي واجهتها سلطات النخب السياسية في الجزائر، فالجزائر تستمد شرعيتها من عدة مصادر سواء من الزعامة التاريخية الكاريزمية، أو من العقيدة الثورية، أو قدرتها على الإنجاز، ما جعل هذه الشرعية ترافق بعدة عثرات أدت إلى تفاقم الأزمة السياسية، فكان هذا سببا في ظهور الحراك الشعبي والانتفاضة ضد السلطات القائمة، والتي فقدت مصداقيتها لعدم قدرة مؤسسات الدولة على

[1] مريم زان، الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة، ***مجلة السياسة العالمية***، م. 5، ع. 3، (2021)، ص ص.687، 688.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.688.

تنفيذ برامجها وتحقيق العدالة الاجتماعية وإشراك المواطنين ودمجهم في الحياة السياسية، إضافة إلى عدم استجابة النظام السياسي لمطالب البيئة الخارجية وعدم قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية[1]، وهذا لم يمنع من إعادة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة وهو ما كان سببا رئيسيا في إشعال شرارة الحراك الشعبي، وذلك راجع إلى وضعه الصحي من جهة وتدني مستوى الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري مع كثرة البيروقراطية والفساد من جهة أخرى[2]، خاصة وأنه منذ عهدته الثالثة أصبحت الحكومة عاجزة عن أداء وظائفها وتنفيذ مخططاتها وبرامجها نتيجة لانتشار الفساد وسرقة المال العام مما أنتج أزمة اقتصادية حادة أدت بالشعب الجزائري للخروج للمسيرات في 2011 واستمرت الأوضاع على هذا الحال طوال العهدة الرابعة نظرا لمرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وعجزه عن أداء مهامه و تفاقم المشكلات خاصة انتشار البطالة وارتفاع عدد المهاجرين، ما دفع الشعب للخروج إلى الشارع معبرين عن رفضهم للعهدة الخامسة[3]، فقد عملت أحزاب الموالاة ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحزب تاج وغيرها على التسويق للعهدة الخامسة للرئيس بوتفليقة عبر إبراز نضاله السياسي وماضيه الثوري وإنجازاته الاقتصادية، الأمنية والاجتماعية من خلال جلب صورة الرئيس في كل المحافل عوضا عنه، الأمر الذي اعتبره الشعب الجزائري استغفال له وإهانة كبيرة إليه، وكانت الإنطلاقة الأولى التي عبرت عن رفض العهدة الخامسة من ولاية خنشلة شرق البلاد، حيث قام المتظاهرون بإزالة صورة الرئيس من فوق البلدية، لتشمل التظاهرات بعدها مختلف الولايات[4].

4- العوامل الغير المباشرة:

- **<u>الفساد السياسي:</u>** عرفت الفترة الأخيرة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فسادا سياسيا كبيرا، حيث استحوذ على الساحة السياسية رغم التناقضات الفكرية والإيديولوجية، وقام بإنشاء

---

[1] زهيرة مزارة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجا)، ***مجلة الفكر القانوني والسياسي***، م. 4، ع. 2، (2020)، ص ص.336، 337.

[2] أحلام صارة مقدم، مصطفى بن حوى، 22 فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، ***مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل***، م.2، ع. 6، (أكتوبر 2019)، ص.97.

[3] مزارة، ***مرجع سابق***، ص.337.

[4] عبد المجيد رمضان، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22 فيفري 2019، ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***، م. 13، ع. 1، (2021)، ص.394.

أحزاب موالية تسانده للوصول إلى أهدافه السياسية، من خلال كسب قاعدة شعبية من مختلف فئات المجتمع[1]، وسط هذا الوضع السياسي المتردي تحول الفضاء السياسي رغم كل ما يزخر به من أطر إلى فضاء مميع شكلي، مما أفقده المصداقية والشفافية السياسية جعلته يخسر ثقة المواطن بالإبتعاد وعدم المشاركة في المواعيد السياسية خاصة الانتخابية منها، فهناك أزيد من 70 حزب سياسي معتمد وأكثر من 120صحيفة يومية مختصة بالشأن السياسي وعشرات القنوات التلفزيونية مستقلة نسبيا وبرلمان تعددي، ومجالس منتخبة تعددية محلية وولائية، وما يقارب 100 ألف جمعية معتمدة ظاهريا فقط، لكن واقعيا فهي غير مفعلة لأداء مهامها كأطر متوفرة للتعبير عن انشغالات المواطن الجزائري[2]، خصوصا بعد تعديل الدستور المقر بتعدد العهدات وهو ما برر ترشح الرئيس لعهدة ثالثة ورابعة، فأصبحت صناعة القرار السياسي في الجزائر مرتهنة بيد مؤسسة الرئاسة وتحديدا بيد مستشار الرئيس، وهو شقيقه الأصغر السعيد بوتفليقة، وهذا ما جعل الساسة والمواطنين يلقون عليه الدور المشبوه الذي يقوم به في صياغة القرارات وتعيين المسؤولين وتزوير الإرادة الشعبية الانتخابية، وصولا لتمرير العهدة الخامسة بالقوة، وازداد النقاش حدة بهذا الصدد بعد إقرار العهدة الرابعة، تم وصف التعديل الدستوري بالعبثي من قبل مختلف التشكيلات السياسية، وهو ما فتح مجالا واسعا لمناقشة الفساد السياسي الذي ينحر الدولة وكذا اختراق عملية صناعة القرار، إضافة إلى أن الرئيس بوتفليقة كان قد صرح قبل سنوات أن زمنه قد انتهى وانتهى معه زمن الشرعية مع إقرار دستور آخر دستور 2016،ا فكانت النتيجة ترشيح الرئيس لعهدة خامسة، والذي أسهم فيه ولاة الجمهورية وجميع أحزاب التحالف الرئاسي بإنزال وزاري ضخم في تجمع جماهيري بالقاعة البيضاوية، ويمكننا الإشارة هنا إلى كتابات **أ. ريشار (A. Richards)** الذي يرى أن السلطة وفي خضم غفلتها وفسادها، تعتمد جميع ميكانيزمات المحافظة على السلطة وفق مبررات، بما فيها جملة من الإجراءات والاستراتيجيات التي تسمح بتأسيس تقاليد للمحافظة عليها[3].

---

[1] مقدم، بن حوى، ***مرجع سابق***، ص.98.

[2] نور الدين بكيس، ***الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي***، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2020)، ص ص.16، 17.

[3] قوي بوحنية، ***الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن***، مركز الجزيرة للدراسات، تم الإطلاع بتاريخ 2023/04/04، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190807065855190.html

يمكن القول بأن هذا التمييع للمجال السياسي جاء في سياق سياسي اندرجت ضمنه مجموعة من العوامل أدت بالمواطن إلى اللجوء للشارع للتعبير عن انشغالاته السياسية ومنها[1]:

تراجع مصداقية وأداء المجالس المنتخبة: باعتبارها تمثل الأداة الفعلية المعبرة عن الإرادة السياسية للمواطن، إلى أنها تميزت بالهشاشة والفساد بشكل متصاعد منذ الانتخابات البرلمانية في سنة 1997، فباتت المجالس المنتخبة غير قادرة على التأثير في الواقع حيث اقتصر دورها على تزكية مشاريع السلطة، ما أدى بالمواطن للعزوف عن المواعيد الانتخابية، وضعف نسبة مشاركته السياسية.

انتشار الخطاب السياسي الاستفزازي والتهريجي: تم تبني هذا الخطاب الاستفزازي على مستوى النخب السياسية الحاكمة ورؤساء أحزاب التحالف الحاكم كتحدي لكل من يريد تغيير الوضع السياسي القائم، فازداد بذلك انسحاب المواطن من المجال السياسي، وتكرست الاستقالة السياسية والاجتماعية مع تعميق الاغتراب السياسي للأفراد.

غياب الرئيس: وكان هذا منذ سنة 2012 وعدم مخاطبته لشعبه، حتى وأن الرئيس لم يقم بتأدية القسم الدستوري بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية لعهدة رابعة في سنة 2014، وكان هذا مهينا للغاية بالنسبة للجزائريين.

سطوة المال السياسي الفاسد في المواعيد الانتخابية: حيث اكتسح رجال المال الفاسد بالدرجة الأولى المجالس المنتخبة وحتى جزء من مراكز القرار، ونجد منها فرض الولاة المعينين لتوسيع نهبهم للمال العام.

سوداوية صورة الفضاء السياسي الجزائري بالخارج: صارت الجزائر مهانة دوليا ومجتمعيا، حيث أصبح ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة حدثا دوليا تداولته العديد من الدول، وأصبح يقدم كمثل على غياب الديمقراطية وكذا عجز الشعوب واستسلامها (مهزلة سياسية).

2-3 **عوامل اقتصادية:** يمكن حصر أهم الأسباب الاقتصادية لانبثاق الحراك الجزائري في نقطتين:

1- **الفساد المالي والإداري:** تصنف الجزائر من بين أكثر الدول فسادا وفقا للمؤشرات الدولية المعمول بها، فحسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018 احتلت الجزائر الرتبة 105 من بين 180 دولة، كما أكد ذلك أيضا تقرير التنافسية العالمي من نفس السنة، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حيث احتلت الجزائر المركز

[1] بكيس، ***مرجع سابق***، ص ص.17- 33.

92 عالميا من أصل 140 دولة[1]، فقد تجاوز عدد قضايا الفساد الذي عرفتها الجزائر الـ 200 قضية سيطرت خلالها المافيا الاقتصادية على الموانئ في ما عرف بـ فساد الموانئ و كانت قضايا حساسة عالجتها فصائل الأبحاث الدراك الوطني أو الشرطة أو الفرق الاقتصادية، وامتد الفساد على مستوى البلديات، إذ أن أكثر من 20 ألف دعوى تعويض استنزفت ميزانيات البلديات، ولو عدنا لسنوات مضت نجد الجزائر في تقرير تحديات التنمية لـ 2011، قد صنفت ضمن الدول المتوسطة الدخل والتي أخفق نظامها السياسي في ترجمة ثروتها المادية إلى مستوى الرفاه الإنساني، و حسب تقرير الشفافية الدولية لسنة 2012 تحصلت على المرتبة 105 من بين 178 دولة في انتشار الفساد، وحسب تقرير السنوي لمنظمة الشفافية لمحاربة الفساد في سنة 2014 صنفت الجزائر في المرتبة 100، ودراية الطبقة المثقفة التي امتزجت بمختلف فئات الشعب بقضايا الفساد المالي التي وصلت إليه البلاد من خلال الإطلاع على مختلف التقارير السالفة الذكر، جعل الشعب ينتفض ضد النخبة الحاكمة[2]، إضافة لتسريب عشرات ملفات الفساد والتي كشفت عن نهب مليارات الدولارات من المال العام منها: (ملف سوناطراك-الطريق السيار- تركيب السيارات وغيرها)[3].

2- **<u>سياسة التمويل الغير التقليدي (تراجع مداخيل المحروقات):</u>** لم تستطع الجزائر عبر عقود الخروج عن نموذج الدولة الريعية، إذ تعتمد على النفط والغاز مشكلين معا نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي، و 62% من عائدات الحكومة، و 98% من مداخيل التصدير، ولذلك تصنف الجزائر ضمن الاقتصاديات الأقل تنوعا، ما جعلها رهينة لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وهذا لا يؤدي إلى تراجع الأسعار فقط كسبب خارجي، بل أيضا إلى تراجع الإنتاج وارتفاع الاستهلاك الداخليين ، وهذا راجع إلى إخفاق سياسات الدولة في التحرر من التبعية لقطاع المحروقات، مما أدخل البلد في ركود تنموي تزامن مع نمو ديمغرافي كبير[4]،

---

[1] فاطيمة سايح، دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر – دراسة عينة من المشاركين في الحراك الشعبي-، ***مجلة التكامل الاقتصادي***، م. 7، ع. 3، (سبتمبر 2019)، ص.37.

[2] حاج ميلود بن عطية، قراءة سوسيولوجية لمطالب الحراك 22 فيفري بالجزائر من خلال الشعارات واللافتات، ***مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية***، م. 12، ع. 2، (ديسمبر 2021)، ص ص.660- 663.

[3] محمد إسلام، التحول السياسي في الجزائر من مازق النظام إلى مأزق الحراك، ***منتدى السياسات العربية***، (فيفري 2020)، ص.3، تم الإطلاع بتاريخ 2023/04/05، https://www.alsiasat.com/wp-content/uploads/2020/02/APF-PDF-01-03.pdf .

[4] ***المكان نفسه.***

فالإنخفاض الحاد لأسعار النفط منذ سنة 2014 أثر سلبا على المالية العامة للدولة ، ما أدى للجوء الدولة إلى سياسة التمويل الغير التقليدي والسماح للبنك المركزي بطباعة كتل نقدية وإقراضها للخزينة العمومية، وكان لهذه السياسة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني[1]، حيث تمخضت عنها ارتفاع لمعدلات البطالة والفقر مع انهيار القدرة الشرائية، والتي واجهتها الحكومات المتعاقبة في آخر عهدة لبوتفليقة بسياسات التقشف، وتفعيل الضرائب والتمويل التقليدي عبر طبع الأموال وارتفاع الأسعار التي تمس المواطن البسيط[2].

3-3 **عوامل اجتماعية:** إن الواقع الاجتماعي لم يكن سوى انعكاسا لنموذج الدولة الريعية الفاشلة، هذه الأخيرة التي تفتقر لنماذج اقتصادية فاعلة تنعكس بشكل إيجابي على ميول المواطن وسلوكياته، وقد تزايدت الأوضاع الاجتماعية المتدهورة في الجزائر بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة لتساهم بذلك في انبثاق الحراك الشعبي وقد توافرت بعض مؤشرات قياس واضحة لمدى استياء الموطن من الوضع الاجتماعي نجد منها[3]:

- تصاعد حدة الاغتراب الاجتماعي للمواطن الجزائري بشكل لافت، حيث أصبحت مؤشراته ملموسة في حياة الجزائريين، وإن أهم ظاهرة عبرت عن حالة الإغتراب الحادة هي الهجرة الغير الشرعية (ظاهرة الحرقة)؛
- الإنفجار الديمغرافي والذي كان له بارز الدور في تأزم الوضعية، إذ نجد عدد الولادات تجاوز المليون نسمة سنويا؛
- التضخيم الإعلامي للآفات الاجتماعية بسبب التضييق على مناقشة الرهانات السياسية؛
- عودة الاصطفاف الجهوي وتراجع الإحتماء بالوطنية، خاصة بعد أن تعطلت الترقية على مستوى مؤسسات الدولة في شكلها الطبيعي وأصبحت تقوم على التزكية الجهوية أو المحسوبية مشروطة بالولاء والتبعية.

---

[1] سايح، ***مرجع سابق***، ص.38.

[2] إسلام، مرجع سابق، تم الإطلاع بتاريخ 2023/04/05، https://www.alsiasat.com/wp-content/uploads/2020/02/APF-PDF-01-03.pdf .

[3] نور الدين بكيس، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، م***جلة الباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية***، ع 7، (أوت 2020)، ص ص.49، 50.

وحسب ما جاء به استطلاع المؤشر العربي 2020/2019، والذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات لفهم موقف الجزائريين من الحراك واستطلاع آرائهم اتجاه دوافع هذا النمط من المشاركة السياسية نجد الجدول التالي يوضح أهم أسباب انبثاق الحراك الشعبي:

جدول رقم (09): يوضح أهم سببين إلى التظاهر ضد نظام بوتفليقة

	السبب الأول	السبب الثاني
ارتفاع الأسعار/ ارتفاع تكلفة المعيشة	9	9
الفساد الإداري والمالي	14	12
البطالة/ عدم توافر فرص عمل	5	5
عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة	1	7
سيطرة مجموعة من السياسيين على الحكم	4	8
انخفاض مستوى الأجور	1	1
تقييد الحريات العامة	1	1
غياب التداول السلمي للسلطة	8	9
ترشح بوتفليقة للعهدة الخامسة	47	24
الاعتقال والسجن للمعارضين	0	1
مرض الرئيس بوتفليقة	5	8
سيطرة مجموعة أشخاص (قوى غير دستورية) على رئاسة بوتفليقة	4	11
لا أعرف/ رفض الإجابة	1	--
لا يوجد خيار ثاني	--	4
المجموع	100	100

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ***المؤشر العربي 2020/2019، برنامج قياس الرأي العام العربي*** (الدوحة، تشرين الأول/ أكتوبر 2020).

نلاحظ من الجدول فيما تعلق بالعوامل التي دفعت الناس إلى المشاركة في حراك الشارع في الجزائر، أن نسبة 47% من المستجيبين اعتبرت ترشح بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة السبب الأول للحراك، في حين اعتبره 24 % في المرتبة الثانية ضمن الأسباب العامة لاندلاع الاحتجاجات، أما الأسباب الأخرى فقد كانت حاضرة باستمرار قبل مجيء بوتفليقة، فنجد شعار "لا للعهدة الخامسة" من بين الشعارات التي تصدرت مسيرات يوم

الجمعة خلال الأسابيع الأولى من الحراك، وجاء الفساد المالي والإداري في المرتبة الثانية ضمن الأسباب التي أدت لانبثاق الحراك، وهي الظاهرة التي استفحلت بقوة خلال حكم بوتفليقة، حيث زاد نفوذ أصحاب المال في السياسة، وطغت قضايا الفساد في المشاريع العامة على نحو لم يشهده الجزائريون من قبل[1].

الفرع الثاني: خصائص الحراك الشعبي:

تميز الحراك الشعبي في الجزائر بجملة من الخصائص يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

أولا: أهداف عامة وموحدة:

لم تكن أهداف وشعارات الحراك الجزائري منصبة على فئة معينة بقدر ما كانت تسعى إلى تجاوز وضع قديم تتضرر منه جل فئات المجتمع، فقد اتحد المتظاهرون في موقفهم رغم تنوع خلفياتهم وايديولوجياتهم حول هدف واحد، وهو المطالبة بعد ترشح الرئيس لعهدة رئاسية خامسة، فمطالب غالبية الطبقات الجماهيرية تلتقي في رغبتها في إزاحة السلطة الحاكمة ووضع نظام جديد للحكم يستجيب لمعايير الديمقراطية والحكم.

ثانيا: طابع الفجائية:

لم يعرف الحراك الشعبي أي تنظيم مسبق فقد بدأ تحرك الأفراد برد فعل فردي يتسم بالعفوية في تفاعله مع متغيرات الواقع، حيث خرج آلاف الناس دون سابق إنذار بينهم، ومن دون أي قيادات معروفة تحكم الحراك الشعبي وترسم له مساره وتعمل على تأطيره.

ثالثا: طابع السلمية:

اتسم الحراك الشعبي في الجزائر بالسلمية والخروج عن دائرة العنف بين طرفي العلاقة (المتظاهرين والسلطة)، رغم أنه يعد الأكبر منذ تولي الرئيس بوتفليقة للحكم سنة 1999، وهذا لضمان تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر دون أي إنفلات أمني، لذلك يرجع السبب وراء سلمية الحراك لتشكل جملة من المواقف وبشكل كبير من تجربة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينات وتجنب إعادة مثل هذا السيناريو التشاؤمي، إضافة على هذا نجد ماحل بمصر وليبيا ومالي وسوريا واليمن ودول عربية إسلامية أخرى تجارب

---

[1] عبد الله هوادف، اتجاهات الرأي العام الجزائري اتجاه الحراك الشعبي، ***مجلة سياسات عربية***، م. 10، ع. 55، (مارس 2022)، ص.112.

[2] عائشة دويدي، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م. 11، ع. 1، (أفريل 2020)، ص ص.837، 838.

استفاد منها المواطن الجزائري فتحدى الوضع الراهن دون المخاطرة والعودة إلى الاضطرابات واسعة النطاق والعنف.

رابعا: مطالبه سياسية:

عمل الحراك على إعطاء الأولوية للمطالب السياسية على المطالب الأخرى خاصة الاجتماعية والاقتصادية منها، فكان له أن أخذ طابعا سياسيا ميزه عن خيره من الحركات الاحتجاجية والانتفاضات السالفة في تاريخ الحراك في الجزائر، فنلاحظ أن معظم الشعارات كانت تعكس مطالب سياسية ونجد ضمن الشعارات المرفوعة رفض ترشح الرئيس لولاية خامسة ورحيل كل من في النظام قد أخذت حيزا كبيرا، فانصهرت جميع النقابات بمختلف مطالبها في الحراك متجاوزة مطالبها الفئوية والجهوية إلى مطلب واحد وهو تغيير النظام الحاكم جذريا.

خامسا: الاستمرارية:

استمر الحراك بسلميته واتحاد مطالبه ووحدة موقفه غاية منه في تحقيق مطالبه، ولم تتوقف مطالبه عند حد رفضه للعهدة الخامسة، فرغم تحقيق أولى المطالب التي أدت بالشعب للخروج وهي عدول الرئيس السابق عن ترشحه لولاية خامسة، وتأجيل الانتخابات الرئاسية، وإجراء تعديلات حكومية أقيل بموجبها الوزير الأول وعين بديلا له، وكذلك إعفاء رئيس الهيئة الوطنية العليا لمراقبة الانتخابات وأعضائها من مهامهم، وإطلاق ندوة وطنية جامعة مستقلة تكون كهيئة لإجراء تعديلات دستورية تجرى بعدها الانتخابات الرئاسية، إلا أن الحراك ظل مستمرا ورفع من مطالبه لتطال رحيل كل من في النظام.

سادسا: رفض التدخل الأجنبي:

لعل أهم ما ميز هذا الحراك هو وعي وثقافة الشعب الجزائري بعدم أحقية الدول الخارجية التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد واختيار الرئيس[1]، وهذا كان واضحا من خلال الشعارات وخاصة تدخل الرئيس الفرنسي **"إيمانويل ماكرون"** وتصريحاته حول الأوضاع التي تعيشها الجزائر.

[1] مساهر حمد وليد، ظاهر عبد الله عنوان، الحراك الشعبي في السودان والجزائر والموقف الدولي منهما، ***مجلة تكريت للعلوم السياسية***، (ديسمبر 2019)، ص.708.

كما تميز حراك 22 فيفري بخصائص أخرى كشموليته فهو يضم كل الفئات الاجتماعية وبمختلف الأعمار، توحيد الشعارات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، عنصر الوحدة الوطنية، الحضور الدائم لرموز الثورة التحريرية، والحضور الدائم للعلم الفلسطيني[1].

الفرع الثالث: مطالب الحراك الشعبي:

تنوعت مطالب الحراك الشعبي بين مطالب سياسية ودستورية وأخرى اقتصادية واجتماعية وهذا عبر أكثر من إثنين وخمسون جمعة كما يلي[2]:

أولا: مطالب الحراك السياسية والدستورية:

1- **وقف العهدة الخامسة:** تعد لحظة إعلان ترشح عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة بتاريخ 10 فيفري تأكيدا على التفاف النظام على سلطة وسيادة الشعب، حيث تم التصدي لإعلان ترشحه بداية من قبل شباب مدينة خراطة بتاريخ 16 فيفري 2019، ثم حراك 22 فيفري 2019، فقد طالب الحراك الشعبي بإيقاف هذه المهزلة السياسية والمطالبة بتطبيق الشرعية الدستورية من خلال المواد 07، 08، 102، ليعلن الرئيس يوم 02 أفريل 2019 عن تقديم استقالته لدى رئيس المجلس الدستوري، ليتحقق أول مطلب للحراك.

- **المطالبة بالعودة للشرعية الدستورية عن طريق انتخابات تشرف عليها لجنة وطنية مستقلة:** طالب الشعب من خلال الحراك الشعبي بضرورة إحداث سلطة وطنية لتشرف على تنظيم ومراقبة الانتخابات، خاصة بعد إقالة رئيس وأعضاء الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات المحدثة بالمادة 194 من الدستور، وكذا فقدان الشعب ثقته تنظيم الانتخابات من طرف السلطة ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

ثانيا: مطالب الحراك الاجتماعية والاقتصادية:

كانت تتمحور مطالب الحراك الاجتماعية والاقتصادية حول عنصرين مهمين يتمثلان فيما يلي:

1- **محاربة الفساد ومعاقبة المسؤولين الفاسدين:** باعتبار أن انتشار الفساد المالي والإداري كان أحد أهم الأسباب وراء انطلاق الحراك، فقد كان أحد أهم المطالب أيضا فقد عبر الحراك عن ضرورة مكافحة

[1] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص.96.

[2] أحمد تقي الدين عرايسية، مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020، ***مجلة الدراسات القانونية المقارنة***، م. 06، ع.2، (2020)، ص ص.1523، 1524.

الفساد المالي والإداري بكل أشكاله مع تفعيل آليات لمكافحته خاصة رجال الأعمال المقربين من الجناح الرئاسي.

2- **تكريس مبادئ العدالة الاجتماعية ومحاربة الانحلال الاجتماعي:** خاصة في خضم الأوضاع الاجتماعية المتردية التي كان يعيشها الأفراد فجاءت شعارات الحراك منددة بضرب الأسرة والمجتمع، وتحميل الدولة مسؤولية الهجرة الغير الشرعية للشباب، وارتفاع معدلات البطالة والانحلال الخلقي، الاتجار بالمخدرات، محاربة ظاهرة اختطاف الأطفال، والمطالبة بإعادة توزيع الثروة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الرابع: موقف الأطراف الداخلية والخارجية

أولا: موقف الأطراف الداخلية:

1- **موقف المؤسسة الحاكمة (الرئاسة) من الحراك:** يمكن القول بأن النظام في تعامله مع الحراك مر بمرحلتين وهما[1]:

- ✓ **مرحلة تجاهل الحراك:** عملت السلطة مع انطلاق الحراك الشعبي على تجاهل الحراك حيث منعت القنوات العمومية من تغطيته أو حتى التعليق عليه، فيمكن القول بأن السلطة كانت متحكمة في كل أدوات التغيير، التي عملت على توظيفها فطال المنع حتى القنوات الخاصة، فلن تخضع الحكومة بتلك السهولة، وبالتالي لم تكن مسيرة 22 فيفري كافية لتراجع النظام ومؤسسة الرئاسة بالأخص عن خيار العهدة الخامسة.
- ✓ **مرحلة الإعتراف بشرعية الحراك واحتوائه:** بعدما استيقن النظام أن الحراك لن يتراجع، قرر الذهاب لإحتوائه بشكل مباشر، عن طريق تشجيعه والإشادة به، فقد شهدنا انسحاب المسؤولين واختفائهم من المشهد السياسي، وتركوا الساحة السياسية لنشطاء الحراك[2]، وفي محاولة لامتصاص غضب المتظاهرين الذي إزدادت حدته مع إقتراب موعد فصل المجلس الدستوري في ملفات الترشح أعلن الرئيس بتاريخ 11 مارس عن مجموعة من القرارات تمثلت في[3]:
  - سحب الترشح للعهدة الخامسة، وتأجيل الانتخابات المقررة في 18 أفريل؛

[1] بكيس، مرجع سابق، ص ص.80- 84.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.84.

[3] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص ص.98، 99.

- تنظيم ندوة وطنية تضم جميع الفعاليات تكون مهمتها إقتراح إصلاحات سياسية عميقة، والتي سيندرج ضمنها وضع دستور جديد؛
- تنظيم انتخابات رئاسية تشرف عليها لجنة إنتخابية وطنية مستقلة؛
- تشكيل حكومة تضم كفاءات وطنية تدعمها الندوة الوطنية.

إن هذه القرارات المتخذة من قبل الرئيس بوتفليقة لم تزد الحراك إلا دافعية للإستمرار، فلم تحمل في طياتها ما يقنع المحتجين ويؤدي بهم لإيقاف التظاهرات، فإسقاط العهدة الخامسة وإن كان المطلب الأول للحراك غير أنه أخذ منحى آخر بالنسبة للمحتجين ليصبح إسقاط تمديد العهدة الرابعة خاصة مع قرار تأجيل الانتخابات، فكان الشعب ينظر لتلك القرارات على أنها مجرد وعود لإمتصاص غضبه، واقناعه على العدول عن الاحتجاج، وهذا الذي حدث في خطاب رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة في أفريل 2011 والذي صرح خلاله عن إصلاحات عميقة، والتي لم نجد لها أي انعكاس في الواقع العملي، فنجد مثلا بسقوط حكومة أحمد أويحيى قام الرئيس بتعيين وزير الداخلية الأسبق نور الدين بدوي كوزير أول، وهو الذي أشرف على الانتخابات المحلية والتشريعية 2017، وهذه انتخابات عرفت بعض التجاوزات، ما يعني أنه من النظام القديم نفسه وأن الإصلاحات لن تأخذ معناها الحقيقي.

2- **موقف القوى السياسية والاجتماعية من الحراك الشعبي:**

- موقف القوى والأحزاب السياسية:

- **موقف أحزاب الموالاة:** انسحب عن الساحة السياسية أغلب رموز هذه الأحزاب وامتنعوا عن الظهور العام، فقد زاد تورط قيادات أحزاب الموالاة في قضايا الفساد، واعتقالهم والتحقيق معهم تحضيرا لمحاكمتهم، من إضعاف مواقفها في البداية، فتم التخلي عن القيادات التي ثبت تورطها في الفساد كما حدث مع جمال ولد عباس(الأمين العام لجبهة التحرير الوطني)، وأحمد أويحيى(الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي)، وغيرهما، وجرت لاحقا محاولات لإنقاذ هذه الأحزاب باختيار قيادات جديدة غير أنها ظلت مرفوضة من قبل الحراك الشعبي، فهذا الأخير لم يكتف بمطالبة أحزاب الموالاة بالرحيل بل طالب بمحاسبتها ومعاقبتها وعزلها نهائيا عن الحياة السياسية[1].
- **موقف أحزاب المعارضة:** لم يختلف موقف أحزاب المعارضة كثيرا عن سابقتها(أحزاب الموالاة)، وقد مثل الحراك مفاجأة لها، وتجاوزا سريعا لها ولمبادراتها، حاولت اقتراح حلول للأزمة السياسية التي

[1] بلقاسم بن زنين، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، (قطر، فيفري2020)، ص.13.

نجمت عن رفض الرئيس التنحي عن السلطة رغم مرضه، ولم تعر السلطة جل هذه المبادرات أي اهتمام، رغم محاولة بعض منها إلى دعوة المؤسسة العسكرية إلى التدخل المباشر في العملية السياسية وعزل الرئيس وتولي قيادة البلاد لمرحلة انتقالية تنتهي بانتخابات رئاسية، ومثال هذا ما فعلته حركة مجتمع السلم في سنة 2018، غير أنه من جهة أخرى أصر الحراك على نبذ الإيديولوجيات ورفض التأطير السياسي، ما أدى إلى عدم قدرة أحزاب المعارضة على احتواء الحراك الشعبي وقيادته، فلم يكن لها سوى أن تثني على سلميته وتنظيمه ومشروعية مطالبه، ومطالبة مناضلها للإنخراط فيه بقوة تحضيرا للمرحلة القادمة[1].

- **موقف المجتمع المدني:** كانت معظم هذه التنظيمات موالية للنظام القائم، فقد كانت طوال الفترات السابقة الفاعل الأساسي الذي يتم استدعاؤه في كل المناسبات لمنح النشاط السياسي للسلطة قاعدة شعبوية تقوي مركزها أمام الخصوم في الداخل والخارج، غير أن بعضا من هذه التنظيمات كانت قد استجابت للحراك وانخرطت في مساره، حيث حاولت دعمه خاصة في البداية، وذلك بمسيرات مستقلة كانت تجرى خلال أيام الأسبوع الأخرى من قبل نقابات المعلمين والمحامين والقضاة والتنظيمات الطلابية وإضرابات لدعم الحراك ومطالبه[2].

ثانيا: موقف الأطراف الخارجية:

- **موقف القوى الإقليمية والدولية من الحراك:** التزمت جل القوى الدولية والإقليمية الصمت في تفاعلها مع تطورات المشهد السياسي في الجزائر، منذ بداية الحراك الشعبي، فقد كانت هذه القوى تسارع إلى تأكيد عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للبلد، ويمثل هذا التعامل الدولي مع الجزائر الاستثناء مقارنة مع الدول العربية الأخرى التي شهدت هي الأخرى حركات احتجاجية، والتي لعب المتغير الخارجي دورا هاما في رسم مسارات هاته الدول سواء بالأدوات السياسية أو العسكرية أو المالية، ولعل من أبرز العوامل التي أدت بهذه القوى لتبني مثل هذه المقاربة هو العقيدة العسكرية الجزائرية وكذا تقاليد سياستها الخارجية بتأكيدها مبدأ التمسك بالسيادة وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى انتصار المؤسسة العسكرية و تمسكها بالشرعية الدستورية[3].

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] ***المرجع نفسه***، ص.14.

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص.20- 22.

الفرع الخامس: موقف المواطنين والجيش من الحراك الشعبي:

- **موقف الجزائريين من الحراك:**

من خلال استطلاع المؤشر العربي 2020/2019* الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبدى أغلب المستجيبين تأييدهم للمظاهرات بحيث لم تتجاوز نسبة المعارضين لها 6%، وهذا نتيجة للإخفاقات والأزمات التي سادت العهدتين الأخيرتين للرئيس بوتفليقة، خاصة مع تدهور وضعه الصحي، ما أدى إلى نمو رغبة كبيرة في التغيير لدى عامة المواطنين مما جعل نسبة التأييد مرتفعة وهو ما زاد من تماسك الحراك واستمراره، وفقا لما يوضحه الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (05): يوضح نسب التأييد للحراك في الجزائر (2019-2020)

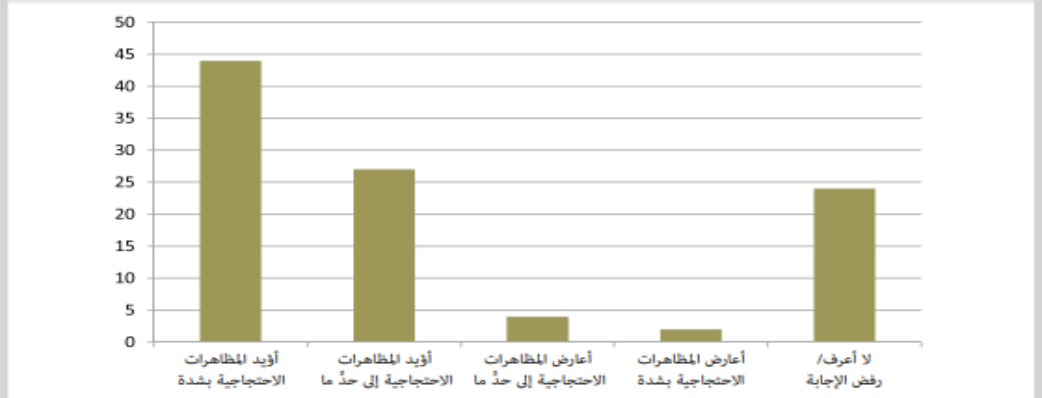

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، *مرجع سابق*.

- **موقف الجيش بداية الحراك الشعبي:**

كان موقف الجيش بداية الحراك حذرا ومترددا، وهو ما تأكد من خلال خطابه أمام كوادر الجيش في 26 فيفري، حيث وصف قائد الأركان الفريق أحمد قايد صالح*، نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش

---

* ***استطلاع المؤشر العربي 2020/2019:*** هو نتاج الدورة السابعة من استطلاع المؤشر العربي الدوري، وقد نفذ ميدانيا خلال الفترة نوفمبر 2019/ جويلية 2020، في 13 بلدا عربيا، هي السعودية، والكويت، وقطر، والعراق، والأردن، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والسودان، وتونس، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، اعتمدت العينة العنقودية الطبقية (في المستويات) المتعددة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيا والمتلائمة مع الحجم، في جميع البلدان المشمولة بالاستطلاع ، وجرى الأخذ في الحسبان بكل المستويات التالية: الحضر والريف، والتقسيمات الإدارية الرئيسة في كل بلد مستطلعة آراء مواطنيه، بحسب الوزن النسبي الخاص بكل مستوى من مستويات جميع سكان البلد، فيكون لكل فرد في كل بلد مستطلعة آراء مواطنيه، احتمالية متساوية في ان يكون واحدا من أفراد العينة، جرى تنفيذ الإستطلاع، عبر مقابلات مباشرة مع المستجيبين الذين تتألف منهم عينة قوامها 28000 مستجيب ومستجيبة موزعين على تلك البلدان، ما يجعل منه أضخم مشروع مسحي يجري تنفيذه في المنطقة العربية.

[1] هوادف، ***مرجع سابق***، ص.112.

الوطني الشعبي، المشاركين في الحراك بـ "المغرر بهم "، و"المغامرين" الذين تسعى جهات مشبوهة لتوريطهم في مسالك غير آمنة بل غير مأمونة العواقب[1]، مسالك لا تؤدي إلى مصلحة الجزائر وجاء رد الفعل نتيجة لتخوف الجيش من إدخال البلاد في انزلاقات أمنية تزعزع أمن واستقرار البلاد بحكم التجربة ، غير أن موقف المؤسسة العسكرية أخذ منحى مغايرا تماما بعد خطاب 26 مارس، حيث شكل هذا التحول منعطفا حاسما بالنسبة للرئاسة والحراك الشعبي، وقد اتضح من خلال خطاب الفريق أحمد قايد صالح والذي كان في مضمونه موجها لأطراف لا تريد بالجزائر خيرا وتستهدف زعزعة أمنها واستقرارها حيث صرح قائلا[2]:

"انطلاقا من هذه الرؤيا الوجيهة فإن الجيش الوطني الشعبي بحكم هذه المهام الدستورية المخولة يعتبر أن كل من يدعو إلى العنف بأي طريقة كانت، وتحت أي مبرر، وفي ظل أي ظرف، هو إنسان يتجاهل رغبة الشعب الجزائري في العيش في كنف الأمن والأمان، فهل يعقل أن يتم دفع بعض الجزائريين نحو المجهول من خلال النداءات المشبوهة الظاهرة التغني بالديمقراطية، وباطنها جر هؤلاء المغرر بهم إلى مسالك غير آمنة بل وغير مأمونة العواقب، مسالك لا تؤدي حتما إلى مصلحة الجزائر ولا لتحقيق مستقبلها المزدهر".

مما سبق نلاحظ بأن الحراك الشعبي كان نتيجة لعدة عوامل متداخلة، فقد جاء نتيجة للفساد السياسي في معظم مؤسسات الدولة، إضافة إلى غياب الرئيس منذ سنة 2012 واستغلال عدة أطراف لمرضه وعجزه، كما كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الأثر البالغ لانبثاق الحراك الشعبي والذي ميزته السلمية ووحدة المطالب، كما اختلفت حوله المواقف ليجد المؤسسة العسكرية الداعم الوحيد له والمرافقة له منذ خطاب 26 مارس 2019، والتي عملت على حمايته وتحقيق مطالبه باتباعها لمقاربة خاصة بها.

---

[1] الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ***مرجع سابق***، ص.7.

***أحمد قايد صالح:** ولد في 13 جانفي عام 1940، بولاية باتنة، انضم إلى جيش التحرير الوطني إبان الثورة التحريرية في عام 1957 وعمره لا يتجاوز 17 سنة، شارك في حرب الاستنزاف في مصر عام 1968، تدرج في السلك العسكري حتى وصل لرتبة لواء عام 1994 وتولى قيادة القوات البرية، وفي عام 2004 تم تعيينه في منصب رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي وفي 2006رقي إلى رتبة فريق، وفي سبتمبر عينه الرئيس بوتفليقة نائبا لوزير الدفاع خلفا لعبد الملك قنايزية، مع احتفاظه برئاسة أركان الجيش، وقلد بوسام الشرف ووسام صدر من مصف الاستحقاق الوطني يوم أداء رئيس الجمهورية الجديد، عبد المجيد تبون، اليمين الدستورية، وتوفي القايد صالح بعد إصابته بنوبة قلبية صباح يوم 23 ديسمبر 2019، عن عمر ناهز 80 عاما.

[2] توني صامويل، ***خبر عاجل كلمة الفريق القايد صالح التي أحدثت جدلا واسعا في أوساط الجزائريين***، تمت المشاهدة بتاريخ 2023/04/28، في: https://www.youtube.com/watch?v=jR7828oKhx8.

المطلب الثاني: على المستوى الأمني: استفحال التهديدات الحدودية

تَعْتَبِرُ الجزائر أمنها ذو صلة بأمن دول الجوار، خاصة وأن فشل دول الجوار في إدارة شؤونها الداخلية وعدم استقرارها سياسيا، انعكس على المنطقة الإقليمية ككل، لتصبح حدود الجزائر معرضة لما عرف بالتهديدات اللاتماثلية والعابرة للحدود، التي تشمل المنظمات الإرهابية وكل أشكال الجريمة المنظمة من تهريب السلاح، الهجرة غير الشرعية، التهديدات السيبيرانية، وحتى ظاهرة تغير المناخ والتي تندرج في إطار التهديدات البيئية، أمام التطورات والتحولات التي يعرفها العالم، والتي تهدد الأمن الشامل للدولة، وأمام الوضع السياسي الذي كانت تشهده الجزائر وما كان له من تداعيات على أمن واستقرار الجزائر، تدخلت المؤسسة العسكرية وعملت على متابعة الأوضاع لإيجاد حل للأزمة، الأمر الذي تزامن وظهور العديد من التحديات والتهديدات على الحدود والتي عملت أيضا على التصدي لها لاستتباب الأمن الداخلي وكذا الخارجي.

و تمتلك الجزائر تجربة رائدة في مجال مكافحة التهديدات اللاتماثلية، وخير مثال يمكن تقديمه في هذا السياق أنها تمكنت من تجاوز الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد في التسعينات، لكن ونظرا لما عرفه النظام الإقليمي والدولي من تعقيدات ظهرت تهديدات جديدة في الجوار الجغرافي للجزائر الأمر الذي جلب البلاد حالة من اللااستقرار الأمني لعدد من الدول إضافة لفشل دول أخرى في إدارة شؤونها، وخاصة منذ سقوط النظام في ليبيا سنة 2011، وما عرفته البلاد من إنفلات أمني، هذا على غرار التدخل الفرنسي في مالي وما له من انعكاسات على أمن الجزائر و كذا التوتر في العلاقات الجزائرية المغربية، وهو الأمر الذي انعكس على منطقة الساحل الإفريقي بأكملها، حيث أصبحت فضاءًا مفتوحا لرواج أسلحة خطيرة وتزايد نشاط التهديدات المركبة، هذه الأخيرة التي تعني في أدبيات الدراسات الإستراتيجية والأمنية مجموع التهديدات المتفاعلة في اعتماد متبادل من حيث النوع ومن حيث مستوى التأثير ومن حيث الفواعل[1]*.

الفرع الأول: التهديدات الإقليمية:

تحيط بالجزائر العديد من التهديدات المركبة من كل جانب فحدودها البرية الواسعة يبلغ طولها (6343 كيلو متر)، (1375 كيلو متر مع مالي، 928كيلو متر مع ليبيا، 463كلم مع موريتانيا، 956 كلم مع تونس، 42 كلم مع الصحراء الغربية، 1558 كلم مع المغرب)، وهي تشهد حالة من عدم الاستقرار واللا أمن.

[1] نسيم بوبرطخ، الساحل الإفريقي الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية المركبة، ***مجلة الجيش***، ع. 680، (مارس 2020)، ص. 37.

*من حيث النوع ومن حيث مستوى التأثير ومن حيث الفواعل: تشمل فئة النوع الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الهجرية، كما تشمل فئة التأثير الأمني عدة مستويات: المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي والمستوى ما بين الإقليمي، أما فئة الفواعل فتشمل: الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وجماعات الدول التي تدعم الإرهاب والدول الفاشلة المنتجة للتهديدات العابرة للحدود.

أ- الأزمة الليبية:

تعد الجزائر دولة محورية في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي وكذا الحوض الغربي للبحر المتوسط، نظرا لما تكتسيه من أهمية جيو- استراتيجية ولثقلها الجغرافي والسكاني والدبلوماسي والعسكري، ولا يمكن للمجتمع الدولي تجاوز الدور الذي يمكن أن تؤديه الجزائر، خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا إقليمية[1]، فمن الجهة الشرقية، نجد حدود واسعة مع ليبيا تمتد لمسافة 982 كلم، وهي تمتاز بانعدام القوى النظامية الليبية لحماية حدودها، وهذ ما يجعل منها أرضا متاحة للميليشيات والتنظيمات المسلحة[2].

وباعتبار أن قضية الأزمة الليبية هي أحد القضايا التي تشكل تهديدا على حدود الدولة كان للجزائر أن اتخذت موقفا ثابتا يقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا منذ اندلاع الأزمة في ليبيا سنة2011[3].

و إن إنعكاس الأزمة الليبية على دول الساحل الإفريقي يعد انعكاسا غير مباشر على الوضع الأمني في الجزائر، وهذا لما له من امتدادات طبيعية وجغرافية، ونجد أن أهم المؤشرات التي توضح الأبعاد الأمنية لهذه الامتدادات هو أن مدينة "إن قزام" الجزائرية مثلا والتي تبعد مسافة 1932 كيلو متر عن العاصمة هي أقرب مسافة إلى 11 عاصمة إفريقية منها إلى الجزائر العاصمة، ومنها طرابلس عاصمة ليبيا والتي تبعد عنها بمسافة (1656 كلم)، و"باماكو" عاصمة مالي بـ (1661 كلم) وغيرها، ولذلك فإن أمن الجزائر مرتبط بأمن دولة ليبيا، خاصة وأن الجزائر على دراية تامة بأن أمنها الوطني مرتبط أساسا بأمن دول الجوار[4]، وهو ما أكده رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال مشاركته في ندوة برلين الدولية حول الأزمة الليبية التي شهدت تطورات خطيرة، والمنعقدة بتاريخ 19 جانفي 2020 برعاية الأمم المتحدة أين تلخصت الصلة التي تربط الجزائر بليبيا في قوله[5]:

"إن أمن ليبيا هو امتداد لأمننا وإن أفضل طريقة لصون أمننا
القومي هو التعامل والتكاتف مع جيراننا لمواجهة الإرهاب والتطرف"

[1] نسيم بوبطرخ، الساحل الإفريقي الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية المركبة، ***مجلة الجيش***، ع. 680، (مارس 2020)، ص.36.

[2] نسيم بوبطرخ، المقاربة الأمنية للجزائر من أجل جوار آمن، ***مجلة الجيش***، ع. 694، (ماي 2021)، ص.51.

[3] ب. بوعلام، أمن ليبيا امتداد لأمننا، ***مجلة الجيش***، ع. 679، (فيفري 2020)، ص.18.

[4] بوبطرخ، ***مرجع سابق***، ص.36.

[5] بوعلام، ***مرجع سابق***، ص.18.

ونجد الجزائر تؤدي دورا محوريا فيما تعلق بالأزمة الليبية وتداعياتها ومآلاتها يهدف إلى إيجاد حلول تصب بشكل أساسي في مصلحة الشعب الليبي، وخاصة وأن مسألة تسوية النزاعات سلميا وعن طريق الحوار الشامل تعد مبدأ ثابت ومن أولويات السياسة الخارجية الجزائرية[1]، خاصة وأن الوضع في ليبيا لا يحتمل تصعيدا جديدا، وإن استمرار الوضع على هذه الوتيرة ينذر بتداعيات خطيرة على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي خاصة في ظل التدهور الخطير للوضع الأمني بفعل تدفق السلاح إلى الأطراف الليبية، وهو تفسير ما دعا إليه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مجلس الأمن الدولي لتحمل المسؤولية في فرض احترام السلم والأمن في ليبا، وهو ما عبر عنه أيضا خلال الدورة العادية الـ 33 اجتماع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي يومي 9 و 10 فيفري 2020 [2].

ب- الأزمة المالية:

أما من الجهة الجنوبية، تشترك الجزائر في حدود تتجاوز 2332 كيلو متر مع كل من مالي والنيجر واللتين تأثرتا بشكل كبير جراء الأوضاع السائدة في ليبيا منذ سنة 2011 والانتشار العشوائي للسلاح، وبالرغم من وجود العديد من التطورات السياسية والإيجابية في البلدين منها (انعقاد أشغال الدورة 42 للجنة متابعة إتفاق السلم والمصالحة في مالي في مدينة كيدال وانتخاب رئيس جديد في النيجر)، إلا أن تردي الوضع الأمني بقي مستمرا نتيجة لتفاقم تزايد نشاطات الجماعات الإرهابية وتهريب الأسلحة والمخدرات والإتجار بالبشر، و أنشطة إجرامية أخرى ذات علاقة بالإرهاب[3].

فإن ما يجري في مالي يعد أيضا شأنا حيويا بالنسبة للجزائر، فبالنظر للمعايير الجغرافية تشكل مالي دولة تماس مع الجزائر، بحدود شاسعة تمتد إلى 1400 كلم من الجنوب، يضاف إلى التداخل الاجتماعي المتمثل في العنصر الترقي والذين نشهد تواجدهم بين الدول المجاورة، إضافة إلى ما تحمله من حالة اللا استقرار المستمر لتدفق اللاجئين العرب بالمناطق الجنوبية للجزائر، وقد كان للهجوم الإرهابي المتعدد الجنسيات على مركز إنتاج الغاز الطبيعي الأول للجزائر في "تقنتوردين"، بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا وانتشار الجماعات الإرهابية الإنفصالية في شمال مالي، إضافة لتزايد تدخل فرنسا في الشؤون الداخلية لها، انعكاس على الأمن والإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي[4].

---

[1] بوبطرخ، ***مرجع سابق***، ص.36.

[2] بوعلام، ***مرجع سابق***، ص.19، 21.

[3] بوبطرخ، ***مرجع سابق***، ص.51.

[4] زغدان، ***مرجع سابق***، ص ص.112، 113.

فقد كان للتدخل العسكري الفرنسي في مالي والمدعوم من قبل مجموعة الإكواس العديد من التهديدات الأمنية اللاتماثلية بالمحيط الجغرافي للجزائر، حيث كان لذلك إفرازات أمنية سلبية على الأمن الوطني الجزائري كون دولة مالي دولة تماس مع الجنوب الجزائري، ويمكن أن نطرحها في النقاط التالية[1]:

- أدى التدخل الفرنسي في مالي إلى غياب الاستقرار في منطقة الساحل الصحراوي ككل، ولذلك تحرص الجزائر بشكل كبير على الأمن في المنطقة خاصة فيما تعلق برهانات الموارد في الجزائر، حيث تمثل العائدات الخارجية للبلد ما يزيد عن 98% في الصحراء الجزائرية، خصوصا بعد سقوط النظام الليبي وانتشار الجماعات الإرهابية والحركات الإنفصالية في شمال مالي والتي أصبحت تشكل تهديدا على الأمن الجزائري، مثال ذلك الهجوم الإرهابي على مركز إنتاج الغاز الطبيعي في "تيقنتورين" سنة 2013؛
- التداخل الاجتماعي بين البلدين والمتمثل أساسا في العنصر الترقي والمنتشر في دول الجوار، وما قد يترتب عنها من تهديد مباشر للأمن الجزائري، خاصة إذا ما تم تقسيم مالي إلى طوائف وقبائل على رأسها الطوارق والذين يدعمون تحرير الشمال المالي؛
- إن ما تشهده مالي من حالة اللا استقرار أدى إلى تزايد تدفق المهاجرين الغير الشرعيين نحو الجزائر، إضافة إلى تفشي ظاهرة الجريمة المنظمة والتهريب والاتجار بالبشر بسبب غياب الدولة.

ولذلك فإن الجزائر لا تزال تولي الملف المالي أهمية بالغة، تطبيقا لما نصت عليه الديبلوماسية الجزائرية، والتي تجسدت من خلال جهودها المتواصلة في إطار رئاسة لجنة متابعة تنفيذ اتفاقيات السلم والمصالحة في مالي، إضافة لمرافقة الفرقاء الماليين وتشجيعهم على تنفيذ كل بنود الاتفاق، بشكل يسمح لدولة مالي استرجاع أمنها واستقرارها[2].

فقد ظلت الجزائر رافضة للتدخل الأجنبي في المنطقة خوفا من تداعياتها على أمنها الداخلي، وكي لا تتدخل قواتها المسلحة باعتبارها الأقوى إقليميا في مواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي، مما قد يؤدي بها للدخول في حرب خارج الحدود لا يمكن السيطرة على تداعياتها، جراء هذا أصبح الدور الخارجي اتجاه دولة مالي يقوم على استراتيجية التوازن الهش بين أطراف النزاع وهذ لضمان أمرين **أولا:** حتى لا يمتد الصراع إلى داخل

[1] حكيم غريب، التهديدات اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني، ***مجلة الجيش***، ع. 671، (جوان 2019)، ص.44.

[2] نسيم بوبرطخ، الأزمة الليبية ضرورة اعتماد مقاربة سياسية بناءة، ***مجلة الجيش***، ع. 685، (أوت 2020)، ص.45.

الجزائر، **ثانيا:** هو منع الحركات الازودية من تشكيل كيان سياسي مستقل للطوارق، لأن هذا قد يحدث تصدعا للجنوب الجزائري، ولذلك تتعامل الجزائر مع هذا التهديد وفق استراتيجية تستهدف إيجاد حل لشمال مالي حتى تبقى بعيدة عن الدخول في حرب تسعى دول "الإكواس"* بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا[1].

ت- توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب والإحتلال المغربي للصحراء الغربية:

من الجهة الغربية، تشترك الجزائر مع المملكة المغربية في حدود تبلغ 1559 كلم، وهي لا تزال تسجل نشاطات بارونات المخدرات والتهريب والتي تحاول المغرب من خلالها توريط الجزائر بها، إضافة للوضع المقلق التي تشهده الصحراء الغربية، بسبب تداعيات التصعيد العسكري الناجمة عن التدخل المغربي بتاريخ 13 نوفمبر 2020، بالمنطقة العازلة للكركرات، الأمر الذي دفع بالصحراويين إلى استئناف الكفاح المسلح دفاعا عن حقوقهم المشروعة والمعتمدة من قبل الأمم المتحدة[2].

وقد أعلنت الجزائر بعد الاجتماع الاستثنائي للمجلس الأعلى للأمن، والذي تقرر خلاله إعادة النظر في العلاقات الجزائرية- المغربية، عن قطع العلاقات الديبلوماسية مع المملكة المغربية ابتداء من يوم 24 أوت 2021، وجاء هذا القرار نتيجة لعدة تراكمات أبانت فيها المغرب عداءً غير مبرر، في مقابل تجاوز الجزائر لكل الاستفزازات وهذا وفق ما صرح به وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، فالمغرب لم تتوقف عن القيام بأعمال عدائية ضد الجزائر، وقد كانت البدايات الأولى لهذا العداء الحرب العدوانية المفتوحة عام 1963 والتي شنتها القوات المسلحة الملكية المغربية في سنة 1963 ضد الجزائر وهي حديثة الاستقلال، ورغم هذا عملت الدبلوماسية الجزائرية على الحفاظ على العلاقة مع الجار المغربي، من خلال عدة مبادرات منها معاهدة الأخوة وحسن الجوار، وكذا اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، إضافة إلى البيان

---

[1] زغدان، ***مرجع سابق***، ص ص.113، 114.

*__دول الإكواس:__ الإكواس تعني الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تأسست في 28 ماي 1975، (وتتكون الآن من دولة بعد انسحاب موريتانيا 1999)، وهي: البينين، بوركينافاسو، ساحل العاج (كوت ديفوار)، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السينغال، الطوغو، غامبيا، غانا، غينيا، نيجيريا، سيراليون، كاب فارد، وليبيريا، وكان الهدف الأساسي من تأسيسها آنذاك هو الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والحد من التبعية الاقتصادية وإيجاد آليات جديدة لتحقيق النمو، ونظرا للتهديدات الجديدة التي أصبحت تشهدها منطقة غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة، فيما عرف بالتهديدات اللاتماثلية كالهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة، حيث أصبحت تعيش على واقع الأزمات الداخلية المعقدة التي أدخلت الدول في ما يعرف بالحروب الأهلية والأثنية، تحولت منظمة الإكواس إلى أول منظمة إقليمية في هذا المجال تقوم بالمجهودات العسكرية للحفاظ على السلم في منطقة غرب إفريقيا ، ويعد هذا التدخل بمثابة الحلول البديلة لبعض المشاكل الملحة المطروحة على الأمن في إفريقيا دون انتظار المساعدة من رعاة السلام الخارجيين (الأمم المتحدة).

[2] بوبرطخ، ***مرجع سابق***، ص.51.

المشترك بين الجزائر والمغرب الصادر في 16 ماي 1988، والذي تم خرقه من قبل المغرب حيث لم تحترم المعايير الأساسية الأربع التي تضمنها البيان، حيث ارتكز هذا الأخير على ما يلي[1]:

- **أولا**، الرغبة في تعزيز علاقات دائمة قوامها السلم وحسن الجوار والتعاون بين البلدين، وإعادة التأكيد على الصلاحيات الكاملة للمعاهدات والاتفاقيات المبرمة، غير أن المغرب ضربت بهذا المبدأ عرض الحائط؛
- **ثانيا**، وهو المبدأ الذي تعنتت المغرب على الأخذ به والعمل على تجسيده وهو المساهمة الفعالة في بناء المغرب العربي الكبير، وهذا من خلال احتلالها المستمر للجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية؛
- **ثالثا**، دعم القضية الفلسطينية بتعزيز الصف العربي بما يكرس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، غير أن المغرب قامت بالتطبيع مع إسرائيل، لتعدم بذلك هذا المبدأ؛
- **رابعا**، دعم حل عادل ونهائي لنزاع الصحراء الغربية من خلال تنظيم استفتاء حر ونزيه لممارسة الشعب الصحراوي لحق تقرير المصير، ولكن حال هذا المبدأ دون ذلك بسبب المحتل المغربي للأراضي الصحراوية.

لم تكتفي المملكة المغربية بتجاوز مبادئ هذا البيان فقط، بل عمدت إلى إقبالها على عدة انتهاكات كانت الدافع لاتخاذ الزائر قرار قطعها الصلة مع المغرب وتمثلت تلك التجاوزات في[2]:

- إدعاء أحد مفوضي المملكة المغربية لدى الأمم المتحدة بـ حق تقرير المصير لشعب القبائل الشجاع، وهو ما يهدد وحدة الشعب الجزائري ويستهدف بروز أزمة هوياتية، ستكون لها تداعيات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر؛
- لم تتوقف المغرب عند تعاطفها مع الكيان الصهيوني بالتطبيع الرسمي والعلني، بل واستقبلت المملكة وزير الخارجية الإسرائيلي على أراضيها، هذا الأخير الذي صرح وبحضور نظيره المغربي عن قلقه من التقارب الجزائري الإيراني؛
- تعاون المغرب مع المنظمتين الإرهابيتين المدعوتين "الماك"و "رشاد"، واللتين ثبت عنهما التدخل والمشاركة في الجرائم الشنيعة المرتبطة بالحرائق المهولة والتي شهدتها عدة مناطق في الجزائر والتي كان

[1] *المرجع نفسه*، ص ص.32، 33.

[2] *المرجع نفسه*، ص.33.

لها عدة تداعيات على الأمن المجتمعي للدولة، إلى جانب عملية التعذيب والقتل الهمجي والعلني الذي راح ضحيته المواطن جمال بن إسماعيل؛

- تورط المغرب بالبرنامج الاستخباراتي الإسرائيلي "بيغاسوس"، حيث تعرض مواطنون ومسؤولون جزائريون للتجسس من قبل الأجهزة الاستخباراتية المغربية باستعمالها لهذا البرنامج؛
- كما سبق لمغرب اتخاذ قرار أحادي الجانب ودون أي تبرير، بفرض تأشيرة الدخول وبشكل تعسفي على الجزائريين، بما فيهم الرعايا الأجانب الذين يحملون أصول جزائرية عقب العملية الإرهابية التي وقعت بمدينة مراكش عام 1994 والتي كانت من تنفيذ شبكة مغربية بالتنسيق الأجنبي؛
- إضافة على هذا نجد تخلي المملكة المغربية عن التعهد الرسمي والمدون في وثيقة رسمية لمنظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة، فهي تقوم بانتهاك وعدم تطبيق ما يصدر عن كلتا المنظمتين خاصة فيما تعلق بدعم القضية الصحراوية وضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل حرية، حيث يمثل نهب المغرب لثروات الطبيعية الصحراوي انتهاكا صارخا للوائح الأمم المتحدة، وتعد عائدات هذا النهب المساهم في إطالة هذا النزاع منذ استئناف الحرب بالمنطقة سنة 2020 ، حيث فرضت عليها الحرب من قبل المخزن على إثر خرق قوات الاحتلال المغربية لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة الكركرات بتاريخ 13 نوفمبر 2020 [1].

وعليه، تعتبر الجزائر نظرا لموقعها المحوري الجيوسياسي في منطقة الساحل الإفريقي، وفي المنطقة المتوسطية، من بين أكثر الدول تعرضا للتهديدات ومن مختلف الجهات سواءً الجهة الشرقية أين نجد الأزمة الليبية والتي يشكل غياب الأمن داخلها تهديدا على أمن الجزائر، كما كان لها عدة انعكاسات سلبية على أمن كل من مالي والنيجر في الجهة الغربية ، إضافة على هذا وما يشكل أكبر تهديد هو الجارة في الجهة الجنوبية أين نجد المملكة المغربية والتجاوزات التي قامت بها والتي تعد استهدفا مباشرا لضرب الأمن والإستقرار الداخلي للجزائر وإشعال نار الفتنة في أوساط الشعب الجزائري، إضافة إلى احتلالها للجمهورية الصحراوية بخرقها للإلتزامات الدولية ونهبها ثروات الشعب الصحراوي خاصة وأن الجزائر من أكثر لدول الداعمة للقضية الصحراوية، وهذا في إطار مقاربة ثابتة انتهجتها الدبلوماسية الخارجية الجزائرية منذ نشوب هذه الأزمات، والتي تقوم على مبدأ أن الأمن الوطني هو من أمن دول الجوار، هذا المبدأ الذي يزعج العديد من الأطراف الخارجية والتي أصبحت

[1] ب. بولعراس، المخزن يواصل نهب ثروات الشعب الصحراوي بالتواطؤ مع شركات غربية سرقة مفضوحة ونهب ممنهج، ***مجلة الجيش***، ع. 702، (جانفي 2022)، ص ص.58، 59.

تسعى من خلال انتهاج عدة آليات لزعزعة سمعة الجزائر ومكانتها في المجتمع الدولي من خلال تصريحات كاذبة لا مكان لها من الصحة، ليؤدي تفاقم كل هذه التهديدات والتحديات لطرح تهديدات أخرى جديدة عرفت بالتهديدات اللاتماثلية .

الفرع الثاني: التهديدات اللاتماثلية:

إن كل هذه التهديدات على المستوى الإقليمي، أين عرفت المنطقة ودول الجوار عديد التعقيدات الأمنية نتيجة لتفاعل جملة من العوامل الداخلية والخارجية ، تمثل أبرزها في الفشل الدولاتي والذي يميز العديد من دول الساحل الإفريقي والمتمثل في العجز الاقتصادي والأمني ، وكذا التدخلات الأجنبية، والتي تمس بأمن حدود الجزائر واستقرارها، الأمر الذي تولدت عنه تهديدات جديدة عرفت بالتهديدات اللاتماثلية أو التهديدات العابرة للحدود، والتي تتصدى لها الجزائر خاصة بعد سنة 2011، مثل تزايد نشاط الجماعات الإرهابية، الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، التهديدات المناخية، والتهديدات السيبيرانية، وغيرها من الآفات والظواهر.

1- الإرهاب والجريمة المنظمة:

شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لاسيما الفواعل والهياكل، و تعتبر الجريمة المنظمة والحركات الإرهابية أحد أبرز الفواعل اللا تماثلية والتي كان لها دور في إضفاء هذه التغييرات، كما أثرت في المفهوم التقليدي للأمن، إضافة إلى استفادتها من المزايا التي منحتها لها العولمة خاصة فيما تعلق بالثروة التكنلوجية والرقمية، ما أدى بها للبحث عن مناطق تؤمن لها الحماية والفعالية اللازمة لنشاطها خاصة في تلك المناطق التي تكون الدول فيها عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية والتي يندرج ضمنها توفير الأمن والاستقرار الداخلي لمواطنيها، وقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تصاعدا وتفاقما لظاهرتي الجريمة المنظمة والإرهاب فضلا عن التعاون والتنسيق الموجود بينهم ما يشكل تهديدا على أمن واستقرار دول المنطقة[1] .

باعتبار أن الجزائر تنتمي لعدة فضاءات جيوسياسية، منها منطقة الساحل الإفريقي، فقد أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما قامت التنظيمات المسلحة بإقامة تعاون مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، دون أن تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الإتجار بالبشر، المخدرات والسلاح)، من أجل تموين وتمويل مختلف

[1] خالد بشكيط، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، ***مجلة أبحاث قانونية وسياسية***، ع. 6، (جوان 2018)، ص.218.

نشاطاتها[1]، ويعتبر الإرهاب من بين أهم مصادر تهديد الأمن القومي الجزائري، وقد عانت الجزائر لسنوات عديدة من هذا التهديد، حيث وصل لحد تهديد كيان الدولة الجزائرية في فترة التسعينات، ولازال إلى اليوم يلقي بظلاله على حدودها، فأصبح يشكل أولوية قصوى لمختلف المؤسسات السياسية و خاصة الأمنية منها في الجزائر[2].

تعد أزمة تيغنتورين في 16 جانفي 2013، من أخطر ما تعرضت له الجزائر من قبل الإرهاب، حيث استهدفت الجماعة الإرهابية قاعدة الغاز بـ"تيغنتورين" الذي يمثل حوالي 12 % من صادرات الجزائر، وحصر 130 أجنبي داخله، ولقد تمكن الجيش الجزائري باحترافية عالية بالقضاء على 32 إرهابي[3].

و تشكل الجريمة المنظمة هي الأخرى وبالأخص تلك التي تتعلق بالإتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري نظرا لما له من تأثيرات سلبية تمس بجميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة والمجتمع وحتى الأفراد)، وهو ما يتطلب وضع استراتيجيات أمنية شاملة، والتي تقوم على إجراءات عسكرية بالدرجة الأولى، وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية)، للتصدي له، فقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا، والكاميرون)، وكذا ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين، حيث تشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، إضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها، والإتجار بها على الأمن الجزائري[4].

كما يعد الساحل منطقة استراتيجية لحركة مرور الأسلحة، والتي تعمل على تغذية الشبكات الإجرامية العاملة في التهريب، والجماعات الإرهابية، وازدادت هذه الظاهرة جراء إفرازات الأزمة الليبية وسقوط نظام "معمر القذافي"، وعودة الطوارق الذين ساندوه وقاتلوا إلى جانبه مدججين بالأسلحة[5].

---

[1] حمزة برابح، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية، اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، ع. 6، (جوان 2017)، ص.271.

[2] فيروز مزياني، ***مرجع سابق***، ص. 547.

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص.547، 548.

[4] برابح، ***مرجع سابق***، ص ص.271، 272.

[5] ***المرجع نفسه***، ص.272.

إن ديناميكية النشاط الإجرامي في منطقة الساحل الإفريقي والاعتماد المتبادل في ما بين المنظمات الإجرامية التي تعرف تداخلا في ما بينها، والتي يمكن اعتبارها أهم نتائج الفوضى الأمنية المتعددة الجوانب والمسببات في الشمال الإفريقي وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، إضافة إلى أن العمليات الإرهابية أصبحت تتسم بالتخطيط الجيد، بحيث تتم دراستها بشكل دقيق مع اختيار مثالي للتوقيت لأجل إنجاح العملية وبلوغ أقصى الأهداف، من تخريب وتدمير أو ابتزاز، فقد تزايدت العمليات الإرهابية وتزايد معها عدد الضحايا والخسائر، ولهذا أصبح من الصعب الفصل بين نشاط المنظمات الإرهابية وبين المنظمات الإجرامية والتي أصبحت على علاقة بالمنظمات الدولية للتهريب المتعدد الأنواع، مثال ذلك التحالف بين القاعدة بالمغرب الإسلامي و المنظمات الدولية لتهريب المخدرات، لتصبح المنطقة جراء هذا مقسمة إلى مناطق حكومية ومناطق رمادية، ما سهل تنقل الجماعات بكل حرية[1].

أ- **الاتجار بالمخدرات:**

بحسب التقرير السنوي الذي أعدته الهيئة الدولية لمكافحة المخدرات والتي قدرت الكمية السنوية لكميات الكوكايين لوحده والتي تعبر غرب إفريقيا ومنطقة الساحل بما يزيد عن 1.25 مليار دولار سنويا، بالإضافة إلى تهريب الهيروين وباقي المخدرات الاصطناعية، وتستعمل في عملية التهريب كل وسائل النقل برا وبحرا وجوا، إضافة إلى تجارة السلاح فقد عملت هذه المنظمات الإجرامية والإرهابية المتواطئة بالساحل الإفريقي، إما في إطار التمويل أو لغرض الحماية، ولم يقتصر عملها على استغلال المنطقة كنقطة عبور من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، بل أصبحت تسعى أيضا إلى إنتاج عدة أنواع من المخدرات الإصطناعية الموجهة نحو الأسواق الأوروبية والآسيوية، علاوة على تصنيع المنشطات الأمفيتامينية، كما أدرجت ضمن أعمالها الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والتي تعتبر نتاجا لظاهرة الهجرة غير الشرعية[2].

ولازالت وحدات الجيش الوطني الشعبي تواصل مكافحتها للإرهاب والجريمة المنظمة ومايرتبط بها من آفات نخرت الاقتصاد الوطني، ومن بين العمليات النوعية التي قام بها أفراد الجيش الكشف عن كمية ضخمة من الكيف المعالج تقدر بـ(52)قنطارا و (95) كيلو غراما على متن قارب شراعي حامل للراية الألمانية تعرض لعطل تقني على بعد خمسة عشر (15)ميلا بحريا شمال رأس فالكون بوهران بالناحية العسكرية الثانية، عقب عملية البحث والإنقاذ التي قامت بها وحدات تابعة للقوات البحرية يوم 10 سبتمبر 2019، والتي مكنت من

[1] غريب، ***مرجع سابق***، ص.44.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.45.

إنقاذ ثلاثة (03) أشخاص أجانب كانوا على متنه، كما تم توقيف عدد من الإرهابيين والمهربين وضبط مجموعة من الأسلحة في أماكن في مختلف النواحي العسكرية، واندرجت هذه النتائج النوعية في سياق الجهود المتواصلة الهادفة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا الحد من انتشار ظاهرة الاتجار بالمخدرات وتهريبها في الجزائر، لتضاف إلى عديد العمليات التي مكنت من إحباط مختلف أشكال الجريمة، وهو ما يؤكد جاهزية الدائمة والاحترافية العالية التي تتحلى بها القوات المسلحة في الميدان في مواجهتها لجل التهديدات[1].

كما تمارس شبكات تهريب المخدرات نشاطها على الحدود المغربية حيث تتخذها كملاذ آمن، وهي تحاول وبدعم من أجهزة رسمية ممارسة حرب ضد الجزائر باستعمال المخدرات، والتي تستهدف الأمن القومي ، والقوة الفاعلة في المجتمع والمتمثلة في الشباب، وهو ما تعمل وحدات الجيش الشعبي الوطني على مواجهته، ووفقا لما أصدره المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام للدرك الوطني، فيما يتعلق بمراحل تطور منحنى تركيز المادة الفعالة في المخدرات المحجوزة منذ سنة 2010، وبعد إجراء تحاليل على 30 ألف عينة من الحشيش، تبين أن تركيز المادة استقر في حدود 7 % ليصل إلى 10% في الفترة من 2016 إلى 2018، لتصل إلى أكثر من 20% في عام 2020، فالمغرب تهدف لتفكيك الدول من خلال نشاطها في هذا المجال، حيث نجد ما يقارب مليون مواطن من الريف المغربي يقتاتون من المخدرات وهو ما يشكل تهديدا للحدود الوطنية[2].

وكشفت الحصيلة السنوية لوحدات الدرك الوطني لسنة 2020 عن حجز 62.994 طن من الكيف المعالج (منها 3.031 طن لفظتها أمواج البحر) وحجز أكثر من مليون و800 ألف قرص مهلوس و11.587 كغ من مادة الكوكايين و114 شجيرة قنب هندي، وعرفت نسبة الأشخاص المتورطين في القضايا المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية زيادة بنسبة 35 في المئة عن سنة 2019، حيث تم ضبط 9770 شخص منهم 6308 متورط في قضايا تجارة واستهلاك المخدرات[3].

وقد صنف مرصد الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة المغرب كأول منتج للقنب الهندي في تقريره الصادر سنة 2020، وحسب ما جاء في التقرير فإنه قد تم زرع 47500 هكتارا سنة 2018، من قبل شبكات الإتجار بالقنب الهندي، وكشفت الاحصائيات الأخيرة أن 55 ألف هكتار تمت زراعتها سنة 2019، حيث توجد مساحات شاسعة لمحاصيل مزروعة لنبات القنب الهندي بطريقة غير شرعية في شمال المغرب، و التي تقدر

[1] مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: عمليات نوعية، ***مجلة الجيش***، ع. 675، (أكتوبر 2019)، ص.23.

[2] جهود مضنية ونتائج نوعية، ***مجلة الجيش***، ع. 693، (أفريل 2021)، ص.40.

[3] ***المكان نفسه.***

نسبة مداخيلها بـ 32% من الناتج الداخلي الخام، فالاقتصاد المغربي يعتمد على المداخيل المتأتية من تجارة المخدرات بالدرجة الأولى (إقتصاد المخدرات)، كما يربط أباطرة المخدرات علاقة وثيقة مع شبكات الاتجار بالبشر بمنطقة جنوب الصحراء ومع الجماعات الإرهابية، الأمر الذي جعل المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي منطقة رمادية والتي تعاني أيضا من اللا استقرار، وترمي المغرب في الوقت ذاته من خلال استراتيجيتها لإغراق الجزائر بالمخدرات ما يشكل تهديدا على أمنها الوطني ومحاولة استهداف المجتمع الجزائري، ففي خضم هذا تحولت الجزائر من بلد عبور إلى بلد مستهلك للمخدرات مستهدف وبشكل مباشر من قبل شبكات دولية ذات صلة بالاتجار بالمخدرات ، ومتواطئة مع نظام المخزن والذي يدعم الجريمة المنظمة لاسيما الاتجار بالمخدرات فهي تمثل تجارة مربحة له من جهة، من جهة أخرى يهدف من خلالها لامتصاص الاحتقان الاجتماعي مع اتساع رقعة الفقر بالمغرب وتفشي ظاهرة البطالة بين أوساط الشباب، و غاية في تشجيع أعوانه المتركزين على الحدود لتسهيل تمرير أطنان المخدرات نحو الجزائر، خاصة وأن تجارة المخدرات تساهم في تمويل الجريمة المنظمة والمجموعات الإرهابية المتواجدة بالمنطقة، إضافة إلى اعتمادها لمصادر تمويل أخرى كحجز الرهائن ودفع الفدية والهجرة غير الشرعية والاتجار بالأسلحة والتهريب بمختلف أنواعه (السجائر والوقود والماشية وغيرها)[1].

كما عملت على تغيير طرق التهريب بعد أن أصبح استعمال الطرق التقليدية يفضي إلى فشل جل عمليات التهريب، حيث لجأ هؤلاء إلى الاستعانة بالمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، باستغلال ظروفهم المعيشية السيئة، باستغلال ظهورهم لنقل وتهريب المخدرات اتجاه الحدود الجزائرية، وتتم العملية بربط حقيبة على ظهر كل مهاجر وتكون معبأة بما قوامه من 5 إلى 20 كلغ من الكيف المعالج وتكون أحيانا في قوالب فواكه وبغطاء علامات تجارية[2].

كما نجد أن للمغرب إرادة واضحة لعدم احترامه للأعراف والقوانين الدولية، حيث قامت باستحداث منطقة الكركرات بالأراضي المحتلة من الصحراء الغربية كممر غير شرعي يساعد على تسهيل عمليات عبور المخدرات إلى دول الساحل وغرب إفريقيا وأروبا[3].

وحسب ما ورد بمجلة الجيش لشهر أوت 2021 في عددها 697 في تعليق، والذي جاء بعنوان **" التكالب المخزني على وحدة الوطن لم يعد خفيا"** زيادة على تهريب السلاح والاتجار بالمخدرات والمهلوسات، لجأ المخزن

[1] غنية سهام حمام، نظام المخزن يسعى لإغراق الجزائر بالسموم، ***مجلة الجيش***، ع. 693، (أفريل 2021)، ص ص.34، 35.

[2] محمد بوكبشة، هكذا تهرب المخدرات انطلاقا من المغرب، ***مجلة الجيش***، ع. 693، (أفريل 2021)، ص.29.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.34.

المغربي عبر شبكاته إلى تزوير العملة في حربه ضد الشعب الجزائري، حيث تمكنت مصالح الدرك الوطني وحرس الحدود، في شهر جويلية 2021، على الحدود الغربية من تفكيك شبكة إجرامية بحوزتها مبالغ مالية ضخمة مزورة من العملة الوطنية، كان مصدرها المغرب حيث حاولوا إدخالها لترويجها، ما يدل على محاولة زعزعة أمن واستقرار البلاد وزرع الفوضى والفتنة بين أبناء الشعب، واستنزاف مقدرات الاقتصاد الوطني، من خلال إغراق السوق الوطنية بهذه العملة المزورة، غير أن الجيش أفشل كل تلك المحاولات من خلال العمليات النوعية للقوات المسلحة على الحدود[1].

جدول رقم (10): جدول يوضح الحصيلة السداسية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة 2019-2021

السنة	الإرهاب	الجريمة المنظمة
الحصيلة السداسية جانفي/جوان 2019	تحييد49 إرهابيا	استرجاع 370 قطعة سلاح
الحصيلة السداسية جانفي جوان 2020	تحييد 23 إرهابي	استرجاع 124 قطعة سلاح
الحصيلة السداسية جانفي/جوان 2021	تحييد 19 إرهابيا	استرجاع 302 قطعة سلاح توقيف 866 تاجر مخدرات

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف

من خلال الجدول فإن حصيلة عمل الجيش الوطني الشعبي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة طوال السنة، تعد خير مبرهن على ارتفاع حجم التهديدات الأمنية على الجزائر، وتؤكد في الوقت ذاته على أن قيام المخاطر في المناطق الحدودية لايزال مستمرا، كما تثبت هذه الحصيلة أيضا نجاعة الاستراتيجية العسكرية التي يتبناها الجيش الوطني الشعبي سواء تعلق الأمر بالجانب الميداني، عبر عمل استعلاماتي قوي سابق عن العمل العسكري داخليا من خلال القضاء على المجرمين، أو في الحدود بانتهاجها العمل الصارم والعمل على إحباط استراتيجية بعض الأطراف الدولية والإقليمية، أما فيما يخص الجانب الثاني الذي ارتكزت

[1] التكالب المخزني على وحدة الوطن لم يعد خفيا، ***مجلة الجيش***، ع. 697، (أوت 2021)، ص.21.

عليه المقاربة، هو المحور الحدودي وهذا للقضاء على المجموعات المسلحة والكشف عن الأسلحة والذخائر المتنوعة[1].

ب- **الهجرة غير الشرعية:**

ويعد ملف الهجرة الغير الشرعية أحد أكبر وأهم القضايا الأمنية غير التماثلية المطروحة في الجزائر، حيث طرحت انشغالا أمنيا من نوع آخر في الجزائر، فبالإضافة إلى ما يحمله المهاجرون الغير الشرعيون من التهديدات الصلبة تشمل تهديدات الهجرة غير المشروعة قضايا مرتبطة بالمفهوم الموسع للأمن "الأمن الهوياتي" والأمن الثقافي" كما جاءت في طرح صدام الحضارات، وقد أطلق عليها "**ألكسندر كوري" Alexandre Koyre** مصطلح "العدو الداخل"، بحيث تعد تهديد أمني لا تماثلي تعاني منه الجزائر في ظل الظروف الإقليمية الحالية، الأمر الذي يستوجب عليها انتهاج استراتيجية شاملة وفعالة تمزج بين التصدي الصلب والتصدي اللين لمواجهة هذه الظاهرة[2].

و تشهد الحدود الجزائرية الجنوبية ارتفاعا مضطردا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحيث تستقبل ما يقارب 500 مهاجر يوميا، خاصة على مستوى ولايتي أدرار وتمنراست الحدوديتين مع مالي والنيجر، حيث يقطعون صحراء شمال مالي وصحراء شمال النيجر مستعينين بشبكات تهريب البشر، وتعد الجزائر اليوم من بين أكثر عرضة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وقد تزداد حدة في المستقبل إذا لم تتخذ مقاربة فاعلة لمحاربة جل الأسباب المؤدية لتفاقم هذه الظاهرة، حيث أدى تفاقمها إلى ضحايا في جريمة الاتجار بالأشخاص، هذه الجريمة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية لتمويل صفوفها وضمان وجودها واستمراريتها، كما اتخذت منه الجريمة المنظمة كطريقة لتحقيق أهدافها، مما دفع المجتمع الدولي لعقد عديد الاتفاقيات في هذا المجال، وكان للجزائر مواقف إيجابية على الصعيد الدولي من خلال مصادقتها على أغلب الاتفاقيات [3].

في إطار هذه الظاهرة نفذت وحدات حرس السواحل في سنة 2020، العديد من التدخلات التي مكنت بتقديم المساعدة للمئات من المهاجرين الموجودين في حالة خطر، حيث قامت بتنفيذ 111 عملية بحث وإنقاذ من إسعاف 828 شخص، إضافة إلى تنفيذ عشرين (20) عملية دعم موجهة لقوارب الصيد البحري، وكذا 172 عملية أخرى، سمحت كلها بانتشال 188 جثة في عرض البحر، كما نفذت أيضا ما يقرب عن عشرين (20)

---

[1] ب. عميور، اليقظة الاستراتيجية والدفاع الوطني.. صمام الأمان، ***مجلة الجيش***، ع. 671، (جوان 2019)، ص.26.

[2] ***المكان نفسه***.

[3] سفيان بليل، الإتجار بالبشر جريمة في حق الإنسانية، ***مجلة الجيش***، ع. 671، (جوان 2019)، ص ص.40- 42.

عملية إجلاء صحي عن طريق الوسائل البحرية والجوية، مما أدى إلى إجلاء 15 شخصا ، واسترجاع الوحدات العائمة لحرس السواحل 1.897.962 من الكيف المعالج على شكل طرود عائمة معبئة في شكل صفائح والعثور على سبعة (07) ألغام بحرية قديمة[1]، كما قامت وحدات الدرك الوطني بتفكيك 190 شبكة وتوقيف 619 شخص مهرب، كما تم حجز 720 قطعة سلاح و35550 ذخيرة من مختلف العيارات[2].

وبالنظر كذلك إلى الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة حوض المتوسط والذي يتوسط القارات الثلاثة*، ومعبر لطرق التجارة العالمية وتنقل الأشخاص، أصبحت المنطقة تواجه تهديدات أمنية خطيرة حيث شهدت تزايدا كبيرا للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والتجارة الغير المشروعة بالسلاح وتهريب المخدرات والهجرة الغير الشرعية، وما زاد من خطورة هذه الظواهر، نظرا لأنها متشابكة وتربطها مصالح مشتركة، وباعتبار الجزائر تلعب دورا محوريا في المنطقة، الأمر الذي عرضها أكثر لتهديدات ثلاثية الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية، وهو ما يفسر إنضمام الجزائر إلى منتدى الحوار لدول غرب المتوسط*،

---

[1] جويدة بوعرابة، القوات البحرية تطور يتماشى مع وتيرة المهام المسندة، ***مجلة الجيش***، ع. 691، (فيفري 2021)، ص.28.

*القارات الثلاث: (إفريقيا، آسيا، أوروبا)

*__*منتدى الحوار لدول غرب المتوسط:*__* والمعروف بمجموعة "حوار 5 + 5"، أطلق بشكل رسمي سنة 1990 بروما، يجمع البلدان الواقعة بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، يضم كلا من الجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس وليبيا من الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، مقابل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال من الضفة الشمالية، هدفت المبادرة إلى المساهمة في تحقيق الامن بالمنطقة المتوسطية من خلال إرساء تعاون وثيق بين البلدان الخمسة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الخمسة الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، و\لك عن طريق الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي.

__"مبادرة 5 + 5 دفاع":*__* تجمع هذه المبادرة بين الدول المغاربية الخمسة، الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا، وخمس دول من الإتحاد الأوروبي وهي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا، وظهرت فكرة هذه المبادرة خلال ثمانينات القرن الماضي، لتتجسد على أرض الواقع في شهر أكتوبر 1990، وتتوج ببيان روما الذي أبرز الملامح العامة للمبادرة بأبعادها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وهي تعني " إعلان النية" والذي حد إطار التعاون الأمني متعدد الأطراف في المنطقة لترقية النشاطات العملية في المجالات ذات الاهتمام المشترك وتشجيع تبادل وتقاسم المعارف والتجارب بين الدول الأعضاء وتسهيل التعاون البيني للقوات المسلحة، مع إقامة علاقة الثقة والتفاهم المتبادل بين دول المبادرة للاستجابة بفعالية للتحديات المطروحة، بالإضافة إلى جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة سلام واستقرار، كما ترتكز على ثلاثة مجالات اهتمام وتعاون وتشتمل على المراقبة البحرية ، الأمن الجوي، ومجالات تعاون أخرى لتشمل نزع وتدمير الألغام المضادة، ومكافحة الجراد والجرائم الإلكترونية والصحة العسكرية وغيرها.

*__الحوار الأطلسي – المتوسطي:__ نشأ في عام 1994، ويعتبر أحد أهم الحوارات الأمنية في المتوسط، وهو حوار أطلقه حلف شمالي الأطلسي مع سبع دول من جنوب المتوسط، هدفه الأساسي " جعل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم وازدهار، وذلك من خلال العمل مع الشركاء المتوسطين على حل القضايا الأمنية المعقدة في المنطقة، حيث ثمن التوجه الجديد للناتو القائم على التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب مبادرة الحوار المتوسطي كسياسة انفتاح مكنت الحلف من التوسع بما يتماشى والمقتضيات الأمنية للقرن الواحد والعشرين، ويأتي على رأسها الإرهاب.

[2] جهود مضنية ونتائج نوعية، ***مرجع سابق***، ص.40.

ومبادرة 5+ 5 دفاع* ، وكذا الحوار الأطلسي- المتوسطي*، غاية في المساهمة الفعلية في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وكذا مشاركتها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف[1].

ت- التهديدات السيبرانية:

يواجه المجتمع الدولي اليوم نوعا جديدا من الحروب التي تستعمل فيها طرق مستجدة في القتال، وتدور مجرياتها في مسرح عمليات غير تقليدي، من خلال تعرض الدول لما يعرف بالهجومات السيبيرانية والتي تسعى للإعتداء على سيادتها الوطنية، حيث أصبح الفضاء السيبيراني باعتباره إحدى فضاءات الفكر الاستراتيجي* مسرحا للصراعات الجيوسياسية المعاصرة، وبيئة جديدة تستخدمها أطراف الحرب ليس بهدف تحقيق هزيمة عسكرية حاسمة وإنما لخلق الفوضى وإضعاف العدو إما في القتال أو أثناء التحضير له، وقد أدى اعتماد الدول بشكل كبير على شبكات الإنترنت في عديد المجالات من الاتصالات والخدمات إلى انتقال نشاط التهديد العسكري والأمني من البيئة الفيزيائية ممثلة في البر أو البحر أو الجو أو حتى الفضاء إلى بيئة افتراضية تقوم على علم الحوسبة والبرمجيات، فأصبح الاستخدام الواسع لشبكات الأنترنيت وما اتسم به من إيجابيات يحمل معه جل مصادر التهديد الأمني[2].

وعلى غرار دول العالم، فإن الجزائر ليست بمنأى بعيد عن التهديدات والمخاطر السيبيرانية التي لا تعترف بالحدود الجغرافية أو القانونية خاصة وأنها تعتمد التكنولوجيات الحديثة وتستغلها في غزو أي دولة تريد، لذا تعتمد في طريقة عملها على التكييف مع البيئة الرقمية العالمية الجديدة من خلال تعزيز ومراجعة استراتيجيتها السيبيرانية المتعلقة بالأمن السيبيراني والتفكير بشأن حوكمة الأنترنت، وآلية تجسيد المعادلة المتمثلة في إنشاء مجتمع معلوماتي منفتح مواكب لجل المستجدات وآمن في ذات الوقت[3].

فتح هذا الفضاء السيبيراني المجال لشبكات ظلامية وأشخاص لا أخلاق لهم وذلك باستخدام أسلحة رقمية متطورة، حيث تشهد الجزائر هذا الشكل الجديد من الحرب غير التقليدية فيما يسمى أيضا بحرب الجيل الجديد، فقد تعددت أشكال وأطراف التآمر على الجزائر، وهذ لعدة إعتبارات جيواستراتيجية كان الهدف منها تعطيل دورها الريادي إقليميا ودوليا وكبح عجلة تطورها، وكذا الإساءة إلى الشعب الجزائري، والجيش، وفي هذا الصدد نجد بعض الكيانات والأنظمة المعادية للجزائر على غرار نظام المخزن وحليفه الصهيوني قد جندت كل

[1] إلهام غازي، التحديات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، ***مجلة الجيش***، ع. 668، (مارس 2019)، ص ص.50- 53.

[2] بوبرطخ، ***مرجع سابق***، ص ص.24، 25.

[3] إسماعيل جنادي، الدفاع السيبيراني من أهم تحديات الجيش الوطني الشعبي، ***مجلة الجيش***، ع. 658، (أوت 2020)، ص.31.

أساليب الحرب السيبيرانية بنشر الإشاعات والأكاذيب والفيديوهات المفبركة على المنصات الاجتماعية وتكليف بعض العملاء بمهمة زرع الفتنة واليأس في وسط أبناء الشعب الجزائري وبث الأفكار الهدامة وكل ما من شأنه تفكيك المجتمع ونشر الفوضى، من خلال ممارسة الضغط عليه واستغلال نقطة التنوع الثقافي الموجود في المجتمع للتأثير على الوعي الجمعي للأفراد وكذا إضعاف الجبهة الداخلية وتمزيق النسيج الاجتماعي، وقد تجسدت هذه الأساليب السيبيرانية أثناء المسيرات الشعبية لـ 22 فيفري 2019 حيث استهدفت نشوب حرب أهلية وقطع العلاقة بين الجيش والشعب خاصة بعد تدخل المؤسسة العسكرية لتولي زمام الأمور وعملها على إيجاد حل للأزمة[1].

وقد تم شن حرب إلكترونية مركزة استهدفت ضرب الرابطة بين الجيش والشعب خاصة فيما تعلق بالشعارات القوية التي كانت تجسد رابطة "جيش ــ أمة" ومثالها "جيش-شعب، خاوة خاوة"، فعدد الصفحات على فايسبوك لوحدها والتي تدار لمهاجمة الجزائر وجيشها بلغت أكثر من 500 صفحة بالمغرب، ونحو 150 صفحة في فرنسا، ومن الكيان الصهيوني نحو 20 صفحة، حيث تقوم بالترويج لمنشورات صفحات أخرى تهاجم السلطة والجيش وتعمل على نشر الأخبار الكاذبة والإشاعات[2]، و قد استمرت ما بعد المسيرات الشعبية، حيث تم الكشف عن وجود أطراف داخلية وخارجية كانت تسعى لزعزعة الاستقرار الداخلي للجزائر وضرب الوحدة الوطنية باستغلال بعض الخونة المأجورين، وكذا استخدام كل الوسائل المتاحة لمهاجمة الجزائر[3].

تم إجهاض هذه المخططات المعادية وكشفها أمام الرأي العام الدولي على غرار محاولة التجسس الصهيوني – المغربي على الدول بواسطة برنامج "بيغاسوس" بيقظة وتضامن الشعب الجزائري وتأهب خطوط دفاعات الأمة في مقدمتها الجيش من أجل التصدي لكافة التهديدات[4].

وقد أكد التقرير السنوي لسنة 2020 الصادر عن المختبر الروسي **"كاسبرسكي"** عل أن الجزائر تحتل المركز الثاني من حيث العتاد الإلكتروني المستهدف بواسطة البرمجيات الخبيثة[5]، وفي نفس الصدد أكد رئيس

---

[1] إسماعيل جنادي، (وآخرون)، الجزائر في مواجهة حروب الجيل الجديد ضرورة إرساء إستراتيجية سيبيرانية، ***مجلة الجيش***، ع. 701، (ديسمبر 2021)، ص.38.

[2] حقيقة "دولة مدنية ماشي عسكرية"، ***مجلة الجيش***، ع. 692، (مارس 2021)، ص.16.

[3] جنادي، ***مرجع سابق***، ص.38.

[4] ***المرجع نفسه***، ص ص.38، 39.

[5] ***المرجع نفسه***، ص.39.

****في نفس الصدد أكد رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي: " عرفت بلادنا الجزائر العديد من الهجمات السيبيرانية، التي استهدفت مواقع حكومية وأخرى تابعة لمؤسسات اقتصادية وحيوية إستراتيجية وازدادت هذه الهجمات حدة وكثافة في الآونة الأخيرة مع خروج***

أركان الجيش الوطني الشعبي* من خلال فعاليات ملتقى بعنوان " الأمن السيبيراني والدفاع السيبيراني: رهانات وتحديات على ضوء التحولات الجديدة المتعدد الأبعاد يومي 23 و 24 ماي 2021 على أن مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي أصبحت الملاذ الآمن لشبكات إجرامية منظمة من قبل أطراف معروفة بعدائها للجزائر لازالت تواصل عملية شن حملات تحريضية لضرب استقرار البلاد وزرع الفتنة بين أفراد الشعب الواحد[1].

و حسب تقارير الأجهزة الأمنية عرفت ظاهرة الجريمة السيبرانية تزايدا جد متسارع منذ تفشي جائحة كورونا، وارتفع معها أيضا معدل نشر الأخبار المزيفة "Fake News " بنسبة 14% على منصات التواصل الاجتماعي، هذه الأخيرة التي تشكل فضاءًا للجريمة بامتياز، وسلاحا ذو فعالية في حروب الجيل الجديد، وتتزايد هذه الهجمات مع اقتراب كل حدث رسمي قد يمثل خطوة حاسمة في مسيرة الجزائر الجديدة على غرار مواعيد الاستحقاقات الانتخابية، سواء خلال رئاسيات 12 ديسمبر 2019، تشريعات 12 جوان 2021، أو محليات 27 نوفمبر 2021، أين تم إنشاء آلاف الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي والتي استهدفت نشر معلومات مغلوطة وجهت ضد الشعب والمؤسسات الدستورية في الجزائر[2].

أما بخصوص الجرائم المرتكبة بوسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال سجلت مصالح الدرك الوطني في مجال الشرطة القضائية 1362 فعلا مجرما وذلك بارتفاع قدر بـ 62 في المائة مقارنة بسنة 2019، ما أدى لتورط 1028شخص، وشملت 350 جريمة قذف وسب و110 جريمة ابتزاز، و105 في النصب والاحتيال[3].

وتعتمد حروب الجيل الجديد على وسائل وأساليب متطورة ومبتكرة حسب ما ذكره رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق السعيد شنقريحة خلال إشرافه على ملتقى وطني في شهر فيفري 2021 حول حروب الجيل الجديد، على استعمال عدة أدوات ووسائل مختلفة قد تكون معلوماتية، اقتصادية، اجتماعية وعسكرية، والتي كان لإفرازات العولمة إسهام في توسيعها وتجسيدها، وفي هذا الصدد أوضحت عديد الدراسات

بلادنا من أزمتها ودخولها مرحلة بناء الجزائر الجديدة...كما شكلت مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي، ملاذا لشبكات إجرامية منظمة، معروفة بحقدها وكراهيتها للدولة الجزائرية...لتشن حملات تحريضية، تهدف من خلالها إلى ضرب الاستقرار، وزرع الفتنة بين أفراد الشعب الواحد".

[1] آمال فضيل الشريف، السيد الفريق رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي يشرف على افتتاح أشغال ملتقى بعنوان: الأمن السيبيراني والدفاع السيبيراني: رهانات وتحديات، ***مجلة الجيش***، ع. 695، (جوان 2021)، ص.20.

[2] جنادي، ***مرجع سابق***، ص.40.

[3] جهود مضنية ونتائج نوعية، ***مرجع سابق***، ص.40.

أن أدوات هذه الحروب تنقسم إلى داخلية وخارجية[1]*، تهدف جميعها لتعزيز عدم الاستقرار واللا أمن وإجهاد النظام القائم وتفكيك الدولة من الداخل .

ث- <u>التهديدات البيئية:</u>

تعتبر ظاهرة التغيرات المناخية من أهم التحديات البيئية التي تواجهها دول حوض البحر المتوسط ضمن 25 منطقة حسب ما حددته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، باعتبارها المنطقة الأكثر حرارة في العالم، وللتغييرات المناخية آثار شديدة الخطورة على الضفة الجنوبية والشرقية للحوض المتوسط فهي مصحوبة بضغوطات نتيجة ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي والتوسع الحضري بالمدن الكبرى ما يؤدي إلى تفاقم

[1] إسماعيل جنادي، (وآخرون)، أساليب وآليات تنفيذ حروب الجيل الجديد هكذا تدمر الأوطان، ***مجلة الجيش***، ع. 701، (ديسمبر 2021)، ص.42.

* بحيث تعمل الأولى على زعزعة الاستقرار وإنهاك قوة الدولة ما يؤدي لإسقاطها من الداخل، بينما تقوم الثانية بالعمل على حرمان النظام الحاكم من الاستفادة من أي مساعدات إقليمية أو دولية من خلال تشويه نظامها السياسي من جهة، وتعمل على إضعاف موارده المالية والاقتصادية من جهة أخرى، ما يؤدي إلى اتهام هذا النظام بالتسبب في تدهور الأوضاع المعيشية من تفشي للبطالة والفقر والمرض وغيرها، الأمر الذي يعزز عدم الاستقرار الأمني الداخلي كما يعجل بإضعاف الدولة وتفكيكها ومنه إسقاط نظامها السياسي، حيث تتمثل الأدوات الداخلية في: صراع إرادة سياسية: وهو من أبرز تكتيكات حروب الجيل الجديد وحسب البروفيسور الأمريكي **"ماكس مانوارينج"** الباحث في الاستراتيجيات العسكرية فقد أصبحت صراع إرادة سياسية لا مجرد صراع بالقوة المسلحة، ونجد من بين الأدوات السياسية المستعملة في هذا النوع من الحروب في إثارة المجتمع من خلال استخدام الاعتصامات والإضرابات والعصيان المني لشل البنية التحتية للدول ومؤسساتها، القيام بالعمليات الإرهابية وتوظيف التنظيمات المتطرفة، إضعاف الدولة الوطنية بتغييب أخلاقها وضرب هيبتها في قلوب وعقول منتسبيها، استهداف الانتماء الاجتماعي وضرب اللحمة الوطنية، ودفع الأقليات والعرقيات للمطالبة بالحكم الذاتي والانفصال لإقامة كيانات خاصة بهم، ثانيا تزييف الحقائق والتلاعب النفسي: بالسيطرة على وسائل الإعلام وتزييف الحقائق، من خلال عمل بعض وسائل الإعلام داخل الدولة المستهدفة والتي تتناول القضايا المثيرة للرأي العام بصورة حادة وغير موضوعية، والتركيز فقط على السلبيات ونقاط الضعف في أداء الدولة ومؤسساتها، فضلا عن بث معلومات مضللة تشكك في شرعية النظام الحكم وفي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فقد أصبحت أداة حرب ناعمة وفعالة ، ثالثا الاستقطاب والتمويل المشبوه: وتتم من خلال قيام بعض الأجهزة المخابراتية المعادية باختيار بعض الشخصيات غير المعروفة خاصة فئة الشباب، والتي يسهل استقطابها في الدول المستهدفة وإعدادها وتدريبها للقيام بالأدوار المطلوبة في إثارة الرأي العام الداخلي وحثه على الاحتجاجات والتظاهر وفق خطط واضحة ومحددة ودعم مالي كبير، ويتم هذا ضمن منظومة متكاملة مثل بعض مراكز صناعة الفكر التي تزعم نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وغيرها، إضافة إلى تجنيد المرتزقة والتلاعب بالعقول: وتتم عن طريق شبكات الأنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي تسمح ببث الرسائل السلبية ونشر الشائعات وتبادل الاتصالات العابرة للحدود وجعل وسائل الإعلام العالمية منفذا لنشر تقارير مسموعة ومرئية تتسم بالسلبية لما يجري لإثارة الرأي العام الوطني والدولي ضد النظام الحاكم، ومثال ذلك ما يقوم به نظام المحزن، أما الأدوات الخارجية نجدها تشمل: التأثير على مجلس الأمن الدولي لإصدار قرارات بفرض عقوبات على الدولة المستهدفة، حمل مجلس الأمن الدولي على تطبيق ما جاء في الفصل السابع لميثاق الأمم والذي يضفي الشرعية الدولية على استخدام القوة ضد الدولة الوطنية المستهدفة زعما منها حماية الأقليات والتدخل الإنساني عند الحاجة.

الاستغلال العشوائي للموارد المائية، مما يجعل الدول المتوسطية أمام تحد جديد لضمان الأمن الغذائي لمجتمعاتها[1].

- **التغيرات المناخية:**

على غرار دول حوض المتوسط، فإن الجزائر معرضة لهذه التهديدات بطريقة مباشرة وما تخلفه من آثار متمثلة في نقص كمية الأمطار المتساقطة مما يؤدي إلى ندرة المياه والتصحر ومنه يهدد شمال البلاد، وفي هذا السياق قدمت الجزائر وثيقة استراتيجية لمكافحة الآثار المترتبة عن تغير المناخ على الصعيد الوطني، والتي تجسدت فيما عرف بالمخطط الوطني للمناخ والذي اشتمل على 156 إجراء، كان نتاجا للتنسيق بين عدة قطاعات في إطار عمليات التكيف مع هذا التهديد والتي اشتملت على[2]:

- تسيير المخاطر على السواحل، وإدارة مخاطر الفيضانات وحماية الموارد المائية ومكافحة حرائق الغابات والتكيف مع الجفاف؛
- مراقبة تأثير هذه الظاهرة على الصحة (خاصة مع عودة الأوبئة)، بالإضافة إلى مكافحة التصحر؛
- تكييف مخططات الأعمال المحلية مع ظاهرة التغيرات المناخية، خاصة ما يتعلق بإدارة المخاطر الطبيعية أو البشرية.

يتضح من خلال الإجراءات المتضمنة في المخطط الوطني للمناخ، حجم المخاطر التي تنجم عن التغييرات المناخية، واشتملت هذه الإجراءات على عدة قطاعات غير أنه كان للمؤسسة العسكرية دور بارز في التصدي لمعظم تلك المخاطر، سواء في حرائق الغابات خاصة الحرائق التي عرفتها الجزائر الصيفين الماضيين فيما تعلق بالأمن الإنساني، أو مواجهة الأوبئة فيما يتعلق بالأمن الصحي (وهو ما ستتطرق إليه الدراسة في المطلب الثالث من هذا المبحث)، وحتى مكافحة التصحر، متبعة في ذلك عدة استراتيجيات، فقد أولت وزارة الدفاع الوطني لهذه المسألة اهتماما كبيرا ، إضافة لمشاركتها الفعالة كعضو في اللجنة الوطنية للمناخ وكذا في صياغة الخطوط العريضة للمخطط الوطني للمناخ الذي صادق عليه مجلس الحكومة في 21 سبتمبر 2019 [3].

---

[1] غنية سهام حمام، التغيرات المناخية ضمن مبادرة" 5+5 دفاع" مواجهة التحديات في غرب المتوسط، ***مجلة الجيش***، ع. 675، (أوت 2019)، ص ص.31، 32.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.33.

[3] إسماعيل جنادي، في مواجهة الطارئ المناخي الجزائر تفي بالتزاماتها، ***مجلة الجيش***، ع. 676، (نوفمبر 2019)، ص.55.

وقد نفذت وحدات الدرك الوطني المختصة في مجال الأمن العمومي في هذا الشأن 13258 خدمة مع تسجيل 3751 قضية تتعلق كلها بالمساس بالبيئة، وتنفيذ 2265 نشاط تحسيسي، إضافة إلى تسجيل وحدات الدرك الوطني في ميدان مكافحة حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية 1318 حريقا سنة 2020 كان منها 334 حريق في المحاصيل الزراعية و984 حرائق مست الغابات مع توقيف 66 شخصا متورطا[1].

يمكن القول أن الوضع السياسي الذي شهدته الجزائر بعد انطلاق الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019، جعل الجزائر تكون محط أنظار العديد من الأطراف التي تكن العداء لها سواء تاريخيا أو حديثا، لتستغل بذلك ثورة الشعب ضد النظام السائد في البلاد وكذا مرافقة الجيش لشعبه طوال فترة الحراك الشعبي وصولا لتنصيب رئيس للدولة والسلمية التي اتسم بها الحراك منذ بداته وحتى توقف المسيرات، والتي لم تعجب الكثيرين، فعملت على نشر الأخبار والإشاعات ممارسة بذلك كل أساليب التضليل الإعلامي في إطار ما عرف بالهجمات السيبيرانية التي استهدفت خلق نوع من الشقاق ومناهضة الدولة والمؤسسة العسكرية، من خلال غرس الأفكار الهدامة والمغلوطة في الأجيال الصاعدة على اعتبار أن المجتمع الجزائري مجتمع شبابي، واستمرت هذه الهجمات إلى ما بعد الحراك الشعبي، ليتكرر ظهورها في كل حدث رسمي تشهده البلاد الأمر الذي يشكل خطرا وتهديدا على أمن واستقرار الدولة زيادة على التهديدات الإقليمية التي تواجهها الجزائر على الحدود وما أفرزته من تهديدات اللا تماثلية والعابرة للحدود من إرهاب وجريمة منظمة على مختلف أشكالها من اتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها والذي ستكون جميعا تهديدات تعد المؤسسة العسكرية المواجه الأول والمتصدي لردع هذا العدوان عن الجزائر وتعزيز الأمن والاستقرار و الاستقرار السياسي في الوقت ذاته داخل الدولة.

المطلب الثالث: على المستوى المجتمعي: الأزمة الصحية: كوفيد 19 والحر ائق الإجرامية

يعد الأمن المجتمعي أحد مرتكزات الأمن الشامل، وهو معرض لعدة مخاطر قد تأتي فجائية أو قد تكون مفتعلة من قبل أطراف معينة مجهولة في بعض الأحيان، وهي الأزمة الصحية كوفيد 19 جاءت بشكل مفاجئ لتشكل تهديدا على الأمن الصحي العالمي، على غرار الجزائر فهي من الدول التي تأثرت بهذه الجائحة وألقت بتداعياتها عليها، هذا إلى جانب الحرائق التي شهدتها عديد الغابات والتي هددت الأمن المجتمعي ونشرت الرعب في أوساط المجتمع، واقد اعتبرت حرائق إجرامية مفتعلة وكارثة أيضا بهدف ضرب أمن واستقرار الجزائر وإشعال فتيل أزمة هوياتية لضرب الوحدة الوطنية.

[1] جهود مضنية ونتائج نوعية، ***مرجع سابق***، ص.39.

الفرع الأول: الأزمة الصحية: فيروس "كوفيد 19":

تعد "جائحة كوفيد 19" *أزمة صحية معقدة، أدت سرعة تفاقمها وانتشارها إلى ظهور عدة تداعيات مست عديد المجالات وعلى كافة المستويات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية، شملت الأفراد، المجتمعات، الدولة والمجتمع الدولي، وباعتبار أن مفهوم الأمن يتأثر بالسياق المكاني والزماني المتواجد به كان قطاع الأمن من بين أكثر القطاعات التي خضعت لتأثيرات جائحة كوفيد 19، فقد كان لهذه الأخيرة آثار عديدة على مفهوم الأمن[1] فقد شكلت تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وتحديا جديدا لإمكانيات الدول، حيث أعاد هذا الفيروس الأمن الصحي إلى الواجهة كأولوية كونه خط الدفاع الأول الذي يحمي الأفراد والمجتمعات من الأزمات الصحية خاصة مع تلاشي الحدود بين الدول وتقارب المسافات فالأزمات الصحية والأمراض المستجدة يمكن أن تؤدي إلى إضطرابات أمنية وعدم قدرة الأفراد على الشعور بالأمن[2]، خاصة وأنه تم تصنيف هذا الوباء بأنه يشكل تهديدا رئيسيا للأمن الصحي العالمي، خاصة وأن الأمن الصحي أصبح مرتبطا بتطور الأمراض الفيروسية وتنقلها عبر الدول والقارات بداية من فيروس الإيدز- إلى غاية ظهور فيروس كوفيد 19، وهذا مع بروز ظاهرة العولمة والتي كان من أهم نتائجها التطور الرقمي والتكنولوجي[3]، ما استدعى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية التي شملت المجال الصحي، الاقتصادي، الاجتماعي، والأمني[4]، من قبل جميع الدول ومنها الجزائر للحد من انتشار هذه الجائحة وفقا للوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية.

---

[1] إبراهيم سعد الشاكر فزاني، جوهر الأمن بعد جائحة كوفيد 19، ***المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية***، م. 58، ع. 2، (2021)، ص.387.

***"جائحة كوفيد 19"**: أطلق على فيروس كورونا تسمية "كوف المستجد 2019 " المستجد باسم "كوفيد-19"، تغيرت بعدها التسمية مرة أخرى لتصبح "سارس- كوف 2" و تعني سارس (متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد) و كوف وتعني (كورونا فيروس) وبتاريخ 11 فيفري 2020 سمي بمرض " كوفيد-19" ، وقد ظهر هذا الفيروس لأول مرة في مدينة ووهان الصينية حيث سجلت أول إصابة رسمية بهذا الفيروس في تاريخ 17 نوفمبر 2019، وانتقل بعدها إلى عديد من دول العالم، وتعني "كوفيد-19": ("كو " كورونا، "في" فيروس، و "د" المرض بالإنجليزية، والرقم 19 وهو سنة ظهور المرض)، (COVID-19 يقسم إلى CO تعني Corona، و VI إشارة إلى كلمة فيروسVirus، ويرمز الرقم 19 إلى عام 2019) ، وقد تم إطلاق تسمية كورونا فيروس نسبة إلى شكلها التاجي حيث تتسلل وتتشبث بخلايا الإنسان، و وصفت المنظمة العالمية للصحة بتاريخ 11 مارس الوباء بالجائحة، فهناك فرق بين المصطلحين، حيث يتم استعمال مصطلح الوباء عندما يكون المرض معديا وأصله في غالب الأحيان فيروسي، حيث تنتقل عدوى الفيروس بشكل كبير في منطقة ما لمدة معينة، أما الجائحة فتعني تفشي الفيروس في قارة بأكملها و في كل العالم بأسره.

[2] عائشة عبد الحميد، نوال ملوك، الإطار التنظيمي والقانوني لتسيير أزمة كورونا في الجزائر، ***المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية***، م. 5، ع .3، (2020)، ص ص.92، 93.

[3] نبيل زخنين، ***الأمن الصحي في السياسة الدولية أزمة كوفيد 19 نموذجا***، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021)، ص.25.

[4] عبد الحميد، ملوك، ***مرجع سابق***، ص.93.

وقد اتخذ رؤساء العالم على غرار الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا إجراءات صارمة لمنع التجمعات وحظر التجوال وذلك للحفاظ على سلامة المواطنين، خاصة في ظل غياب لقاح فعال أو عقار طبي للقضاء على هذه الجائحة التي أودت بحياة الآلاف، لذلك جندت الحكومة الجزائرية كل ما تتوفر عليه من أدوات ووسائل لحماية المواطنين حسب ما أكده خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه بتاريخ 17 مارس 2020*، فقد ارتبط هذا الوباء بالأمن الوطني والصحي خاصة وأن الحراك الشعبي كان متواصلا في الجزائر، ما قد يؤدي لتفاقم الأزمة الصحية، فالصحة ترتبط ارتباطا وثيقا بأمن الأفراد والمجتمعات والدول على مختلف المستويات، فالأمن الصحي أحد أهم مرتكزات الأمن الشامل، وحسب ما أكده التقرير الصادر مركز جون هويكينز للأمن الصحي فإن هذا الأخير ضعيف في جميع دول العالم، وقد صنف مؤشر الأمن الصحي العالمي الذي اعتمده نفس المركز السابق، دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية بأنها الحائزة على أفض نظام وقائي حيث حققت 60 دولة متوسط 51.9 درجة، بينما تقل بدرجة كبيرة في الدول الإفريقية والآسيوية، حيث وصل متوسط درجة مؤشر الأمن الصحي العالمي 40.2 درجة من أصل 100 [1].

أولا: آليات إدارة الأزمة الصحية بالجزائر:

عرفت إدارة الأزمة الصحية بالجزائر مجموعة من القرارات لمجابهة الأزمة العالمية، حاولت من خلالها التخفيف من وطأتها على القطاعات الإستراتيجية مهددة أمن الدولة خاصة بالنظر للأزمة السياسية التي كانت تعيشها منذ شهور، لذلك قامت باتباع جملة من الآليات الإعلامية والأمنية، والقانونية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] أمال بوجبيدة، ضرورة التعاون، ***مجلة الجيش***، ع. 681، (أفريل 2020)، ص ص.38، 39.

حسب ما أكده خطاب رئيس الجمهورية الذي ألقاه بتاريخ 17 مارس 2020: ***"إني أؤكد لكم بان الدولة قوية، واعية بحساسية الظرف، مصغية لقلق المواطنين والمواطنات، منشغلة بهمومهم، بل إنها، وبقدر ما هي حريصة على احترام الحريات والحقوق بقدر ما هي مسؤولة عن حماية الأشخاص والممتلكات، بما فيها توفير الحماية الصحية والرعاية الطبية للمواطنين والمواطنات، واعتبار الوباء المتفشي مسألة أمن وطني، وأمن صحي تهم الجميع حتى لو أدى الأمر على تقييد بعض الحريات مؤقتا، فحياة المواطن، والمواطنة فوق كل اعتبار، وقبل كل شيء".***

***خطة إعلامية: تتكون الخطة من إنشاء مركز لاستقبال المكالمات على الرقم المجاني 30-30، وتعلق المحور الثاني من التخطيط الإعلامي بتطوير المو اقع الإعلانية باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية ليتم بثها على الإذاعة والتلفزيون الوطنيين، وكذلك على شبكة وزارة الصحة، بالإضافة إلى إرسال وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، تعليمات خاصة إلى جميع المديرين المحليين للصحة والسكان من أجل تعزيز إجراءات الاتصال لصالح الجمهور العام عبر القنوات الإذاعية وكذا تنظيم حملات توعية حول هذا الفيروس.**

- **الآليات الإعلامية:**

باعتبار ان للإعلام دورا مهما في الأزمات، و خاصة في ظل تطور وسائل الإتصال الحديثة، قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية والخطط العملياتية، حيث طورت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية خطة إعلامية* للوقاية من فيروس كورونا، وقد تم إطلاق هذا التخطيط الإعلامي بعد تفعيل نظام المراقبة والإنذار في فيفري 2020 على المستوى الوطني، و تم تعزيز هذا النظام بعد تسجيل أول حالة لفيروس كورونا في الجزائر في 25 فيفري 2020، كما قامت أيضا بتنصيب خلية دائمة لليقظة والمتابعة بتاريخ 16 مارس 2020 خاصة بالوقاية ومكافحة تفشي فيروس كورونا، هذا إضافة إلى تعليق الرحلات الجوية بشكل مؤقت بينها وبين بعض الدول الأوروبية على غرار إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وغيرها بداية من يوم 16 مارس 2020، وهذا في إطار الاستراتيجية الوطنية لمنع تفشي هذه الجائحة[1].

- **الآليات الأمنية:** تتمثل في استعدادات الجيش للتدخل في إدارة هذه الأزمة الصحية على جميع الأصعدة والميادين، خاصة وأن لمصالح الصحة العسكرية تجارب سابقة في مكافحة مثل هذه الأزمات الصحية الكبرى، ما أكسبها خبرة في وضع التدابير المناسبة وكذا تقنيات لتقديم العلاج للمصابين بكوفيد-19، ورفعها للقدرة الاستشفائية[2]، حيث قامت بوضع استراتيجية خاصة تماشيا والإجراءات التي اتبعتها المنظومة الوطنية في مجال مكافحة هذا الفيروس المستجد.

- **الآليات القانونية:** من بين أهم القرارات التي اتخذتها الدولة في الشق القانوني والتنظيمي نجد:

1- المرسوم التنفيذي رقم 20-69* المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق لـ 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، وقد نص هذا المرسوم على وفق ما يوضحه الجدول التالي[3]:

---

[1] تلعيش، ***مرجع سابق***، ص ص.204.207.

[2] ج. باشا، مواجهة وباء فيروس كورونا 2019 هل من تصدي، ***مجلة الجيش***، ع. 681، (أفريل 2020)، ص.37.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-69، المؤرخ في 21 مارس 2020، والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد.19)، ومكافحته، ***الجريدة الرسمية***، ع. 15، الصادر بتاريخ 21 مارس 2020، السنة 2020، ص ص.6، 7.

الجدول رقم (11): يوضح أهم المواد المتضمنة في المرسوم التنفيذي 20-69 والمتعلق بتدابير الوقاية من "كوفيد-19"

المـــادة	نص المـــــادة
المادة الأولى	الحد بصفة استثنائية، من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين سواء في الفضاءات العمومية أو أماكن العمل
المادة الثانية	تطبيق التدابير على مستوى كافة التراب الوطني لمدة أربعة عشر (14) يوما
المادة الثالثة	وجوب تعليق كل نشطات نقل الأشخاص
المادة الرابعة	تنظيم نقل الأشخاص لضمان استمرارية الخدمة العمومية والحفاظ على النشاطات الحيوية في المصالح المستثناة
المادة الخامسة	غلق محلات بيع المشروبات، ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم المدن الكبرى، مع استثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل
المادة السادسة	تقليص عدد مستخدمي المؤسسات العمومية مالا يقل عن 50%مع منح الأولوية للنساء العاملات للإستفادة بعطلة استثنائية مدفوعة الأجر

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 20-69، الجريدة الرسمية، العدد 15، ص ص.06، 07.

إضافة إلى المواد المتضمنة في الجدول، جاء في المرسوم التنفيذي بعض المواد التي أعطت صلاحيات واسعة للوالي لاتخاذ ما يراه صائبا في إدارة الأزمة الصحية على مستوى الإقليم.

2- تم وبأمر من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تنصيب لجنة للمتابعة ورصد الوباء، بتاريخ 21 مارس 2020، كما تم من خلال نفس المرسوم السابق بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن، وضع ولاية البليدة تحت الحجر الصحي الكامل لمدة 10 أيام مع حضر التجوال، ليشمل الحجر بعدها إقليم العاصمة وكل الولايات التي شهدت حالات للإصابة بالوباء، فقد سجلت الجزائر العديد من

الحالات الحاملة للفيروس عبر جل ولايات الوطن رغم كل الإجراءات المتخذة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): يوضح الإحصائيات المسجلة في الجزائر حول "كوفيد-19" مارس-ماي2020

تاريخ تسجيل أول حالة حاملة للفيروس كوفيد-19	عدد حالات الشفاء	عدد الوفيات	عدد الحالات الحاملة للفيروس كوفيد-19	الولاية
2 مارس 2020	133	115	939	البليدة
13 مارس 2020	261	115	677	الجزائر العاصمة
19 مارس 2020	50	14	376	وهران
26 مارس 2020	0	5	299	سطيف
22 مارس 2020	0	12	272	عين الدفلى
21 مارس 2020	0	28	231	تيبازة
23 مارس 2020	0	7	199	تلمسان
16 مارس 2020	0	26	198	برج بوعريريج
17 مارس 2020	1	16	178	بجاية
18 مارس 2020	21	10	148	المدية
25 فيفري 2020	1	12	138	ورقلة
2 أفريل 2020	0	1	127	تيارت
12 مارس 2020	2	15	124	تيزي وزو
26 مارس 2020	0	6	120	أم البواقي
16 مارس 2020	3	4	107	عنابة
27 مارس 2020	19	6	102	الجلفة
3 أفريل 2020	0	0	87	بشار
4 مارس 2020	2	6	86	معسكر

27 مارس 2020	0	5	84	غرداية
26 مارس 2020	1	7	83	باتنة
26 مارس 2020	2	6	81	بسكرة
23 مارس 2020	0	4	77	عين تموشنت
15 مارس 2020	0	3	70	أدرار
12 مارس 2020	3	5	69	سكيكدة
18 مارس 2020	1	8	68	بومرداس
22 مارس 2020	0	1	68	الشلف
19 مارس 2020	1	2	63	تيسمسيلت
23 مارس 2020	0	8	61	سيدي بلعباس
23 مارس 2020	0	3	60	مستغانم
20 مارس 2020	0	3	57	خنشلة
15 مارس 2020	0	5	49	جيجل
27 مارس 2020	0	0	49	الأغواط
18 مارس 2020	0	8	48	الوادي
31 مارس 2020	0	9	48	المسيلة
16 مارس 2020	1	4	46	البويرة
3 افريل 2020	0	3	43	تبسة
26 مارس 2020	0	3	37	غليزان
27 مارس 2020	0	1	36	قالمة
6 أفريل 2020	0	0	33	النعامة
4 أفريل 2020	0	2	30	ميلة
12 مارس 2020	0	1	27	سوق أهراس
27 مارس 2020	0	0	21	الطارف

6 أفريل 2020	**0**	**1**	**16**	**البيض**
1 ماي 2020	**/**	**0**	**14**	**تندوف**
10 أفريل 2020	**0**	**0**	**6**	**سعيدة**
13 أفريل 2020	**0**	**0**	**3**	**تمنراست**
31 مارس 2020	**0**	**0**	**3**	**إليزي**
المجموع	**2.998**	**515**	**6.067**	**48**

المصدر: تلعيش، *مرجع سابق*، ص ص.221. 223.

ثانيا: التهديدات الأمنية المترتبة على جائحة كورونا (كوفيد-19) في الجز ائر:

أفرزت جائحة كوفيد 19العديد من التهديدات الأمنية وعلى مستوى عديد القطاعات، التي كان لها عدة تداعيات على الأمن الصحي ومنه على الأمن بمفهومه الشامل، وتتمثل التهديدات التي تم رصدها فيما يلي:

- **تهديد الأمن الاقتصادي:**

بدأت تداعيات تراجع الأمن الصحي على الاقتصاد العالمي للعديد من دول العالم تظهر منذ إعلان منظمة الصحة العالمية لحالة الطوارئ الصحية والتي كانت ذات بعد دولي، نتيجة الإنتشار الواسع للفيروس ، لاسيما الدول الصناعية منها، والدول المنتجة للنفط، حيث يعتبر الأمن الصحي أساسا لتحقيق النمو الاقتصادي حسب ما يؤكده الخبراء*، وحسب دراسة أجرتها لجنة المخاطر العالمية فإن تكلفة الأمراض الوبائية ستتعدى 6 تريليون دولار خلال القرن الواحد والعشرين، فقد كان للحجر الشامل تأثيرات إقتصادية كبيرة، حيث خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توقعاتها بـ 0.5 إلى 2.4 % لإجمالي الناتج الداخلي العالمي، وخسارة 160 مليار دولار[1]، و أشارت التقديرات إلى أن سوق الأسهم الأمريكية خسرت في الأسبوع الأول من مارس 2020، 3.18 تريليون دولار، وقدرت خسائر الأسواق الآسيوية والأوروبية مجتمعة بين 6 و7 تريليونات دولار[2]،

[1] بوجليدة، ***مرجع سابق***، ص.39.

[2] فزاني، ***مرجع سابق***، ص ص.394، 395.

***حسب ما يؤكده الخبراء:** "إن الشعوب التي تتمتع بصحة جيدة أقدر على الإنتاج والتجارة والإختراع، بينما الشعوب المعرضة للمرض ترهق الموازنات العامة، وتخلق مخاطر ولا تشجع على التبادل الاقتصادي".

فقد أشار البنك الآسيوي للتنمية أن فيروس كورونا سيقلص النمو الاقتصادي في آسيا مع تراجعات حادة في الطلب المحلي والسياحة ورحلات الأعمال والتجارة والإنتاج[1].

كما كان للوباء تأثير كبير على أسعار النفط، فنجد الصين كأكبر مستورد للنفط الخام في العالم كان لتفشي جائحة كوفيد 19 بها آثار بليغة على طلب النفط، الأمر الذي انعكس سلبا على الأسعار، حيث انخفض سعر خام برنت إلى 58 دولاراً للبرميل في جانفي، ليصل إلى سعر 45.2 دولاراً للبرميل في شهر فيفري، وقد واصل الإنخفاض حتى وصل إلى أقل من 23 دولاراً للبرميل بنهاية الربع الأول من عام 2020، ليبلغ متوسط سعر البرميل نفط برنت في ماي 2020 إلى 29 دولار للبرميل وهذا بعد الاتفاق الذي وقعته جماعيا 23 دولة بتاريخ 12 أفريل2020 [2]، فقد أثرت جائحة كوفيد 19 بشكل كبير على اقتصاد الدول النفطية نظرا لانخفاضه المتواصل هذا الإنخاض مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): يوضح انخفاض أسعار البترول في فترة كوفيد-19 لسنة 2020

التاريخ	جانفي 2020	فيفري 2020	09 مارس 2020	أواخر مارس 2020	ماي 2020
سعر البرميل	**58 دولار للبرميل**	**45.2 دولار للبرميل**	**أقل من 30.02 دولار للبرميل**	**أقل من 23 دولار للبرميل**	**29 دولار للبرميل**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: قزاني، *مرجع سابق*، ص ص.395، 196.

يتضح من خلال الجدول أعلاه مدى تأثير الأزمة الصحية على الاقتصاد العالمي للدول النفطية، هذا في ظل الإنخفاض المستمر بعد تفشي الفيروس، حيث انخفضت بقيمة 12.8 دولار بين شهر جانفي وفيفري من سنة 2020، فقد انخفض سعر البرميل من 58 دولار للبرميل في شهر جانفي 2020إلى 45.2 دولار للبرميل في فيفري من نفس السنة، واصل الإنخفاض ليصل إلى أقل من 30.02 ثم 23 دولار للبرميل في شهر مارس، إلى أن وصل في ما إلى سعر اتفق عليه جماعيا قدر بـ 29 دولار للبرميل، وقد كان لهذا الإنخفاض في سعر النفط إلى خسارة المنطقة العربية لإيرادات نفطية قيمتها الصافة ما يقارب 11 مليار دولار بين جانفي ومارس 2020، وهو ما قد يؤدي لخسارة تقدر بـ 550 مليون دولار تقريبا بشكل يومي إذا بقيت أسعار النفط على هذا الحال.

[1] بوجليدة، *مرجع سابق*، ص.39.

[2] قزاني، *مرجع سابق*، ص. 395، 396.

وقد كان للأزمة الصحية أثر كبير على الاقتصاد الجزائري، خاصة أنها دولة ريعية بامتياز، حيث انخفض النمو الاقتصادي إلى 0.7% في سنة 2019[1]، فلا يزال الاقتصاد الجزائري يهيمن عليه قطاع النفط والغاز والذي يشكل نسبة 19 % من إجمالي الناتج المحلي و93% من صادرات المنتجات، و38% من إيرادات الموازنة بين عامي 2016 و2021، فانكمش بنسبة 5.1% في عام 2020، ليعود وينتعش بنسبة 3.5 في عام 2021[2].

كما عرفت الميزانية هي الأخرى عجزا متزايدا من سنة إلى أخرى، فقد وصل العجز في سنة 2019 إلى 9.6% من الناتج المحلي الإجمالي، لتنخفض في سنة 2021 إلى 17.1%، كما أثر هذا الركود الاقتصادي على معدل البطالة، والتي بلغت نسبتها 11.4% سنة 2019، أمام هذا الوضع سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستعجالية في المجال الاقتصادي نظرا لتفاقم الوضع الاقتصادي وتوجهه نحو الأسوأ[3].

- **تهديد الأمن القومي والاستقرار السياسي:**

في هذا السياق كان الحراك الشعبي المطالب بتغيير النظام السياسي القائم لا يزال مستمراً يوم الجمعة والثلاثاء من كل أسبوع، منذ انطلاقه في فيفري 2019 إلى غاية 13 مارس 2020، وهذا بالرغم من انتخاب رئيس للجمهورية، الأمر الذي ساهم في تزايد عدد الإصابات بالفيروس لدى المواطنين الجزائريين، ومنه أصبحت الجائحة تشكل تحدياً جديدا يواجهه الحراك الشعبي، فدعت شخصيات سياسية ونخب مجتمعية وناشطين بارزين في الحراك الشعبي، إلى ضرورة وقف المسيرات في خضم تفاقم هذه الأزمة، ليبرز دور الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية وحتى الأمنية في التصدي لكل من يؤدي إلى تهديد الأمن الصحي للمواطنين، كما جاء في خطاب الرئيس بتاريخ 17 مارس 2020 تأكيد قوي على ضرورة منع كل المظاهرات و لو باستعمال القوة، ما أدى لإضعاف زخم الحراك الشعبي[4]، وهو مالم يعجب العديد من الأطراف المشاركة في المظاهرات حيث رأت أن الحكومة استغلت هذا الظرف الصحي فقط من أجل إيقاف المسيرات وخدمة أهداف سياسية معينة، وقد

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.396.

[2] The world Bank in Algeria، ***the WORLD BANK***، date viewed 07/05/2023 : https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overv .

[3] قزاني، ***مرجع سابق***، ص. 397.

[4] تلعيش، ***مرجع سابق***، ص ص.226، 227.

***الأمن الغذائي:** هو "قدرة الدولة على تأمين المخزون الكافي من السلع الغذائية للأفراد خلال فترة زمنية محددة، لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة، إلى ان تستطيع تجديد هذا المخزون مرة أخرى، بحيث تختلف هذه المادة حسب الدولة أو المادة الغذائية نفسها"

شكل هذا الانشقاق بين أطراف الحراك ورفض الإلتزام بالشروط الوقائية التي دعت إليها الحكومة والمشكك بها، شكل تهديدا على أمن واستقرار الدولة سياسيا إضافة إلى تهديد أمنها الصحي.

- **تهديد الأمن الغذائي:**

تظهر أهمية الأمن الغذائي * في أوقات الأزمات والكوارث، وهو الوضع الذي يعيشه العالم بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، حيث أصبحت تسعى إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الأساسية، فلم تقتصر الخسائر الكبيرة التي خلفها مقتصرة فقط على الأرواح بل كان لها تأثيرات اجتماعية واقتصادية من بينها المساس بالأمن الغذائي العالمي، حيث أشارت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن وباء "كوفيد-19" قد بات مهددا لنقص الغذاء لدى ملايين الناس حول العالم ومعظمهم في إفريقيا[1]، وقد قدر برنامج الأغذية العالمي التابع أيضا للأمم المتحدة، أن عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد سيرتفع إلى 265 مليون بنهاية عام 2020، الأمر الذي يؤدي بدوره لارتفاع نسبة الفقر المدقع، بسبب التداعيات الناجمة عن الوباء، خاصة مع خلق الحدود ما يؤدي إلى الضغط على أسعار المواد الغذائية وارتفاعها كنتيجة لسلوك الإكتناز من قبل المستهلكين والحكومات، وهو ما نتج عنه خلل في آليات العرض والطلب، وباعتبار الجزائر دولة إفريقية فقد وقع تحت هذا التهديد، وباشرت العمل في تعزيز الأمن الغذائي بعد انتشار الجائحة، حسب ما أكده من خلال الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء بتاريخ الأحد 22 مارس 2020 والمتعلق بالإستثمار في المواد الزراعية التي تضمن توفير الأمن الغذائي للبلاد، والإسراع في تشكيل ديوان من أجل تفعيل وترقية الاستثمارات الفلاحية سواء كانت وطنية أو أجنبية أو مختلطة[2]، للتقليل من تداعيات فيروس "كوفيد-19" على الأمن الغذائي وإغراق البلاد في أزمة أخرى لا تقل خطورة هي الأخرى عن الأزمة الصحية.

- **تهديد الأمن المجتمعي:**

أدت جائحة كورونا بالعديد من الدول إلى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية، إذ أصبح الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي جزء أساسي من الحياة اليومية، وهذا ما كانت له تداعيات سلبية على سوق العمل وسبل المعيشة، و تعتبر الجزائر من بين أكثر الدول احترازية واستباقية في اتخاذ الإجراءات الوقائية من الجائحة، حيث بادرت منذ 12 مارس 2020 إلى وقف الدراسة في مختلف الأطوار التعليمية، وغلق المساجد، كما علقت حركة الطيران وجمدت قطاع الصناعة والسياحة، إضافة للمرسوم التنفيذي رقم 20-69 والذي تم ذكره

[1] إلهام غازي، الجائحة تهدد الأمن الغذائي العالمي، ***مجلة الجيش***، ع. 689، (ديسمبر 2020)، ص.41.

[2] قزاني، ***مرجع سابق***، ص ص.400، 401.

سلفا، فالأمن الشامل يتضمن عدة أبعاد، وقد شكل وباء كورونا تهديدا متناميا على الأمن المجتمعي، فقد خلف آثارا خطيرة من فقدان للوظائف وهذا في عديد من دول العالم، وكذا ارتفاع معدلات البطالة، تراجع مستوى الخدمات المقدمة جراء إغلاق المؤسسات والتوقف عن الأعمال، ما قد يؤدي إلى انتشار الفوضى وتوليد حالة من الغضب الذي قد تتولد عنه حركات احتجاجية تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي[1]، خاصة وأن الجزائر بالكاد تعرف استقرار سياسيا، حيث تم إيقاف المسيرات الشعبية بعد انتشار الجائحة، غير أن ما ترتب عنها من تداعيات وآثار سلبية كفيل بأن يجدد ما عاشته الجزائر خلال السنة الفارطة.

الفرع الثاني: الحرائق الإجرامية

في خضم الأوضاع الصحية المتدهورة التي تعيشها الجزائر والتي تعد من تداعيات فيروس "كوفيد-19"، حيث تفقد الجزائر يوميا عشرات ضحايا الوباء، امتدت العمليات الإجرامية لتصل عديد الغابات في مختلف جهات الوطن، حيث اندلعت حرائق بطريقة ممنهجة حيكت بطريقة محكمة في دوائر تكن العداء للجزائر، والتي مثلت سيناريو يعكس استهدافا واضحا لضرب أمن واستقرار الجزائر ومحاولة لجر البلاد إلى أتون أزمة جهوية[2].

أولا: السياق الإقليمي لنشوب الحرائق في الجزائر:

كانت البؤر الأولى للحرائق يوم 9 أوت 2021[3]، بالعديد من ولايات الوطن خاصة منطقة القبائل والشرق الجزائري، وقد كانت لها خسائر كبيرة في الأرواح، كما خلفت كوارث وآثار سلبية على الثروة النباتية والغابية والحيوانية والبيئية بصفة عامة، وفي إطار السياق الإقليمي الذي نشبت فيه الحرائق الإجرامية نجد:

1- أن المنطقة المغاربية تشهد عدة تطورات خطيرة، تشكل تهديدا على الجزائر، نظير مواقفها الثابتة خاصة إزاء القضايا الإقليمية، فقد تزامنت هذه الحرائق مع زيارة وزير خارجية الكيان الصهيوني للمخزن وتصريحه المستفز للجزائر من خلال إظهار تخوفه من التقارب الجزائري – الإيراني، والذي جاء على خلفية اعتراض الجزائر على انضمام الكيان الصهيوني للاتحاد كعضو مراقب[4].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.401، 402.

[2] على خلفية الحرائق الأخيرة الرؤية خمسة على خمسة، ***مجلة الجيش***، ع. 698، (سبتمبر 2021)، ص.28.

[3] إسماعيل جنادي، من أجل تحكم أفضل في حرائق الغابات الصور الساتلية.. أداة أساسية، ***مجلة الجيش***، ع. 698، (سبتمبر 2021)، ص.42.

[4] على خلفية الحرائق الأخيرة الرؤية خمسة على خمسة، ***مرجع سابق***، ص.28.

2- انبثقت هذه الحرائق عن طريق تحريك الحركتين الإرهابيتين "الماك"و "رشاد" وأذنابهما من خلال الاتفاق بين تل أبيب والرباط، وهو ما اعترف به الموقوفون المشتبه بهم، خاصة وإن إحداث الفوضى في الجزائر هو هدف هاتين المنظمتين الإرهابيتين[1].

ثانيا: الحرائق كأسلوب خفي لتهديد الأمن:

قدرت المساحة التي طالتها الحرائق منذ بدايتها وإلى غاية 21 أوت 2021 بنحو 89294 هكتار، والتي تسببت فيها 1186بؤرة حريق انتشرت عبر 35 ولاية من بين 40 ولاية معنية بمخطط الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها، أي بمعدل 15 بؤرة حريق في اليوم شملت 75.29 هكتار لكل بؤرة، وكانت أكثر الولايات تضررا من الحرائق كل من ولاية تيزي وزو، وبجاية وخنشلة وفق ما يوضحه الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (14): يوضح الولايات المتضررة من الحرائق من 9 إلى 21 أوت 2021

الولاية الأكثر تضررا	تيزي وزو	بجاية	خنشلة
مساحة الحريق	41459 هكتار	12959هكتار	9241 هكتار

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: إ. جنادي، ***مرجع سابق***، ص.44.

يتضح من خلال الجدول مدى اتساع الأراضي المعرضة للحرائق، فحرائق الغابات تدمر سنويا ما قيمته 35 ألف هكتار على الرغم من التقنيات البشرية والمادية المخصصة لمكافحة هذه الحرائق غير أن الأسباب التي تؤدي إليها تبقى نسبية غير ثابتة، وبمعنى آخر هي أسباب مجهولة، وباعتبار الجزائر دولة متوسطية فقد يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الإهمال واللا مبالاة، كما قد يرجع إلى عوامل مناخية خاصة ارتفاع درجات الحرارة[3].

و أشار الباحث (Borsali) في دراسته الإيكولوجية إلى أن "الوتيرة الحالية من تدمير الغطاء النباتي بسبب الحرائق قد يؤدي إلى القضاء عليه خلال قرن على الأكثر، خاصة وأنه يتم حرق نسبة 2% من مساحة الغابات الجزائرية في مقابل نسبة تشجير قدرت بـ 1% فقط أي خسارة ترتيب 15000 هكتار سنويا، على افتراض أن كل الجهود المبذولة في إعادة التشجير ناجحة غير أنها لم تكن كذلك"، وفعلا تتعرض الجزائر وبشكل منتظم لحرائق الغابات فقد سجلت بين (1962-2012) 1415 حريق تسبب في إتلاف 30 ألف هكتار سنويا[4] والتي لازالت

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.28، 29.

[2] إسماعيل جنادي، الجيش الوطني الشعبي وفي لمهامه النبيلة، ***مجلة الجيش***، ع. 698، (سبتمبر 2021)، ص.44.

[3] مريم حجلة، حرائق الغابات بين تأثير العوامل المناخية وتداعيات الجريمة البيئية، ***مجلة سوسيولوجيون***، م. 02، ع. 02، (2021)، ص.71.

[4] ***المكان نفسه.***

مستمرة حيث نشبت الحرائق بين (2019-2021) مخلفة خسائر زراعية وحيوانية كبيرة، ضحايا وهروب عائلات من منازلها وعدة مضار أخرى كتغيير تركيب المجتمعات الشجرية وخصائص التربة، كما أنها تعتبر تهديدا للأمن الغذائي ، خاصة وأن الغابات من أكثر النظم الايكولوجية إنتاجية والتي تساهم في تأمين الغذاء خاصة المناطق الريفية والبدوية والتي تعتمد في معاشها اليومي كثيرا على الغذاء المستخرج من الغابات و الجدول التالي يوضح معدل الحرائق وبؤرها وكذا المساحات المحترقة خلال هاته الفترة[1]:

الجدول رقم (15): يوضح بؤر الحرائق بين (2019-2021)

السنة	عدد بؤر الحرائق	معدل الحريق	المساحات المحترقة/ الهكتار
2019	1312	69	أكثر من 9000 هكتار
2020	1071	41	43.919 هكتار
جويلية-أوت 2021	1186	36	89.294 هكتار
2022	118	/	100.000هكتار

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: حجلة، ***مرجع سابق***، ص.73و موقع قناة الجزيرة، تم الإطلاع بتاريخ 01/ماي/2021، https://www.aljazeera.net/news/.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن مساحة الأراضي التي نشبت فيها الحرائق في تزايد مستمر فقد اشتعلت الحرائق في مساحة قدرت بـ أكثر من 9000 هكتار في سنة 2019 وشملت في سنة 2020 مساحة 43.919 هكتار من الأراضي، وبمساحة 89.294 هكتار في سنة 2021، لتواصل الإرتفاع بعدها لتصل في سنة 2022 لمساحة جد كبيرة قدرت بـ 100.000 هكتار، أدت لوقوع العديد من الوفيات فقد ارتفعت حصيلة ضحاياها إلى 41 حالة وفاة، و161 مصابا، إضافة إلى إتلاف المساحات الغابية والبنايات، ويعتبر استمراها على هذه الوتيرة تهديدا يحمل في ثناياه عدة تداعيات ما يجعل الجزائر أمام عدة تحديات تستدعي التدخل وبمختلف الآليات لمواجهتها ومحاولة التقليل مثل هذه الكوارث.

يمكن القول بأن هذه الحرائق المتتالية طوال الفترة من 2019-2022، تشكل تهديدًا له من الآثار السلبية ما يستدعي وضع استراتيجيات للمواجهة الفعالة قصد التقليل منها، فقد أدت هذه الحرائق لفتح تحقيقات قضائية ضد مجهولين حول هذه الوقائع للتأكد من مصدرها، والتي أثبتت أنها مفتعلة تستهدف ضرب

[1] حجلة، ***مرجع سابق***، ص.61.

استقرار الجزائر ووحدتها حيث أصبحت تشكل تهديدًا على الأمن البيئي والأمن الغذائي، وتهديدا لأمن الدولة خاصة وأنها من جراء فعل إجرامي يستغل حلول فصل الصيف نظرا لارتفاع درجة الحرارة في المناطق المتوسطية، خاصة في ظل التهديدات البيئية الجديدة والتي تعتبر التغييرات المناخية في مقدمتها، فالطريقة التي نشبت بها الحرائق والمناطق التي مستها، تعكس بأنها تسير وفق خطة ممنهجة، وضعتها أطراف تستهدف أمن واستقرار الجزائر، ما يستدعي تظافر الجهود بين عديد الفاعلين في مقدمتها المؤسسة العسكرية بمختلف هياكلها ، خاصة وأنها السباقة في تقديم الدعم خلال وقوع المخاطر الكبرى والتي أخذت شكلا جديدا من خلال عديد الاستراتيجيات.

المبحث الثاني: استراتيجية المؤسسة العسكرية في مواجهة التهديدات والتحديات في الفترة من 2019-2022

تعمل المؤسسة العسكرية جاهدة من أجل ضمان توفير وتعزيز أمن الدولة وأمن المواطنين، خاصة في ظل كل تلك التهديدات التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة والتي جاءت متعاقبة ومتداخلة فيما بينها خاصة من حيث الهدف الذي تصبو إليه، في هذا الصدد تبنت المؤسسة العسكرية عدة استراتيجيات أمنية شاملة متعددة الأبعاد ميزتها الأساسية المرونة والتكيف، بهدف ضمان أمن واستقرار الدولة تماشيا مع تغير مفهوم الأمن الشامل والمتعدد الأبعاد هو الآخر، ولحفظ الوحدة الترابية للبلاد.

انطلاقا مما سبق يهتم هذا المبحث بالاستراتيجيات التي اتبعتها المؤسسة العسكرية لمواجهة كل التهديدات التي عرفتها الجزائر، بداية بالمقاربة القانونية التي اتبعتها لحل الأزمة السياسية ومرافقة الحراك الشعبي، إضافة إلى استراتيجية التطوير والعصرنة المتعددة المحاور لمجابهة التهديدات الأمنية واللاتماثلية، وكذا استراتيجيتها في مواجهة الأزمة الصحية "كوفيد-19" والحرائق الإجرامية المهددين للأمن الإنساني والمجتمعي، والتي جاءت في مجملها لحفظ الأمن والاستقرار.

المطلب الأول: مقاربة المؤسسة العسكرية الجزائرية في حل الأزمة السياسية

إن المؤسسة العسكرية تمتلك من النفوذ والقوة الذي يخول لها الفاعلية في الدور، فقد لعب الجيش أهم الأدوار منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا ، خاصة على المستوى السياسي، فلطالما تدخلت المؤسسة العسكرية في الحالات الاستثنائية والتي تستدعي منها التدخل ولعل أبرزها ما ظهر في حراك 22 فيفري 2019، إذ تدخلت المؤسسة العسكرية بعد استفحال وتردي الوضع السياسي وصعوبته، متبعة في ذلك جملة من الاستراتيجيات كان أساسها العودة للقانون وتفعيل مواده، لضمان الاستقرار السياسي للبلاد وحفظ الأمن، ما كان له تداعيات عدة كان أبرزها الوصول لتنظيم انتخابات ووضع رئيس للبلاد.

الفرع الأول: موقف المؤسسة العسكرية من خلال الخطابات:

اتخذت المؤسسة العسكرية موقفا ثابتا منذ تاريخ 26 مارس، حيث أصبح للجيش مساع حثيثة لاستيعاب الحراك الشعبي والوقوف إلى جانب الشعب على نحو يسمح بإخراج البلاد من الأزمة ، وبدا هذا جليا من خلال خطابات المؤسسة العسكرية وعبر افتتاحيات مجلة الجيش، فقد أظهرت الخطابات تركيزها على مدح سلمية الحراك وانضباطه من جهة، والتركيز من جهة أخرى على المطالب الشرعية والقابلة للتحقيق،

والتشديد على مطالب أخرى التمست فيها نوعا من عدم القابلية للاستجابة باعتبارها خارج المسار الدستوري المتاح وأنها تشكل تهديدا لوجود الدولة وكيانها.

فالملاحظ لخطاب المؤسسة الأمنية يدرك الآليات التي استعانت بها لمرافقة تطلعات المجتمع بحياد تام ومحاولة تجسيد أرضية للحوار والوفاق الوطني تجمع من خلالها الفاعلين على خارطة سياسية تتيح مخرجات ترتقي بالفعل السياسي على المستوى الداخلي والخارجي، إضافة إلى النسق المتوازن والفعال مسايرة للمطالب المجتمعية التي كانت تنادي بأولوية الإصلاح والتغيير والتطوير في مستويات المنظومة السياسية الحاكمة للإحاطة بالفساد ومحاربته والنهوض بالتنمية المحلية المستدامة، وقد أصرت قيادة الجيش على ضرورة الإسراع في انتخاب رئيس جديد للخروج من الأزمة السياسية والمؤسساتية التي تشهدها البلاد، ورفضها التام لأي لاقتراح "المسار الانتقالي"[1].

الفرع الثاني: أسباب تدخل المؤسسة العسكرية:

تطور موقف المؤسسة العسكرية تصاعديا وفقا لعدة عوامل في تعاملها مع الحراك، ويعتمد قادة الجيوش على أربع مجالات منفصلة من المدخلات أثناء عملية إتخاذهم قرار تعاملهم مع حراك سياسي تتمثل في[2]: المؤسسة العسكرية، الدولة، المجتمع، البيئة الخارجية، هذه المجالات الأربعة مرتبطة مع بعضها* وهي الأكثر أهمية في تحديد كيفي تتعامل المؤسسة العسكرية مع الحراك؟ ومن خلال هذه المجالات يمكننا أن نخلص للأسباب التي أدت بالمؤسسة العسكرية لأخذها هذا الموقف فنجد هذه الأسباب تتلخص في[3]:

أولا: عوامل عسكرية: فالمؤسسة العسكرية الجزائرية من أقوى الجيوش في المنطقة، وهي المؤسسة الأكثر تنظيما وتماسكا لعدم وجود إنقسامات عرقية أو مذهبية أو دينية، ليست مؤسسة جهوية، بل تحوي كل أبناء الجزائر، ما يساعدها في تحقيق التحول الديمقراطي[4]، تضم الفئة الثالثة التي تكونت في أكاديمية شرشال والتي

---

[1] خالد تلعيش، استراتيجية القيادات في صنع القرارات وإدارة الأزمات مع التطبيق على الحالة الجزائرية: الحراك الشعبي 2019/ جائحة كورونا (كوفيد- 19)، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2021)، ص.166.

[2] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص.105.

* ***هذه المجالات الأربعة مرتبطة مع بعضها:*** فيجب على قادة المؤسسة العسكرية النظر في الصفات التي تشكل المؤسسة العسكرية وكل تفاصيل المتعلقة بها، والمجال الثاني: الذي تتأثر به عملية صناعة القرار داخل المؤسسة العسكرية هو الدولة، من حيث علاقتها بالمؤسسة العسكرية، والمجال الثالث : الذي يهم صناع القرار داخل المؤسسة العسكرية هو نطاق المجتمع، أي تلك العلاقة التي تربط المجتمع بالمؤسسة العسكرية، والخصائص الرئيسة للمتظاهرين، وأخيرا يتأثر قرار المؤسسة العسكرية بالوضع الدولي والذي يشتمل على عدة قضايا مثل التهديد بالتدخل في البلاد.

[3] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص ص.105.

[4] بكيس ***مرجع سابق***، ص.118.

أصبحت تسيطر على كل مفاصل المؤسسة العسكرية مع وجود قيادة من جيل الثورة تمثلت في قائد الأركان أحمد قايد صالح[1].

ثانيا: عوامل متعلقة بالدولة: وينبغي هنا الإشارة إلى نقطة مهمة تمثلت في إستياء كثير من النخب العسكرية بسبب:

- تراجع صحة الرئيس وعدم قدرته على أداء مهامه الدستورية؛
- الطريقة التي تسير بها الدولة من طرف شقيق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة؛
- تنامي أصحاب المال داخل الدولة في مقابل تراجع أدوار المؤسسة العسكرية.

ثالثا: عوامل مجتمعية: إن الإمتداد الجغرافي وحجم المظاهرات وشعبيتها، له دور في تغيير مواقف الجيوش، فقد شملت المظاهرات 35 ولاية في الجمعة الأولى يوم 22 فيفري لتتسع لاحقا وتشمل كل ولايات الوطن في تاريخ 1 مارس 2019 [2]، و تصدر مع بداية الحراك عدة شعارات كان أولها شعار(الجيش والشعب، خاوة خاوة)، في محاولة من المتظاهرين كسب تأييد المؤسسة العسكرية من خلال مخاطبتها بشكل مباشر وضمان الإنحياز لمطالب الحراك، خاصة وأن هناك رابطة قوية تربط الجيش بشعبه، فنسبة ثقة المجتمع الجزائري بالمؤسسة العسكرية بلغت 76% في سنة 2016 حسب إستطلاع للرأي، في مقابل 46% نسبة من يثقون في الحكومة، فقد أثر عامل الحجم ومساحة إنتشاره على موقف المؤسسة العسكرية وهوما اتضح خلال الخطاب الأول لقائد الأركان مؤكدا من خلاله على أن الجيش يتقاسم مع الشعب نفس المبادئ والقيم[3].

رابعا: العوامل الخارجية: كان لها دور في تحديد قرار المؤسسة العسكرية اتجاه الحراك، فلجوء المؤسسة العسكرية للعنف ضد المتظاهرين وكذا إمكانية التدخل الأجنبي المباشر لم يعد بالأمر الواقعي والممكن لعدة إعتبارات يمكن أن ندرجها وفق ما يلي[4]:

- ✓ أولها العقيدة الوطنية للمؤسسة العسكرية الجزائرية والتي لا تسمح بإراقة دم واحدة؛
- ✓ الإستفادة من تجربة التسعينات وإستخدام الكل الأمني الذي أدخل البلاد في متاهات؛
- ✓ الرؤيا السلبية للتدخل في الشؤون العسكرية طوال تاريخ المؤسسة العسكرية الجزائرية؛

---

[1] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص.107.

[2] بكيس، ***مرجع سابق***، ص.103.

[3] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص.111.

[4] ***المرجع نفسه***، ص.112.

- ✓ رفض المؤسسة العسكرية تدخل حلف الناتو في ليبيا والعراق؛
- ✓ إنحياز المؤسسة العسكرية للنظام وقمعها المظاهرات سيؤدي لإرتفاع حدة الأزمة التي ستكون لها ارتدادات تصل للملايين في أوروبا، ولهذا يضغط صانع القرار في أوروبا على الأطراف الفاعلة في الأزمة الجزائرية لخفض التصعيد وحلها بشكل سلمي؛
- ✓ **رفض التدخل الأجنبي**، فالعالم اليوم لم يعد يسمح بفكرة الشأن الداخلي حيث أصبح المجتمع الدولي اليوم يمتلك العديد من الأوراق التي تسمح له بالتدخل في الشأن الداخلي للأوطان، ولعل تجارب الربيع العربي أحسن دليل على ذلك، وكذلك ما يحدث في فنزويلا وأوكرانيا في قلب أوروبا وفي البلدان الإفريقية، وعليه لم تكن فكرة التدخل الأجنبي للحراك أمرا مستبعدا، وهو ما أدى بالمتظاهرين خلال المسيرات ترديد شعارات رفضهم التدخل الفرنسي والإماراتي، الذي أدى تدخلهما في زعزعة أمن واستقرار الدولة، فهذا جعل من الحراك يشكل تهديدا كان على المؤسسة العسكرية التدخل لاحتوائه ومجابهة تداعياته[1].
- ✓ التهديدات التي تجابه الحدود الجزائرية على كل الجبهات، بسبب إضطراب أوضاع البلدان المجاورة[2].

أدت هذه العوامل مجتمعة لتبني المؤسسة العسكرية موقفا ثابتا اتجاه الحراك الشعبي خاصة وأنه أصبح يشكل تهديدا لأمن واستقرار البلاد، ما استدعى ضرورة تدخل الجيش لمجابهة هذا التهديد، وقد عرف هذا الموقف تطورات يمكن أن نلمحها من خلال خطابات قائد الأركان المختلفة، في محاولة منه الوصول لحل للأزمة وضمان الأمن والاستقرار السياسي للبلاد.

---

[1] بكيس، ***مرجع سابق***، ص ص.162، 163.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.102.

*__المادة 102:__ إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع.

يعلن البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه، ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون (45) يوما رئيس مجلس الامة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة 104 من الدستور.

وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين (45) يوما، يعلن الشغور بالاستقالة وجوبا حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين وطبقا لأحكام الفقرات الآتية من هذه المادة، في حالة استقالة رئيس الجمهورية يتولى رئيس مجلس الامة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون (90) يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية.

الفرع الثالث: أدوار المؤسسة العسكرية السياسية والدستورية

1- الأداء السياسي للمؤسسة العسكرية:

بعد أن اتخذ الجيش موقفا ثابتا لدعم الحراك الشعبي وقرر مرافقته إلى أن يحقق مطالبه، أصبح المتحكم في مقاليد القرار، وبدأ في اتخاذ مجموعة من القرارات والتي حرص على تنفيذها في إطار ما ينص عليه الدستور بداية بضرورة تفعيل المادة 102 *منه.

أولا: الجيش واستقالة الرئيس بوتفليقة:

بعد تصريح رئيس الأركان على ضرورة تفعيل المادة 102 من الدستور كسبيل وحيد لحل الأزمة التي تشهدها البلاد، عقدت وزارة الدفاع الوطني اجتماعا يوم 2 أفريل بمقر الوزارة والذي ترأسه الفريق قايد صالح، وشاركت فيه الإطارات السامية لوزارة الدفاع، ومنهم قادة القوات البرية والجوية والبحرية وقائد الدفاع الجوي عن الإقليم وجميع قادة النواحي العسكرية الست وقائد الحرس الجمهوري وكذا الدرك الوطني، تأكد من خلاله أن "وقوف الجيش إلى جانب الشعب قرار لا رجعة فيه"[1]؛

وفق البيان الصادر عقب هذا الاجتماع تم التأكيد على، أنه "لابد من تفعيل المواد الدستورية 7، 8 و102 في أقرب الآجال" وأن الجيش" لن يسمح بأي حال من الأحوال بهدم مكاسب الشعب"، وأنه سيقف إلى جانبه حتى تتحقق مطالبه كاملة"، كما عرج على ضرورة إحباط "المخططات الدنيئة" والتي قام بوضعها من أسماهم "بالعصابة" وكانت خلاصة هذا البيان أن الجيش لا يمكنه إلا أن ينحاز إلى جانب الشعب مهما كلف الأمر[2]؛

حسمت المؤسسة العسكرية بعد بيان 2 أفريل أمر استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فقد اعتبر هذا البيان شديد اللهجة فقد تم الإعلان فيه بصريح العبارة أن الجيش "يأمر بتنفيذ إجراءات عزل الرئيس على الفور"، فكانت النتيجة قيام الرئيس بوتفليقة بتقديم استقالته لرئيس المجلس الدستوري بحضور رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، لتحقق بذلك المؤسسة العسكرية أولى مطالب الحراك الشعبي[3].

---

[1] فرحات زايت، ***نبض الشارع حراك الجزائر كما عشته لحظة بلحظة***، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2021)، ص.84.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.84، 85.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.85.

ثانيا: المؤسسة العسكرية وبداية عمليات (التغيير، التوقيف، المحاكمة):

بعد استقالة الرئيس بوتفليقة تم تعيين بن صالح رئيسا للدولة طبقا لما نص عليه الدستور، ليبدأ الجيش في عمليات التغيير والتي شملت بعض المدراء العاملين في الأسلاك الأمنية والموالين للسعيد بوتفليقة والفريق محمد مدين[1].

كما بدأت عمليات اعتقال لرجال الأعمال، فتم إعتقال علي حداد يوم 3 أفريل وتحويله إلى سجن الحراش[2]، ويسعد ربراب ومحي الدين طحكوت والإخوة كولينااف كأحد رموز النفوذ المالي في الدولة[3]، وفي يوم 5 ماي 2019 تم إعتقال السعيد بوتفليقة، والفريق محمد مدين، واللواء عثمان طرطاق، ومن السياسيين تم إعتقال لويزة حنون رئيسة حزب العمال يوم 9 ماي 2019، وأحمد أويحي، وعبد المالك سلال[4]، كما تم بعدها إصدار الجيش أوامر صارمة لقوات الأمن وفقا لما جاء في خطاب الفريق قايد صالح بتاريخ 5 جوان 2019 "للتصدي لأي شخص يرفع خلال التظاهرات علما آخر غير علم الجزائر"[5]، باعتبار أن هذه الظاهرة قد تكون لها عدة تداعيات على وحدة الشعب وتماسكه.

وعلى مستوى الحراك اصطدم لاحقا برؤية المؤسسة العسكرية خاصة فيما تعلق برحيل رئيس الدولة عبد القادر بن صالح، والوزير الأول نور الدين بدوي ورئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز ومعاذ بوشارب فقد استجابت المؤسسة العسكرية بتنحية الأخيرين فقط، قدم معاذ بوشارب استقالته يوم 2 جويلية 2019، ليخفه سليمان شنين، وقدم الطيب بلعيز إستقالته لرئيس الدولة عبد القادر بن صالح في 16 أفريل 2019، ليعين بعد ذلك كمال فنيش رئيسا للمجلس الدستوري[6].

فإقدام المؤسسة العسكرية على تنحيتهم جميعا دون تقديم البديل سيدخل البلاد في حالة فراغ دستوري كما قد يأخذ شكل الانقلاب العسكري مما يدخل الجيش في متاهات كبيرة يصعب مواجهتها في ظل التهديد الكبير الذي تجابهه الحدود الجزائرية[7].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.103.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.93.

[3] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص.117.

[4] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص.117.

[5] زايت، ***مرجع سابق***، ص.105.

[6] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص.118.

[7] بكيس، ***مرجع سابق***، ص.102.

يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية تولت السلطة بشكل اضطراري وعملت أن تستجيب لمطالب الحراك الشعبي، وأن تحرص على تحقيق العدالة وحفظ الأمن والاستقرار السياسي للبلاد.

2- المسار الدستوري للمؤسسة العسكرية:

1- **مقاربة الحل الدستوري:** إن تدخل المؤسسة العسكرية في الأزمة السياسية التي شهدتها الجزائر، لم يخرج عن الإطار الدستوري، فمنذ بداية مرافقة الجيش للحراك الشعبي اعتبر الدستور مخرجا للأزمة، تبنى هذه المقاربة إلى جانب المؤسسة العسكرية، كل من الرئاسة وأحزاب الموالاة، حيث تجلت أهم محاورها في[1]:

- ✓ تفعيل المادة 7 و8 و102، فالحل الدستوري يجنب الدولة الدخول في فراغ مؤسساتي؛
- ✓ تنظيم الانتخابات هو الحل الأمثل والأسرع للخروج من الأزمة؛
- ✓ رفض المؤسسة العسكرية اقتراح المرحلة الانتقالية؛
- ✓ رؤية المؤسسة العسكرية للتغييرات الحاصلة من منظور أمني، سعيا منها في حفظ الأمن، وكذا وحدة وسلامة التراب الوطني.

2- **تيار المرحلة الإنتقالية والمجلس التأسيسي:** يقوم هذا الطرح على ترك العمل نهائيا بالدستور والتوجه نحو تشكيل مجلس تأسيسي يقوم بصياغة دستور جديد، ثم الشروع في تعيين لجنة انتخابية مستقلة تتولى مهمة تنظيم انتخابات رئاسية والإشراف على إجرائها، لإعادة تشكيل معالم الدولة، كما اعتمد أصحاب هذا الطرح **فكرة التعيين بدل الانتخاب، والتو افق بدل الصندوق**[2].

3- **تيار الحل السياسي التو افقي:** ونجد من الداعين لهذا التوجه كل من أحمد طالب الإبراهيمي، رشيد بن يلس، وعلي يحي عبد النور، وقد دعا إلى فتح حوار صريح مع ممثلي الحراك الشعبي والأحزاب السياسية الداعمة له، وكذلك القوى الاجتماعية المؤيدة لهذا الحراك من أجل إيجاد حل سياسي توافقي يستجيب لمطالب الشعب المشروعة[3].

---

[1] مسيعي، العايب، ***مرجع سابق***، ص ص.118، 119.

[2] زايت، ***مرجع سابق***، ص ص.125، 126.

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص.117، 118.

الفرع الرابع: استراتيجيات المؤسسة العسكرية في مرافقة الحراك وحفظ الأمن والاستقرار السياسي:

بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على بداية الحراك الشعبي، أعلن رئيس الدولة يوم 15 سبتمبر 2019 تاريخ استدعاء الهيئة الانتخابية لإجراء الانتخابات الرئاسية وتحديدها يوم الخميس 12 ديسمبر 2019، والتي سيعبر الشعب الجزائري من خلالها عن سيادته وتحقيق إرادته وفق مقتضيات الممارسة الديمقراطية، وتم الوصول إلى هذه المحطة وتحقيق عدة مطالب على كافة المستويات، ماساهم في تجاوز مرحلة الخطر والتهديد الحقيقي للسيادة الوطنية والوحدة الترابية وحفظ أمن البلاد، ويمكن اعتبار هذا انعكاسا للدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية بوقوفها إلى جانب الشعب، ومن خلال هذا لابد من الإشارة إلى الاستراتيجية التي تبنتها المؤسسة العسكرية في مواجهتها لهذا التهديد ومعالجتها لهذه الأزمة، والتي أفشلت كافة المخططات والدسائس ، وقد تمحورت مرتكزات هذه الاستراتيجية حول ثلاث 03 أركان أساسية[1]:

1- **التمسك بالشرعية الدستورية:** إن موقف المؤسسة العسكرية بتبنيها النهج الدستوري، لم يكن وليد بداية المسيرات السلمية في 22 فيفري، بل هو مقف كرسته في السنوات الأخيرة، فقد أكدت في أكثر من مناسبة على التزامها بمهامها الدستورية، خاصة وأنه تم دعوة المؤسسة العسكرية للتدخل في الشأن السياسي في محاولة إقماحها في مجال يحوي عدة تجاذبات، لكن هذه الدعوات قوبلت بالرفض، ولذلك كان مبدأ عمل الجيش الوطني الشعبي خلال فترة الحراك الشعبي يأخذ شكل المبادرة والاقتراح للخروج من الأزمة، وانطلاقا من هذا دعت المؤسسة العسكرية إلى تغليب الحوار العقلاني في إطار الشرعية الدستورية كسبيل للخروج من الأزمة ومسار حتمي لإيجاد الحلول الكفيلة بتلبية مطالب الشعب المشروعة مع رفضها التام أن يكون طرفا في هذا الحوار، وهذا لوجود أطراف حاولت الترويج لطروحات مشبوهة من خلال دعوتها "للتفاوض" بدل الحوار، وحتمية الدخول في "مرحلة انتقالية خارج الأطر الدستورية"، وهذا ما رفضته المؤسسة العسكرية .

2- **مرافقة مؤسسات الدولة ودعم مسار الحراك:** لم يكن الجيش داعما للحوار فقط ، بل كان من السباقين في الدعوة إلى تلبية مطالب الحراك الشعبي، حيث عمل على تهيئة الظروف الملائمة لانطلاقه، فكانت مخرجات هذا الدعم تأسيس هيئة الحوار و الوساطة والتي باشرت عملها أواخر شهر جويلية 2019، وتمكنت هذه اللجنة من التكيف مع مقتضيات المرحلة، فخلص مسار الحوار مع الطبقة السياسية الوطنية رغم اختلاف توجهات وفعاليات المجتمع المدني، بتقديم تقرير يوم 08 سبتمبر

[1] حميد مراح، الإستحقاق الرئاسي ليوم 12 ديسمبر2019 كل الظروف مهيأة، ***مجلة الجيش***، ع. 677، (ديسمبر 2019)، ص ص.40، 41.

2019، والذي عكست نتائجه رأي فئة كبيرة من الشعب الجزائري بما في ذلك فئة الشباب المشارك في المسيرات السلمية، وتمثلت أهم المقترحات الرئيسية التي تعد ضرورة أساسية في نظر جميع الفاعلين في:

- ✓ تعديل قانون الانتخابات؛
- ✓ إنشاء هيئة وطنية مستقلة للإنتخابات توكل إليها مهمة تحضير وتنظيم ومراقبة العملية الإنتخابية.

وقد إعتبرت الطبقة السياسية وخبراء القانون الدستوري هذه الإجراءات عملية وفعالة لإجراء انتخابات نزيهة، حرو وديمقراطية، إضافة إلى أن هذه الإجراءات من المطالب ذات الأولوية للحراك الشعبي، خاصة وأن الإنتقال من نظام قديم إلى نظام آخر في معظم الدول يمر بثلاث مراحل أساسية تتمثل في:

- ➢ إمكانية نشوب الفوضى؛
- ➢ حدوث صدامات دموية وهو ما عرفته الجزائر خلال التسعينات عند انتقالها إلى الديمقراطية والتعددية الحزبية؛
- ➢ ضرورة تحديد الخيارات للخروج من الأزمة.

وكان الخيار الذي ذهبت المؤسسة العسكرية لدعمه والعمل على ضمان إنجاحه، هو الانتخابات والذي يعتبر أحد المحطات التي تمر بها أي دولة لإتمام عملية التحول الديمقراطي بمرحلة الرسوخ الديمقراطي consolidation بمعنى وصول الدولة إلى الممارسة السياسية والحزبية الحقة[1].

3- **عزل العصابة وأذنابها:** مكنت مقاربة المؤسسة العسكرية من التعامل مع العصابة بشكل آني وسريع حيث تم إضعاف موقفها من خلال العديد من الإجراءات متمثلة في:

الإجراء الأول: تعلق بتوفير المناخ المناسب للعدالة بعد استرجاعها لكافة صلاحياتها لمباشرة عمليات مكافحة الفساد بمختلف أشكاله وفي مختلف المحالات وعلى جميع المستويات بصرامة تامة، وهذا للحفاظ على أهداف المسيرات السلمية؛

الإجراء الثاني: تعلق بالقضاء على الأذرع المالية للعصابة، حيث تم مباشرة عملية كشف وملاحقة الفاسدين والمتورطين في قضايا الفساد ونهب مقدرات الأمة؛

الإجراء الثالث: يعد هذا الإجراء الأكثر أهمية حيث تمثل في كشف جميع عمليات التضليل الإعلامي والخداع الذي تلجأ إليه العصابة عن طريق مختلف أطرافها، سواء لاختراق المسيرات الشعبية أو تعطيل

[1] إسماعيل جنادي، دور الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على أمن واستقرار بلادنا، ***مجلة الجيش***، ع. 676، (نوفمبر2019)، ص. 25.

عمل العدالة، وتم هذا بإطلاع المؤسسة العسكرية الرأي العام بكل المؤامرات والدسائس المستهدفة لضرب أمن واستقرار الدولة.

فالعدل هو أساس الملك حسب عالم الاجتماع إبن خلدون، وعليه تعد العدالة من بين المقومات الأساسية لبناء الدولة، كما أن عملية بناء خيارات استراتيجية لا تتم دون إرساء عدالة نزيهة وحيادية، مع منح كل الضمانات لرجال القضاء لممارسة مهامهم على الوجه المطلوب، كما أن إحقاق العدالة يعد محورا أساسيا في مسار التحول الديمقراطي، ولذلك بدأت المؤسسة العسكرية بنفسها من خلال تحرك القضاء العسكري لمحاربة الفساد، فقد تمت محاسبة مسؤولين عسكريين بحجة الفساد، وهذا ما طمأن الشعب فمن كان يعتقد بأن مسؤولين سامين في الدولة ينتهي بهم المطاف في السجن بتهم الفساد؟ وهذا تلبية لمطالب الحراك الشعبي[1].

الفرع الخامس: المؤسسة العسكرية والانتخابات الرئاسية 2019:

تمثل دور ومهام الجيش خلال الانتخابات الرئاسية في نقطتين رئيسيتين[2]:

- **تأمين الانتخابات:** باعتبار الجيش هو الضامن الحقيقي والفعلي للسيادة الوطنية وفقا لما تنص عليه المادة 28 من الدستور، فقد اعتبر مهمة تأمين الاستحقاق الرئاسي، أحد أهم أولوياته، وقد كانت القوات المسلحة في جاهزية تامة لضمان سير الإنتخابات في جو من الأمن وتأمينها، وذلك بتعهدها توفير الظروف الملائمة لتنظيم هذه الإنتخابات مهما كانت التحديات المعترضة، بل واعتبرتها رهانا يجب كسبه، وقد أكد الفريق أحمد قايد صالح في هذا السياق من خلال زيارته للناحية العسكرية الخامسة في سبتمبر 2019، من خلال قوله:

"فليطمئن الشعب الجزائري كل الإطمنان، بأن جيشه لن يخلف وعده مهما كانت الظروف والأحوال، وسيستمر في مرافقته عبر كافة أرجاء الوطن وطيلة هذه المرحلة الحساسة إلى غاية تمكينه من إجراء الإنتخابات الرئاسية في كنف الأمن والأمان والسكينة، رغم أنف هذه الشرذمة القليلة الباغية التي أخطأت في تقدير حجمها الحقيقي و أفرطت في التعاظم المزيف وتحاول بكل كبروعناد أن تسبح ضد تيار الجزائر أرضا وشعبا وتاريخا وقيما وطنية عريقة، ومن يسبح ضد هذا التيار سيجرفه السليل لا محالة"

[1] ***المرجع نفسه***، ص.26.

[2] مراح، ***مرجع سابق***، ص ص.42، 43.

وقد عملت المؤسسة العسكرية على تأمين مسار الانتخابات الرئاسية عبر مقاربة ميدانية لتتيح إجرائها في جو من الأمن والاستقرار لضمان مصداقية ونزاهة هذه الانتخابات.

- **أداء الواجب الوطني:** إضافة إلى مهمة تأمين الإنتخابات، فكان أفراد الجيش الوطني الشعبي معنيون بأداء واجبهم الإنتخابي يوم 12 ديسمبر 2019، وفقا لما تنص عليه القوانين والنظم، وما تمليه عليهم المواطنة باعتبارها تمثل حقوقا وواجبات.

نجد العديد من التجارب الدولية التي رافق فيها الجيش الاحتجاجات السلمية لضمان الانتقال السلس للسلطة على غرار ما حدث خلال ثورة القرنفل في البرتغال سنة 1974 والتي ساهمت في وصولها مرحلة الرسوخ الديمقراطي، ويمكن أن تشكل المؤسسة العسكرية الجزائرية نموذجا ناجحا يحتذى به في العالم العربي والإسلامي للوصول للرسوخ الديمقراطي، وكذا فيما تعلق بإرساء أسس الديمقراطية وبناء علاقة مدنية عسكرية توافقية، فقد كانت المؤسسة العسكرية من أوائل من نادى بتفعيل المواد 7 و8 و 102 متبنية مقاربة الحل الدستوري، رافضة للأصوات التي نادت بمرحلة إنتقالية تقود البلاد إلى حالة من الفوضى وتأخذ بها إلى المجهول.

لذا يمكن إعتبار الحل الدستوري وتفعيل هذه المواد حفاظ على استمراية مؤسسات الدولة خاصة في خضم وجود عدة أطراف كانت تستهدف إختراق الحراك الشعبي وفرض شخصيات معينة بعضهم مدعمين من طرف منظمات حكومية خارجية في محاولة منها المساس بالمؤسسة العسكرية، الأمر الذي سينتج عنه إنزلاقات أمنية تدخل البلاد في حالة من اللا أمن واللا استقرار وقد تعيد إحياء أحداث التسعينات، ولعله هو الهدف الذي أراده دعاة المرحلة التأسيسية، حيث تجد الدولة نفسها في متاهات وصدامات هوياتية لا نهاية لها قد تمس بالوحدة الترابية للدولة، ومنه يمكن إعتبار قرار منع رفع رايات أخرى غير الراية الوطنية خلال المسيرات قرار يصب في حماية وحدة الشعب رغم العديد من المغالطات التي استغلت هذه النقطة محاولة فتح قضية المسألة الأمازيغية، فلو جئنا لتحليل هذا القرار وكيف استغلته هاته الفئة التي تسعى لتنمية النزعة الإنفصالية وإخراج الحراك عن نطاق سلميته، لأن الرايات التي رفعت أثناء المظاهرات لم تتمثل فقط في الراية الأمازيغية بل حتى أعلام الأندية الرياضية كان لها وجود قوي في المسيرات، وهو ما أدى فعلا لاحقا لإنقسام الحراك، وعليه كان خيار الذهاب إلى الانتخابات الخيار الأمثل في ظل مثل هذه التهديدات التي تواجهها البلاد، حيث جنبتنا مرحلة تأسيسية تؤدي إلى الفراغ والفوضى، خاصة إذا كانت مدعومة من أطراف خارجية.

ولو جئنا لمقارنة ما حدث بما جرى في كل من العراق وليبيا، حيث تم إلغاء المؤسسات القائمة ما أدخلها في متاهات حول الهوية والرموز، وهذا يمس بأسس وحدة البلاد والشعب، إضافة على أن الحدود السياسية في خضم التحولات والتجاذبات الدولية باتت غير مقدسة وهو ما يشكل تهديدا على الوحدة الترابية للدولة، وعليه يمكن إعتبار الخيار الاستراتيجي للجيش للذهاب إلى الانتخابات قد ساهم في حفظ الأمن الوطني والحفاظ على السيادة والوحدة الترابية وممتلكات الشعب.

الفرع السادس: تداعيات مقاربة المؤسسة العسكرية:

إن خيار تنظيم الانتخابات الرئاسية واتباع النهج الدستوري هو قرار استراتيجي اتخذته المؤسسة العسكرية لتحقيق أمن والإستقرار السياسي للدولة، وذلك من خلال دلالات إيجابية وعلى عدة أصعدة، سواء أمنيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا:

- **على الصعيد الأمني:** تعد استراتيجية المؤسسة العسكرية مؤشرا قويا على ضمان أمن وسيادة الدولة ومؤسساتها، إضافة إلى الحفاظ على الطابع الجمهوري للدولة والذي استطاع أن يفشل كل محاولات زعزعة استقرار البلاد، إضافة لانتهاج الخيار الدستوري والحفاظ على شرعية مؤسسات الدولة.
- **على الصعيد الاقتصادي:** شكل تذبذب أسعار النفط في السوق الدولية إلى جانب تقارير المؤسسات المالية العالمية، مؤشرا سلبيا على إقتصاد الدولة، وهي بحاجة إلى استقرار سياسي واقتصادي يمكنها من جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنه إنعاش الاقتصاد الوطني.
- **على الصعيد الاجتماعي:** عملت المؤسسة العسكرية على تأمين الحراك وحمايته وكذا مرافقة المسيرات السلمية وضمان وحدة الشعب، والحفاظ على الممتلكات العمومية والخاصة.

الفرع السابع: أبعاد موقف المؤسسة العسكرية:

كان لموقف المؤسسة العسكرية بدعمها للحراك الشعبي واتباعها النهج الدستوري لاحتواء الأزمة عدة أبعاد وعلى عدة مستويات تمثلت فيما يلي[1]:

[1] حميد مراح، تلاحم وتماسك الشعب الجزائري وجيشه قراءة ودلالات، ***مجلة الجيش***، ع. 670، (ماي 2019)، ص.25.

البعد الأمني: فقد كان للازمة تداعيات وأبعاد مختلفة خاصة على الأمن الوطني، والذي يتطلب الأخذ بالإعتبار الأمن بمفهومه الحديث، الأمن الكلي أو الأمن الشامل، وتجاوز الطرح التقليدي، إضافة إلى التحديات المرتبطة بالأمن في المحيط الجغرافي، فهذا يستلزم أخذ موقف حازم اتجاه أي تهديد داخلي أو خارجي.

البعد القانوني: شكل قرار المؤسسة العسكرية مقترحا في إطار الشرعية الدستورية، كما جاء مؤكدا على أن السلطة للشعب وهو سيد في قراره.

البعد الاقتصادي: معالجة قضايا الفساد وضرورة تحرك العدالة والأجهزة المختصة بهدف الحفاظ على المال العام والمقدرات الوطنية للشعب، والعمل على حماية الاقتصاد الوطني باعتباره جزء من الأمن الوطني.

البعد الإعلامي: فقد عملت المؤسسة العسكرية على التنبيه من حملات التضليل، حيث كان لمديرية الإيصال والإعلام والتوجيه عبر مختلف أجهزتها على غرار المركز الوطني للمنشورات العسكرية الذي تصدر عنه مجلة "الجيش" دورا فعالا في ضمان إعلام هادف ونزيه، وهذا غاية منها في حماية المواطنين من عمليات التضليل الإعلامي.

البعد التاريخي: اشتمل كل بيان للجيش الوطني الشعبي، أو كلمة لنائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي والمداخلات التي ألقاها خلال زيارته لمختلف النواحي، على التاريخ الوطني المجيد، خاصة ثورة نوفمبر المظفرة وما تحمله من قيم ومبادئ سامية، في إشارة واضحة إلى مرجعية موقف المؤسسة العسكرية من الأزمة.

الفرع الثامن: انتخابات 12 ديسمبر 2019:

انطلقت الانتخابات الرئاسية وفقا لقرار المؤسسة العسكرية بصفة رسمية يوم 12 ديسمبر 2019، وقد أسفرت عملية الفرز على النتائج الأولية للإنتخابات الرئاسية وبالنظر للقاعدة الانتخابية القانونية (الكتلة الناخبة) المسجلة رسميا على المستوى الوطني والمقيمين بالخارج حوالي 24 مليون ناخب، ونسبة المشاركة الوطنية 39.88%، أما الأصوات التي تحصل عليها المترشحون فجاءت وفق ترتيب تنازلي حسب ما يوضحه الجدول التالي[1]:

[1] محمد بركات، الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019، تؤسس لجزائر جديدة، ***مجلة الدراسات والبحوث القانونية***، م.04، ع. 02، (جانفي 2020)، ص215.

الجدول رقم (16): نتائج الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر2019

المرشح	عدد الأصوات	نسبة الأصوات المعبرعنها
عبد المجيد تبون	4.947.523 صوتا	%58.15
عبد القادربن قرينة	1.477.863 صوتا	%17.38
علي بن فليس	877.831 صوتا	%10.55
عزالدين ميهوبي	619.225 صوتا	%07.26
عبد العزيزبلعيد	568.000 صوتا	%06.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على، ***موقع السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات***، تم الإطلاع بتاريخ 2023/04/09، https://2u.pw/aUgle6 ، ومحمد بركات، الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019، تؤسس لجزائر جديدة، ***مجلة الدراسات والبحوث القانونية***، م04، ع 02، (جانفي 2020)، ص215.

الملاحظ من خلال الجدول أن عبد المجيد تبون كان له النصيب الأكبر من الأصوات حيث تحصل على 4.947.523 صوتا والتي قدرت بنسبة 58.15% يليه عبد القادر بن قرينة بنسبة 17.38%، وجاء في المرتبة الثالثة علي بن فليس بنسبة قدرت بـ 10.55%، وبعده عبد العزيز بلعيد بنسبة 6.66%، ليحل عز الدين ميهوبي في المرتبة الأخيرة بنسبة 7.26%، ليصبح بذلك عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ما يعني أنه المرشح الذي كان له قبول شعبي كبير، في ظل الأوضاع التي تشهدها البلاد.

تم الإعلان عن فوز عبد المجيد تبون، يوم 13 ديسمبر 2013، من قبل رئيس السلطة الوطنية المستقلة (م 33 ق 19-07)، بنتيجة أولية تقدر بـ 58.15% من مجموع الأصوات المعبرة عنها، وقام بعدها بعقد ندوة صحفية هنأ فيها الناخبين والشعب الجزائري والجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن والسلطة المستقلة، متعهدا بالشروع في تنفيذ برنامجه السياسي حسب الأولوية، حيث كان في مقدمتها مشروع دستور بمشاركة الجميع وخاصة أساتذة القانون الدستوري[1]، وقد تم إجراء الإستفتاء الدستوري الجزائري فعلا بتاريخ 1نوفمبر

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.215، 216.

*تشكيل الحكومة الجديدة: بعد أسبوع من تعيين الرئيس عبد العزيز جراد وزيرا أولا، تشكلت الحكومة الجديدة بتسعة وثلاثين عضوا، واحتفظ أغلب الوزراء الذين حملوا حقائب سيادية في الحكومة السابقة بمناصبهم (صبري بوقادوم وزيرا للخارجية، وكمال بلجود وزيرا للداخلية، وبلقاسم زغماتي وزيرا للعدل، ومحمد عرقاب وزيرا للطاقة)، وجدد الرئيس تبون الثقة بكل من يوسف بلمهدي وزيرا للشؤون الدينية ، والطيب زيتوني وزيرا للمجاهدين، وشريف عوماري وزيرا للفلاحة، كما ضمت الحكومة الجديدة أربعة أسماء كانوا وزراء في عهد الرئيس بوتفليقة(عبد الرحمان راوية وزيرا

2020، كما قام بتشكيل الحكومة الجديدة*، كما قام بإضفاء تغييرات على مستوى القيادات داخل المؤسسة العسكرية* يسعى من خلالها إلى خلق ديناميكية جديدة في مؤسسة الجيش بعيدا عن الحسابات والشائعات التي روج لها خاصة خلال المرحلة التي مرت بها البلاد[1].

بعدها شهدت البلاد وفاة الفريق أحمد قايد صالح ليتسلم اللواء سعيد شنقريحة قيادة الأركان خلفا له، مع غياب منصب نائب وزير الدفاع الوطني الذي كان يشغله قايد صالح من تشكيلة الحكومة الجديدة، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من حدة الاستقطاب بين الحراك الشعبي والمؤسسة العسكرية، حيث يوصف قائد الأركان الجديد "شنقريحة" أنه لا يحبذ التدخل في الشأن السياسي والظهور الإعلامي، غير أنه كان من الداعمين لحركة الإعتقالات التي مست رموز الفساد، لذا فإن طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في المرحلة المقبلة ستأخذ شكلا آخر وهو ما أكده دستور 2020، خاصة مع تزايد التعقيدات التي تميز بها الجوار الإقليمي

للمالية، وفاروق شيالي وزيرا للأشغال العمومية، وسيد علي فروخي وزيرا للصيد البحري، وحسان مرموري وزيرا للسياحة)، أما الوزارات التي عرفت تغييرا فهي أساسا الوزارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية (الخبير الاقتصادي فاروق آيت علي وزيرا للصناعة ، وأستاذ الاقتصاد كمال رزيق وزيرا للتجارة، ومديرة جامعة وهران نصيرة بن حراث وزيرة للبيئة والطاقات المتجددة)، وعلاوة على هذا احتفظ رئيس الجمهورية بوزارة الدفاع الوطني، مع ملاحظة غياب منصب نائب وزير الدفاع الذي استحدثه الرئيس بوتفليقة، وشغله قائد أركان الجيش، الراحل قايد صالح، منذ 2013، وشارك في الحكومة الجديدة خمس نساء: مليكة بن دودة وزيرة الثقافة، وهيام بن فريحة وزيرة للتعليم والتكوين المهنيين، ونصيرة بن حراث وزيرة للبيئة والطاقات المتجددة، وكوثر كريكو وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وبسمة أزوار وزيرة العلاقة مع البرلمان، وتم تعيين سبعة وزراء منتدبين، هم بشير مصيطفى وزيرا منتدبا مكلفا بالإحصائيات والاستشراف، وفؤاد شحات وزيرا منتدبا مكلفا بالفلاحة الصحراوية والجبلية، وعيسى بكاي وزيرا منتدبا مكلفا بالتجارة الخارجية، وعبد الرحمان بن باحمد وزيرا منتدبا مكلفا بالصناعة الصيدلانية، حمزة آل سيد الشيخ وزيرا منتدبا مكلفا بالبيئة الصحراوية، ونسيم ضيافات وزيرا منتدبا مكلفا بالحاضنات، وياسين وليد وزيرا منتدبا مكلفا بالمؤسسات الناشئة، كما تم تعيين أربعة كتاب للدول، هم بشير يوسف سحايري كاتب دولة مكلفا بالصناعة السينيماتوغرافية، وسليم دادة كاتب دولة مكلفا بالإنتاج الثقافي، ونور الدين مرسلي كاتب دولة مكلفا برياضة النخبة، ورشيد بلادهان وزيرا منتدبا مكلفا بالجالية الوطنية والكفاءات في الخارج.

* إضفاء تغييرات على مستوى القيادات داخل المؤسسة العسكرية: إنهاء مهام المدير العام للأمن الوطني خليفة أونيسي، وعين مكانه فريد زين الدين ، تعيين اللواء محمد الصالح بن بيشة، كأمين عام جديد بالنيابة لوزارة الدفاع خلف للواء عبد الحميد غريس، تعيين بومدين بن عتو مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلفا بالشؤون المتصلة بالدفاع والأمن، أما على مستوى جهاز المخابرات، أقال الرئيس عبد المجيد تبون، العقيد كمال الدين رميلي مدير جهاز الامن الداخلي والوثائق، وعين اللواء محمد بوزيت خلفا له، كما كلف العميد عبد الغني راشدي برئاسة مديرية الأمن الداخلي خلفا للعميد واسيني بوعزة، وتوالت بعدها الإقالات بـ 5 من كبار قادة الجيش، تمت إقالة اللواء علي عكروم رئيس دائرة التنظيم والإمداد وتعيين اللواء حواس زيادي، إنهاء مهام اللواء رشيد شواكي مدير الصناعات العسكرية، إنهاء مهام عبد القادر لشخم رئيس دائرة الإشارة والمعلومات والحرب الإلكترونية، وتعيين اللواء فريد بجغيظ خلفا له، إنهاء مهام اللواء سليم فريد قائد الأكاديمية العسكرية "شرشال"، إنهاء مهام اللواء محمد تبودلت المدير المركزي للعتاد، وتعيين العميد إسماعيل صديقي خلفا له ، كما مست التغييرات حتى قادة النواحي حيث نشرات الجريدة الرسمية في البلاد المرسوم الرئاسي المؤرخ في الثالث من أوت، أمر بإنهاء مهام اللواء محمد بوزورين رئيس لأركان القوات الجوية، وإنهاء مهام اللواء عمار زعيمي القائد لأركان الناحية العسكرية الرابعة، كما شمل المرسوم أيضا أمر إنهاء مهام اللواء عبد الحكيم مرغني بصفته نائبا لقائد الناحية العسكرية الخامسة، وتم تعيين اللواء أحمد سالمي رئيسا لأركان قيادة القوات الجوية.

[1] زغدان، ***مرجع سابق***، ص.109.

للدولة وبروز العديد من التحديات تعلقت في مجملها بأزمات الجوار الجغرافي، فحدود الجزائر الشرقية والجنوبية مرتهنة بسبب أزمات مستفحلة منذ سنوات وهي تهدد بشيوع عد الاستقرار الأمني في المنطقة، فأمام هذه التحديات لابد أن تكتفي المؤسسة العسكرية بدورها الدفاعي والاستمرار في الرفع من جاهزيتها، فالجزائر تواجه تحدي تحويل قوتها العسكرية في المنطقة إلى أداة للتأثير خارج الحدود، من دون استعمالها عبر التدخل العسكري المباشر تماشيا مع مبدأ عدم التدخل[1]، ولذلك شهدنا انسحاب المؤسسة العسكرية من كل ما له علاقة بالشأن السياسي منذ تنصيب رئيس للجمهورية، فما هي التهديدات التي ستواجهها المؤسسة العسكرية بعد انسحابها من العملية السياسية والتي كانت طوال فترة الحراك الشعبي وحتى قبلها غير أن الوضع إزداد حدة خاصة في ظل الأوضاع السياسية التي كانت تشهدها البلاد؟ مع العلم أن المسيرات الشعبية لازالت مستمرة ولم تتوقف إلا بعد انتشار جائحة كورونا، وما التغييرات التي ستطرأ على العقيدة العسكرية الجزائرية من خلال الدستور الجديد (دستور 2020)؟

الفرع التاسع: الحراك والأزمة الصحية (جائحة كورونا):

إن الشعب الجزائري رغم توالي القرارات والإجراءات، والتعيينات في المناصب العليا، لم يرى فيها حلا للأزمة البنيوية التي تعاني منها الدولة، فلم تقنعه الخطابات السلطوية والتي ظلت متمسكة بنفس الأقوال* منذ عزل الرئيس بوتفليقة، ولا خارطة الطريق المقترحة والجاري تنفيذها والتي رأى فيها مجرد تغيير طفيف للواجهة من أجل الحفاظ على نفس النظام، ولذلك استمرت المسيرات الشعبية في خضم هذه الرؤى ، إلى غاية ظهور جائحة كورونا حيث تم تعليق المسيرات بداية من الجمعة 20 مارس 2020، حيث فرضت الجائحة على السلطة تحديات جديدة والتي تبين أنها لم تكن مستعدة لها، حيث وضعت خارطة طريقها، وخطابها الشعبوي، وسياساتها الإجتماعية أمام المحك، إذ يتوجب عليها مواجهة جائحة كورونا على كافة المستويات: الصحية، الاجتماعية، الاقتصادية، إضافة إلى إلتزامها بوعودها بعد استغلالها للجائحة وإجراءات الحجر الصحي لأغراض سياسية[2]، لتجد الجزائر نفسها أما العديد من التحديات، والتي تهدد أمن واستقرار البلاد، لتظهر أزمة

---

[1] بن زنين، مرجع سابق، ص ص.28، 31.

[2] نوري دريس، الحراك الشعبي الجزائري: من حركة احتجاجية إلى ديناميكية سياسية جوهرية، ***معهد الأبحاث في العلوم الاجتماعية عن الجزائر***، (أفريل 2021)، ص ص.5، 6.

*** الخطابات السلطوية والتي ظلت متمسكة بنفس الأقوال:*** ظل خطاب السلطة منذ عزل بوتفليقة، متمسكا بالقول إنه قد تمت الإستجابة لمعظم المطالب التي رفعها المتظاهرون، إلغاء العهدة الخامسة، محاربة الفساد، وغيرها، وأن ما تبق من هذه المطالب سيتم تحقيقه بعد إجراء الانتخابات الرئاسية، من خلال تعديل الدستور، وبذلك لم يعد هنالك سبب للتظاهر، معتبرين من بقي يخرج إلى الشارع إنما يطرح مطالب تعجيزية أو أنه مدعوم من طرف قوى خارجية أو من طرف ما باتت تسميه السلطة بالعصابة.

كورونا كتهديد للدولة الجزائرية استدعى تدخل المؤسسة العسكرية في محاولة لاحتوائها والتعاون مع المدنيين لصد مثل هذه التهديدات عن البلاد.

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية وتعزيز الأمن بالنسبة للتهديدات الأمنية والتهديدات اللاتماثلية:

تبنت المؤسسة العسكرية مقاربة شاملة ومتكاملة متعددة الأبعاد أمام كل تلك التطورات والتحولات التي يشهدها العالم وتعقد التهديدات التي تستهدف أمن واستقرار الجزائر، وتضمنت استراتيجيتها لعدة محاور تصب جميعها في إطار استراتيجية شاملة تتمثل في استراتيجية تطوير وعصرنة القوات، من خلال الاستثمار في العنصر البشري وترقية متطلبات الحرب الحديثة، وترقية الأداء العسكري والجاهزية العملياتية وغيرها.

الفرع الأول: استر اتيجية ترقية الأداء العسكري والجاهزية العملياتية تطوير القوات وعصرنتها:

إن الارتباط الوظيفي بين كل من ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، جعل الجزائر تدرك أن محاربة إحدى الظاهرتين هو بالضرورة محاربة للأخرى خاصة وأنهما تنشطان في نفس البيئة، وعليه اتبعت المؤسسة العسكرية في حربها على الجريمة المنظمة وخاصة العابرة للحدود إستراتيجية شاملة بأبعاد عسكرية وأمنية على طول الحدود البرية والمشارف البحرية للجزائر، كما جعلت مسألة تأمين الحدود أولوية ورهانا أمنيا بامتياز، فقد عرف تأمينها تغيرات نوعية على المستوى العملي، وهدفت بهذا إلى أن تكون النتائج المحققة في مكافحة الظاهرة ترتقي أكثر فأكثر إلى المستوى المتوافق مع هذا الاهتمام من قبل القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، خاصة في الحدود الجنوبية المتاخمة لمنطقة الساحل، والتي تشكل مجالا حيويا للدولة الجزائرية وللأمن الوطني، والتي أصبحت تمثل تحديا أمنيا متزايدا للجزائر، بعدما أصبحت تنشط عبر هذا الإقليم العديد من شبكات الجريمة المنظمة المختصة في تهريب السلاح، المخدرات، الهجرة غير الشرعية وغيرها، وبالنظر للعمليات النوعية التي تقوم بها وحدات الجيش الوطني الشعبي في محاربة الجريمة المنظمة وخاصة العابرة للحدود، فهي تعتبر شريكا نوعيا في الاستراتيجية المنتهجة من قبل الدولة في مكافحة الظاهرة أيضا [1].

ولذلك تحرص المؤسسة العسكرية على ترقية الأداء العسكري لكافة أفراد الجيش الوطني الشعبي، والوحدات المنتشرة عبر كامل ربوع الوطن، واكتساب الحنكة القتالية مع المرونة والتكامل لبلوغ الجاهزية العملياتية والاستعداد القتالي الدائم، وعليه ركزت وحدات الجيش الوطني الشعبي كافة جهودها على المورد

[1] محمد بوكبشة، محاربة الجريمة المنظمة الجيش الوطني الشعبي شريك نوعي في مكافحة الظاهرة، ***مجلة الجيش***، ع. 669، (أفريل 2019)، ص ص.22- 24.

البشري الكفؤ، من خلال اعتماد منظومة تكوينية وتدريبية تقوم على الإتقان والإحترافية لمجابهة التهديدات والتحديات وكسب الرهانات، وهو ما أكد عليه نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح خلال عديد الزيارات لمختلف النواحي العسكرية وكذا هياكل التكوين ، فالتكوين والتدريب والتحضير القتالي هو هدف ميداني، بجعله أداة لصقل الكفاءات والمهارات و التخصصات تماشيا مع ما تطرحة الساحة الدولية ، وما تواجهه المنطقة من تهديدات مع ضمان التكيف مع متطلبات أداء المهام الموكلة لكل الوحدات، و عليه اتبعت المؤسسة العسكرية استراتيجية شاملة تقوم على عدة محاور تمثلت فيما يلي:[1]

- **تعزيز التعاون العسكري:**

تعمل المؤسسة العسكرية على تعزيز وتطوير التعاون العسكري من خلال عقدها لعديد الإتفاقيات سواء في إطار التعاون الثنائي أو التعاون المتعدد الأطراف، وهذا من أجل التشاور حول الجوانب الأمنية، وتبادل الخبرات في المجال التقني وكذا التكوين، وتوحيد الجهود للمساهمة الفاعلة في إرساء الأمن والاستقرار على مستوى الفضاء الإفريقي، وكذا السعي لاستتباب الأمن في المنطقة الإقليمية، ففي إطار هذا التعاون يتم مناقشة الأوضاع السائدة في الساحة الدولية عموما والقارة الإفريقية خصوصاً، أي التعاون البيني الكفيل بالإستجابة لمتطلبات الوضع الراهن في المنطقة ورفع التحديات الأمنية المشتركة خاصة التهديدات اللاتماثلية والعابرة للقارات حيث تقوم في بداية كل سنة بافتتاحية سنة التعاون العسكري في إطار مقاربة وطنية متكاملة ومتعددة الأبعاد، ومثال ذلك التعاون العسكري الجزائري السوداني، الذي افتتحت به برنامجها التعاوني في الفترة الممتدة من 24/22 نوفمبر 2022، كما نجد من أمثلة هذا التعاون:

- **2019: في إطار**تطوير التعاون الثنائي مع دولة الإمارات العربية المتحدة، قام الفريق القايد صالح بزيارة معرض الدفاع البحري " نيفاكس" المنظم بالموازاة مع معرض "إيداكس 2019" في الفترة الممتدة من 16 إلى 19 فيفري 2019[2]،

[1] المفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني جاهزية وأداء احترافي، ميمونة باحث، ***مجلة الجيش***، ع. 667، (فيفري 2019)، ص.27.

[2] تطوير التعاون العسكري، ***مجلة الجيش***، ع. 668، (مارس 2019)، ص ص.06 08.

- **2020**: زيارة شنقريحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 22إلى 26 فيفري 2020، حيث قام بحضور فعاليات الطبعة الرابعة لمعرضي "يومكس-2020" للأنظمة غير المأهولة وكذا سيمتكس-2020" لأنظمة المحاكاة والتدريب وهذا في إطار توطيد التعاون العسكري[1].

➢ **الحفاظ على الجاهزية التقنو عملياتية للعتاد والتجهيزات:**

عملت المؤسسة العسكرية على تطوير سلاح العتاد في مختلف المجالات من خلال متابعته وتقديم الدعم لكافة مؤسساته وهياكله، حيث أولت أهمية بالغة للمديرية المركزية للعتاد، غاية منعا في توفير كافة الظروف المناسبة والعوامل المواتية للرفع المستمر من جاهزية القوات المسلحة، والحفاظ على استعدادها الدائم لمواجهة أي طارئ، والعمل على تحويل التكنولوجيا ذات المرامي العسكرية والعمل على تطويعها بما يضمن تجديد العتاد العسكري وعصرنته، والارتقاء بمسار الإسناد التقني واللوجستيكي، بالإضافة إلى التكوين العلمي والتقني المتعدد المستويات للإطارات والمستخدمين، وكان تركيز المؤسسة الأكبر منصبا في مجال تجديد العتاد وتطوير الوسائل العسكرية الكبرى، بما يسمح بالإرتقاء بالقدرات التكتيكية والعملياتية لوحدات قوام المعركة البرية والتحكم في التكنولوجيات الحديثة، وهذا لتعزيز مستلزمات الدفاع الوطني وتعزيز أمن الجزائر وإرساء قاعدة متينة لاستقرارها، ولهذا دعت المؤسسة العسكرية من خلال مختلف خطاباتها في مختلف النواحي وعلى مستوى عديد الوحدات على الحفاظ على الجاهزية التقنو عملياتية على غرار[2]:

- ✓ خصوصية الحفاظ على جاهزية العتاد في المناطق الجنوبية؛
- ✓ الحفاظ على جاهزية العتاد، التجهيزات ومنظومات الأسلحة ضمن وحدات قوام المعركة؛
- ✓ تنظيم مخزونات قطع الغيار في مختلف المستويات اللوجيستيكية.

➢ **الإسناد اللوجستيكي:**

ترتكز قوة الجيوش الحديثة على مبدأ الجاهزية في جميع جوانبها، حيث تعمل باستمرار على تحديث وعصرنة عتادها العسكري الدفاعي لضمان ذلك، وتعتمد في ذلك على آخر التطورات ذات الصلة بالتجهيزات والآليات ومنظومات الأسلحة بمختلف أنواعها، وقد سارت المؤسسة العسكرية على هذا النحو في إطار

[1] توطيد التعاون، ***مجلة الجيش***، ع. 680، (مارس 2020)، ص ص.06.09.

[2] حميد مراح، الحفاظ على الجاهزية التقنو عملياتية للعتاد والتجهيزات في الجيش الوطني الشعبي – تقييم وآفاق، ***مجلة الجيش***، ع. 692، (مارس 2021)، ص ص.14، 15.

إستراتيجيتها الشاملة من خلال إرساء أقطاب صناعية صلبة ذات قيمة مضافة، لإسناد وحدات القتال، وتجديد وعصرنة عتاد القتال[1].

- **تعزيز الجاهزية العملياتية**

تظهر قوة الجيوش من خلال نوعية ومستوى التكوين والتدريب، فضلا عن التجهيزات والمعدات التي تتوفر عليها القوات المسلحة، وهذا لتتمكن من أداء مهامها الدفاعية وحماية السيادة الوطنية من أي تهديد أو اعتداء، وعلى هذا الأساس يمكن تحقيق التطور والعصرنة داخل الجيوش، كما أن عدم الاستقرار السائد في عديد من مناطق العالم، وظهور التهديدات الجديدة جعل من الجيوش تغير مقارباتها العملياتية، لتكييف قدراتها وإرساء نظام دفاعي يتوافق مع متطلبات الأمن والدفاع، فقد أظهرت جميع هذه التغييرات أهمية التنسيق في مجال المعدات والعقيدة والأسلوب التكتيكي والتكوين والاتصال وغيرها، وهو ما يعمل عليه الجيش الوطني الشعبي، وباعتبار التكوين والتحضير القتالي أحد الشروط الأساسية لاكتساب الكفاءة والخبرة، فإن المؤسسة العسكرية تدرك بأن مواكبة تلك التطورات داخل جيوش العالم تتطلب أولا موردا إنسانيا مؤهلا ومزودا بالتجهيزات اللازمة[2].

وفي هذا الخصوص أولت القيادة العليا للجيش أهمية كبيرة لمجال التكوين والتحضير القتالي، من خلال تنفيذ ووضع برامج أنشطة على مدار السنة، بهدف رفع مستوى تأهيل وكفاءة الأفراد في القتال، وكذا الحفاظ على الجاهزية الدائمة للعتاد مع توفير صيانة السلاح وترسيخ القيم الوطنية[3].

---

[1] ب. عميور، المحافظة على الجاهزية التقنو – عملياتية، ***مجلة الجيش***، ع. 669، (أفريل 2019)، ص.26.

[2] غنية حمام، التحضير القتالي في الجيش الوطني الشعبي ضرورة عسكرية، ***مجلة الجيش***، ع. 668، (مارس 2019)، ص.45.

[3] ***المكان نفسه.***

*برمجة العديد من التمارين والمناورات: تسعى من خلالها القوات المسلحة المنتشرة في جميع أنحاء التراب الوطني، إلى الارتقاء بمستوى تأهيل الوحدات وتنفيذ عمليات قتالية وكذا تقويم مستوى التنسيق العملياتي بين مختلف القوات والاطلاع عن قرب عن حالة العتاد والمعدات التي تحوزها الوحدات ، كما يسمح تنفيذ التمارين التدريبية التي حددت أهدافها وفقا لبرامج التحضير القتالي بتقييم مستوى القدرات العملياتية لقوام المعركة، وتعد التمارين المنفذة من قبل القوات المسلحة أهم وسيلة تسمح لها بمراجعة وتثبيت منظومتها وكذا العمليات التكتيكية، القتالية، ليس هذا فقط بل أيضا تطبيق تصوراتها ونشاطاتها وعقيدتها، كما يجب على القوات المسلحة خلال قيامها بالتمرين الاستجابة للسيناريو الذي تم تحضيره مسبقا والتعامل مع الأحداث التي قد تطرأ على أرض الواقع، وتشمل هذه التمارين مختلف العمليات العسكرية، من عمليات قتالية أو مساعدات إنسانية، أو حتى تحقيق الاستقرار وإعادة البناء بعد النزاعات ، بحيث يستجيب كل تمرين لأهداف التكوين الواضحة من أجل ضمان توجه أفضل في اتخاذ القرارات، إضافة إلى اكتساب القدرات والمعارف وتحقيق التنسيق بين مختلف الوحدات، كما يتم مع نهاية كل تمرين تنظيم اجتماع لإجراء تقييم موضوعي والخروج بتوصيات تساهم بدورها في برمجة تمارين أخرى، لضمان التحسين المستمر للتنسيق العملياتي والفعالية والأداء، من أهم هذه التمارين تمرين " عاصفة 2018 " بالناحية العسكرية الرابعة، وتمرين "اكتساح 2018" بالناحية العسكرية الثالثة وغيرها .

و باعتبار أن الغاية من التحضير القتالي وتنفيذ المناورات والتمارين العسكرية هو الارتقاء بمستوى الجاهزية العملياتية للقوات، وتحسين الكفاءات والقدرات ميدانيا، تم برمجة العديد من التمارين والمناورات* قصد اختبار جاهزية القوات واستعدادهم الدائم، ولذلك حرصت القيادة العليا للجيش على السير الحسن لهذه العمليات، فهي تعتبر التحضير القتالي هو أحد أهم عوامل التحكم وحيازة القدرة العسكرية التي تهدف المؤسسة العسكرية لبلوغها، فالقوة العسكرية تبقى ضرورية نظرا لبروز أشكال جديدة للقوة، وللتهديدات وللحروب التي أخذت منحى آخر.[1]

- **مقاربة دعم المنظومة التكوينية (الاستثمار في العنصر البشري):**

وفقا لما جاء في كلمة الفريق، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، والتي ألقاها بمناسبة تكريمه لأشبال الأمة المتفوقين في شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا لدورة جوان 2019، فإن المؤسسة العسكرية تتبنى مقاربة شاملة في مجال التكوين، بحيث تسعى من خلالها لإكساب إطارات الجيش الوطني الشعبي شمائل المهارة والكفاءة، والتي تتحقق بتثمين كل الجهود المبذولة سواء الفكرية أو المهنية، وكذا العمل على ترسيخ أكبر لقدرات التفكير والإبداع ، و تحقيق التفوق في كافة الميادين والأصعدة، ولهذا عملت المؤسسة العسكرية على وضع خريطة طريق للنهوض بقدرات الجيش الوطني الشعبي، وكانت أساس المقاربة الشاملة التي تبنتها، والتي كان من أهم محاورها العناية القصوى بالجانب التكويني، لأن توفير العنصر البشري المؤهل من كافة الجوانب، يعد استثمارا مربحا لبلوغ الهدف ، والمتمثل أساسا في عصرنة وتطوير الجيش الوطني الشعبي، وتحقيق الجاهزية العملياتية في أعلى مستوياتها، خاصة وأنه أنيط للمنظومة التكوينية العمل على مشروع العسكري المحترف، خاصة وأن الإحترافية في مفهومها العميق، تعد هدفا رئيسيا في مقاربة المؤسسة العسكرية في مجال التكوين[2].

ويعد التكوين وتأهيل العنصر البشري من أهم المحاور التي ترتكز عليها الاستراتيجية الدفاعية التي تتبناها المؤسسة العسكرية لتحقيق المسعى التطويري التصاعدي للجيش الوطني الشعبي في الجزائر الجديدة، لذلك تبذل جهود مضنية في هذا المجال وعلى جميع المستويات، للإرتقاء بأداء الجيش الوطني الشعبي

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.45، 46.

[2] نسيم بوبرطخ، تفوق وطموح منقطع النظير، ***مجلة الجيش***، ع. 673، (أوت 2019)، ص ص.8-13.

استراتيجيا وعملياتيا وتكتيكيا، وقد عملت على تطبيق هذه الرؤيا منذ بداية 2020 عبر العديد من مدارس التكوين لفائدة كل المتربصين، وفي هذا السياق عملت المؤسسة العسكرية على[1]:

- ✓ تعزيز القاعدة البيداغوجية للمدارس ومراكز التدريب وفقا لما أصبحت عليه الجيوش الحديثة في مجال التكوين؛
- ✓ تكييف المنظومة التكوينية مع العصرنة ومع كل المستجدات استجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية؛
- ✓ التحكم في مناهج وبرامج التكوين الناجعة والمتعلقة بالفنون الحربية والاستراتيجية العسكرية وجل الدراسات الأخرى ذات الصلة بالأمن والدفاع؛
- ✓ تشجيع البحث العلمي وروح الإبتكار لجميع المتربصين بهياكل التكوين المختلفة؛
- ✓ حرص القيادة العليا الدائم على جعلها جزء لا يتجزأ من منظومة التعليم الوطنية، وبما يتطابق وقيم الشعب الجزائري.

فكان لزاما على جهاز التكوين للجيش الوطني الشعبي منذ سنة 2008 أن يتطور ويتكيف وبصفة مستمرة تماشيا مع التحولات العميقة التي عرفها العالم في المجالات التكنلوجية والاجتماعية والجيوسياسية، وكذا التكيف مع المقتضيات الجديدة التي تفرضها العصرنة والاحترافية والتي ترتكز على الثورة التكنولوجية التي تعرفها وسائل ومعدات القتال، حيث يهدف التكوين العسكري في جميع مستوياته إلى تكييف المتربص والوظائف المستقبلية التي سيتقلدها مع كل المتطلبات الخاصة التي تستدعيها مهنة السلاح، كما يهدف إلى تعزيز وتحسين معارفه المكتسبة وإكسابه التأهيل المطلوب لتمكينه من أداء مختلف المهام المنوطة به[2].

- ➢ **اليقظة الإستراتيجية:**

تهتم اليقظة الاستراتيجية بالتسيير الأمثل للمعلومات التي تساعد صناع القرار على تطوير مختلف الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية كل حسب مجاله، وهذا باتباع خطوات عمل مدروسة انطلاقا من جمع المعلومات المختلفة ومعالجتها وتحليلها ثم استخدامها، لاستغلال الفرص المتاحة، ومحاولة تجنب المخاطر المحتملة في طابع استباقي استشرافي لمسايرة جل المتغيرات الخارجية وغير المتوقعة، ولهذا كانت اليقظة الاستراتيجية من الأساسيات التي تقوم عليها هياكل الدفاع في الدولة، ومزيجا بين الخطط الاستباقية والأمنية

[1] م، بوكبشة، التكوين في الجيش الوطني الشعبي القاطرة التي تدفع بقواتنا المسلحة، ***مجلة الجيش***، ع. 708، (جويلية 2022)، ص ص.64، 65.

[2] ب. عميور، منظومة التعليم العسكري في الجيش الوطني الشعبي تكوين إطارات المستقبل، ***مجلة الجيش***، ع. 685، (أوت 2020)، ص ص.50، 51.

والعملياتية وما يرافقها من يقظة إعلامية لأجل إبرازها، إضافة إلى اليقظة الاجتماعية والتي تبقى العامل الحاسم في أي نشاط من هذا النوع، والتنسيق بين كل هذه العناصر يساهم في إحباط كل المناورات وإزالة الشكوك بين الشعب وهياكل الدولة المختلفة وخاصة المؤسسة العسكرية، وهو ما أولاه الجيش الوطني الشعبي عناية كبيرة من خلال الخطط العملياتية والأمنية التي يعتمد عليها في أداء مهامه في الميدان[1]، ونظرا لما أفرزته الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة والتي كان للإعلام دور مؤثر فيها حيث نجم عنها تردي الحالة الأمنية وزعزعة الاستقرار الأمر الذي جعل المؤسسة العسكرية تتبنى مقاربة اتصالية نظرا للدور المهم الذي يلعبه الجانب الاتصالي في هذا السياق:

1- المقاربة الاتصالية: اليقظة الإعلامية:

وباعتبار أن وسائل الإعلام الجماهيرية وفقا لما أكده العديد من المفكرين والأكاديميين سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجذب والإقناع، فهي بذلك تشكل القوة الناعمة الأكثر فاعلية من خلال قوة التأثير، بحيث أصبحت وسيلة تستغلها العديد من الأطراف للمساس بسيادة الدول وضرب تماسكها من خلال الدعاية وممارسة التضليل والأكاذيب، وفي هذا السياق و إدراكا من المؤسسة العسكرية لكافة المتغيرات وكذا قدرتها على القراءة الصحيحة والسليمة، أكدت على ضرورة التحلي باليقظة الدائمة بمفهومها الشامل، وهذا في إطار الرؤية الإستراتيجية الشاملة ، حيث أولت عناية كبيرة لمجال الإعلام والإتصال من أجل تفعيل اليقظة الإعلامية في الأوساط الاتصالية، وعملت على التكيف مع التطورات والتفاعل مع إنتاجاتها والقيام بالرصد والتحليل، وهذا لتقديم العون في اتخاذ القرارات ضد عمل عدائي يستهدف المساس بالأمن والاستقرار، كما تهدف اليقظة أيضا إلى الوقوف في وجه كل من يستهدف قطع الرابطة القوية بين الجيش والشعب، و تلفيق الأكاذيب و الإشاعات المغرضة والتي تهدف ضرب الأمن الوطني[2].

2- اليقظة الاجتماعية:

يقصد بها أيضا اليقظة الشعبية، خاصة وأنه يتم من خلالها تبني اليقظة الاستراتيجية والتي تستمد أساسا من يقظة الشعب وإدراكه لما يحيط بالوطن، مع ضرورة الوعي والفهم الصحيح والإدراك الكافي لخلفيات

[1] عميور، ***مرجع سابق***، ص.26.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.26، 27.

وأبعاد ما يحيط بالمنطقة من أحداث متلاحقة ومتغيرات متسارعة، وما أفرزته من تحديات ورهانات تستوجب من الجميع رفعها[1]، ما يعني ضرورة نشر الوعي المجتمعي والتصدي لكل أنواع المعلومات المغرضة.

إن المؤسسة العسكرية في هذا السياق ترى بأن الاستعداد لمواجهة الاحتمالات والسيناريوهات المستقبلية يستدعي أن يظل الإدراك الجماعي والذي يتسم به الشعب الجزائري، وسيلة الإرتكاز التي تعمل على التعزيز المتواصل لليقظة والحس الوطني لإفشال كل المخططات الرامية لضرب الانسجام الاجتماعي وتضليل وتغليط مختلف فئات المجتمع[2].

- **مقاربة الحدود الذكية:**

إن حجم التهديدات الأمنية الجديدة سواء الصلبة منها أو المرنة التي تشهدها الجزائر على طول حدودها والتي تكلفها إنفاقا عسكريا كبيرا بما يتلاءم وحجم هذه التهديدات، هذه الأخيرة التي استدعت استخدام تقنيات وأساليب جديدة تتلاءم مع البيئة الإقليمية المتغيرة نظرا للحدود الكبيرة، وتجسد ذلك من خلال تبني المؤسسة العسكرية لنموذج الحدود الذكية، والذي يؤدي بدوره إلى رفع جاهزية الدولة على طول شريطها الحدودي مع

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.27.

[2] عبد الغني غرارمي، الدفاع الوطني مسؤولية الجميع، ***مجلة الجيش***، ع. 692، (مارس 2021)، ص ص.12، 13.

***الإستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة: وتتمثل في: تحليل البيانات:** حيث كانت البيانات سابقا تجمع من مصادر تقليدية مثل طلبات التأشيرات والمعابر الحدودية، ليصبح جمع البيانات اليوم أسهل ومن مصادر متعددة مثل شركات السفر، التحقق من الهوية، أصبحت تستعمل اليوم بيانات بيومترية مثل التعرف على الوجه والبصمات والمسح الضوئي. **التفتيش دون الحاجة للفتح:** حيث توصلت التقنيات الحديثة إلى مجموعة من الأنظمة التقنية المتطورة، مثل معدات التصوير باستخدام الأشعة السينية وأشعة جاما، بحيث تقوم بتفتيش البضائع دون الحاجة لفتحها، وقد استخدمت في الكشف عن الأسلحة أو المخدرات. **السياج الأمني:** وهو سياج إلكتروني يعتمد على تقنيات ضوئية وأمواج ميكرو ويفية، تستخدم هذه التقنية في المناطق الحدودية المفتوحة وفي محيط المراكز الحدودية، حيث يتم إرسال إشارات مباشرة لمراكز المراقبة في حالة التعرض لأي إختراق، وهو يمكن من ضبط أي محاولة تسلل. **كاميرات المراقبة الحرارية:** وهي كاميرات طويلة المدى، تقوم برسم الأشياء والأجسام من مسافات بعيدة وتتم بقياس مدى الحرارة المنبعثة منها، بحيث تعكس صورة حرارية على شاشات المراقبة في مركز المراقبة. **المستشعرات الرادارية:** هي إحدى أنظمة الرادار المستخدمة للمراقبة الحدودية، بحيث يؤمن الرادار مصدرا مهما للتعقب وتغطية المناطق الواسعة، كما له القدرة على تصنيف الدخلاء الراجلين، والذين يستخدمون المركبات، كما له قدرة رصد مستمرة في كل أحوال الطقس. **أنظمة الرؤية الليلية:** ويعمل باستخدام الأشعة تحت الحمراء، حيث تستطيع هذه الكاميرات إظهار الصور في الظلام والتي لا تستطيع العين البشرية المجردة رؤيتها، كما تستطيع أيضا قراءة الحروف البالغ ارتفاعها 38 سنتمتر على مسافة 4.8 كيلومتر وفي رطوبة بنسبة 80% وفي الظلام التام، **نظام آفيان لرصد دقات القلب:** يعتبر هذا الجهاز من أفضل أجهزة اكتشاف محاولات التهريب أو التسلل البشري، بحيث يعتمد على رصد دقات القلب للأشخاص المختبئين. **أجهزة الفحص باستخدام الأشعة السينية:** ويتم استخدامها في الكشف وتحديد مصادر الإشعاع للمواد الذرية، وأجهزة النشاط الإشعاعي، **جهاز الفحص المبكر عن المتفجرات:** يستخدم في المنافذ الحدودية للكشف المبكر عن المتفجرات، ويعتمد على الكشف عن الآيونات السالبة والموجبة مما يتيح لها الكشف عن آثار المتفجرات. **الطائرات بدون طيار:** عبارة عن طائرات بدون طيار تستخدم للتجسس، وهي صغيرة الحجم تقوم بمراقبة عمليات التهريب عبر الحدود وتنقل تقارير حية ومباشرة عما يدور بالمنطقة.*

بعض الدول المجاورة والسيطرة عليها، وقد انتهج الجيش الوطني الشعبي هذه المقاربة من خلال الإتجاه إلى رقمنة الحدود عن طريق الإستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة* والمتمثلة في تحليل البيانات، التحقق من الهوية، كاميرات المراقبة الحرارية، المستشعرات الرادارية، أنظمة الرؤيا الليلية، نظام آفيان لرصد دقات القلب، أجهزة الفحص باستخدام الأشعة السينية، جهاز الفحص المبكر عن المتفجرات، الطائرات بدون طيار، غاية في رفع كفاءة تأمين الحدود الجزائرية[1].

الفرع الثاني: استراتيجية المؤسسة العسكرية في الدفاع والأمن السيبيراني:

أصبحت قضية الدفاع والأمن السيبيراني من التحديات الكبرى التي تؤرق الدول والحكومات، خاصة في ظل التوجه الدولي نحو الحكومات الإلكترونية، لاسيما مع تزايد التهديدات الأمنية الإلكترونية والتي تستهدف ضرب واستقرار الدول عن طريق عدة أشكال، وعليه أصبح الدفاع السيبيراني رهانا استراتيجيا وأولوية في السياسات الدفاعية الوطنية بهدف حماية المنظومات المعلوماتية للدولة، خاصة وأن أي محاولة للمساس بها يعد تهديدا للنظام العام وللدفاع والأمن الوطنيين، ونظرا لاتسامها بالتعقيد والحركية والتطور المستمر عملت المؤسسة العسكرية على وضع استراتيجيات تتماشى وتوجه الدولة نحو الإدارة الرقمية لحماية منظومتها المعلوماتية من خلال وضعها لاستراتيجيات وخطط عمل وسن قوانين مناسبة، فضلا عن إنشاء العديد من الأجهزة والهيئات الوطنية سواء عسكرية أو مدنية، على غرار مصلحة الدفاع السيبيراني ومراقبة أمن الأنظمة التابعة لدائرة الإستعمال والتحضير لأركان الجيش الوطني الشعبي، والتي تواصل مجهوداتها الرامية إلى تعزيز الأمن السيبيراني، فقد عملت الجزائر على إشراك كل الفاعلين من خلال مقاربة شاملة لتحقيق التنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة، كما قامت باستحداث منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر في 20 جانفي 2020، والتي تتكفل بإعداد إستراتيجية شاملة في ظل تفاقم حدة هذا التهديد، مع إجراء تحقيقات رقمية في حالة الهجمات السيبيرانية التي تستهدف المؤسسات الوطنية[2].

في سياق التعاون بين مختلف الفاعلين وتعزيز التعاون المدني- العسكري، أولت المؤسسة العسكرية أهمية كبيرة لتطوير قدرات الدفاع السيبيراني التقنية والعملياتية، التي تسمح للقوات بالتدخل بأمان في مختلف الأوساط المرقمنة، وعليه قامت بإعداد استراتيجية عامة للدفاع السيبيراني، والتي ارتكزت على سبع

---

[1] سمر سحقي، الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا، ***ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستشراف***، ع. 15، (2021) ص ص.75، 76.

[2] ب. عميور، الدفاع السيبيراني تعزيز المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، ***مجلة الجيش***، ع. 695، (جوان 2021)، ص.58.

مجالات حددت من خلالها الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وتشرف على عملية تنفيذها مصلحة الدفاع السيبيراني وأمن الأنظمة، إلى جانب إسهام جميع الهيئات المتخصصة للجيش الوطني الشعبي، وتتمثل المحاور الرئيسية لها في[1]:

الجانب التنظيمي: حيث تنفذ هذه الاستراتيجية في إطار سلسة وظيفية وتنظيمية تم تكريسها لضمان تجانس وفعالية مختلف النشاطات[2].

الجانب القانوني: ارتكزت في هذا الجانب على تحيين وتعزيز الإطار القانوني المتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال عموما، وكذا تأمين هذه المنظومات حتى تكون ذات جاهزية للتصدي لأي تهديد.

المورد البشري: عملت في هذا الشق على توفير المورد البشري المتخصص والكفء والذي يعد عاملا مهما في نجاح إدخال هذا المجال في النشاطات العملياتية والتسيير للجيش الوطني الشعبي[3]، لذلك يعد التكوين والتدريب ضمانا لنجاح وتحقيق الأهداف المسطرة ضمن الإستراتيجية العامة للدفاع السيبيراني، من أجل ضمان توفر الموارد البشرية المؤهلة، فقد حرصت المؤسسة العسكرية من خلال مصلحة الدفاع السيبيراني وأمن الأنظمة على دمج الدفاع السيبيراني في مختلف مستويات التكوين داخل جهاز التكوين للجيش الوطني الشعبي، وكذا التحديث الدوري لبرامج التكوين من أجل دمج التكنولوجيات المتقدمة والتي تشهد تطورا مستمرا من جهة، من جهة أخرى تعكف إطارات هذه المصلحة على تقديم تكوينات متخصصة على مستوى مختلف مؤسسات التكوين العسكري، مثال ذلك المدرسة العسكرية المتعددة التقنيات وغيرها[4].

الجانب التقني: تمثل نشاط هذا الجانب في تقوية وتكييف القدرات التقنية للحماية، وكذا الكشف والرد على الهجمات السيبيرانية بشكل مستمر، مع ضمان يقظة دائمة فيما يخص الطرق والوسائل المستعملة من طرف المهاجمين[5].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.59.

[2] ***المكان نفسه***.

[3] ***المرجع نفسه***، ص ص.59، 60.

[4] ب. عميور، تساهم مصلحتنا في الدفاع عن الأنظمة المعلوماتية للبلاد، ***مجلة الجيش***، ع.695، (جوان 2021)، ص.60.

[5] عميور، ***مرجع سابق***، ص.60.

الوقاية والتحسيس: تعد الوقاية والتحسيس من بين أهم العوامل في تطبيق هذه الاستراتيجية، من خلال التعريف بالمخاطر والتهديدات التي تنجر عن استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال سواء في الإطار المهني أو الشخصي[1].

الاستقلالية التكنولوجية: تعد الاستقلالية التكنولوجية عنصرا حاسما في استراتيجية الدفاع السيبيراني، وهذا باستعمال الوسائل التقنية المتخصصة من طرف هياكل البحث والتطوير التابعة للجيش الوطني الشعبي، خاصة التي تستعمل للحماية من التهديدات السيبيرانية.

التعاون الدولي: عملت المؤسسة العسكرية على تعزيز التعاون الدولي في مجال الدفاع السيبيراني مع مختلف جيوش الدول الشريكة، غاية منها في إستفادة الجيش الوطني الشعبي من الخبرات والوسائل التكنولوجية المتقدمة، خاصة وأن مواجهة التهديدات السيبيرانية تستدعي التعاون مع دول أخرى، فجميع الدول تسعى لتطوير أسلحتها السيبيرانية وذلك بإدخالها للعديد من الوحدات السيبيرانية إلى جيوشها[2].

إضافة على هذا، وبالنظر لأهمية الأمن السيبيراني كمكون رئيسي للدفاع والأمن الوطنيين، تكفلت وزارة الدفاع الوطني بالمنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية* والتي شرعت الدولة في إنشائها شهر جانفي 2020، وهذا لتبني منظومة دفاعية سيبيرانية وطنية قوية، تشرف عليها وزارة الدفاع الوطني باعتبارها من بين أهم

---

[1] *المكان نفسه.*

[2] *المكان نفسه.*

* أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 20 جانفي 2020، وحسب نص المرسوم فهي تعتبر "أداة الدولة والإطار التنظيمي لإعداد الاستراتيجية الوطنية لأمن أنظمة المعلوماتية وتنسيق تنفيذها"، وتشمل هذه المنظومة التي توضع على مستوى وزارة الدفاع الوطني، مجلسا وطنيا مكلفا بإعداد الإستراتيجية المذكورة والموافقة عليها وتوجيهها ووكالة تضطلع بتنسيق تنفيذ هذه الإستراتيجية، ومن بين المهام التي يتولاها المجلس برئاسة وزير الدفاع الوطني أو ممثله "الموافقة على اتفاقيات التعاون والاعتراف المتبادل مع الهيئات الأجنبية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية وسياسة التصديق الإلكتروني وتصنيف الأنظمة المعلوماتية "، أما وكالة أمن الأنظمة المعلوماتية، فتتكفل بجملة من المهام منها: تنسيق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية من قبل المجلس، اقتراح كيفية اعتماد مزودي خدمات التدقيق في مجال أمن هذا النوع من الأنظمة، ضمان اليقظة التكنولوجية في هذا المجال، السهر على جمع وتحليل وتقييم المعطيات المتصلة بمجال أمن الأنظمة المعلوماتية وهذا لاستخلاص المعلومات الملائمة التي تسمح بتأمين منشآت المؤسسات الوطنية، مرافقة الإدارات والمؤسسات والهيئات، بالتشاور مع الهياكل المختصة في معالجة الحوادث المختصة في معالجة الحوادث المتصلة بأمن الأنظمة المعلوماتية، إعداد وتحيين خارطة لكل الأنظمة المعلوماتية المصنفة، إضافة إلى تحديد معايير وإجراءات منح علامات الجودة أو التصديق على المنتجات ومقدمي الخدمات في مجال امن الأنظمة المعلوماتية طبقا للتشريع والتنظيم، وأشارت المادة 20 من نفس المرسوم إلى ان الوكالة تدير لجنة توجيه مزودة بلجنة علمية، وتتوفر الوكالة على مركز وطني عملياتي لأمن الأنظمة المعلوماتية وكذا مديريات ومصالح تقنية وإدارية موضوعة تحت سلطته.

المؤسسات الفاعلة، وهي السباقة في هذا المجال، وتعمل على تطوير إستراتيجية عالمية وإقليمية للحد من مخاطر الفضاء الرقمي[1].

المطلب الثالث: استراتيجية المؤسسة العسكرية في مواجهة التهديدات المجتمعية: الأزمات والكوارث (الأزمة الصحية كوفيد-19، الحرائق الإجرامية)

جددت المؤسسة العسكرية وقوفها إلى جانب الشعب الجزائري في إطار ما شهدته البلاد من أزمات وكوارث خلال السنوات الأخيرة، سواء خلال الأزمة الصحية والتي شكلت تهديدا للأمن الصحي والذي يعتبر جزء من الأمن الشامل، وهذا باستجابة الجيش لمواجهة انتشار وباء كورونا وإسناد المنظومة الصحية الوطنية، نظرا للخبرة والتجربة الواسعة التي يحوزها الجيش في إطار تسيير الأزمات والكوارث الطبيعية التي شهدتها البلاد في سنوات مضت، ما أهل المؤسسة العسكرية أيضا للتدخل من جانب آخر و هذا خلال الحرائق التي نشبت في السنوات الأخيرة منذ سنة 2019، وهو ما يندرج ضمن دورها الإنساني من حفظ الصحة العمومية للمواطن و أمنه وسلامته، وكذا سلامة الأمن البيئي والثروة الغابية للبلاد وهذا بأدائها لمهامها الدستورية من خلال حفظ الأمن الوطني، إضافة إلى واجباتها في الحفاظ على الأمن القومي، وعليه قام الجيش بتقديم المساعدة والدعم للمؤسسات المدنية باتباع استراتيجية ومقاربة شاملة لمواجهة جل هذه التهديدات التي تمس بأمن واستقرار البلاد بمختلف أبعاده.

الفرع الأول: استراتيجية المؤسسة العسكرية في مواجهة – كوفيد- 19:

اتبعت المؤسسة العسكرية في إطار تقديمها للدعم لمواجهة الأزمة الصحية استراتيجية شاملة، تمثلت أهم محاورها فيما يلي[2]:

1- **الدعم الطبي:** يمكن للمؤسسة العسكرية القيام بعدة مهام محورية لتقديم الدعم للقطاع الصحي، بالنظر لما يتمتع به من خبرات تقنية وقدرات، حيث قامت بـ:

- تركيزها على المستشفيات الميدانية التي تحوزها مصالح الصحة العسكرية، والمجهزة بالخيم وأماكن إيواء قابلة للنشر في جميع الظروف، وخلال مدة زمنية قصيرة، وتضم غرف عمليات وقاعات إنعاش ومخابر وقاعات أشعة وغيرها، ويمكن نشر هذه الوسائل

[1] ***المكان نفسه.***

[2] ب. عميور، إستراتيجية الجيش الوطني الشعبي في مواجهة – كوفيد-19، ***مجلة الجيش***، ع. 683، (جوان 2020)، ص.47.

المتنقلة والمتخصصة عند الضرورة، وفي المناطق التي تعرف انتشارا كبيرا للوباء بوسط البلاد لفائدة السكان المدنيين؛

- تجهيز الإمكانيات اللازمة لإجراء اختبارات تشخيص الفيروس بالمستشفيات العسكرية الجامعية المختلفة في حالة تفاقم الوضع وارتفاع حالات الإصابات؛
- وضع خطة لتعبئة نوادي الخدمات الطبية الاجتماعية الموجودة بالقرب من المستشفيات العسكرية في شرق وغرب، وشمال وجنوب البلاد، لتخفيف الضغط على الهياكل الصحية، حيث يتم تحويل الغرف إلى قاعات مجهزة بالوسائل الطبية الضرورية، في حين تخصص قاعات التمريض لفحص المرضى، إضافة إلى تهيئة هياكل أخرى للمساهمة في رفع طاقة الاستيعاب.

2- **الخدمات اللوجيستية والإمداد:** شرع الجيش في القيام بدور مهم في هذا المجال منذ بداية انتشار الوباء بالجزائر، حيث استعانت بالقوات الجوية، من خلال الفوج السابع والفوج الأول للنقل التكتيكي، من خلال ربط جسر جوي على مراحل بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية لجلب الطلبيات والهبات من وسائل الوقاية والتجهيزات الطبية اللازمة، بالإضافة إلى نقل المساعدات إلى المناطق البعيدة بالجنوب في إطار التضامن الوطني.

3- **دعم جهود البحث والتصنيع:** اضطلعت مديرية الصناعات العسكرية بمهمة تقديم المساعدات لمختلف هيئات الجيش الوطني الشعبي، منها مصالح الصحة العسكرية، وهذا من خلال تجنيد إمكانيات المديرية وهياكلها الإنتاجية المتمثلة في المركبات الصناعية لإنتاج الوسائل الوقائية كالكمامات والأقنعة، وتطوير أجهزة طبية أخرى على غرار كاميرات المراقبة وقياس درجة حرارة الشخص وغيرها، وهذا تلبية لاحتياجات مصالح الصحة العسكرية والتي توسعت لتشمل بعدها باقي الهيئات الوطنية الأخرى.

4- **تعزيز المورد البشري:** تمثل توفير مثل هذا العنصر على غرار كل الجيوش، من خلال تفعيل الأطقم الطبية العسكرية التي تستطيع تقديم الدعم اللازم، ولذلك قامت مصالح الصحة العسكرية بوضع مخطط تعبئة من خلال عملية جرد كافة الأفراد من أطباء وشبه طبيين وكذا التقنيين من عسكريين أو مدنيين، الذين كانوا في الخدمة على مستوى جميع الهياكل الصحية العسكرية لمدة 5 سنوات الماضية، باعتبارهم قيمة مضافة خاصة في مثل هذه الظروف الاستثنائية.

5- **الأمن والنظام العام:** عملت قيادة الدرك الوطني باعتبارها هيئة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، على وضع مخطط أمني شامل لضمان التطبيق الصارم لقرارات المجلس الأعلى للأمن والمتعلقة بتطبيق الحجر الصحي، من خلال وضعها لحواجز أمنية على مستوى مداخل المدن المعنية بالحجر الكلي، إضافة لوضع نقاط تفتيش متفرقة على مستوى الولايات المعنية بالحجر الجزئي، كما عملت أيضا على مواصلة الحملات الوقائية و التوعوية عبر مختلف مناطق وبلديات الوطن وهذا بإشراك عدة أسلاك أمنية أخرى بتواجدها المكثف في الميدان ومتابعة تجسيد الحجر الصحي سواء الكلي أو الجزئي، كما تم ضمن هذه الاستراتيجية إدراج مديرية الإعلام والإتصال من خلال مختلف هياكلها السمعية البصرية والمكتوبة لتؤدي دورها بتنوير وتوعية الرأي العام الوطني، لإفشال مخططات بعض الأطراف التي تحاول تضليل المواطنين و استهداف العلاقة بين الشعب والجيش.

الفرع الثاني: استراتيجية المؤسسة العسكرية للوقاية وتسيير المخاطر الكبرى والكوارث (الأزمة الصحية والحرائق الإجرامية):

قدمت وزارة الدفاع الوطني من خلال مكتب التعبئة والمخاطر الكبرى لدائرة التنظيم والإمداد لأركان الجيش الوطني الشعبي، مبادرتها الاستراتيجية فيما يتعلق بالوقاية وتسيير المخاطر الكبرى والكوارث، وهذا بعد الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يومي 27 و28 مارس 2021، والهادفة أساسا إلى صياغة إستراتيجية وطنية للوقاية وتسيير الكوارث والمخاطر الكبرى، وهذا في إطار تعزيز التعاون المدني- العسكري، و هذا من خلال الملتقى الوطني المنعقد يومي 7 و 8 ديسمبر 2020، والذي جاء بعنوان "الوقاية وتسيير المخاطر الكبرى: من أجل تعزيز التعاون المدني- العسكري"، والمنظم من قبل وزارة الدفاع الوطني، والذي تمثلت أحد أهم مخرجاته في ضرورة اعتماد طرق ومناهج علمية حديثة، تمكن المؤسسة العسكرية من إعداد دراسات استشرافية تهدف إلى تنسيق وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات المعنية لتحقيق إستراتيجية شاملة لاسيما ما تعلق بالتسيير والوقاية من المخاطر الكبرى والتنمية المستدامة، لذلك اتبعت المؤسسة العسكرية هذه الاستراتيجية والتي تتبع مراحل مختلفة لتسيير المخاطر وتتمثل في مجملها في الخطوات التالية[1]:

[1] ميمونة باحث، الجيش الوطني الشعبي دوما في الصفوف الأمامية، ***مجلة الجيش***، ع. 694، (ماي 2021)، ص.32.

1- **الوقاية:** تقدم وزارة الدفاع الوطني الدعم التقني والعملياتي لمختلف المتدخلين، إضافة إلى استخدام الوسائل الجوية للمراقبة ومكافحة الجراد، وكذا التنسيق بين الدوائر الوزارية ووزارة الدفاع الوطني من خلال مختلف تشكيلاتها، كما تبقى المؤسسة العسكرية حريصة على متابعة كافة النشاطات المتعلقة بالوقاية من المخاطر الكبرى، خاصة مكافحة التصحر مع المساهمة في عمليات التشجير عبر النواحي العسكرية الستة وهذا في إطار البرنامج الوطني للتشجير 2019-2021 وأيضا المشاركة في مبادرة إعادة إطلاق وتوسعة مشروع السد الأخضر.

2- **التصدي(الرد):** تعد مرحلة الرد مرحلة حرجة، أين يبذل الجيش الوطني الشعبي مجهودات كبيرة، لاسيما في حالة وقوع كوارث، مثال ذلك فيضانات باب الواد، زلزال بومرداس، وأقدمها زلزال الأصنام، وباعتبار الجيش الوطني الشعبي موزع في كافة التراب الوطني ويحوز على إمكانيات مادية وبشرية معتبرة، وكونه أحد العناصر المكملة للوسائل التي تحوزها المديرية العامة للحماية المدنية، فهو يساهم في تسيير الكوارث المختلفة من خلال:

- التدخل السريع للفرق المتواجدة قرب موقع الكارثة لتقديم المساعدة الفورية في إطار محدد زمنيا ومكانيا؛
- الاستعانة بوسائل النقل البرية والجوية وغيرها، للإلتزام بتقديم دعم شامل؛
- تدخل متعدد الأشكال للجيش الوطني الشعبي عن طريق تشكيل عدة مفارز، تكون متموقعة مسبقا لضمان المهام المنوطة بمقاييس التدخل؛
- تسخير العتاد ومختلف التجهيزات العسكرية لتقديم الدعم للشركاء المدنيين في حالة حدوث الكوارث.

3- **العودة إلى الوضع الطبيعي:** هذه المرحلة لا تختلف عن سابقتها، فهي أيضا تعد مرحلة حرجة تستدعي تظافر جهود كافة المتدخلين، فتسجيل أي تأخر خلالها سيكون له آثار وخيمة وسلبية على المواطنين خاصة المنكوبين منهم، إضافة إلى جاهزية الجيش لتلبية احتياجات مختلف الدوائر الوزارية كلما استدعت الحاجة، من خلال اتخاذه لكافة الإجراءات اللازمة للعودة إلى الوضع الطبيعي.

الفرع الثالث: الإجراءات (القانونية والتنظيمية والعملياتية والتقنية) لتسيير المخاطر الكبرى والكوارث:

تنص المادة 57 من القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، والمتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، والذي تطرق إلى أن تدخل الجيش الوطني الشعبي في عمليات النجدة، وفي حالات وقوع الكوارث، يخضع للقواعد المحددة بموجب القانون رقم 91-23، المؤرخ في 6 ديسمبر 1991والمتعلق بمشاركة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية، والذي نصت المادة 03/ في الفقرة الأولى منه، بأنه" **بالإمكان إشراك وحدات وتشكيلات الجيش الوطني الشعبي في حالات وقوع أضرار على التجمعات السكانية والكوارث الطبيعية أو في حالة حدوث أي مخاطر استثنائية"**[1].

في هذا السياق، حدد بموجب **القانون رقم 04-20**، إعداد مخططات تنظيم النجدة والإنقاذORSEC، وذلك على المستوى الإقليمي والوطني والجهوي، وتلك الخاصة بالمواقع الحساسة، بحيث تحدد كيفيات الإعداد والتسيير طبقا **للمرسوم التنفيذي رقم 19-59، المؤرخ في 02 فيفري 2019**، وتطبيقا للقانون رقم 04-20 أصدرت وزارة الدفاع الوطني مقررا وزاريا تحت رقم 2005/492/ودو/أ2، المؤرخ في 21 أوت 2005 والذي نص على إعداد مخطط تدخل في حالة وقوع الكوارث على مستوى الناحية العسكرية، والذي استند بشكل أساسي على مخططات النجدة والإنقاذ ORSEC لجميع ولايات الوطن التي تقع في إقليم اختصاص الناحية العسكرية فيما يتعلق بالتخطيط والإعداد، كما حددت التعليمة الوزارية رقم 2007/154/ودو/ب3/ الصادرة بتاريخ 13 جوان 2007، والمتعلقة بمخطط التدخل على مستوى إقليم الناحية العسكرية ما يلي[2]:

- إعداد خريطة تضم المخاطر الكبرى على مستوى إقليم الناحية العسكرية؛
- جرد المواقع الحساسة، وهذا ضمن مفهوم المخاطر الكبرى المدنية والعسكرية، ووضع تعليمات عامة لإعداد مخطط التدخل؛
- وضع نظام للتدخل من خلال (وضع خلية أزمة على المستوى الوطني، إشراك المفرزات التابعة للوحدات العسكرية، وضع مركز قيادة متقدم وأرضية لوجيستية مع جرد كافة وسائل التدخل).

[1] *المكان نفسه.*

[2] *المكان نفسه.*

التدابير المنفذة من قبل هيئات وزارة الدفاع الوطني لمواجهة الأزمة الصحية:

كان للأزمة الصحية انعكاسات سلبية عديدة على عدة مجالات، حيث تضررت الجزائر من فيروس "كوفيد-19"، والذي شكل خطرا حقيقيا على صحة الإنسان، كما أصبح يشكل تهديدا للدولة ومختلف مؤسساتها، و في خضم هذا وباعتبار أن المؤسسة العسكرية على غرار مهامها الدستورية، لها واجب تقديم المساعدة للسكان ودعم جهود السلطات العمومية خاصة فيما تعلق بالتكفل بتسيير الكوارث وتخفيف الأضرار الناجمة عنها، وهذا لأجل العودة في أقصر مدة إلى الحياة الطبيعية عملت المؤسسة العسكرية على اتخاذ جملة من التدابير المنفذة من خلال مختلف الهيئات على مستوى وزارة الدفاع الوطني، بناء على طلب المساعدة من السلطات المدنية المختصة ،و تحضيرا لتدخل الجيش الوطني الشعبي تمحورت الإجراءات حول[1]:

- استنادا لمخططات التدخل في تسيير الكوارث للنواحي العسكرية، تم التحضير لمخطط التصدي الصحي من أجل تدخل الجيش الوطني الشعبي، وهذا في حال طلبت السلطات المدنية تقديم المساعدة، والتي تشمل الوسائل والمعدات الصحية؛
- إعداد قائمة لمستخدمي السلك الطبي وشبه الطبي الاحتياطيين؛
- تسخير المستشفيات العسكرية والسلك الطبي؛
- تخصيص وحدات خاصة بمعالجة المصابين بفيروس "كوفيد-19" على مستوى كافة المستشفيات العسكرية والهيئات الاجتماعية (الفنادق ومراكز الراحة العائلية) من أجل التكفل بتطبيق الإجراءات الصحية المعمول بها؛
- إنجاز وإنتاج وسائل الحماية الصحية وتصنيع أجهزة الإنعاش (النعوش) لفائدة السلطات المدنية (الاحتياجات المقترحة من طرف اللجنة الوطنية المختصة *"Ad-hoc").

[1] ***المرجع نفسه***، ص.31.

* **اللجنة الوطنية المختصة "Ad-hoc"**: وهي لجنة مختصة على مستوى وزارة الدفاع الوطني "Ad-hoc"، مكلفة بمتابعة تطورات الوضع الوطني المرتبط بانتشار فيروس كوفيد-19، وتقييم وتحليل التدابير المتخذة، بحيث تقوم هذه اللجنة بتقديم كافة المعطيات الضرورية والمؤشرات للقيادة، من أجل اتخاذ قرارات ملائمة لحماية الجيش الوطني الشعبي من هذا الفيروس.

خلاصــة الفصــل:

وعليه يمكن القول بأن المؤسسة العسكرية لازالت تواصل لعب العديد من الأدوار باعتبارها مؤسسة سيادية ومن أقوى المؤسسات في الدولة، فالأدوار التي لعبتها وعلى عدة مستويات منذ تاريخ نشأتها، أكسبتها الخبرة لمواجهة أي نوع من التهديدات، فقد كان لها دور كبير في مرافقة الحراك الشعبي واحتواء الأزمة السياسية في إطار ما ينص عليه الدستور أين وضعت استراتيجية محورها الأساسي تبني المقاربة القانونية وإجراء الانتخابات، كما كانت في خضم حالة اللا استقرار التي تشهدها البلاد تعمل جاهدة على التصدي للتهديدات على الحدود من تحييد الإرهاب و محاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها من الإتجار بالسلاح، والهجرة غير الشرعية وما أنتجته من إتجار بالبشر ، إضافة إلى الإتجار بالمخدرات، كما عرفت نوعا آخر من التهديدات فيما عرف بحروب الجيل الجديد والتي تدخل ضمن التهديدات السيبيرانية، والتي تستهدف الأمن الثقافي للدولة، كما نجد أيضا التهديدات البيئية وفي مقدمتها التغيرات المناخية والتي تعرفها منطقة حوض البحر المتوسط وما لها من انعكاسات هي الأخرى على أمن الدولة، وتندرج جل هذه التهديدات في دائرة التهديدات اللاتماثلية العابرة للحدود والتي شكلت التهديدات الإقليمية لدول الجوار ملاذا آمنا لها، خاصة وأن الجزائر تعتبر أمنها من أمن دول الجوار، فاتبعت المؤسسة العسكرية في هذا الصدد استراتيجية شاملة تقوم على تطوير القوات وعصرنتها وبناء جيش قوي احترافي من خلال ترقية متطلبات الحرب الحديثة، والرفع من جاهزية القوات لمواجهة أي تهديد، كما كانت شريكا مع المؤسسات المدنية خلال جائحة كورونا"كوفيد-19"، وكذا أثناء الحرائق التي عرفتها غابات الجزائر منذ صيف 2019، أين اتبعت استراتيجية خاصة لاحتواء مثل هذه الأزمة والكوارث ، فكان لها دور بارز في مواجهة كل هذه التهديدات وعلى جميع المستويات لاسترجاع الاستقرار السياسي للبلاد وكذا في تعزيز الأمن والاستقرار الوطنيين وتعزيز الرابطة جيش- أمة، من خلال وضع استراتيجيتها الشاملة مع الحرص على تنفيذها لتحقيق الأمن الشامل ، فما هي الآليات التي اتبعتها في تنفيذ هذه الاستراتيجيات لاستتباب الأمن والاستقرار في الدولة؟

الفصل الثالث:

آليات تنفيذ استراتيجيات المؤسسة العسكرية في مواجهة التهديدات

المبحث الأول: الآليات الإعلامية

المبحث الثاني: الآليات الأمنية والقانونية

تمهـيد

تعمل المؤسسات والمنظمات من خلال الاستراتيجيات التي تقوم بصياغتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ومنه رؤيتها المستقبلية، بحيث تؤكد الخطة الاستراتيجية على وجود المؤسسة وسعيها نحو آفاق مستقبلية معينة، كما تركز في الوقت ذاته على الوسائل المستخدمة التي تمكنها من تحقيق تلك الأهداف، ولذلك تأتي عملية التنفيذ لتحويل الخطة الاستراتيجية إلى إدارة استراتيجية، ما يعني تحويل ما تم رسمه إلى واقع مجسد وملموس.

ومنه، فإن عملية تنفيذ الاستراتيجية هو ترجمتها إلى عمل تنظيمي لتحقيق جملة الأهداف الإستراتيجية من خلال مجموعة من الآليات، بحيث تقوم المؤسسة بتوفير كافة الإمكانيات والموارد المتاحة، وتطوير استخدام هذه الإمكانيات، وتخصيص الموارد بما يتناسب والأهداف التي تصبو إليها المؤسسة، مع تحديد برامج التطوير والتحسين المستمر للأداء، وربط محاور الاستراتيجية بالموازنة، وهذا لضمان كفاءة وفعالية التنفيذ.

في هذا الصدد عملت المؤسسة العسكرية على ضمان تنفيذ إستراتيجيتها الشاملة لتكون على استعداد دائم لمواجهة التهديدات والتحديات في المحيط الجغرافي وما تشهده المنطقة الإقليمية، و كذا على المستوى الداخلي، لتحقيق الأمن الوطني بمفهومه الشامل، وكذا ضمان الاستقرار والوحدة الوطنية، في ظل البيئة الأمنية المعقدة التي تعيشها الجزائر، ولمواجهة التهديدات بمختلف أشكالها، وعلى جميع المستويات، فكان لزاما عليها تنفيذ تلك الاستراتيجيات بالتركيز على كل محاورها ومرتكزاتها، للحفاظ على جاهزية واحترافية الجيش وامتلاكها لوسائل الردع العسكري، وكذا التحكم في التكنولوجيات الحديثة في مجال الإعلام ضمان منظومة متطورة من الأسلحة، و تفعيل اليقظة الاستراتيجية للتصدي للدعايات المضللة لزعزعة الأمن والاستقرار، في فترة الحراك الشعبي والتي استمرت لاحقا ، حيث أصبحت الجزائر تشهد ما يعرف بحروب الجيل الجديد، إضافة إلى ضرورة استعداد الجيش للتدخل خلال الأزمات والكوارث الكبرى، وهذا جاء كله ضمن إستراتيجيها وهو ما يتطلب من المؤسسة العسكرية توفير الآليات المناسبة وبمختلف أنواعها من آليات إعلامية، أمنية، قانونية وغيرها، لتنفيذ خطتها الاستراتيجية وتحقيق الأهداف المسطرة ضمن كل استراتيجية من الاستراتيجيات.

على ضوء ما سبق يتمحور هذا الفصل في مبحثين، يقدم المبحث الأول الآليات الإعلامية التي اتبعتها المؤسسة العسكرية في تنفيذ المقاربة القانونية خلال فترة الحراك الشعبي ، سواء من خلال الإعلام المكتوب (مجلة الجيش) والسمعي البصري (الإعلام الوطني)، والإعلام العسكري من خلال التركيز على الحصة الإذاعية

"السليل"، أما المبحث الثاني فسيتم التركيز على نقطتين: تمثلت الأولى في التطرق إلى الآليات الأمنية من خلال التطرق لبرامج التنفيذ القتالي والتعاون العسكري، و بعض النماذج التنفيذية وكذا التعرض للإنفاق العسكري خلال فترة الدراسة، والنقطة الثانية والتي شملت الآليات القانونية المتبعة من خلال التطرق لدستور 2020، و الإجابة عن السؤال: إلى أين اتجهت العقيدة العسكرية الجزائرية بعد إقرار هذا الدستور؟ وهل تغيرت مبادئها؟

المبحث الأول: الآليات الإعـلامية

منذ أن قررت المؤسسة العسكرية مرافقة الحراك على نحو يضمن تحقيق مطالب الحراك الشعبي المشروعة أصدرت العديد من القرارات في إطار مقاربة دستورية شاملة، والتي اعتبرت استراتيجية المؤسسة العسكرية التي أخذت منحى إيجابي، إلى غاية تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وكان من بين أهم الوسائل التي ساعدت على تنفيذ هذه الاستراتيجية وسائل الإعلام الوطنية والعسكرية، باعتبارها الضامن لتنفيذ استراتيجية المؤسسة العسكرية في محاولتها تحقيق الأمن واسترجاع الاستقرار السياسي للدولة.

المطلب الأول: الإعلام المكتوب والسمعي البصري: مجلة الجيش والإعلام الوطني (كرونولوجيا القرارات المنفذة من خلال الخطابات)

كان الإعلام الوطني إحدى أهم الآليات الإعلامية التي روجت لمقاربة المؤسسة العسكرية، من خلال نقلها لجميع خطابات الفريق أحمد قايد صالح، فقد كانت تستهدف اقناع الشعب وضرورة تبني الحل الدستوري، خاصة في ظل انتشار العديد من الأطراف الخارجية التي كانت تستهدف زعزعة سلمية الحراك بنشرها للدعايات والأكاذيب، وكذا مجابهة التظليل الإعلامي الممارس من قبل هذه الأطراف.

وهذا بالإضافة إلى مجلة الجيش التي كانت تنشر جميع خطابات الفريق قايد صالح والتي كانت تدعو لضمان اتباع مقاربة الحل الدستوري، وضمان أمن المواطنين وحماية الحراك الشعبي من أي انزلاقات امنية، خاصة في ظل وجود أطراف معادية تستهدف ضرب أمن واستقرار البلاد من خلال محاولتها تضليل الشعب، واختراق المسيرات السلمية، وكذا عبر افتتاحياتها التي جاءت في معظمها توعوية، و من بين أهم القرارات التي اتخذتها المؤسسة العسكرية وأكدتها في جميع خطاباتها منذ بداية الحراك وإلى غاية القيام بالانتخابات الرئاسية، التي كانت تنقلها قنوات الإعلام الوطني سواء قناة التلفزيون الجزائري، أو القنوات الخاصة، أو من خلال مجلة الجيش ما يلي [1]:

خطاب 26فيفري 2019: ".... تماسك الشعب مع جيشه وترابطهما فكرا وعملا، وتلازم طريقهما وارتباط مصيرهما وتلاحم، بل وتوحد نظرتهما نحو المستقبل".

[1] كرونولوجيا القرارات الحاسمة، ***مجلة الجيش***، ع. 678، (جانفي 2020)، ص ص.56، 57.

خطاب 13 مارس 2019: رفض أي محاولة تدخل خارجي في الشأن الداخلي منذ الوهلة الأولى لبداية الأزمة، فمن المدرسة العليا الحربية أكد الفريق قائلا: " فالجيش الذي يؤمن بأن سمعة بلد الشهداء هي سمعة دائمة التألق ولن تتأثر بأي عامل داخلي أو خارجي".

خطاب مارس 2019: اقتراح تفعيل المادة 102 من الدستور كبداية لحل الأزمة، أكد الفريق أحمد قايد صالح خلال زيارته إلى الناحية العسكرية الرابعة أنه: " هو الحل الذي يضمن احترام أحكام الدستور واستمرارية سيادة الدولة، حل من شانه تحقيق توافق رؤى الجميع ويكون مقبولا من كافة الأطراف، وهو الحل المنصوص عليه في الدستور في مادته 102".

خطاب 30 مارس 2019: تفعيل المواد 7 و8 و102 من الدستور، وهذا في اجتماع ترأسه الفريق بمقر أركان الجيش الوطني الشعبي ضم كل من قادة القوات، قائد الناحية العسكرية الأولى والأمين العام لوزارة الدفاع الوطني ومدير الايصال والاعلام والتوجيه وجاء فيه: " على ضوء هذه التطورات، يبقى موقف الجيش الوطني الشعبي ثابتا بما انه يندرج دوما ضمن إطار الشرعية الدستورية ويضع مصالح الشعب الجزائري فوق كل اعتبار ويرى دائما أن حل الأزمة لا يمكن تصوره إلا بتفعيل المواد 7 و8 و102 من الدستور".

خطاب 10 أفريل 2019: تقديم قيادة الجيش الوطني الشعبي الضمانات الكافية لمباشرة جهاز العدالة عمله بكل حرية وفي إطار ما يكفله القانون من صلاحيات، وهو ما ورد في كلمة الفريق أحمد قايد صالح من الناحية العسكرية الثانية: " نشير ان العدالة، وقد استرجعت كافة صلاحياتها، ستعمل بكل حرية ودون قيود ولا ضغوطات ولا إملاءات، على المتابعة القضائية لكل العصابة، التي تورطت في قضايا نهب المال العام واستعمال النفوذ لتحقيق الثراء بطرق غير شرعية".

خطاب 16 أفريل 2019: أكدت القوات المسلحة على مواصلة ومرافقة وحماية الشعب، ومن الناحية العسكرية الرابعة تعهد الفريق أحمد قايد صالح على أن: " الجيش لن يتخذ أي قرارات لا تخدم الشعب والوطن، وحريص على ألا تراق قطرة دم جزائري"

خطاب 01 ماي 2019: دعت المؤسسة العسكرية للحوار ودعم مساره، وقد أكد بشأنه الفريق أحمد قايد صالح من خلال خطابه الذي ألقاه من الناحية العسكرية الخامسة: " إدراكا منا أن الحوار هو من أرقى وأنبل أساليب التعامل الإنساني، وهو المسلك الأنجع الكفيل بتقديم اقتراحات بناءة وتقريب وجهات النظر وتحقيق التوافق حول الحلول المتاحة".

خطاب 22 ماي 2019: أكدت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي بشكل صريح على لسان السيد الفريق من الناحية العسكرية الرابعة: " ليعلم الجميع أننا التزمنا أكثر من مرة وبكل بوضوح أنه لا طموحات سياسية لنا سوى خدمة بلادنا طبقا لمهامنا الدستورية، ورؤيتها مزدهرة آمنة وهو مبلغ غايتنا".

خطاب 19 جوان 2019: قامت المؤسسة العسكرية بالتنبيه لقضية محاولة اختراق المسيرات السلمية برفع رايات أخرى غير الراية الوطنية، حيث جاء في خطاب الفريق أحمد قايد صالح من الناحية العسكرية الثالثة: " ويليق بي أيضا، بهذه المناسبة، لفت الانتباه إلى قضية حساسة تتمثل في محاولة اختراق المسيرات ورفع رايات أخرى غير الراية الوطنية، من قبل أقلية قليلة جدا، فللجزائر علم واحد استشهد من أجله ملايين الشهداء، وراية وحيدة هي التي تمثل رمز سيادة الجزائر واستقلالها ووحدتها الترابية والشعبية، فلا مجال للتلاعب بمشاعر الشعب الجزائري، وعليه تم إصدار أوامر صارمة وتعليمات لقوات الأمن من اجل التطبيق الصارم والدقيق للقوانين السارية المفعول والتصدي لكل من يحاول مرة أخرى المساس بمشاعر الجزائريين في هذا المجال الحساس".

خطاب 30 جوان 2019: شددت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، على التزامها بموقفها الثابت وإنها لن تحيد عنه، وهذا بخصوص التمسك بالإطار الدستوري، بالتزامها قوانين الجمهورية، وقد جاء في خطاب الفريق أحمد قايد صالح: " وفي هذا السياق بالذات، نؤكد مرة أخرى أننا في الجيش الوطني الشعبي، لن نحيد عن موقفنا الثابت، بخصوص التمسك بالإطار الدستوري، لأننا ملتزمون بقوانين الجمهورية، ولأننا كذلك تعهدنا امام الله والوطن والشعب باحترام الدستور".

خطاب 26 أوت 2019: تم تجديد العهد على مرافقة العدالة والتأكيد على تقديم الضمانات الكافية لأداء مهامها، وقدا جاء في خطاب الفريق قايد صالح الذي ألقاه بالناحية العسكرية الثانية: " كما أود بهذه المناسبة أن أتوجه إلى رجال العدالة، بأسمى آيات التقدير والتشجيع، على الجهود التي يبذلونها في مكافحة آفة الفساد، مجددين تعهدنا في الجيش الوطني الشعبي، على مرافقتهم وتقديم لهم الضمانات الكافية لأداء مهامهم النبيلة، بعيدا عن أي شكل من أشكال الضغوطات".

خطاب 02 سبتمبر 2019: مباركة مخرجات الحوار والدعوة إلى استدعاء الهيئة الناخبة: " من الأجدر أن يتم استدعاء الهيئة الناخبة بتاريخ 15 سبتمبر الجاري، على ان يجري الاستحقاق الرئاسي في الآجال المحددة قانونا، وهي آجال معقولة ومقبولة تعكس مطلبا شعبيا ملحا، وفي هذا الإطار وإذ أنوه مرة أخرى بالجهود المبذولة من قبل الهيئة الوطنية للوساطة والحوار، وأشيد بالنتائج المشجعة التي حققتها في وقت قصير".

خطاب 30 أكتوبر 2019: أكدت المؤسسة العسكرية على مرافقها للسلطة الوطنية للإنتخابات، حيث جاء في كلمة الفريق أحمد قايد صالح: " فاتباعها لهذا السبيل الموفق، إن شاء الله تعالى، يندرج عمل السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات، التي تضطلع بمهامها النبيلة بكل وعي وقناعة وتتولى بكل ثبات وإخلاص وإصرار، أمر الإشراف على جميع مراحل العملية الانتخابية، وقد وجدت، وتجد اليوم وستجد مستقبلا، كافة أشكال الدعم من طرف جميع مؤسسات الدولة، وستحظى بكل تأكيد بكافة أشكال المرافقة الدائمة من طرف الجيش الوطني الشعبي والأحرار والأخيار من أبناء الشعب الجزائري، إلى غاية بلوغ الهدف الأسمى وهو إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد أي يوم الخميس 12 ديسمبر 2019".

خطاب 19 نوفمبر 2019: الإشادة والتنويه بخروج الشعب الجزائري في مسيرات عبر كافة أنحاء الوطن تدعو لدعم ومساندة مسعى الجيش الوطني الشعبي في الانتخابات بإجرائها في موعدها المحدد يوم 12 ديسمبر 2019، حيث جاء في خطاب الفريق احمد قايد صالح بالناحية العسكرية الرابعة: " أود أن أؤكد مرة أخرى، بهذه المناسبة الطيبة، أننا نسجل بإعجاب شديد بل وباعتزاز لأشد، هذه الهبة الشعبية التي تعم كافة ربوع الوطن، حيث خرجت مختلف فئات شعبنا الأبي .... في أروع صور التلاحم والتضامن والتفاف الشعب بقوة حول جيشه، يهتفون كلهم بصوت واحد، بشعارات وطنية معبرة تدعو في مجملها إلى التوجه المكثف إلى صناديق الاقتراع يوم 12 ديسمبر المقبل، لإنجاح الانتخابات الرئاسية".

خطاب 27 نوفمبر 2019: أكد الجيش مرة أخرى على رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، وهذا على إثر التدخل من قبل البرلمان الأوروبي في الشأن الداخلي، حيث جاء في خطاب الفريق أحمد قايد صالح أثناء زيارته لقيادة القوات الجوية: " فه>ا الشعب الأبي سيفشل محاولات هذه الشرذمة من العصابة التي، وبعد فشل جميع خططها، ها هي تلجأ إلى الاستنجاد بأطراف خارجية، لاسيما تلك المعروفة بحقدها التاريخي الدفين، والتي لا تحب الخير للجزائر وشعبها، هذا الشعب، الذي قال بأعلى صوته أنه ليس بحاجة لدروس ومواعظ من أي جهة كانت، يعلم جيدا كيف يرد في الوقت المناسب على الأبواق الناعقة التي تحاول عبثا التدخل في شؤونه وتعمل على عرقلة مسار المرور بالجزائر إلى عهد جديد.."

خطاب 02 ديسمبر 2019: صدر بيان لوزارة الدفاع الوطني، والذي أكد على التأمين التام للعملية الانتخابية وإبراز إجراءات انتخاب أفراد القوات المسلحة وقد جاء فيه: " بأن العسكريين يحتفظون بحرية اختيار المرشح الذي يستجيب لقناعاتهم الخاصة خلال هذه الانتخابات الحرة التي تطبعها قيم الديمقراطية والشفافية والنزاهة وبما يعبر عن إرادة الشعب واختياره الحر".

من خلال ما سبق يتضح دور الإعلام الوطني بمختلف القنوات الوطنية والعسكري من خلال مجلة الجيش في توعية الشعب وتوجيهه، من أجل تبني الاستراتيجية التي تبنتها المؤسسة العسكرية لاسترجاع الاستقرار السياسي، وحفظ الأمن في خضم وجود أطراف معادية تستهدف انحراف الحراك الشعبي عن سلميته خاصة بعد تدخل المؤسسة العسكرية لمرافقة الحراك، وهو ما ساهم في تنفيذ المقاربة الدستورية، وتنوير الشعب وتوعيته والحفاظ على سلمية الحراك إلى غاية انتخاب رئيس للدولة.

المطلب الثاني: الإعلام العسكري: حصة السليل الإذاعية

الفرع الأول: الحصة الإذاعية "السليل"ES-SALIL:

"السليل" حصة أسبوعية لوزارة الدفاع الوطني، تُبث كل يوم الاثنين من كل أسبوع على أمواج القناة الأولى والإذاعات الجهوية على الساعة الرابعة مساءًا إلى الخامسة مساءاً، تعمل هذه الحصة على استعراض مختلف المواضيع المتعلقة بإنجازات الجيش الوطني الشعبي في مختلف المجالات، والتطورات الحاصلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ذات الصلة بشؤون الدفاع والأمن، التي تخص وتهم الجيش الوطني الشعبي، إلى جانب اهتمامها بالتاريخ الوطني وتسليط الضوء على محطات خالدة في تاريخ البلاد، بالإضافة إلى ردها على مختلف الانشغالات والاستفسارات التي يطرحها المستمعون عبر صفحة الفايسبوك للحصة.

وقد احتفلت السليل بذكراها الأولى بتاريخ 27 مارس 2018، في بث مباشر لأول مرة، وأصبحت تملك جمهورا لا بأس به من المستمعين وعدد من المتابعين على صفحة " الفايسبوك للحصة"، و تنفيذا لتعليمات السيد اللواء مدير الاعلام والاتصال لأركان الجيش الوطني الشعبي وبتاريخ 19 نوفمبر 2018، أصبحت **"السليل"** حصة أسبوعية بعدما كانت نصف شهرية، وأصبحت تُبث يوم الاثنين من كل أسبوع على أمواج القناة الأولى والإذاعات الجهوية على الساعة الرابعة مساءًا، كما تبث أيضا في أوقات مختلفة عبر إذاعة الجزائر الدولية وبعض الإذاعات الموضوعاتية.

أ- العمل الإذاعي ضمن الإستراتيجية الاتصالية للجيش الوطني الشعبي:

ينطلق الاتصال في الجيش الوطني الشعبي اليوم من فكرة تبسيط وتعميم القدرة على الاتصال على جميع المستويات ويقوم على ركائز أهمها المصداقية، والاهتمام بهذا المجال ليس وليد اليوم، بل له جذور تعود إلى سنوات الثورة التحريرية المباركة، عبقرية رجالاتها الحقيقية، بحيث عملوا على توفير كل مقومات نجاحها، فلم يهملوا أي جانب سواء فيما تعلق بالتسليح والاتصالات، الاستعلامات التموين وغيرها، وكان مجال الإعلام والاتصال حاضراً أيضاً، إذ أن هذا الأخير تمكن من مجابهة الدعاية الاستعمارية والتضليل الذي كانت تمارسه

قوى الاحتلال الهمجي، بغرض ضرب عزيمة الشعب الملتف حول جيش التحرير الوطني وإحباط عزائم الثوار في مواجهة القوة الجهنمية للجيش الاستعماري الفرنسي، فكل هذه العوامل جعلت من الثورة أعظم ثورات القرن العشرين من منطلق هذه العبقرية ونكران الذات والإقدام للتضحية في سبيل الوطن.

كما تضاعفت أهمية الاتصال في الجيوش، ففي كل مرحلة من تاريخ البشرية التي لم تخلوا من الحملات والحروب العسكرية، كان الإعلام دوما حاضرا وعاملا مهما من جهة تحفيز والرفع من معنويات المقاتلين أو من جهة إعلام الرأي العام المساند والداعم للأعمال العسكرية، و قد تميزت كل مرحلة ببروز وسيلة إعلامية معينة، كما أن تسطير الإستراتيجيات الاتصالية أصبح محور رئيسي لنشاط المؤسسات على اختلاف نشاطها وطبيعة مهامها، فحركية المجتمعات وتطورها فرض على هذه الأخيرة تبني مقاربات اتصالية تخدم أهدافها وتساهم من خلالها في بلوغ طموحاتها مهما كانت.

والمؤسسات العسكرية هي الأخرى من المؤسسات المكونة لأي مجتمع، وتتولى القيام بمهام محددة تتعلق بالحفاظ على الأمن والاستقرار أولت هي الأخرى اهتماماً كبيرا بمجال الإعلام والاتصال نظراً لانعدام علاقتها المباشرة مع غالبية الناس ولكون الرأي العام يملك اليوم التأثير الأقوى ويتولى مراقبة أداء الحكومات والمؤسسات، بحيث أصبحت بحاجة إلى استراتيجيات وآليات لإطلاع هذا الأخير على عملياتها العسكرية وانجازاتها وتبرير ميزانياتها، إلى جانب بلوغ الهدف الأسمى المتمثل في إقناعه بما تقوم به من أعمال حتى يكون سنداً لها وداعماً لها، خصوصاً أثناء الأزمات و الحروب.

فالجيوش تولي أهمية أكبر للاتصال الخارجي بالنظر لأهمية إقامة علاقات جيدة مع وسائل الإعلام والجمهور المستهدف، لأن هذا الأخير يلعب دوراً هاما في المحافظة وفي بلورة الصورة الحسنة للمؤسسة العسكرية لدى العالم الخارجي، كما أن اليوم تأكد بأن استعمال الأسلحة مهما بلغت قدرتها التدميرية أو تطورت قدرات التحكم والدقة في توجيهها لا تكون فعالة وتحقق أهدافها إن لم تُرفق بخطة إعلامية تقوم بدورها في إثبات التأييد الشعبي وتبرير العمل المسلح قبل وأثناء وبعد هذا العمل.

إن الجيوش المعاصرة أصبحت لديها نظرة مغايرة للاتصال، بحيث ابتعدت عن مواقفها المعتادة المبنية على الإنغلاق والمبالغة في التحفظ كسلوك أساسي لدى الأفراد العسكريين في التعامل مع وسائل الإعلام والتزام الصمت والتكتم على المعلومات وتسييرها، فعلى النقيض من ذلك أضحت تتوجه نحو الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، إدراكاً منها للرهانات الجديدة التي أصبح يلعبها الاتصال واستغلال تكنولوجياته وأساليبه لخدمة استراتيجياتها وبلوغ أهدافها.

و يعمل الجيش الوطني الشعبي أيضا على مسايرة حركية المجتمع، كما يعمل على تطوير وعصرنة أداء مختلف مكوناته حتى يكون في مستوى تطلعات الشعب الجزائري ويؤدي مهامه الدستورية ،المتمثلة في حماية الحدود الوطنية والحفاظ على السيادة الوطنية بالكفاءة والاقتدار اللازمين، ومجال الإعلام والاتصال هو الآخر كان له نصيب كبير من الاهتمام إدراكاً من القيادة العليا بأهمية هذا المجال واعتباره سلاحاً قائماً بذاته في الحروب الحديثة، لا يقل أهمية عن الأسلحة الأخرى لتحقيق أهدافها، سواء الرامية إلى تعزيز **العلاقة جيش-أمة** أو التي تساير طموحاتها ضمن مسار تطوير قدراتها العسكرية لمواجهة التحديات المطروحة في الفضاء الإقليمي، الجهوي والدولي.

من هذا المنطلق سطرت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي أهدافا محددة في هذا المجال تتمثل في:

- ✓ تعزيز العلاقة بين الشعب وجيشه؛
- ✓ تدعيم الوحدة والتماسك والتلاحم الداخلي؛
- ✓ تعزيز الصورة المشرفة للجيش الوطني الشعبي وهي (سمعة جيش وطني شعبي جمهوري سليل لجيش التحرير الوطن يعمل على خدمة البلاد).

ب- الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية:

تعمل استراتيجية الاتصال للجيش الوطني الشعبي في اتجاهين وهما:

- ✓ **<u>الاتصال الداخلي:</u>** يتمثل في مجمل النشاطات الاتصالية الهادفة إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز التلاحم والتماسك داخل الجيش الوطني الشعبي حول القيم المستمدة من مهامه الدستورية وطابعه كمؤسسة جمهورية في خدمة الأمة؛
- تعزيز روح الفخر والاعتزاز بالانتماء للجيش الوطني الشعبي والاجتهاد للخدمة في صفوفه؛
- ترسيخ قيم الوفاء لتضحيات الشهداء الأبرار من أجل استرجاع السيادة الوطنية؛
- العمل على توعية مستخدمي الجيش الوطني الشعبي بالقضايا الأمنية والدفاعية؛
- تحسيس وتوعية مستخدمي الجيش الوطني الشعبي بالمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية بإشراك الأساتذة الجامعيين من مختلف التخصصات العلمية؛
- الإعلام المستمر لمستخدمي الجيش الوطني الشعبي بالمواضيع والاهتمامات التي تخصهم؛
- تدعيم الإعلام والاتصال على جميع المستويات.

✓ **الاتصال الخارجي:** يتعلق بمختلف النشاطات الاتصالية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

- مواصلة بث وتقديم صورة جيش جمهوري عصري، محترف في خدمة الوطن؛
- تدعيم وتعزيز العلاقة المتينة التي تربط الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي من خلال الحضور الفعلي إلى جانب المواطنين أوقات المحن والأزمات؛
- إبراز القدرات الاحترافية لأفراد الجيش الوطني الشعبي في جميع الميادين وطنياً ودولياً؛
- إبراز الإنجازات الميدانية لأفراد الجيش الوطني الشعبي ووحداته القتالية في مجال محاربة بقايا الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها؛
- إبراز المساهمة الفعلية للجيش الوطني الشعبي في التنمية الوطنية، سواءاً في امتصاص البطالة أو ترقية الصناعة الوطنية، وذلك من خلال مركباته الصناعية ووحداته الإنتاجية؛
- تطوير العلاقات البناءة مع وسائل الإعلام الوطنية.

ت- تطوير الإتصال بالمؤسسة العسكرية:

بالموازاة مع هذه الرؤية العميقة والشاملة لمجال الإعلام والاتصال، والتي عبرت عنها القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي بالفعل وبكل صدق وجسّدته على أرض الواقع من خلال الانفتاح الذي عرفته المؤسسة العسكرية في السنوات الأخيرة وعبر عن ذلك حتى بعض المسؤولين المدنيين، بكون المؤسسة العسكرية تمارس في الواقع الاتصال المؤسساتي.

ففي هذا الإطار إتخدت عدة إجراءات هامة، تصب كلها في مسعى تطوير الاتصال في الجيش الوطني الشعبي، على غرار إنشاء " موقع واب " لوزارة الدفاع الوطني وترقية مجلة" الجيش " لسان حال الجيش الوطني الشعبي، إلى مؤسسة للمنشورات العسكرية وعرفت بذلك إعادة هيكلة من حيث التنظيم والتجهيز بالوسائل وتحديد المهام المنوطة بها، لتكون دعامة جوهرية للإعلام والاتصال الداخلي والخارجي للجيش الوطني الشعبي فهي في مجال الاتصال الداخلي، و السند الرئيسي لأية معلومات تتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف القيادة، الهادفة إلى تحسين الظروف المهنية والاجتماعية لمستخدمي وزارة الدفاع الوطني ولتكرس جانباً مهما في مجال تبادل الأفكار التي لها صلة باهتمامات الجيش الوطني الشعبي وأبوابها مفتوحة لكل فرد يرغب في المشاركة لتحسينها وتطويرها ولتكون فضاءاً آخر للتعبير لفائدة العسكريين والمدنيين وتعمل على نقل الأخبار العسكرية وتطورات الأسلحة الحاصل في العالم وفي تكنولوجياتها .

أما في مجال الاتصال الخارجي فعملت على ترقية وتحويل المركز التقني للإيصال والإعلام والتوجيه إلى المؤسسة العسكرية المركزية للسمعي البصري ، تضطلع بمهام الإنتاج السمعي البصري والتغطيات الإعلامية للنشاطات العسكرية وكذا الإسناد التقني في مجال تقنيات السمعي البصري لكل تشكيلات الجيش الوطني الشعبي، فاليوم الإنتاج السمعي البصري الإذاعي والتلفزيوني الخاص بوزارة الدفاع الوطني، يتواجد بقوة في مختلف الفضاءات الإعلامية الوطنية وحتى الدولية من قنوات إخبارية أو مواقع إلكترونية، كما أن الأخبار العسكرية بتنوعها تشغل حيزاً هاماً في مختلف المنشورات الوطنية والعالمية، من جرائد ومجلات متخصصة وغيرها، بالإضافة إلى إقامة مراكز إعلام إقليمية على مستوى مختلف النواحي العسكرية، بهدف توطيد الصلة بين المؤسسة العسكرية والمواطن لاسيما في مجالات الخدمة الوطنية والتعبئة والتجنيد، إضافة إلى تعريف الرأي العام بأهداف السياسة الوطنية للدفاع ودور الجيش الوطني الشعبي في ذلك، كما تهتم هذه المراكز بتعريف الجمهور الزائر بمختلف مكونات الجيش الوطني الشعبي وبآفاق التكوين و العصرنة التي تمنحها.

و قد تجسدت رهانات الإعلام والاتصال للقيادة العليا للجيش الوطني الشعبي في هذا العصر السنتين الماضيتين من خلال إقامة مدرسة عليا عسكرية للإعلام والاتصال بسيدي فرج بالناحية العسكرية الأولى، مهمتها تكوين إطارات الجيش الوطني الشعبي بإختلاف مستوياتهم في مجال الإعلام والاتصال وفي تقنيات هذا المجال الذي يعرف تطورات متسارعة، وهنا لابد من الإشارة أيضاً إلى أن إنشاء مثل هذه المدارس المتخصصة يعبر بالفعل عن المستوى العالي الذي بلغه الجيش الوطني الشعبي فيما يتعلق بالتكوين الذي يبقى حجر الزاوية لأي تطور وتقدم، وبالتالي ففي ظل هذه الإنجازات، فهي رؤية واضحة المعالم وتعكسها الإنجازات الميدانية حتى في هذا المجال الحساس.

ث- الهدف من ولوج المؤسسة العسكرية الإعلام الإذاعي:

الإعلام الإذاعي الوطني، كانت له إنجازات عظيمة إبان الثورة التحريرية المجيدة، إضافة إلى دوره المحوري إلى جانب وسائل الإعلام الأخرى في مواجهة التضليل والدعاية الاستعمارية، فعموم الشعب الجزائري آنذاك لم يكن يُجيد القراءة والكتابة، وبالتالي الاستماع إلى الأصوات المنبعثة عبر الأثير كانت خير متنفس لهم للتعرف على بطولات المجاهدين والمعارك البطولية التي يخوضونها في مواجهة المستدمر، وكان وراء ميكروفونات الإذاعة كما يقول وزير الإعلام الأسبق " الأمين بشيشي" رجال متشبعون بالروح الوطنية ،أبوا إلا أن يرفعوا تحدي إيصال صوت وصدى الثورة المظفرة لأبناء وطنهم وكل أحرار العالم رغم قلة الإمكانيات.

من هذا المنطلق المؤسسة العسكرية وفي ظل الانفتاح الذي عرفته في السنوات الأخيرة كان لديها اهتمام بهذا المجال الهام، والعناية به، مع وتوفير القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي لكل الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لنجاحه وتحقيق أهدافه المتوخاة، والإعلام الإذاعي يملك من الميزات ما يجعله رافداً مهماً للرسالة الإعلامية للجيش الوطني الشعبي، بالنظر لأهم هذه الميزات ألا وهي الجوارية بامتياز ووصولها إلى الجمهور في أي مكان وبكونها أيضاً لا تتطلب إمكانيات كبيرة.

فعلى هذا الأساس تم استحداث حصة إذاعية طبقا لتعليمات القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، وذلك بهدف تعزيز اتصال الجيش الوطني الشعبي عبر فضاء إعلامي جواري شامل لمختلف ربوع الوطن وبعد إصدار السيد اللواء مدير الإيصال والإعلام والتوجيه لأركان الجيش الوطني الشعبي مقررا يتضمن تعيين الفريق المشرف على إنجاز هذه الحصة و التي سُميت **" السليل"** تيمناً بجيش التحرير الوطني الذي بفضل تضحياته ننعم اليوم بالحرية، تم الشروع في إعدادها من طرف الفريق الصحفي والتقني المتكون من ضباط وضباط صف ومستخدمين مدنيين شبيهين لهم تكوين جامعي في مجال الإعلام والاتصال، وهذا بالتعاون مع الإذاعة الجزائرية القناة الأولى التي رحبت بهذه المبادرة وقدمت لها كل الدعم الفني والتقني، من خلال تخصيص أستوديو ومهندسة صوت كلفت بإخراج الحصة ،ليُشرع في بث الحصة نصف الشهرية بتاريخ 27 مارس 2017، على الساعة الرابعة زوالا، في مدة 52 دقيقة موزعة على ثلاث أركان:

<u>الركن الأول: إضاءة على حدث:</u> يعد هذا الركن بمثابة الخط الافتتاحي للحصة، تقدم من خلاله رسالة الجيش الوطني الشعبي حول القضايا التي تكون محل اهتمام الرأي العام الوطني.

<u>الركن الثاني: موضوع العدد:</u> يعد الركن الرئيسي للحصة، يستعرض موضوعا للنقاش بحضور ضيف عسكري أو مدني، مدعما بتقرير أو ربورتاج لإثراء الحوار، ويهتم بالمواضيع التالية:

- **إنجازات الجيش الوطني الشعبي في مختلف المجالات:** التحضير القتالي، مكافحة بقايا الإرهاب والجريمة المنظمة، التكوين، التجهيز، العصرنة والتطوير، التعاون،
- إبراز مشاركة الجيش الوطني الشعبي في مختلف الأحداث الوطنية ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، إلى جانب مهامه الإنسانية وتدخلاته خلال الكوارث الطبيعية؛
- تسليط الضوء على التطورات الحاصلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ذات الصلة بشؤون الدفاع والأمن، والتي تخص وتهم الجيش الوطني الشعبي؛
- المساهمة في الجهود التوعوية حول مختلف الأحداث والقضايا التي تعيشها الساحة الوطنية.

الركن الثالث: من الذاكرة الوطنية:

يتم عبر هذا الركن استرجاع أمجاد وبطولات الأسلاف الميامين، كما يسلط الضوء في كل عدد من الحصة على محطات خالدة ومضيئة في سجل التاريخ الوطني خاصة خلال الثورة التحريرية، من خلال استذكار مسيرة وخصال الشهداء وتخليد مآثرهم بكل ما تحمله من قيم الوطنية، ومن وفاء لتضحيات الشهداء الأبرار ونكران الذات في سبيل الوطن والإستعداد للتضحية لحماية سيادته وتعزيز أمنه واستقراره وتسجيل شهادات لمجاهدين وأساتذة وباحثين جامعيين وذلك بغرض المساهمة في الحفاظ على الذاكرة الوطنية.

انشغالاتكم:

إضافة إلى هذا الركن والذي يهتم بالرد على مختلف الانشغالات والاستفسارات التي يطرحها المستمعون عبر صفحة الفايسبوك للحصة، وذلك بالاتصال بالمديريات والهياكل المعنية بهذه الانشغالات.

الفرع الثاني: الدور الذي لعبه الإعلام الإذاعي العسكري في فترة الحراك الشعبي:

منذ تاريخ 22 فيفري 2019 تم تكييف محتوى الحصة لتكون مرافقة لخطاب القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي ومقاربة المؤسسة العسكرية للخروج من الأزمة، وكذا توعية وتحسيس الرأي العام بتحديات المرحلة وأهمية الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية، من خلال استضافة أساتذة مختصين في العلوم السياسية، الإقتصاد، الاعلام والاتصال، التاريخ، علم الاجتماع وعلم النفس وبث مقاطع من تدخلاتهم صورة وصوتا على صفحة الفيسبوك للحصة.

خلال المرحلة الحساسة التي مرت بها الجزائر، بخروج الشعب الجزائري في هبة شعبية مطالبة بالتغيير والتي حاولت فيها بعض الأطراف استغلال هذه الهبة الشعبية لتحقيق مصالحها الخاصة أحيانا أو فرض تصوراتها للخروج من الأزمة، لكن دون مراعاة مآلات مقترحاتها البعيدة عن الإطار الدستوري وما تحمله من مخاطر على كيان الدولة ومؤسساتها، بالإضافة إلى تعالي بعض الأصوات التي حاولت تحريف المطالب الشعبية عن مسارها وذلك برفعها شعارات تضليلية ومهاجمتها مباشرة للمؤسسة العسكرية وقيادتها.

فمن هذا المنطلق عملت المؤسسة العسكرية من خلال الحصة الإذاعية **السليل** على توعية المستمعين بالتحديات المرتبطة بالمرحلة وبحساسية وخطورة الأزمة وهو الأمر الذي يجسد جانباً مهماً من اليقظة الإعلامية، بحيث حاولت الحصة توضيح الصورة وكشف النوايا الحقيقية لكل المبادرات المطروحة، خاصة المبادرات التي قدمتها القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي وذلك بالمرافقة الإعلامية لخطاب القيادة العليا وإبراز الرسائل التي تحملها، كحلول لتجاوز المرحلة بكل أمان وبما يحقق المطالب الشعبية ولكن في إطار

الشرعية الدستورية، وكذا حاولت كشف خلفيات المؤامرات التي تستهدف الجزائر باستغلال هذه الهبة الشعبية، باعتماد حملات تضليلية وتزوير الحقائق ونشر الأخبار الكاذبة و كشف نوايا مروجيها للرأي العام وذلك عن طريق استضافة الأساتذة الجامعيين والعسكريين من مختلف التخصصات، الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية وعلم النفس والتاريخ وغيرها .

الفرع الثالث: الإستراتيجية الاتصالية من خلال حصة "السليل الإذاعية:

يعمل طاقم الحصة الإذاعية "السليل "جاهداً وبتوجيهات السيد اللواء مدير الاعلام و الاتصال لأركان الجيش الوطني الشعبي لتجسيد جزء من الإستراتيجية الاتصالية للجيش الوطني الشعبي والمساهمة في بلوغ الأهداف المسطرة في هذا المجال، ولعل أهمها الحفاظ على الرابطة القوية بين كل فئات الشعب الجزائري والجيش الوطني الشعبي، هذه العلاقة التي تُعتبر صمام أمان الاستقرار الذي تنعم به الجزائر في السنوات الأخيرة، والإسمنت المسلح الذي تتحطم عليه كل محاولات النيل من أمن البلاد حاضراً ومستقبلاً، و يتم ذلك من خلال أركان الحصة ومواضيعها، حيث تعمل على طرح ومناقشة المواضيع التي تصب في هذا الاتجاه مع الأساتذة الجامعيين والمختصين، سواء المدنيين أو العسكريين ومن خلال الإهتمام بالتاريخ الوطني، بحيث تعتبر قيادة الجيش هذا الجانب مهما جداً في تعزيز وتثمين الانتماء الوطني و ترسيخ واجب وشرف الوفاء لتضحيات الشهداء الأبرار والمجاهدين.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية خلال فترة الحراك الشعبي كان لها الدور البارز في دعم استراتيجية المؤسسة العسكرية ، فحسب ما أفادنا به طاقم حصة "السليل" فإن مديرية الإعلام والإتصال وظفت كل منتوجاتها خلال هذه الفترة لضمان توعية الشعب وإقناعهم بضرورة تبني المقاربة الدستورية، مع الحفاظ على العلاقة التي تربط الجيش مع الشعب في ظل وجود أطراف تستهدف قطع تلك الرابطة، فكان على حصة السليل أن ركزت في جميع أعدادها على سعي المؤسسة العسكرية لحفظ أمن واستقرار البلاد، مع عملها بما يتماشى والدستور لتحقيق الاستقرار السياسي للدولة دون أن تراق قطرة دم واحدة والحرص على تحقيق جميع مطالب الشعب إلى غاية إجراء الانتخابات.

المبحث الثاني: الآليات الأمنية والقانونية

عملت المؤسسة العسكرية على تحقيق التوافق بين مساعي توفير عتاد عصري ومتطور يتكيف ومتطلبات العمل الميداني، وبين مسعى تحضير وتكوين العنصر البشري الماهر الذي يمثل النخبة العسكرية التي تجيد كيفية تولي مهمة استخدام هذا العتاد بالطريقة الصحيحة والمطلوبة، والاستغلال الأمثل للتجهيزات الحديثة، ولتنفيذ هذه الاستراتيجية التي تهدف المؤسسة العسكرية من ورائها لبناء دفاع وطني قوي قادر على صد كل تهديد وعلى مستوى كل الفضاءات الجيوستراتيجية التي تعد الجزائر محورًا رئيسيا فيها، كان لابد من توظيف عدة آليات ذات أبعاد أمنية لتحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: الآليات الأمنية في تجسيد استراتيجية التطوير والعصرنة:

قامت المؤسسة العسكرية في إطار تنفيذ استراتيجيتها الشاملة والمتعددة الأبعاد، باتباع عديد الآليات التي تمثل تجسيدا لمختلف المقاربات التي إنبنت عليها تلك الاستراتيجية لبناء جيش قوي إحترافي، مع الرفع المستمر لجاهزية القوات المسلحة والحفاظ على الإستعدادا الدائم لمواجهة أي طارئ، وحرصها على تطوير الوسائل العسكرية الكبرى، بما يسمح بالارتقاء بالقدرات التكتيكية والعملياتية لوحدات قوام المعركة والتحكم في التكنولوجيات الحديثة، التي تجسدت ميدانيا في مجملها، ولازلت المؤسسة العسكرية تحرص أشد الحرص على متابعة تنفيذ استراتيجياتها لمواجهة التهديدات والتصدي لها باحترافية، وهناك العديد من النماذج التي تعد دليلا على مدى الاهتمام الكبير للقيادة العليا على تنفيذها وذلك من خلال مختلف هياكلها ومصالحها ومدارسها وكذا على مستوى قيادة القوات وفي جميع النواحي العسكرية الستة.

الفرع الأول: تنفيذ برامج التحضير القتالي والتعاون العسكري:

أولا: تنفيذ برامج التحضير القتالي 2019-2022:

1- تنفيذ برامج سنة التحضير القتالي وبرامج التعليم والتكوين: برنامج 2018- 2019نموذجا:

قام نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح في إطار التفقد الدوري لمختلف النواحي العسكرية، ومتابعة تنفيذ برنامج سنة التحضير القتالي 2018-2019 عبر كافة وحدات الجيش الوطني الشعبي بعدة زيارات عمل وتفتيش إلى قطاعات ووحدات مختلف النواحي العسكرية، والتي أشرف خلالها على العديد من التمارين التي تهدف للرفع من القدرات القتالية والإرتقاء بالجاهزية العملياتية، مع متابعة مختلف هياكل التكوين على مستوى النواحي ، إضافة إلى قيامه بالعديد من الزيارات

متابعة مدى تنفيذ برامج التعليم والتكوين للسنة الدراسية 2018-2019 بالإضافة إلى تفقد مختلف وحدات الناحية.

- **تنفيذ تمرين "بركان 2019":**

أشرف الفريق في الفترة الممتدة من 06 إلى 09 جانفي 2019، على تنفيذ تمرين بياني بالذخيرة الحية "بركان 2019" بميدان الرمي والمناورات، فضلا عن تدشين غواصتين لتدعيم القوات البحرية، مع عدة لقاءات مع إطارات وأفراد بمختلف وحدات الناحية[1].

شاركت في تنفيذه وحدات من الفرقة الثامنة المدرعة ووحدات من "اللواء 36 مشاة آلية"، مع إقحام طائرات مقاتلة بغرض كشف الوحدات المعادية، وهدف هذا التمرين بالأساس إلى اختبار قدرات وفعالية منظومات الأسلحة والعربات التي تم تطويرها وعصرنتها على مستوى مؤسسات تطوير وعصرنة عتاد الجيش الوطني الشعبي، وتعد هذه التمارين حسب ما أكده الفريق المساهم الفعلي والميداني بالرفع الحقيقي لمستوى القدرات القتالية لقوام المعركة للجيش الوطني الشعبي، كما يعتبر إحدى العلامات الدالة على النضج التكويني والتدريبي والتحضيري[2].

- **تدعيم القوات البحرية بغواصتين: " الونشريس" و" الهقار":**

في إطار مخطط التكوين والعصرنة تم تدشين غواصتين " الونشريس" و " الهقار" واللتين تدعمت بهما القاعدة البحرية الاستراتيجية المرسى الكبير، والتي تعد وثبة نوعية في خضم مواصلة عملية التطوير والعصرنة، والتي سجلتها القوات البحرية على غرار القوات الأخرى وكافة مكونات الجيش الوطني الشعبي[3].

- **مجال التكوين:**

في إطار متابعة مدى تنفيذ ما تضمنته استراتيجية الاستثمار في العنصر البشري والحرص على جاهزية الأفراد والعتاد قام الفريق بزيار تفقدية لمدرسة أشبال الأمة بوهران وكذا مدرسة التخصص في المطاردة البشرية، أين قام بإلقاء خطاب توضح من خلاله مدى الاهتمام الذي توليه القيادة العليا للهياكل التكوينية، وأن هذه المدارس هي مصدر لتخريج إطارات المستقبل والذين يمثلون نخبة عسكرية تتزود بها القوات المسلحة ولها القدرة على الإندماج المهني والتطويري، ما يستدعي منها أن تكون في المستوى المطلوب[4].

---

[1] نور الدين بوكراع، "بركان 2019" انسجام تام وتحكم أمثل في التجهيزات، ***مجلة الجيش***، ع. 667، (فيفري 2019)، ص ص.6، 7.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.7.

[3] ***المكان نفسه.***

[4] ***المرجع نفسه***، ص.8.

- **تنفيذ تمرين " رعد الصحراء ":**

قام الفريق أحمد قايد صالح، في الفترة الممتدة من 26إلى 28 فيفري 2019، بزيارة عمل وتفتيش إلى قطاعات ووحدات الناحية العسكرية السادسة بتمنراست، وهذا في إطار التفقد الدوري للوحدات العسكرية المرابطة على طول الشريط الحدودي، أين قام بتدشين وحدة جديدة من وحدات الدفاع الجوي عن الإقليم، كما أشرف على تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "رعد الصحراء" ، وتم إسناد الوحدات المشاركة بالتمرين بحوامات قتال وحوامات إنزال، حيث تم تنفيذ التمرين باحترافية حالية تنم عن قدرة بارزة في مجال استيعاب مضامين برامج التحضير القتالي، وتنفيذ الاستراتيجية الشاملة التي أعدتها المؤسسة العسكرية [1].

- **هياكل التكوين:**

قام الفريق أحمد قايد صالح خلال هذه الزيارة بزيارة تفقدية لمدرسة أشبال الأمة بتمنراست، أين ذكر من خلال كلمة توجيهية ألقاها عن الحرص الشديد والأهمية الكبرى اللذين توليهما القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي لتوفير فرص متكافئة لكافة أبناء الشعب الجزائري، وهذا للإستفادة من هذه الصروح التكوينية التي ستمنح القوات المسلحة نخبة عسكرية متشبعة بالقيم الوطنية[2].

- **تنفيذ تمرين "النصر2019":**

أشرف الفريق خلال زيارته للناحية العسكرية الثالثة ببشار، خلال الفترة الممتدة بين 18 و21 مارس على تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية والذي أطلق عليه تسمية" نصر 2019 "*، والذي يأتي تنفيذه في إطار مراقبة المرحلة الأولى من سنة التحضير القتالي 2018-2019، وقامت بتنفيذه الوحدات العضوية للقطاع العملياتي الجنوبي بتندوف مدعمة بحوامات الإسناد الناري، بميدان الرمي والمناورات، حيث تابع الفريق هذا التمرين والذي يهدف إلى الرفع من القدرات القتالية والتعاون بين مختلف القوات، فضلا عن تدريب القيادات والأركانات على التحضير والتخطيط وقيادة العمليات في مواجهة التهديدات المحتملة، وكذا تمكين الأفراد والأطقم من اكتساب مهارات أكثر في مجال التحكم في منظومات الأسلحة ، إضافة على هذا تابع الفريق مجريات

[1] نور الدين بوكراع، قدرات قتالية عالية، *مجلة الجيش*، ع. 668، (مارس 2019)، ص ص.13، 14.

[2] *المرجع نفسه*، ص ص.14، 15.

* أطلق عليه تسمية" نصر 2019 ": حيث صادف تاريخ إجرائه احتفال الجزائر بعيد النصر 19 مارس في ذكراه السابعة والخمسين.

الأعمال القتالية التي قامت بها الوحدات البرية والجوية المقحمة، و شكلت هذه الأعمال بجميع مراحلها انعكاسا للجاهزية العملياتية والاحترافية العالية، والمستوى التكتيكي والعملياتي الممتاز[1].

كما قام الفريق بزيارة وحدات القطاع العملياتي الأوسط برج العقيد لطفي، ووحدات القطاع العملياتي الشمالي ببشار، والتي قام خلالها بلقاءات أكد فيها على الحرص الذي توليه المؤسسة العسكرية باستمرار للتواصل الميداني الدائم مع الأفراد العسكريين وفي جميع مواقعهم عبر كامل التراب الوطني، إضافة إلى حثهم على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على الجاهزية في أعلى مستواها، والحرص الشديد على التطبيق الصارم والدقيق لبرنامج التحضير القتالي[2].

- **تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية:**

قام الفريق أحمد قايد صالح في إطار الوقوف على مدى الجاهزية العملياتية لوحدات الجيش، في الفترة من 26 إلى 28 مارس 2019، بزيارة عمل وتفقد إلى الناحية العسكرية الرابعة بورقلة، وتحديدا بالقطاع العملياتي جنوب- شرق جانت أين أشرف على تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية، والذي جاء تنفيذه في إطار مراقبة تنفيذ المرحلة الثانية من سنة التحضير القتالي 2018-2019، وقامت بتنفيذه الوحدات العضوية للقطاع العملياتي جنوب – شرق جانت مدعمة بحوامات الإسناد الناري، بميدان الرمي والمناورات للقطاع العملياتي، وكان الهدف الرئيسي من وراء هذا التمرين اختبار درجة الجاهزية القتالية والعملياتية للوحدات والرفع من الجاهزية القتالية، كما قام في نفس الإطار بزيارات تفتيش وتفقد لبعض وحدات قطاع الأغواط، وبعض وحدات القطاع العسكري ببسكرة[3].

- **تمرين "حسم 2019":**

أشرف الفريق قايد صالح خلال زيارته إلى الناحية العسكرية الثانية، في الفترة الممتدة من 08 إلى 11 أفريل 2019، على تنفيذ تمرين بياني بالذخيرة الحية "حسم 2019"، والذي نفذته وحدات برية وجوية، بميدان الرمي والمناورات للناحية، حيث شاركت فيه وحدات فرعية من الفرقة الثامنة مدرعة، واللواء 36 مشاة آلية واللواء 38 مشاة ميكانيكية، فضلا عن وحدات جوية من طائرات وحومات الإسناد الناري، ويهدف هذا التمرين إلى الرفع من القدرات القتالية، فضلا عن تدريب القيادات على التحضير والتخطيط لمواجهة التهديدات المحتملة[4].

---

[1] محمد علي بن صالحية، الجيش الوطني الشعبي حصن الشعب والوطن، ***مجلة الجيش***، ع. 669، (أفريل 2019)، ص ص.8، 9.

[2] المرجع نفسه، ص ص.9، 10.

[3] سفيان بلبل، سيظل الجيش الوطني الشعبي وفيا لتعهداته، ***مجلة الجيش***، ع. 699، (أفريل 2019)، ص ص.11، 12.

[4] نور الدين بوكراع، اتباع نهج الحكمة والرصانة، ***مجلة الجيش***، ع. 670، (ماي 2019)، ص.4.

وقد حرصت المؤسسة العسكرية خلال هذه السنة على تكثيف التمارين التنفيذية التكتيكية، خاصة وأنها بالإضافة إلى التهديدات على الحدود، كانت تتولى مهمة إدارة الأزمة السياسية، وأهم التمارين التي نفذت خلال سنة التحضير القتالي 2018-2019 كانت وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): يوضح تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2018-2019

	الناحية العسكرية	التمرين المنفذ	فترة الزيارة
تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2018-2019	**الناحية العسكرية الثانية (وهران)**	**تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "بركان 2019"**	**من 06 إلى 09 جانفي 2019**
	الناحية العسكرية السادسة (تمنراست)	**تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "رعد الصحراء"**	**من 26 إلى 28 فيفري 2019**
	الناحية العسكرية الثالثة (بشار)	**تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "النصر 2019"**	**من 18 إلى 21 مارس 2019**
	الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)	**تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية**	**من 26 إلى 28 مارس 2019**
	الناحية العسكرية الثانية (وهران)	**تنفيذ تمرين بياني بالذخيرة الحية "حسم 2019"**	**من 08 إلى 11 أفريل 2019**
	الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)	**تنفيذ تمرين "النجم الساطع 2019"**	**من 15 إلى 18 أفريل 2019**
	الناحية العسكرية الأولى (البليدة)	**تنفيذ تمرين بياني بالذخيرة الحية "نصر 2019"**	**يوم 23 أفريل 2019**
	الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة)	**تنفيذ تمرين بياني بالذخيرة الحية "الثبات 2019"**	**يومي 29، 30 أفريل 2019**

	الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)	تنفيذ تمارين رمايات المراقبة بالصواريخ	من 19 إلى 23 ماي 2019
	الناحية العسكرية السادسة (تمنراست)	تنفيذ تمرين بياني بالذخيرة الحية "وثاق 2019"	من 27 إلى 23 ماي 2019
	الناحية العسكرية الثالثة (بشار)	تنفيذ تمرين بياني بالذخيرة الحية "إعصار2019"	من 17 إلى 19 جويلية 2019

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف.

2- تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2019-2020:

- **تنفيذ تمرين "بركان 2020"**

أشرف رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة، اللواء سعيد شنقريحة تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "بركان 2020"، بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة، خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15جانفي2020 [1]، كما أشرف أيضا في الفترة الممتدة من 03 إلى 05 فيفري 2020، الناحية العسكرية السادسة، على تنفيذ رمايات بالصواريخ أرض – جو[2]، وخلال يومي 13 / 14 فيفري 2020 بمقر الناحية العسكرية السادسة، تم تنفيذ تمرين "هقار 2020"، والذي اعتبره رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بالنيابة رسالة ذات دلالات عميقة والتي كان مفادها بأن الجيش الوطني الشعبي مهيأ ولديه القدرة على مواجهة أي تهديد والتكيف مع التحديات الأمنية[3]، هذ إضافة إلى عديد التمارين وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

[1] عبد الغني غرارمي، بركان 2020، ***مجلة الجيش***، ع. 679، (فيفري 2020)، ص.9.

[2] م. مصدق، استراتيجية مدروسة في ظل المرحلة الجديدة، ***مجلة الجيش***، ع. 680، (مارس 2020)، ص.10.

[3] حميد مراح، التكيف الأمثل مع التحديات الأمنية، ***مجلة الجيش***، ع. 680، (مارس 2020)، ص.13.

الجدول رقم (18): يوضح تنفيذ تمارين برنامج التحضير القتالي 2019-2020

	الناحية العسكرية	التمرين المنفذ	فترة الزيارة
تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2019-2020	الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)	تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "بركان 2020"	من 13 إلى 15 جانفي 2020
	الناحية العسكرية السادسة (تمنراست)	تنفيذ تمرين رمايات بالصواريخ أرض -جو	من 03 إلى 05 فيفري 2020
	الناحية العسكرية السادسة (تمنراست)	تنفيذ تمرين "هقار 2020"	من 13 إلى 14 فيفري 2020
	الناحية العسكرية الثانية (وهران)	تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "الوفاء بالعهد"	من 04 إلى 06 ماي 2020
	الناحية العسكرية الثانية (وهران)	تنفيذ التمرين التكتيكي "الدرع 2020"	يومي 17، 18 جوان 2020

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف.

3- تنفيذ برنامج التحضير القتالي لسنة 2020-2021:

خلال برنامج هذه السنة تم تكثيف الزيارات وهذا تزامنا مع خطاب رئيس الجمهورية وكذا الإقبال على استفتاء الدستور الذي تم وضعه لبناء الجزائر الجديدة، كما قام الفريق السعيد شنقريحة بالناحية العسكرية الخامسة، بمعاينة ميدانية لمركبات الصناعات العسكرية خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 12فيفري 2021، بمجمع ترقية الصناعة الميكانيكية بعين سمارة "راينتمال الجزائر"، تفقد وحدات من الصناعات العسكرية بخنشلة على غرار شركة "نمر - الجزائر"، المتخصصة في صناعة العربة "نمر"، وكذا مؤسسة البناءات الميكانيكية، والتي تتولى صناعة الأسلحة الخفيفة، أما بسريانة بولاية باتنة، زار الفريق مؤسسة الإنجازات الصناعية المختصة في صناعة الذخائر والمحولات الكهربائية، حيث تعد الصناعات العسكرية هي الأخرى إحدى محاور الاستراتيجية العسكرية لتوفير الوسائل التقنية والأسلحة والذخائر، والتي جاءت زامنا مع

انتهاء المرحلة الأولى لبرنامج التحضير القتالي لسنة 2020-2021[1]، وشملت هذه الزيارات تنفيذ عدة تمارين تكتيكية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (19): يوضح تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2020-2021

	الناحية العسكرية	التمرين المنفذ	فترة الزيارة
تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2020-2021	الناحية العسكرية الثالثة (بشار)	تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية بعنوان "الحزم 2021"	يومي 17، 18 جانفي 2021
	الناحية العسكرية السادسة (تمنراست)	تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية الموسوم بـ"تحدي تيريرين 2021"	01، 02 أفريل 2021
	الناحية العسكرية الثالثة (بشار)	تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "الحسم 2021"	يومي 25، 26 ماي 2021
	الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)	تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "نصر 2021"	يومي 29، 30 جوان 2021
	الناحية العسكرية الثانية (وهران)	تنفيذ تمرين تكتيكي مركب "الردع 2021"	من 28 إلى 30 سبتمبر 2021

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف.

4- تنفيذ برنامج التحضير القتالي لسنة 2021-2022

في إطار تنفيذ برنامج التحضير القتالي لسنة 2021-2022، تم تنفيذ تمرين تكتيكي للقوات البحرية بعنوان "إعصار 2022"، بالناحية العسكرية الثانية في الفترة الممتدة من 22 إلى 24 ماي 2022، بالقاعدة البحرية الرئيسية بالمرسى الكبير، والذي قامت بتنفيذه وحدات من القوات البحرية، بما فيها الغواصات والطيران

[1] نسيم بوبرطخ، معاينة ميدانية لمركبات الصناعات العسكرية، ***مجلة الجيش***، ع. 692، (مارس 2021)، ص ص.10، 11.

البحري، ووحدات برية، إضافة لتنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية والذي قامت بتنفيذه وحدات من اللواء 36 للمشاة الآلية مدعمة بوحدات من مختلف الأسلحة حيث هدف هذا التمرين إلى الرفع من القدرات القتالية والتعاون بين مختلف الأركانات على التحضير والتخطيط والتنفيذ في ظروف أقرب من الواقع[1].

كما تم أيضا افتتاح سنة التحضير القتالي 2023/2022 في أكتوبر و2022، تميزت مراسيمها بتنظيم نشاطات وعروض عسكرية مختلفة وهذا في ظل حرص المؤسسة العسكرية على التحضير والتدريب الجيد للقوات المسلحة، للحفاظ على الجاهزية القتالية والعملياتية في أعلى درجاتها، على مستوى مقر الفوج الخاص للتدخل بالناحية العسكرية الأولى[2]، ليتم بعدها تنفيذ تمرين تكتيكي بالقطاع العملياتي شمال- شرق إن أميناس، بالناحية العسكرية الرابعة، والموسوم بـ "إعصار 2- 2022" يومي 14 و15 نوفمبر 2022، والجدول التالي يوضح جل التمارين التي تم تنفيذها في هذا الإطار:

الجدول رقم (20): يوضح تنفيذ برنامج التحضير القتالي2021-2022و2022/2023

	الناحية العسكرية	التمرين المنفذ	فترة الزيارة
تنفيذ برنامج التحضير القتالي 2021-2022	الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة)	تنفيذ تمرين تكتيكي ليلي "ردع 2022"	يومي 18، 19 ماي 2022
	الناحية العسكرية الثانية (وهران)	تنفيذ تمرين تكتيكي للقوات البحرية بعنوان "إعصار 2022"	من 22 إلى 24 ماي 2022
	الناحية العسكرية الثالثة (بشار)	تنفيذ تمرين تكتيكي ليلي بالذخيرة الحية "الصمود 2022"	يومي 06، 07 جوان 2022

[1] ف. شتوان، الانخراط في مبادرة اليد الممدودة، ***مجلة الجيش***، ع. 707، (جوان 2022) ص ص.15، 16.

[2] افتتاح سنة التحضير القتالي 2023/2022، ***مجلة الجيش***، ع. 712، (نوفمبر 2022)، ص.32.

	الناحية العسكرية السادسة (تمنراست)	تنفيذ تمرين تكتيكي بالذخيرة الحية "تاوندرت 2022"	يومي 13، 14 جوان 2022
	الناحية العسكرية الرابعة (ورقلة)	تنفيذ تمرين إعصار 2022 -2"	يومي 14، 15 نوفمبر 2022

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف.

ثانيا: تنفيذ يرامج التعاون لعسكري

1- التعاون العسكري المشترك الجزائري الأمريكي:

في إطار تنفيذ برنامج التعاون العسكري المشترك الجزائري الأمريكي لحساب سنة 2019، رست بميناء الجزائر في الفترة الممتدة من 5 إلى 7 مارس 2019 المدمرة الأمريكية " **75COOK DDG DONALD** "، والتي نفذت في الشق العملياتي للزيارة تمرين " PASSEX" مع وحدة عائمة من القوات البحرية الجزائرية وهي الغراب متعدد المهام " الفاتح 921 "، والذي تمحور حول التنسيق لعملية منع بحري، والذي تبادل خلاله أطقم الباخرتين خبراتهم الميدانية خاصة فيما تعلق بمجال المراقبة البحرية[1].

2- التعاون العسكري المشترك الجزائري الفرنسي:

انطلقت الفرطاقة " الرادع 910" باتجاه ميناء تولون بفرنسا، للمشاركة في تنفيذ تمرين "رايس حميدو ـ 19 " خلال الفترة من 18 مارس إلى 02 أفريل 2019، يندرج التمرين في إطار تجسيد برنامج التعاون العسكري الثنائي الجزائري الفرنسي لسنة 2019، بهدف تعزيز التعاون العملياتي بين القوات البحرية الجزائرية والبحرية الفرنسية، في مجالات المراقبة والأمن البحري من خلال تطوير العمل المشترك وتبادل التجارب والخبرات[2].

[1] مدمرة أمريكية ترسو بميناء الجزائر، ***مجلة الجيش***، ع. 669، (أفريل 2019)، ص.15.

[2] ***المكان نفسه.***

3- تعزيز التعاون العسكري مع منظمة حلف شمالي الأطلسي "الناتو": ص 21 أكتوبر 2020

رست الفرقاطة الإسبانية "F-101 ESPS ALVARO DE BEZAN"يوم 12 سبتمبر 2020 بميناء الجزائر ، وفي إطار تعزيز التعاون العسكري المشترك بين وزارة الدفاع الوطني ودول منظمة الحلف الأطلسي في مجال الدفاع، بهدف تعزيز تبادل الخبرات وتطوير قدرات القوات المسلحة الجزائرية، حيث تم تنفيذ تمرين في البحر من نوع "باسكس"، والذي شاركت فيه وحدة عائمة تابعة للقوات البحرية الجزائرية بالتنسيق مع سفينة تابعة للمجموعة البحرية الدائمة الثانية لمنظمة "الناتو"، بغرض التنسيق بين مختلف الأطراف المشاركة، حيث تضمن التمرين مناورات تكتيكية مع استعمال وسائل الاتصال بالأعلام والإشارات الضوئية[1].

4- التعاون العسكري الجزائري الموريتاني:

بالنظر لتطور الوضع الأمني بالمنطقة، وفي إطار تعزيز التعاون العسكري بين المؤسسة العسكرية الجزائرية و المؤسسة العسكرية الموريتانية، استقبل رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق السعيد شنقريحة يوم 06 جانفي 2021، الفريق محمد بمبه مكت، رئيس الأركان العامة للجيوش الموريتانية، وتم خلال هذه المقابلة استعراض حالة التعاون العسكري بين الدولتين، و دراسة القضايا الراهنة ذات الاهتمام المشترك مع تبادل التحليل ووجهات النظر حولها، وقد اكتست هذه الزيارة أهمية خاصة لكلتا البلدين، حيث أكد الفريق السعيد شنقريحة أنها ستسمح بتطوير العلاقة خاصة في ظل الأوضاع الأمنية بالمنطقة، وتعزيز التعاون العسكري بين الجيشين والذي يعد ضرورة لمواجهة التحديات الأمنية المفروضة على المنطقة، وأن تحقيق ذلك سيكون من خلال استغلال آليات التعاون الأمني المتاحة، لاسيما لجنة الأركان العملياتية المشتركة: CEMOC حيث تمحور هذا التعاون حول تبادل المعلومات وتنسيق الأعمال خاصة على جانبي الحدود المشتركة للدول الأعضاء[2].

ويتضح من خلال هذه المقابلة رغبة المؤسسة العسكرية في تعزيز العلاقات الثنائية العسكرية، لمواجهة مختلف التحديات الأمنية التي تهدد المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل، والمؤسسة العسكرية على تعاون مع عديد الدول وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

[1] فرقاطة إسبانية ترسو بميناء الجزائر، ***مجلة الجيش***، ع. 687، (أكتوبر 2020، ص.21.

[2] ياسمين هبال، تعزيز التعاون العسكري، ***مجلة الجيش***، ع. 691، (فيفري 2021)، ص.9.

الجدول رقم (21): يوضح المؤسسة العسكرية في إطار تنفيذ التعاون العسكري الثنائي 2019-2022

سنة التعاون العسكري	الدولة	فترة الزيارة
التعاون العسكري الثنائي لسنة 2019	الإمارات العربية المتحدة	من 16 إلى 19 فيفري 2019
	إيران	17 فيفري 2019
	البرتغال	22 فيفري 2019 من 28 جوان إلى 01 جويلية 2019
	صربيا	من 26 إلى 27 فيفري2019
	تونس	من 26 إلى 28 مارس 2019 30 أفريل 2019
التعاون العسكري الثنائي لسنة 2020	البرتغال	22 أكتوبر 2020
	إسبانيا	06 أكتوبر 2020
	أمريكا	من 18 إلى 19 أكتوبر 2020
التعاون العسكري الثنائي لسنة 2021	بريطانيا	09 افريل 2021
	روسيا	16 أوت 2021 من 23 إلى 25 اوت 2021
التعاون العسكري الثنائي لسنة 2022	أنغولا	15 فيفري 2022
	النيجر	13 فيفري 2022
	قطر	02 مارس 2022
	أمريكا	من 05 إلى 09جوان 2022
	الهند	07 جوان 2022
	موريتانيا	يومي 19، 20 جويلية 2022
	روندا	من 10 إلى 15 سبتمبر 2022

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف.

5- التعاون العسكري المتعدد الأطراف:

- **اجتماع 12 لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء لمبادرة" 5+5 دفاع":**

تم عقد الاجتماع الـ 12 لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء وهذا في إطار نشاطات مبادرة " 5+5 دفاع" لسنة 2020، ترأسه قائد القوات المسلحة المالطية، يوم 20 نوفمبر 2020، بمشاركة الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني اللواء عبد الحميد غريس، ممثلا عن رئيس الأركان الفريق السعيد شنقريحة، وتم التطرق فيها إلى السياق الدولي والإقليمي وتفاقم التهديدات خاصة مع تدهور الوضع الصحي المعقد وما خلفه وباء كورونا والتي كان لها تأثير على تنفيذ الأهداف المبرمجة، الأمر الذي يستدعي من البلدان الأعضاء اعتماد استراتيجية موحدة ومقاربة شاملة، لمواصلة التعاون البناء وإنشاء حوار توافقي، قصد مكافحة كل التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب وتداخلاته مع الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الاتجار غير الشرعي بالأسلحة، المخدرات، الإتجار بالبشر، والجرائم الإلكترونية، في خضم هذه الأوضاع ركزت المؤسسة العسكرية في إطار تنفيذها لاستراتيجيتها الشاملة على الصعيدين الإقليمي والصحي حيث قامت على.[1]:

- **الصعيد الإقليمي:** وضع مخطط أمني خاص مدعم بالوسائل اللوجيستية المادية والبشرية سواء كان ذلك على الصعيد البري أو الجوي، إضافة لإبرامها العديد من الاتفاقيات مع دول الجوار والقائمة على مبادئ احترام القانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- **على الصعيد الصحي:** ساهم الجيش الوطني الشعبي من خلال مصالح الصحة العسكرية في ضمان التغطية الصحية على المستوى الوطني خاصة المناطق النائية.

تضمن جدول أعمال هذا الاجتماع الرهانات الإقليمية والتحديات المشتركة لدول المبادرة، كما تم تقييم نسبة تنفيذ مخطط عمل المبادرة لسنة 2020، ومناقشة آثار وباء كورونا "كوفيد - 19" على منطقة غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، مع التطرق لسبل تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء في هذا الإطار، وتمت المصادقة على البيان المشترك والذي تحدد من خلاله محاور التعاون العسكري المتعدد الأطراف لتنسيق الأعمال وكذا تحقيق الأمن والاستقرار في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

[1] أشغال الاجتماع 12 لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء لمبادرة "5+5 دفاع"، ***مجلة الجيش***، ع. 689، (ديسمبر 2020)، ص.18.

الفرع الثاني: رفع الإنفاق العسكري:

باعتبار أن الميزانية العسكرية أو الدفاعية هي مقدار الموارد المالية المخصصة من قبل الدولة للقوات المسلحة، فهي بالضرورة تعكس تصور الدولة للمخاطر التي تهددها، تم رفع ميزانية الدفاع الوطني خلال السنوات الأخيرة، وهذا لتنفيذ الاستراتيجية التي وضعتها في إطار تطوير القوات وتعزيز الجاهزية العملياتية وتحسين قدراتها الدفاعية، ولتوفير كل ما يحتاجه قطاع الدفاع وبمختلف مصالحه وهياكله.

وتماشيا مع أصبحت تشهده الساحة الدولية من ظهور نوع جديد من التهديدات فيما عرف بالتهديدات اللاتماثلية، هذا إلى جانب توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، إضافة إلى بروز تهديدات جديدة وكذا توجه عديد الدول نحو تعزيز قدراتها في الفضاء السيبيراني، و العمل على ضمان الأمن الإلكتروني وكذا خوض عمليات إلكترونية هجومية ودفاعية حيث عرفت ميزانيات دفاع دول العالم لسنة 2020 زيادات معتبرة مقارنة بالسنوات الماضية، وهذا سعيا من الدول الخمسة العظمى الدائمة في مجلس الأمن الدولي المحافظة على مراكزها في النظام الدولي أو للتنافس في مواقعها ونفوذها في العالم، وفي إطار مسايرة أعباء التحديات الأمنية[1]، قامت الدولة برفع الإنفاق العسكري حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): يوضح الإنفاق العسكري في الجزائر بين 2019-2023

السنة	الإنفاق
2019	1.230.000.000.000
2020	1.230.330.000.000
2021	1.230.000.000.000
2022	2.486.000.000.000
2023	2.486.000.000.000

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على قوانين المالية 2019-2023

من خلال الجدول الموضح أعلاه فإن ميزانية الدفاع ارتفعت لتصل إلى **2.486.000.000.000** د ج في سنة 2022، بزيادة قدرت بـ **1,256,000,000,000**دج عن سنة 2021 حيث بلغت خلالها

[1] محمد بوكبشة، ميزانيات الأمن والدفاع لسنة 2020 مسايرة أعباء التحديات الأمنية، ***مجلة الجيش***، ع. 679، (فيفري 2020)، ص ص.52، 53.

1.230.000.000.000 د ج وهو ارتفاع يتماشى وطبيعة التهديدات التي تشهدها الساحة الدولية، فقد بلغت الميزانية **1.230.000.000.000** د ج في سنة 2019 وارتفعت في سنة 2020 لتبلغ **1.230.330.000.000**دج بزيادة قدرها **330.000.000** دج وهو ما اصطدم بجائحة كورونا كوفيد-19 فقد كان للمؤسسة العسكرية دور كبير خلال الجائحة من توفير المستشفيات الميدانية ومختلف الأجهزة والمعدات حيث كان لها استراتيجية وضعتها في إطار مواجهة الأزمة الصحية، فقد كان العالم يعيش استثناءاً جراء وباء فيروس كورونا المستجد حيث جاء في تقارير معهد ستوكهلم تحاليل عن تداعيات هذا الفيروس على مستقبل الإنفاق العسكري وتداعياته، حيث يمكن أن يشهد إنخفاضاً لمدة تتراوح بين سنة إلى ثلاث سنوات ثم **يعاود الإرتفاع** بزيادة جديدة في السنوات المقبلة[1]، وفعلا عرف الإنفاق العسكري في سنة 2021 إنخفاضا قدر بنفس الزيادة التي أضيفت له في سنة 2020 والتي قدرت بـ **330.000.000** دج، غير أنها ارتفعت في سنة 2022 ارتفاعا وبشكل مضاعف حيث بلغ الإنفاق العسكري بـ **2.486.000.000.000**دج موزعة بين ثلاثة أقسام: الدفاع الوطني بمبلغ **500.000.000.000**دج، واللوجستيك والدعم متعدد الأشكال والذي بلغ **740.000.000.0**دج،والإدارة العامة بمبلغ **1.246.000.000.000**د ج، وكان هذا في إطار استحداث العديد من المصالح خاصة فيما تعلق بالأمن والدفاع السيبيراني في إطار مواجهة التهديدات السيبيرانية.

ومنه، فإن الإنفاق العسكري سيواصل الإرتفاع في خضم ما يشهده العالم من أشكال الحروب الجديدة والتي لم تعد تستدعي تواجد العسكري بالبذلة العسكرية في ساحة المعركة، بل هي حروب تأخذ عدة أشكال، تستهدف الأمن الثقافي لشل الدولة باعتبار أن الشباب هو عصب الدولة، ونحن في عصر حروب الجيل الرابع وقد يشهد العالم ما يعرف أيضا بحروب الجيل الخامس والتي تتضارب حولها الآراء وتتعدد، ما يستدعي الرفع في الإنفاق العسكري، خاصة مع استمرار تواجد الإرهاب والمنظمات الإجرامية والجماعات المتطرفة في ظل استمرار الصراعات والنزاعات العسكرية التي تشهدها العديد من دول العالم.

- **الفرع الثالث: نماذج تنفيذية للاستراتيجية العسكرية:**

أولت المؤسسة العسكرية أهمية بالغة للتحضير القتالي لمختلف القوات، باعتباره عنصرا أساسيا للحفاظ على الجاهزية القصوى للوحدات بكافة مكوناتها، بغرض تحقيق جودة الأداء العملياتي المتكيف مع طبيعة المهام المسندة لكل سلاح[2]، ولإبراز العمل الذي تنفذه وحدات الجيش الوطني الشعبي في مجال التحضير

[1] محمد بوكبشة، التقرير السنوي للإنفاق العسكري العالمي لسنة 2020، ***مجلة الجيش***، ع 685، (أوت 2020)، ص.47.

[2] عبد الغني غرارمي، الفرقة 40 للمشاة الميكانيكية عزيمة وجاهزية، ***مجلة الجيش***، ع. 694، (ماي 2021)، ص.19.

القتالي، سنتطرق إلى نماذج تجسد الأداء العملياتي ومدى التزام القوات بتنفيذ الاستراتيجية الشاملة التي وضعتها المؤسسة العسكرية، ومن بين هذه النماذج نجد:

- **على مستوى القوات البرية: الفرقة 40 للمشاة الميكانيكية نموذجا:**

الفرقة 40 للمشاة الميكانيكية هي إحدى التشكيلات البرية للجيش الوطني الشعبي، تتواجد في إقليم الناحية العسكرية الثالثة ببشار، منذ تاريخ 20 ديسمبر 2017، ويؤدي مقاتلو الفرقة مهامهم تطبيقا لتعليمات القيادة العليا للجيش في إطار برنامج التحضير القتالي، لحماية الحدود الوطنية من مختلف التهديدات، وكذا الحفاظ على الأمن والاستقرار في الدولة، وباعتبار أن التحضير القتالي الجيد يعد العامل الحاسم الذي يتوقف عليه نجاح معركة مختلف الأسلحة، دأبت الفرقة 40 للمشاة الميكانيكية منذ إنشائها على بلوغ الأهداف المسطرة في التوجيهة السنوية لتحضير القوات، وتجلى ذلك من خلال الواقعية في التدريب والتقييم العقلاني والموضوعي للنتائج المحققة في السنوات الماضية والتمعن في قراءتها لتدارك النقائص المسجلة وسد الثغرات[1].

وفي هذا السياق أكد رئيس أركان الفرقة العميد عبد المطلب سحنون أن هذه الفرقة تعتبر في أتم الجاهزية لتنفيذ أي مهمة قد تسند لها، وأهم ما يميز الفرقة هو الواقعية في التدريب، فالجيوش تقاتل كما تتدرب، والتدريب في ظروف قريبة من الواقع سيمكن الأفراد من اكتساب جاهزية قتالية للدخول في قوام المعركة، وهو ما تجسده التمارين الميدانية والتي تجريها وهي أقرب للواقع[2].

فيما تعلق بالمهام القتالية للفرقة التي تحارب الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أشكالها والهجرة غير الشرعية أكد رئيس أركان الفرقة أن وحدات الفرقة تحقق نتائج جيدة تعكس الخبرة المكتسبة في الميدان، وما سيسهل أداء المهام أكثر هو المشروع الذي أطلقه الفريق رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي والمتعلق بالمراقبة الإلكترونية على طول الشريط الحدودي للبلاد، كما ساهمت الفرقة أيضا في عمليات نزع الألغام على طول "خط موريس" في مقطعه الرابط بين بني ونيف وبشار، حيث تم نزع وتدمير 287336 لغما و74 قذيفة[3].

تولي الفرقة أيضا اهتماما بالغا للعامل البشري، وذلك وفق تخطيط منهجي يؤهل المقاتل أن يعتز بانتمائه الحضاري وهويته، وأن يكون واع بالتهديدات التي سيواجهها، كما يملك الفرد بالفرقة الاستعداد القتالي، ويحرص على التدريب القتالي ويعتبره الهدف الأسمى والأنبل في حياته العسكرية، وهو أكثر ما يميز هذه الفرقة،

---

[1] *المرجع نفسه*، ص.20.

[2] *المكان نفسه.*

[3] *المكان نفسه.*

فقد أكد رئيس أركان الفرقة العميد عبد المطلب سحنون **"بأن التدريب والتحضير القتالي الجاد والفعال هو العنصر الأساسي من عناصر رفع معنويات الفرد المقاتل، خاصة عند تنفيذ التمارين بنجاح أو إصابة الأهداف عند الرمي، مع اعتباره التواصل مع الأفراد والاحتكاك معهم بشكل مستمر من صلب مهامه الرئيسية بالفرقة"**[1].

- **التدريب والتحضير القتالي:**

بلغت الفرقة في سنة التدريب القتالي 2020-2021، والتي انطلقت يوم 11 أكتوبر 2020 مرحلة السرية قبل انطلاق مرحلة الفوج وهي المرحلة النهائية بعد أن تم تنفيذ مرحلة الفرد، الرهط، الحضيرة والفصيلة، حيث تختتم كل مرحلة بإجراء تمارين بيانية وتمارين مراقبة لجميع أصناف الأسلحة، مع التركيز أكثر على التمارين الليلية[2].

تعكف الفرقة على التنفيذ الصارم والدقيق لجميع النشاطات الرئيسية للتحضير القتالي وكذا المهام القتالية المسندة، على غرار التدريب على حالة الطوارئ، تحضير الأركان والتمارين التكتيكية، ومنها التمرين التكتيكي بالرمايات الحقيقية **"ردع- 2020"** المنفذ في شهر جوان 2020 ، من طرف وحدات الفرقة وبمشاركة وسائل جوية، تحت إشراف قائد العسكرية الثالثة اللواء مصطفى سماعلي، تميز في مختلف مراحله بمستوى عال من الجدية والاحترافية، وفي ظل التقيد الصارم بالمعدلات التكتيكية والتوقيت المتزامن ودقة الرمي والتنسيق المحكم بين مختلف أصناف الأسلحة وأنواع القوات، وتحكم مختلف الأطقم في المعدات والأسلحة التي تحوزها الفرقة[3].

- **مركز التدريب: الهيكل التكويني للفرقة:**

يعتبر مركز التدريب للفرقة المكون الأساسي للعنصر البشري الكفء والمؤهل، والذي تتزود به وحدات الفرقة، فبعد أن يتم تكوين الفرد واكتسابه لمختلف المعارف النظرية والتطبيقية يغدو الفرد مؤهلا لمباشرة مهامه في الوحدات في مختلف التخصصات: رماة للعربات المجنزرة، سواق العربات القتالية، ورماة لا سلكيون بالنسبة لاختصاص المشاة، أما سلاح مدفعية الميدان فيستفيدون من تكوين كقادة عربات قتالية، في حين

---

[1] *المكان نفسه.*

[2] *المكان نفسه.*

[3] *المرجع نفسه*، ص.21

يتلقى الأفراد التابعون للأسلحة الأخرى على غرار أسلحة النقل والمشاة تكوينا في اختصاص رامي جوال، كما يقوم المركز بإجراء دورات تربصية على مدار السنة بالنسبة لأفراد الرسكلة، ونجد من بين هياكل هذا المركز[1]:

- ✓ **القاعة البيداغوجية الخاصة بمقلد الرمي:** يتلقى فيها الإطارات المعارف النظرية والتطبيقية على المقلدات، كما يتعلم الأفراد كيفية الرمي والتسديد وتدمير الأهداف بدقة على مقلد الرمي في مختلف التضاريس والظروف الطبيعية، ما يساعد الفرد على تطوير مستواهم وفي أقصر مدة.
- ✓ **قاعات التدريب:** يتلقى أفراد الرسكلة من وحدات الفرقة مختلف المعارف حول التجهيزات التي تحوزها أبراج العربات القتالية، والتي تمكنهم من استخدامها على نحو أمثل في جميع الظروف القتالية، حيث تتخصص هذه الأبراج الحقيقية في إجراء تمارين تطبيقة لقادة العربات والرماة اللاسلكيين بخصوص كيفية التحكم في قيادة منظومة النيران والعمل على جميع الأسلحة والأجهزة، والعمل على تطبيق كل أنظمة العمل التي تزود بها العربة.

- **تكوين الفرد:**

تنقسم الفرقة إلى أفواج، حيث يرتكز كل فوج للمشاة الميكانيكية على التحضير والتكوين الجيد للفرد المقاتل، باعتباره يمثل الركيزة الأساسية في نجاح كل الأعمال القتالية، ويعطي أهمية كبيرة للتحضير الفردي بما يتماشى ومختلف التخصصات، ومراعاة تلقين المبادئ الأساسية للمقاتل، وهذا وفقا لما تضمنته التوجيهة السنوية للتدريب والتحضير القتالي، لذلك يتوفر الفوج على قاعات تدريس تحوز على قاعة تدريب الرماة، قاعة تدريس السواق وقاعة تدريب الضباط والاستطلاع ، ويميز الفوج توفره على ميدان الرمي للأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة وحقل التدريب الخارجي للتدرب على عديد التخصصات على غرار الطبوغرافيا والهندسة والقتال، كما يتيح أيضا التدرب على سياقة العتاد المجنزر والعتاد المدولب، كما يعكف الفوج باستمرار على إجراء تمارين التدريب لتعلم الرمي والسياقة، والتركيز على التدريب الليلي، إضافة إلى إرساء قيم التضامن والتعاون بين الأفراد، من خلال توعيتهم بمختلف المهام المسندة إليهم، بالإضافة إلى برمجة عدة ملتقيات وأيام دراسية و إلقاء المحاضرات وكذا الحملات التحسيسية، وفيما تعلق بجانب التحضير البدني فيقوم أفراد الفوج باجتياز عقبات شوط المقاتل، فضلا عن مسير المغاوير، الرياضة الصباحية، الكوكسول والرياضات الحرة، بالإضافة إلى المشاركة في مختلف الأنشطة الرياضية التي تبرمج على مستوى الفرقة والناحية[2].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.22.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.22، 23.

إن التحكم والسيطرة على الأوضاع وتحقيق جميع الأهداف المسطرة للفرقة يعكس نجاعة الإستراتيجية المعتمدة من قبل المؤسسة العسكرية، وكذا التخطيط الدقيق والتنفيذ الصارم للعمليات من طرف مختلف المستويات القيادية، هذا من جهة، من جهة أخرى أكدت النتائج المحققة من طرف وحدات الفرقة 40 للمشاة الميكانيكية المقحمة في النواحي العسكرية الأولى والثانية، عن درجة كفاءة الأفراد ومدى تكيفهم مع مختلف المواقف الطارئة، فهي تعمل باستمرار للحفاظ على الجاهزية القتالية لوحداتها مع تعزيز قدراتها القتالية، للدفاع والمحافظة على سيادة التراب الوطني وكذا مواجهة كل التهديدات وما ينجم عنها من تحديات متعددة الأشكال والتي تستهدف أمن واستقرار الدولة[1].

وعليه استطاعت الفرقة من خلال تنفيذ هذه التمارين التكتيكية بما فيها المركبة منها عند نهاية كل مرحلة من مراحل التحضير القتالي، إضافة إلى الاهتمام الكبير بجانب تحضير الفرد وتكوينه، وبتوفير كل المرافق والأدوات والإهتمام، تحقيق نتائج جيدة من حيث التحضير والتنظيم والتنفيذ، ما يمكن من تحقيق الانسجام والتنسيق بين مختلف أصناف الأسلحة وأنواع القوات في مختلف مراحل المعركة، و بفضل اليقظة الدائمة والمستمرة وكذا التطبيق الصارم للإستراتيجية المعتمدة من قبل المؤسسة العسكرية في هذا الإطار، إضافة إلى عزيمة وتفاني أفراد الفرقة، يعرف الوضع الأمني تحسنا في مكافحة الإرهاب وكل أشكال التخريب.

- **على مستوى القوات الجوية: الميدان المركزي للطيران (التمرين الجوي التكتيكي التنسيقي):**

تعتبر جاهزية سلاح الجو عنصرا هاما في تحديد سير المعركة، فهي تتيح للجيوش بسط سيطرتها الجوية، وإدارة الأعمال القتالية وتحويل مسار الحرب على الأرض بشكل جذري، ولذلك يعد تنفيذ المناورات والتمارين التكتيكية أهم وسيلة لقياس الجاهزية العملياتية والقتالية لهذا السلاح، وتطبيقا للتوجيهة السنوية للتحضير القتالي للقوات الجوية لسنة 2020-2021، أشرف قائد القوات الجوية بتاريخ 06 أفريل 2021، على تنفيذ تمرين جوي تكتيكي تنسيقي، على مستوى الميدان المركزي للطيران بالناحية العسكرية الأولى[2].

تقوم فكرة هذا التمرين على تحضير وإقحام وحدات القوات الجوية لتنفيذ ضربة وقائية بغرض تخفيض القدرة القتالية للعدو وإخلال عمل مخططاته ثم تعطيل انتشار قواته، ومن أجل تجسيد هذه الفكرة تم إقحام مختلف أصناف الطيران للقوات الجوية، وكانت في مقدمتها طائرات الاستطلاع والطائرات المقاتلة

[1] ***المرجع نفسه***، ص.21.

[2] محمد معيوف، التمرين الجوي التكتيكي التنسيقي، ***مجلة الجيش***، ع. 694، (ماي 2021)، ص.26.

بهدف تحييد وسائل الكشف والمراقبة والدفاع الجوي المعادية، بالتنسيق مع وحدات الدفاع الجوي، هدفا منها لشل القدرة القتالية للعدو وإفشال كل مخططاته[1].

إن تنفيذ هذا التمرين مكن القوات من تقييم القدرات العملياتية والتقنية للوحدات الجوية للجيش الوطني الشعبي، إضافة إلى إثراء خبرات أطقم مختلف الطائرات والحوامات المقحمة وكذا مدى الانسجام العملياتي والتنسيق بينها، كما سمح أيضا بمراقبة مستوى تحكم الأطقم في منظومة الأسلحة، ومدى نجاعتها في مختلف المواقف التكتيكية التي تكون قريبة من الواقع، الأمر الذي يمكن القوات الجوية من مواصلتها الرفع في درجة جاهزيتها العملياتية، وكذا مستوى القدرات القتالية ومنه تحقيق التناسق والتكامل العملياتي بين مختلف تشكيلات الجيش الوطني الشعبي[2].

➢ **دائرة الإشارة و أنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية:**

أدركت القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي بأن إتقان استعمال التكنولوجيات الحديثة أصبح أمرا لابد منه خاصة في إدارة الأزمات وقيادة العمليات العسكرية من طرف الجيوش العصرية، وباعتبار أن الحروب المستقبلية ستكون في أغلبها حروبا إلكترونية، اكتسب سلاح الإشارة أهمية بالغة حيث أصبح مرتبطا وبشكل مباشر بالقيادة، فهو يعد الحلقة التي تربط كل مكونات القوات المسلحة عند أدائها لمهامها العملياتية، ونظرا لأهمية هذا السلاح ومن أجل التنفيذ الأمثل للمهام العملياتية والتصدي لكافة التهديدات المحدقة، تم إدماج مكون آخر قصد دعم سلاح الإشارة وأنظمة المعلومات وهو المتعلق بالحروب الإلكترونية، وهذا في سنة 2019، حيث تم إنشاء دائرة الإشارة وأنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية بموجب المرسوم الصادر في 18 جوان 2019، وهو ما سيكسب سلاح الإشارة درجة عالية من الخبرة والفعالية والتأمين والعصرنة لضمان التكيف مع الثورات التكنولوجية والمفاهيم الجديدة للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال لاسيما المتعلقة بحروب الجيل الرابع[3].

تمثل دائرة الإشارة وأنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية قوة تقنية وتكنولوجية متكاملة ومتداخلة، كما لها درجة عالية من الجاهزية العملياتية التي تسمح بتسيير التوجيهات والمعلومات عبر شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذا الربط بين جميع مستويات القيادة في الجيش، ولأجل ترسيخ مبدأ الاستقلالية في

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.26، 27.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.27.

[3] إسماعيل جنادي، التكيف مع متطلبات الحرب الحديثة، ***مجلة الجيش***، ع. 708، (جويلية 2022)، ص ص.119-121.

مجالات الدعم والإمداد بالعتاد ووسائل الإشارة وأنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية باشرت الدائرة في الدخول لغمار مرحلة جديدة تهدف من خلالها إلى[1]:

- ☒ التصنيع والإنتاج، باعتمادها على كفاءاتها ووسائلها الخاصة من أجهزة ومعدات مزودة بأحدث التقنيات التكنولوجية؛
- ☒ الاستثمار في مجال إنتاج الألياف الضوئية اللازمة لتزويد المنشآت والبنى التحتية القاعدية؛

كما عرفت دائرة الإشارة وأنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية طفرة نوعية خاصة خلال سنة 2021 في مجالات وتخصصات مختلفة والتي نجد منها[2]:

- ☒ التنظيم والتسيير والصيانة وتطوير الموارد البشرية والتكوين من خلال اعتمادها على أحدث التقنيات التكنولوجية للإعلام والاتصال؛
- ☒ إيلاء أهمية كبيرة لمجال البحث والتطوير؛
- ☒ التطور في مجال إنتاج وتصنيع مختلف تجهيزات الإشارة والوسائل المعلوماتية.

- **تأمين أنظمة المعلومات لمواجهة الحروب الجديدة:**

عملت الدائرة على تأمين أنظمة المعلومات والاتصالات، وهذا من منطلق أن الاستخدام الجيد لهذه التقنيات وكذا حمايتها من كل أنواع المخاطر والتهديدات، وإنشاء منشآت وتجهيزات تضمن لها تأمينا عالي المستوى، مع العمل على تكوين وتأهيل الأفراد والكفاءات البشرية، كما ركزت في جانب آخر على رفع مستوى الوعي بين مستخدمي الجيش وتحسيسهم بالمخاطر الناجمة عن الاستخدام غير السليم لأجهزة الاتصال والإعلام الآلي، ولتجسيد هذا قامت بتنظيم أيام إعلامية ونشر الإعلانات والتعليمات والمنشورات على منصة شبكة الأنترنيت التابعة للجيش الوطني الشعبي، وهي تعمل بشكل متكامل مع المنظومة الوطنية للأمن الرقمي باعتبارها إحدى الأطراف الفاعلة في مجال أنظمة الاتصالات الرقمية[3].

- **تجديد وعصرنة الأجهزة والمعدات:**

[1] *المرجع نفسه*، ص.121.

[2] *المكان نفسه.*

[3] *المرجع نفسه*، ص.122.

عملت الدائرة بانسجام وتكامل على تطوير مختلف الهياكل والمؤسسات في مختلف التخصصات باعتبارها تمثل ركيزة أساسية فيها عن طريق تزويدها بالوسائل والأدوات الحديثة القادرة على المساهمة في التنفيذ السليم والأمثل لمهامها، ومن أمثلة ذلك أنه تم تزويد المخابر التعليمية المتخصصة ومخابر اللغات والخاصة بالطلبة الضباط العاملين بأحدث الوسائل والأجهزة البيداغوجية المعتمدة في مجال التكوين منها محاكيات متخصصة بمعايير دولية لاستعمال وسائل وأدوات الحرب الإلكترونية، وعلى صعيد الإنتاج جُهزت الدائرة بوسائل وتجهيزات جد متطورة ما أهلها لإنتاج كميات معتبرة من المعدات، حيث أصبحت تتوفر على ورشتين ميكانيكيتين تم تجهيزهما بآلات تحكم رقمية عالية الدقة تستخدم لتصنيع الأجزاء وقطع الغيار الميكانيكية اللازمة في مجال التصليح والصيانة[1].

➢ **الإسناد اللوجستيكي: القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد "الشهيد محمد سعودي" نموذجا:**

تعد القاعدة المركزية للإمداد، مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وقطبا رئيسيا لإسناد الوحدات القتالية، حيث تضمن عملية تجديد العتاد وإسناد وحدات الجيش الوطني الشعبي على مستوى النواحي العسكرية الستة، ويتم هذا من خلال تجديد، عصرنة، وتطوير وصيانة الوسائل التكتيكية والقتالية، وباعتبارها من أهم المؤسسات الإستراتيجية للمؤسسة العسكرية، فهي تحظى باهتمام بالغ من قبل القيادة العليا للجيش ، من خلال توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية لأداء مهامها، حيث تعمل في إطار تنفيذ برنامج تحديث وسائل قتالية مختلفة ذات نوعية عالية، وعصرنتها وتطويرها وتكييفها مع طبيعة الأرض والجغرافيا[2].

تحتوي القاعدة المركزية للإمداد مديرية هي بمثابة العصب لها، وتتمثل في مديرية تجديد آليات القتال والتي تعد مهمتها الأساسية تجديد وتطوير مختلف أجزاء آليات القتال، بغية في تحسين قدراتها القتالية وإطالة عمرها الحركي ومردوديتها في الميدان، وتترجم هذه الأهداف من خلال الدوائر الثلاث التي تتشكل منها المديرية والتي تتمثل في كل من: دائرة تجديد وتصليح الآليات المجنزرة، ودائرة تجديد الرادارات ومنظومات الأسلحة وكذا دائرة تجديد الأسلحة والبصريات، والتي بدورها تتشكل من عدة ورشات ولكل ورشة مهام محددة في هيكل الآلية القتالية المراد تجديدها.

تتمثل مهام هذه المديرية في[3]:

---

[1] *المكان نفسه.*

[2] عميور، *مرجع سابق*، ص.26.

[3] *المكان نفسه.*

1. تجديد وتصليح الآليات المدرعة والمجنزرة؛
2. تجديد وتصليح التجهيزات الكهربائية وأجهزة الاتصال وتجديد وتصليح المنظومات والمنظومات الفرعية؛
3. عصرنة آليات القتال من الجيل الأول إلى الجيل الرابع، وذلك حسب الاتفاقية الموقعة مع المصنع.

استطاعت القاعدة المركزية للإمداد أن تحقق نجاحا باهرا بتجديدها لعدة عربات تكتيكية وقتالية على غرار الذبابات من الجيل القديم والجديد، إضافة إلى عربات وشاحنات تكتيكية، وكذا تجديد التصفيح لحماية التجهيزات والرفع من قدراتها العملياتية[1].

وفيما تعلق بالعصرنة تماشيا مع التكنولوجيات الجديدة والتي لم تبقى مجرد شعار لدى مهندسي وتقني القاعد المركزية للإمداد، حيث يعمل هؤلاء على تطوير وعصرنة مختلف الأنظمة الدفاعية، على غرار قاذفات الصواريخ وأجهزة الكشف والتوجيه، وتكييف نظام إطلاق الصواريخ المضادة للدبابات والعربات وغيرها، وقد قدم المقدم د. نور الدين أمثلة في هذا الصدد منها: عمليات تركيب بعض المدافع الحديث على الشاحنات 6X6. والتي ساهمت في القضاء على مشكل الحالة المجرورة، وكذا سرعة الانتقال وتبديل مصادر النيران وحمل الذخيرة، والتي يوجد حاليا عدد منها في الخدمة بالوحدات القتالية المنتشرة عبر التراب الوطني[2].

كما يعمل مهندسو وتقنيو القاعدة أيضا على تركيب صواريخ من نوع جديد على عربات جديدة، وكذا تركيب كاميرات حرارية ومنظومات أسلحة محمولة على الوسائل التكتيكية من صنع وطني، في حين يتم عصرنة العربات القديمة وتزويدها بصواريخ ومنظومة تحكم في النيران تعمل بصورة أوتوماتيكية[3].

حسب ما أكده المدير العام للقاعدة المركزية للإمداد العقيد حفيظ جمعة، فإن القاعدة صاغية دائما لمتطلبات وحدات قوام المعركة، فهي تعتبر القطب الوحيد لإسناد وحدات القتال، وزيادة على ذلك فإنها مجهزة بوسائل تسمح لها بالإستجابة وبصفة فعالة لعديد الخدمات، إضافة إلى مهمتها الرئيسية من تجديد وعصرنة عتاد القتال، كما تقوم بعقد شراكات مع خبرات وطنية وشركاء استراتيجيين أجانب وهذا في إطار تكوين المستخدمين والاستثمار في تجهيزات من الجيل الجديد، استجابة للمتطلبات التقنية، كما أن هذه القاعدة وباعتبارها مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تابع للقطاع الاقتصادي للجيش، فإنها لا تعاني من أي خلل مالي

---

[1] *المرجع نفسه*، ص.27.

[2] *المكان نفسه.*

[3] *المكان نفسه.*

قد يؤثر على بقائها في خضم الأزمة الاقتصادية المالية، حيث تبقى القاعدة بشكل دائم منفذة لجل المتطلبات الصادرة عن وحدات قوام المعركة لضمان الجاهزية التامة لعتاد القتال[1].

➢ **الخبرة في مجال التكوين: النخبة العسكرية لهياكل التكوين:**

استطاع الجيش الوطني الشعبي أن يكتسب خبرة حقيقة في مجال التكوين، خاصة في الجانب التكتيكي والاستراتيجي الفعال والقادر على الاستفادة من أفضل الخبرات واكتساب تقنيات وعقائد جديدة، هذا بالإضافة إلى تكوين علمي ونوعي مستلهم من الإنضباط العسكري ومتشبع بالروح الوطنية والعزيمة والتفاني، في خدمة الوطن، مع مسايرة متطلبات المجال التقني والتكنلوجي، ونجد من بين الهياكل التكوينية لنخبة الجيش الوطني الشعبي[2]:

- المدرسة العليا الحربية: تكوين النخبة بامتياز؛
- الأكاديمية العسكرية لشرشال "هواري بومدين": تكوين إطارات النخبة؛
- مدارس أشبال الأمة: نخب المستقبل؛
- مدرسة القيادة والأركان: تحضير تكتيكي وعملياتي.

فقد تم اعتماد أدوات عمل حديثة على غرار أنظمة الإعلام والقيادة واستعمال الإعلام الآلي وأجهزة المحاكاة وكذا مختلف الوسائل البيداغوجية المتطورة، من خلال تعميم تلقين اللغات الأجنبية والانفتاح على العالم الخارجي، والاهتمام بالأخلاقيات العسكرية والقيم الوطنية[3].

تم تجسيد هذا من خلال إنشاء هياكل التكوين المختلفة، واعتماد نظام "LMD " (ليسانس، ماستر، دكتوراه) في منظومة التعليم العسكري، والتي تجسدت بالمدارس العليا للجيش الوطني الشعبي، والذي يحصل الطالب الضابط العامل من خلاله على شهادة جامعية معترف بها، مع متابعة التكوين العسكري التكميلي في مختلف الأسلحة، فهذا التعليم المزدوج يسمح لضباط المستقبل التحكم في التكنولوجيات الجديدة التي تحتويها التجهيزات الحديثة وأنظمة الأسلحة، ويرتكز مسار التكوين عبر ثلاث مراحل وفق الآتي[4]:

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.28.

[2] حميدة فضيل عجاج، النخبة العسكرية في خدمة الدفاع، ***مجلة الجيش***، ع.699، (أفريل 2019)، ص ص.40، 41.

[3] عميور، ***مرجع سابق***، ص.50.

[4] ***المكان نفسه.***

- **التكوين العسكري القاعدي المشترك:** ويتم على مستوى الأكاديمية العسكرية لشرشال، يتمثل الهدف الأساسي من هذا التكوين في تلقين الطلبة الضباط العاملين السلوك المثالي والرغبة في التجنيد، ليتوج بعدها بشهادة قائد فصيلة.
- **التعليم الجامعي:** مدة هذه المرحلة ثلاث سنوات، تمكن الطلبة الضباط من نيل شهادة جامعية في عديد التخصصات العلمية والتقنية، وهي شهادة جامعية معترف بها تتمثل في ليسانس.
- **التكوين التخصصي:** يدوم سنة واحدة، يتمحور حول الاستعمال التطبيقي والتقني والتكتيكي لأنظمة الأسلحة والمعدات.

بعد التكوين الأساسي ودروس الإتقان المشتركة لفائدة جميع الضباط، يستمر التكوين طوال مدة خدمة الطالب لتعزيز معارفه المكتسبة، وهو ما يعرف بالتكوين المستمر، حيث نميز وجود ثلاثة فروع تكوينية رئيسية ضمن مسار التكوين أيضا تتمثل في[1]:

1- مسار التكوين الجامعي من خلال مواصلة التكوين ما بعد التدرج في المجال التقني والعلمي والطبي.

2- مسار التكوين العسكري لضباط القيادة، بعد فترات من الخدمة والمتضمن لدروس الأركان، تليها دراسات عليا في الحرب وكذا دروس حول الدفاع والأمن.

3- تكوين تأهيلي أو متخصص ويكون موجه لاستعمالات خاصة أو لاستغلال المعدات والأنظمة.

يرتبط التكوين المستمر بدروس الإتقان، والتي من خلالها يتم تلقين المتربص التنظيم والاستعمال التكتيكي للوحدات الفرعية، وكذا تقنيات قيادة الأركان للقوات التي ينتمي إليها، إضافة إلى دورات الأركان والتي ترمي من خلالها إلى تحضير الضباط المتربصين لمناهج التصور والتخطيط وقيادة عمليات القتال في الميادين التكتيكية والعملياتية، و بدورها الدروس العليا للحرب والتي تقام على مستوى المدرسة العليا للحرب تساهم في تنمية المعارف من خلال تلقين الاستراتيجية العسكرية والفنون العملياتية والتي تقوم على التصور والتحليل، وإدراك المعطيات الإستراتيجية والتكنولوجية والاقتصادية والإنسانية ذات الصلة بمجال الدفاع والأمن، كما تهدف الدراسات العسكرية العليا للدفاع والدروس العليا للأمن إلى إدماج المتربصين في المسائل المتعلقة بالأمن الوطني على جميع الأصعدة استراتيجية، جيوسياسية عسكرية ، اجتماعية، إقتصادية وبيئية، بينما تمنح

[1] *المرجع نفسه*، ص.51.

دروس التأهيل أو التخصص للضباط كل الشروط الضرورية والكفاءة اللازمة لاستغلال للعتاد أو ضمان استخدام معين، ومنه يتم إعداده لقيادة منصب مناسب[1].

✓ **الأكاديمية العسكرية لشرشال "الرئيس الراحل هواري بومدين "نموذج ناجح في هياكل التكوين":**

تعد الأكاديمية العسكرية لشرشال إحدى أكبر قواعد التكوين العسكري، نظرا لما تتمتع به من تقاليد وخبرة في مجال التكوين على الصعيدين الوطني والإقليمي، حيث أمدت الجيش الوطني الشعبي بالعديد من الإطارات العسكرية و التي تقلدت مناصب سامية داخله وكذلك لدى العديد من جيوش الدول الصديقة والتي استطاعت أن تثبت جدارتها في مختلف المسؤوليات، فهي تشكل الرابط بين التكوين الأكاديمي والتحضير القتالي، فكلما زادت نجاعة التكوين زاد تجسيد الفعالية القتالية في مسرح العمليات، وهو ما يعتبره جهاز التكوين بالأكاديمية الهدف الرئيسي، و هذا في إطار الاستراتيجية التي وضعتها المؤسسة العسكرية حيث أولت عناية فائقة للتكوين من خلال الاهتمام الكبير بالعنصر البشري من جهة، وتزويده بالوسائل المادية والبيداغوجية والعلمية الضرورية من جهة أخرى بهدف تكييف هذا الجهاز مع الظروف الراهنة وحتى يتماشى والمفهوم الجديد للدفاع الوطني[2]، وهي الأكاديمية العسكرية لشرشال تعد تجسيدا لهذه الإستراتيجية من خلال ما يلي:

- **التكوين العسكري للأكاديمية:**

يعد التكوين العسكري بالأكاديمية الركيزة الأساسية لرسم المسار المستقبلي للضابط، وذلك بإتاحتها الفرصة أمام الضباط للإلمام بمختلف العلوم العسكرية مع اكتسابه لياقة بدنية عالية تمكنه من التأقلم مع مختلف الظروف، ومنه يصبح قادرا على الإندماج والتكيف مع الحياة العسكرية، إضافة إلى تلقي الضابط المتربص جملة من الدروس النظرية والتطبيقية ترافقها تربصات ميدانية[3].

تسطر الأكاديمية برامجا للتكوين العسكري القاعدي المشترك على مستوى المدرسة الملحقة "عبان رمضان"*، حيث يهدف هذا التكوين إلى تلقين الطالب الضابط العامل دروسا عسكرية قاعدية نظرية

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.51.

[2] ب. عميور، صرح أكاديمي بامتياز، ***مجلة الجيش***، ع. 697، (أوت 2021)، ص.30.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.31.

* **على مستوى المدرسة الملحقة "عبان رمضان":** يساهم التكوين الذي توفره المدرسة الملحقة "عبان رمضان" في ترسيخ المعارف النظرية، وتنفيذ خرجات ميدانية على عدة مراحل والتي تختتم بتقييم الكفاءة القتالية للطالب.

وتطبيقية، والعمل على تحضيره بدنيا ونفسيا، لمواجهة كل المواقف القتالية المحتمل وقوعها، بالإضافة إلى تقوية روح الانتماء وإثارة روح التضحية والوطنية، وجاءت هذه الخطوة تطبيقا للرؤية المستقبلية للمؤسسة العسكرية، والهادفة لعصرنة ورفع مستوى التكوين من خلال توحيد منظومة التكوين العسكري القاعدي المشترك لفائدة المستخدمين الجدد لمختلف قوات ومديريات وهياكل الجيش، ابتداء من السنة الدراسية 2007-2008، حيث شمل هذا التكوين أربعة محاور رئيسية تتمثل في التدريب العسكري التقني والتطبيقي، التعليم العام المشترك والتربية البدنية العسكرية والرياضية، ويتوج هذا التكوين بنيل شهادة نائب قائد فصيلة ، ويتابع بعدها الطالب تكوينا جامعيا في إطار نظام (ل.م.د)، والذي يتم من خلاله الحصول على شهادة ليسانس مهنية في مختلف التخصصات، تتكفل المديرية العامة للتعليم على تنفيذ المهمة الرئيسية للأكاديمية العسكرية لشرشال، بتكوين ضباط عاملين مؤهلين لممارسة الوظائف العسكرية بكل احترافية وذلك عبر مرحلتين[1]:

- **المرحلة الأولى:** التكوين العسكري القاعدي المشترك.
- **المرحلة الثانية:** تخص هذه المرحلة الطلبة الضباط العاملين التابعين لقيادة القوات البرية وبعض الطلبة التابعين لمختلف قوات وهياكل وزارة الدفاع الوطني لمتابعة التكوين الجامعي، مرفقة بالتكوين العسكري المتواصل والتعليم العام لمدة ثلاث سنوات، وكانت أول دفعة متخرجة بهذا النظام دفعة 2011، أما طور الماستر فخصص للضباط العاملين بعد تخرجهم وممارستهم لخدمة فعلية بوحدات الجيش الوطني الشعبي لا تقل عن سنتين لتمكينهم من مواصلة التعليم الجامعي والحصول على شهادة الماستر، وفي هذا المجال حققت الأكاديمية قفزة منذ تطبيقها للإصلاحات التي عرفتها منظومة التكوين فأصبحت تتضمن أربعة عروض تكوين من خلال طورين[2]:

1. **الطور الأول:** يتم التحصل خلاله على ليسانس في الميكانيك الطاقوية منذ سنة 2018، وليسانس في الإلكترونيك، الإعلام الآلي منذ سنة 2015، وليسانس في أمن أنظمة المعلومات منذ سنة 2018.
2. **الطور الثاني:** تضمن عرضا تكوين للحصول على شهادة ماستر في الطاقوية وأنظمة الدفع منذ سنة 2015، ويتم التحضير لإطلاق عرض تكوين للحصول على شهادة ماستر في أمن أنظمة المعلومات ابتداء من السنة الدراسية" 2021 -2022".

[1] *المكان نفسه.*

[2] *المكان نفسه.*

- **المورد البشري الكفء:**

عملت الأكاديمية على الرفع من المستوى العلمي والمعرفي للطلبة باعتبارهم ضباط المستقبل وكذا تكييف المسارات التكوينية والتخصصات مع احتياجات القوات البرية من المورد البشري الكفء المتخصص، سواء من خلال التكوين البيداغوجي المتواصل للطاقم التكويني المتميز والذي يضم باحثين عسكريين ومدنيين متحصلين على أعلى الشهادات والرتب الجامعية، أو من خلال الاستغلال الفعال لقنوات التواصل وتبادل الخبرات مع مختلف الجامعات الجزائرية ومعاهد البحث الوطنية وهذا في إطار إتفاقيات التعاون المبرمة[1] بين الأكاديمية والدول الصديقة في مجال التكوين العسكري حيث تستقبل الأكاديمية سنويا طلبة من هذه الدول[2]*.

ففي هذا السياق تعمل الأكاديمية على تكييف المتربص والوظائف المستقبلية التي سيتقلدها، مع كل المتطلبات الخاصة التي تستدعيها مهنة السلاح، والتحضير التكتيكي والبدني والنفسي لجعل العسكري قادرا على مواجهة كل التهديدات وبكل احترافية وفي جميع الظروف، من خلال المديرية المكلفة بالشؤون البيداغوجية التابعة للمديرية العامة للتعليم، والتي تساهم في تكوين الطالب الضابط الملم بالعلوم والتكنولوجيات، من خلال التخطيط للنشاطات البيداغوجية والعلمية، حيث تسهر هذه المديرية على[3]:

1. توفير الهياكل والأجهزة الضرورية للسير الحسن للتكوين عبر تحديد وتوجيه فرق التكوين والمجالس البيداغوجية والمجلس العلمي؛
2. الحرص على تطبيق القوانين والتوجهات المتعلقة بنظام (ل.م.د) من بينها الوصاية البيداغوجية ومختلف نشاطات التكوين المتواصل؛
3. تقديم الاقتراحات والتوجيهات لتحقيق الأهداف المسطرة وفقا للإستراتيجية الموضوعة من قبل القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي.

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] ب. عميور، التكيف السريع مع المتطلبات الجديدة للتكوين، ***مجلة الجيش***، ع. 697، (أوت 2021)، ص.33.

***تستقبل الأكاديمية سنويا طلبة من هذه الدول:** مالي، تشاد الكاميرون، النيجر، الكونغو، حيث يحظى هؤلاء الطلبة بمجرد وصولهم إلى الأكاديمية بأسبوع إدماج وفق برنامج مسطر، والذي يهدف أساسا إلى تعريفهم بمرافق وهياكل هذه المؤسسة، وإطلاعهم على مختلف مراحل تاريخ الجزائر، وهذا بغرض التأقلم السريع داخل الأكاديمية.

[3] عميور، ***مرجع سابق***، ص.32.

وإضافة على ما سبق يرتكز التكوين أيضا على التربية البدنية العسكرية والرياضية، فقد خصص لها حيز زمني قصد تهيئة الطالب الضابط للتغلب على الصعاب أثناء تنفيذ المهام القتالية، وضمان جاهزيته العملياتية، ولأجل تحقيق هذا زودت المدرسة بمرافق رياضية من بينها: مضمار وشوط المقاتل، ملاعب رياضية لمختلف الرياضات وغيرها[1].

- **التطور العلمي والتكنولوجي:**

باعتبار أن تطور المؤسسات يقاس بمدى التطور العلمي والتكنولوجي وفي جميع المجالات، تم استحداث هيئة مكرسة للبحث العلمي والتكنولوجي على مستوى الأكاديمية بتاريخ 28 جانفي 2018، والتي تشارك في التكوين الجامعي بمختلف مساراته خاصة في الجانب التطبيقي والبحث، وتعمل أيضا على خلق ديناميكية جديدة في مجال البحث العلمي من خلال إعداد مشاريع البحث والسهر على تنفيذها وتسييرها، إضافة إلى تركيزها على بعض احتياجات قيادة القوات البرية، إلى جانب تفعيل اتفاقيات التعاون مع الجامعات وهياكل البحث الوطنية التابعة لوزارة التعليم العالمي والبحث العلمي، وكذا مراكز البحث والتطوير التابعة لوزارة الدفاع الوطني، مع تنظيم مختلف النشاطات العلمية الخارجية والداخلية من ملتقيات وندوات وأيام دراسية، وتوفير خدمات تقنية وضمان تربصات للطلبة والأساتذة الباحثين والأعمال التطبيقية الخاصة بالتكوين الجامعي، إضافة إلى المشاركة في تسيير مشاريع نهاية الدراسة لطوري الليسانس والماستر[2].

تتوفر هذه الهيئة على هياكل بيداغوجية معتبرة، يمكن تقسيمها على النحو التالي[3]:

- ✓ المخابر العلمية، كمخبر البحث في الرياضيات التطبيقية وأمن أنظمة المعلومات وكذا الأمن السيبيراني؛
- ✓ مخبر البحث في الإلكترونيك وهندسة الأنظمة الكهربائية، وتضم هذه الأخيرة التحليل المجهري للمواد، والهياكل والإنتاجية وورشة التصميم والصناعات الميكانيكية؛
- ✓ مخابر أخرى من مختلف التخصصات.

- **تطوير مناهج التعليم للأكاديمية: (منهج التعليم الإلكتروني):**

تبنت الأكاديمية العسكرية لشرشال في إطار مواكبة التقدم التكنلوجي وتطوير مناهج التعليم الجامعي نمطا جديدا في التعليم يتماشى ومتطلبات العصرنة و تكوين العسكري الكفء، والذي اصطلح عليه بـ **"التعليم**

---

[1] *المكان نفسه.*

[2] *المكان نفسه.*

[3] *المكان نفسه.*

الإلكتروني"، وهو طريقة تعليمية تقوم على اعتماد آليات الاتصال الرقمية كالحاسوب والشبكات المعلوماتية، وعدة وسائط رقمية، ومكتبات إلكترونية وغيرها، بهدف إنشاء بيئة تعليمية تتيح لجميع الطلبة التعلم، وهذا بمنحها السيطرة المطلقة للأستاذ، والذي يفرضها باستعمال برنامج تعليمي عبر شبكة الأنترنيت للتحكم في أجهزة الطلبة[1].

يعتمد هذا النمط في التعليم على أرضيات التعليم الإلكتروني*، بحيث يعمل هذا التطبيق على تقديم خدمات تعليمية متميزة تتخللها عدة منتديات للنقاش، كما تعتمد على إنشاء مجلس متخصص في مناقشة المواد الدراسية، مما يسهم في تعزيز دور الطلبة في المشاركة في العملية التعليمية واستمرار التعلم خارج أسوار القاعات الدراسية، وتتوفر هذه التقنيات على أرضية تبادل المعلومات بين المدارس العليا تم تثبيتها على مستوى وزارة الدفاع، بحيث تسمح بتبادل المعلومات الموجودة على جميع الشبكات التابعة للمدارس العليا التابعة للمؤسسة العسكرية، وبذلك تهدف الأرضية إلى توحيد الجهود في إطار تطوير مناهج التعليم وطرق التواصل بين الأساتذة والطلبة الضباط العاملين من خلال مختلف البوابات المقترحة في هذا الموقع[2].

ولضمان مواجهة الضباط لمختلف المواقف أثناء أدائهم لمهامهم، تم الإعتماد على التدريب الإعلامي والذي يهدف إلى[3]:

- تأهيل أداء الضباط (إطارات المستقبل)، في مجال الإعلام والإتصال وإدراك أهمية هذا المجال في الرقي بالمؤسسة العسكرية؛
- التعريف بالإتصال العملياتي والتأكيد على أهمية دوره في تحضير القوات؛
- إدارة المواقف الإعلامية الناجحة خلال العمليات العسكرية وتسيير الأزمات، والتدرب على طرق إنجاح العملية الاتصالية وإحراز النصر في المنابر الإعلامية.

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.32، 33.

***يعتمد هذا النمط في التعليم على أرضيات التعليم الإلكتروني**: وهي عبارة عن موقع واب تعليمي هدفه إيصال المعارف للطلبة من خلال استخدام تكنولوجيات الاتصال والاعتماد على بيئة الكترونية رقمية.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.33.

[3] ***المرجع نفسه***، ص.34.

- **الوسائل المادية للأكاديمية:**

لضمان تكوين نوعي ومتكامل للطلبة الضباط، تم تجهيز الأكاديمية العسكرية بقاعدة مادية معتبرة تمكن الطالب من الاستيعاب الجيد للمعارف المختلفة والدروس التي يتلقاها، كما تسمح بانتهاج طرق التكوين والتدريب الميداني، وفي هذا الإطار نميز بين وجود مجالين رئيسين يتجسد من خلالها مدى اهتمام المؤسسة العسكرية بالمورد البشري وتكوينه، وتوفير كل الوسائل المادية والبيداغوجية طوال مساره التكويني، يشتمل هذان المجالين على[1]:

1. **مجال التكوين العسكري:** يتوفر هذا المجال على حقول ومقلدات الرمي وقاعة مقلدات السياقة، كما يحوي أيضا مركبا رياضيا عصري يضم ملاعب للرياضات الجماعية ومسبحا وميدان للفروسية.
2. **مجال التكوين الجامعي:** تضم الأكاديمية في هذا المجال على قاعات دراسية تم تجهيزها بأجهزة عروض ومخابر بحث ومخابر علمية مدعمة بأحدث الأجهزة والمعدات، إضافة إلى القاعات المدعمة بأجهزة الكمبيوتر ومخابر للغات وكذا قاعة للتدريب الإعلامي مدعمة بأحدث التقنيات (من أستديو إلى قاعات تحرير إلكترونية)، والتي تسمح للطالب بالتحكم في تقنيات الإتصال العملياتي، زيادة على هذا تتوفر الاكاديمية على مكتبة غنية بالمراجع والكتب في عديد التخصصات والمجالات العلمية والإنسانية والعسكرية.

وعليه يمكن القول أن الأكاديمية العسكرية لشرشال من خلال منظومتها التكوينية المتميزة في مختلف المجالات هي نموذج ناجح، وتجسيد للإستراتيجية التي سطرتها المؤسسة العسكرية والرامية إلى ضمان تكوين نخبة عسكرية لها القدرة على أداء مهامها القيادية والعملياتية وعلى جميع المستويات، و متحكمة في التكنولوجيات الحديثة التي تحتويها منظومة الأسلحة في جميع الميادين لمواكبة التطورات المتسارعة خاصة في العلوم العسكرية لبلوغ التطور والعصرنة[2] و تزويد الجيش الوطني الشعبي بإطارات متشبعة بالمعارف العلمية والعسكرية لها من الكفاءة ما يأهلها لمواجهة مختلف التهديدات وبجميع أشكالها من خلال التركيز على دراسة تاريخ الجزائر والمبادئ الأساسية للمقاتل، وهذا بالنظر إلى التحديات الأمنية السائدة في المنطقة وكذا المتطلبات

[1] *المكان نفسه.*

[2] *المكان نفسه.*

الجديدة التي فرضها الوضع الجيوسياسي، إضافة إلى التهديدات السيبيرانية في محيط يتوجه أكثر فأكثر نحو الرقمنة[1].

✓ **إنشاء لجنة مكلفة بمراجعة سياسة التكوين في الجيش الوطني الشعبي:**

تمثلت مهمة هذه اللجنة في مراجعة سياسة التكوين من جميع الجوانب، من حيث المناهج والبرامج، التنظيم والتخطيط وكذا من الجانب القانوني على غرار شروط التجنيد وطرق الانتقاء، شروط القبول في التكوينات وحد السن في القبول وغيرها، كما تعكف اللجنة على تقييم وتقويم السياسات السابقة بتحديد كل النقائص ومنه استخلاص الإيجابيات التي تتماشى ونمط التكوين الحديث والذي تصبو القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي لبلوغه، كما قامت اللجنة باستحداث لجان فرعية لها على مستوى مختلف قيادات القوات وكذا على مستوى جميع المديريات المركزية والهيئات والمدارس ، إضافة إلى إيكالها مهمة إثراء النقاش حول مختلف جوانب التكوين لكل سلاح، من خلال الاستعانة بمجموعة من الأساتذة المدارس العسكرية وهيئات التخطيط للبرامج على مستوى قيادات القوات والمدارس، إضافة ممثلين متربصين من مختلف القوات والأسلحة وطلبة ضباط عن الأهداف المتوخاة من عمل هذه اللجنة، فقد أصبحت مراجعة سياسة التكوين في الجيش الوطني الشعبي خيارا أساسيا تبنته المؤسسة العسكرية ولن تحيد عنه من أجل إعداد أفراد يسايرون التطورات التي بات يعرفها العالم اليوم وعلى عدة أصعدة، وكذا إعدادهم لكسب رهان مجابهة الحروب الجديدة[2].

➢ **اليقظة الاستراتيجية: (المكونات المركزية والجهوية لمديرية الإعلام والإتصال):**

لجسيد هذه اليقظة الاستراتيجية في شقها الإعلامي، تم وضع جهاز يعمل على متابعة المضامين الإعلامية سواء كانت سمعية بصرية أو مكتوبة وطنية كانت أو أجنبية، وإعداد بطاقات تحليلية بخصوص هذه المضامين، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية، وهذا من أجل الجاهزية لاتخاذ الردود المناسبة على أي محاولة من قبل الوسائل الإعلامية، للمساس بأمن واستقرار الجزائر، كما يتم الرد عليها من خلال التواجد الإعلامي والتفاعل الدائم على مستوى الفضاء الإلكتروني، لدحض كل الافتراءات والمغالطات التي تقدمها بعض المواقع الإلكترونية التي تكن العداء للجزائر، وقد كانت هناك محاولات لهذا النوع من الدعاية خلال الوضع الذي عرفته

[1] عميور، ***مرجع سابق***، ص.33.

[2] بوكبشة، ***مرجع سابق***، ص.65.

البلاد منذ انطلاق الحراك الشعبي، حيث عملت على التشكيك في نوايا المؤسسة العسكرية في إيجاد الحلول الملائمة للخروج من الأزمة، ومحاولة قطع الصلة بين الجيش والشعب[1].

كما تعمل المؤسسة العسكرية من خلال مديرية الإعلام والإتصال على ضمان اليقظة المستمرة على المواقع الالكترونية الوطنية والدولية ومواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، التي تتناول المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع، من خلال التنسيق مع الهياكل المتخصصة التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وكذا العلاقات التي تربطها بوزارة الاتصال ووسائل الإعلام الوطنية لمواجهة كل من يستهدف تغليط الرأي العام وتضليله إعلاميا[2]، حيث تسهم هذه المديرية من خلال آلياتها الاتصالية في التوعية بخطورة التآمر على أمن واستقرار الوطن و إحداث شرخ بين المواطن ومؤسسات الدولة، وانتهاجها كل الطرق محاولة منها المساس بوحدة الوطن والشعب، لذلك كيفت المؤسسة العسكرية أدواتها الاتصالية مع مختلف المتغيرات المحلية والدولية، وحرصت على تقديم خطاب إعلامي موضوعي، موثوق وهادف لتعزيز ثقة المواطن في جيشه و في مؤسسات الدولة، كما عملت على تنوير الرأي العام وتحصينه ضد كل المخططات العدائية والدعائية المضللة التي تستهدف وحدة الدولة وتهدد أمنها واستقرارها[3].

وفي هذا السياق دعت المؤسسة العسكرية إلى ضرورة تبني إستراتيجية إعلامية وطنية فعالة للحفاظ على استقرار وأمن ووحدة الدولة، وقامت وزارة الدفاع الوطني بما يلي[4]:

- ✓ توزيع أكثر من 1000 بيان صحفي جمع بين أخبار وتوضيح وتكذيب لبعض المعلومات المغرضة خلال سنة 2019-2020؛
- ✓ **مجلة الجيش:** حرصها من خلال مجلة الجيش لسان حال الجيش الوطني الشعبي على مواكبة كل مجريات الأحداث في البلاد وكذا المستجدات وتقديم مواقف واضحة وصريحة للقيادة العليا إزاء عديد القضايا الوطنية والإقليمية، وهذا ما يجعلها مستهدفة على مواقع التواصل الاجتماعي من بعض الأطراف التي يشكل الخط الوطني للمجلة ومضامينها مصدر ازعاج لها؛

---

[1] عميور، مرجع سابق، ص.27.

[2] ميمونة باحث، دور الإعلام الوطني في رص وتعزيز الجبهة الداخلية ومواجهة المخططات العدائية لاستهداف الجزائر، ***مجلة الجزائر***، ع. 689، (ديسمبر 2020)، ص ص.10، 11.

[3] إلهام غازي، الإعلام والاتصال العسكري من أجل الحفاظ على الصورة الناصعة للجيش الوطني الشعبي، ***مجلة الجيش*** ع. 708، (جويلية 2022)، ص. 163.

[4] باحث، ***مرجع سابق***، ص ص.10، 11.

- ✓ **الإنتاج السمعي البصري:** من خلال حصة و"**عقدنا العزم**" أو حصة "**السليل**" الإذاعية عبر الأثير وغيرها من الوسائل الإعلامية التي تعتمدها وزارة الدفاع الوطني لإيصال مواقفها وآرائها؛
- ✓ مع تنامي تكنلوجيا الإعلام والاتصال، وبالنظر للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المعلومة الخبرية، عمل الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني على نشر مختلف نشاطات المؤسسة العسكرية في حينها، إضافة إلى تقديمه الدعم للمضامين الإعلامية الأخرى للجيش الوطني الشعبي ما يمكن المتصفح من الإطلاع على مجلة الجيش والاستماع إلى حصة السليل ومشاهدة حصة وعقدنا العزم، وقد تم إطلاق النسخة الجديدة لهذا الموقع يوم 5 جويلية 2020 تماشيا مع العصرنة التي تنتهجها المؤسسة العسكرية والتطورات الحاصلة في مجال الإعلام[1] .
- ✓ إطلاق تطبيقة إعلامية جديدة محمولة "**MDN news**"، والتي يمكن تحميلها على الهواتف الذكية للتصفح والاطلاع على جميع المستجدات والأخبار الخاصة بوزارة الدفاع الوطني[2].

[1] إلهام غازي، استراتيجية فعالة، ***مجلة الجيش***، ع 690، (جانفي 2021)، ص.55.

[2] باحث، ***مرجع سابق***، ص.11.

الشكل رقم (06): يوضح آليات تنفيذ الإستراتيجية الإتصالية في مواجهة التهديدات

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على، غازي، ***المرجع نفسه***، ص162، 163.

- **المفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني: نموذج الأداء العسكري والجاهزية العملياتية:**
  - ✓ **التعريف بمفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني:**

تعتبر المفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني واحدة من وحدات النخبة للجيش الوطني الشعبي، والتي أولت للجاهزية العملياتية والاستعداد القتالي اهتماما بالغا، من خلال تبنيها لمنهج تكوين وتدريب احترافي متميز طبقا لتوجيهات القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، حيث كان لها انعكاس جلي من خلال النتائج المحققة ميدانيا والتي تعد امتدادا للمنظومة التكوينية والتدريبية التي تبنتها المفرزة، تم إنشاؤها بمقتضى مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 أوت 1989، والتي تسهر على تطبيق القانون والعمل على فرضه، تتكون من ضباط وضباط صف والذين يتم انتقائهم من مختلف مدارس الدرك الوطني، بحيث يخضعون إلى تكوين خاص يعتمد على الاحترافية، يؤهلهم لأداء جل مهامهم، وهي مخولة للتدخل في مختلف الظروف والاختصاصات في كامل التراب الوطني، ونظرا لهذا تضطلع المفرزة وفي إطار الشرطة القضائية وحفظ إعادة النظام العمومي، بمهام مكافحة الإرهاب واللصوصية، مكافحة القرصنة الجوية، البحرية واحتجاز الرهائن، التوفيقات ذات المخاطر الكبرى، ضمان أمن النقل الجوي أثناء الطيران، وتقديم الدعم التقني لمختلف الوحدات وغيرها، إضافة على هذا ووفقا لما أكده قائد المفرزة العقيد عبد الله ج، تتولى القيام بعديد المهام والمتمثلة في[1]:

- تعكف المفرزة على مواصلة جهودها لتطوير منظومتها التكوينية والتدريبية، خاصة في ظل تطور أساليب وأنماط الجريمة والتي تعد من مخرجات العولمة إضافة إلى التطور الرهيب الذي تشهده تكنولوجيا الإعلام والإتصال؛
- اعتمادها على قاعدة بشرية كفؤة ومؤهلة للتأطير وقاعدة مادية معتبرة من حيث الوسائل والعتاد المتطور، وهذا في خضم استراتيجية المؤسسة العسكرية للتوجه لبناء جيش عصري واحترافي طبقا لتعليمات القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي؛
- إمكانية تأثيرها على الفرد من حيث الجاهزية العملياتية خاصة وأنها تعتمد مبدأ الصرامة في انتقاء وقبول المترشحين الراغبين في الإنضمام لصفوفها بوضعها لمجموعة من الشروط والتي ينبغي على المترشح أن يستوفيها ليخضع بعدها لعدة اختبارات تأهيلية.

[1] باحث، ***مرجع سابق***، ص.27.

✓ **المراحل التأهيلية لحسم انضمام المتربص:**

إن التكوين القاعدي يجري عبر مراحل تحسم انضمام المتربص إلى المفرزة من عدمه، وتتمثل في أربع مراحل تأهيلية تكون على النحو التالي[1]:

1. **برنامج التحضير البدني:** يتم خلاله تلقين المتربص المعارف القاعدية في العلوم العسكرية والفنون القتالية للرفع من مستواه البدني وتحضيره للمرحلة الموالية.
2. **التربص التحضيري المغلق:** تعرف بـ "**مرحلة الأهوال**"، ويتم تكثيف برامج التدريب والتكوين خلالها ليلاً ونهاراً، حيث ترفع وتيرة العمل البدني والبسيكولوجي إلى أعلى مستوى، وتختتم بتنفيذ شوط المقاتل البسيكولوجي، والتي يتم من خلالها اختبار مدى قدرة التحمل البدنية والنفسية أي مدى التحكم في النفس وردود الأفعال ورباطة الجأش للمتربص بالنظر إلى أساليب التدريب المعتمدة.
3. **القفز التأهيلي المظلي:** يتم بالتنسيق مع قيادة القوات البرية، على مستوى مدرسة تكوين المغاوير والتدريب المظلي ببوغار الشهيد "دربال مبارك"، أين يستفيد المتربصون من قفزات تأهيلية بالمظلة مع تعلم مختلف تقنيات هذا التخصص.
4. **الشهادة المهنية الخاصة للتدخل:** وهي آخر مرحلة، والتي يخضع من خلالها المتربص لتكوين إحترافي يتم فيه تنفيذ برنامج تدريبي حسب تخصصات الوحدة، ويجري عبر مرحلتين مع انقطاع التكوين البيداغوجي، فتهدف المرحلة الأولى إلى الرفع من وتيرة العمل التكتيكي والتقني، تطوير المهارات الفردية وتنسيق العمل الجماعي، أما فيما تعلق بالشق الثاني، فيتم فيه إخضاع المتربص إلى اختبارات تقييمية لمراحل التكوين من خلال إدراج مواضيع تكتيكية وتمارين تطبيقية تحاكي الواقع الميداني، ويوجه المتربصون على هذه الشهادة نحو السرايا العملياتية للتدخل للمفرزة، وهذا حسب الكفاءات لمواصلة مسارهم التكويني في الاختصاص الذي أثبتوا فيه مستوى إمكاناتهم العالية.

فهذه المفرزة تحرص على تطوير وتحيين برامجها التكوينية والتدريبية للتكيف وأساليب تطور الجريمة، وهذا في إطار المهام الموكلة لها، من خلال البرامج التكوينية والتدريبية المسطرة في جانبها النظري والتطبيقي غاية في الوصول بأفرادها إلى أعلى درجات الإتقان والإحتراف، ونجد إضافة إلى التدريبات المدرجة في برامج المفرزة التكوينية سواء في الفترة (الصباحية، المسائية، الليلية)، تسطير برامج تكوينية وتدريبية، ويتعلق الأمر في هذا الخصوص بإدراج تقنيات جديدة في مجال التكوين التخصصي أو تحديث العتاد والأجهزة الخاصة

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.28، 29.

بعمليات التدخل من قبل المفرزة، كما يتم أيضا برمجة مخيمات تدريبية على مدار السنة في مختلف مناطق الوطن وهذا حتى يتمكن الأفراد من التعايش مع مختلف الظروف الطبيعية والمناخية، للرفع من قدرات الأفراد التدريبية والتكتيكية في ظروف مناخية غالبا ما تكون قاسية (ـ 5° حرارة تحت الصفر شتاء + 45° حرارة صيفا)[1].

✓ **التأهيل والجاهزية للتدخل بالمفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني:**

تضم المفرزة ضمن تشكيلتها عدة سرايا، والتي تحوي في صفوفها عناصر تتمتع بكل المؤهلات، تجيد كل تقنيات التدخل الخاص ومتأهبة للتصدي لأي تهديد ومواجهة كل طارئ، كما أنها مجهزة بأحدث التقنيات والوسائل، وهي تعمل على شكل أفواج لضمان التنظيم والتنسيق المحكم، ويكون تدخل هذه العناصر حسب طبيعة المهمة، ونجد من بين هذه الفصائل[2]:

- **الحر اقين:** وتتمثل مهمتها في إبطال الأجهزة المتفجرة المبتكرة في حالة اكتشاف جسم مشبوه، سيارة مشبوهة فتح الطريق لأفراد التدخل خاصة في الغابات والمسالك الوعرة حتى تعمل على تأدية مهامها بأمان وغيرها.
- **فصيلة القناصين:** وتعرف أيضا بفصيلة الرماية من مسافات بعيدة، وتتمثل مهمتها في إصابة الأهداف من مسافات بعيدة مع ضمان تأمين الأفراد أثناء تنقلهم في موقع الهدف.
- **فصيلة الغطاسين:** وتتدخل في الأوساط المائية، المساعدة في عمليات البحث والإنقاذ في حالة حدوث كوارث، كشف الألغام البحرية وكذا المساعدة في التحقيقات من خلال جمع الأدلة.
- **فصيلة السينوتقني:** وتتشكل من ثنائيات سينوتقنية متكونة من الكلاب ومسيريها، بحيث تقدم دعما كبيرا لكل التشكيلات القتالية للوحدة في مختلف التخصصات، وهي تخضع لبرنامج تكويني متواصل لبلوغ درجة عالية من التنسيق في تأدية المهام.

✓ **الاهتمام بالمجال المعنوي:**

يحظى المجال المعنوي باهتمام كبير من قبل القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي سواء من خلال التعليمات التي توجهها بخصوص هذا المجال، وكذا الزيارات الميدانية للإطلاع على أحوال الأفراد والتكفل بانشغالاتهم، وهو ما عملت عليه قيادة المفرزة تماشيا مع استراتيجية المؤسسة العسكرية، حسب ما أكدته

[1] *المرجع نفسه*، ص.29.

[2] *المكان نفسه.*

خلية الإتصال والعلاقات العامة، فهي تعمل على توفير الجو الملائم والظروف المواتية لأفرادها، لذلك تبذل مجهودات كبيرة في مجال الاتصال الداخلي وكذا تنفيذ ومتابعة برامج التكوين والتدريب، مع التطبيق الصارم لمخطط الإجازات والمتابعة الدائمة لحقوق الأفراد، دون أن تتناسى برمجة أنشطة ثقافية وترفيهية ورياضية، زيادة على هذا، يحرص قائد المفرزة على القيام بزيارات مفاجئة للأفراد خلال تأديتهم لمهامهم لمنحهم الدعم المعنوي وزرع الثقة في نفوسهم، ما يزيدهم عزما وصرامة في تأدية مهامهم[1].

✓ **الأداء العملياتي للمفرزة:**

إن العمل على خلق فرد مكتسب للمرونة العملياتية، وكذا السرعة والاستعداد الدائم للتدخل والقدرة على المناورة في مختلف الأوقات والظروف، وفقا للبرنامج البيداغوجي السنوي الذي يتم ضمنه برمجة العديد من الخرجات الميدانية وعلى مدار السنة في ميدان الرمي والمناورات، يتطلب القيام بالعديد من التمارين الميدانية، باعتبار أن التمرين هو اختبار ميداني حقيقي للمنظومة التكوينية وللتحضير القتالي الذي يمثل دعامة لاكتساب التمرس وصناعة المهارات، حيث يتم من خلاله اختبار العتاد ومدى تحكم الأفراد في استعماله، ودرجة التحكم في إدارة المعركة والذي يكون تجسيدا للواقع، ولذلك تقوم المفرزة ببرمجة عدة تمارين تطبيقية وفق سيناريوهات مختلفة من أجل التمرس على مجابهة كل الأوضاع وصد أي تهديد[2].

ومثال ذلك القيام بتمرين تطبيقي خاص، نفذه عناصر المفرزة، وتمثل السيناريو في عملية تحرير رهائن في وسط عمراني مع ضمان التغطية الجوية بالمروحية وإجلاء المصابين، وقد استعملت فيه تقنيات متعددة، "كتقنيات العبور العملياتي والإنزال بالحبال من على أسطح البنايات، وتقنيات التدخل الخاص وإجلاء المصابين بالمروحية"، وكان هذا بحضور الوفد العسكري الإسباني ضمن إطار تبادل الخبرات في مجال التخصص[3].

✓ **التكوين في المفرزة:**

تعمل قيادة المفرزة على توفير قاعدة بيداغوجية لأفرادها وللمتربصين في مستوى التكوين التخصصي، تقوم على أسس تعليمية وتكوينية مادية وبرامجية بأساليب حديثة ومتطورة، يتم الإشراف عليها من قبل إطارات كفؤة من مكونين ومدربين كل حسب مجال اختصاصه، وحتى هم يستفيدون أيضا من تكوين متواصل

---

[1] *المرجع نفسه*، ص ص.29، 30.

[2] *المرجع نفسه*، ص.30.

[3] *المكان نفسه.*

على شكل تربصات داخل وخارج الوطن ما أكسبهم خبرة وتجربة نظير احتكاكهم بخبرات وحدات أجنبية مماثلة، وفي هذا الصدد، تحوي المفرزة هياكل ووسائل بيداغوجية نظرية وتطبيقية من (قاعات للدروس وقاعة محاضرات ومكتبة وجناح خاص للرياضة البدنية يحتوي على مركب رياضي متعدد الاختصاصات، وكذا شوط المقاتل البسيكولوجي على مستوى المخيم التدريبي بالمفرزة)، كما تشهد هذه الأخيرة أشغال مشروع توسعة خاص بالمنشآت البيداغوجية والتدريبية بمواصفات عالمية لتعزيز ودعم التكوين الاحترافي لأفراد السرايا العملياتية للتدخل التابعة للوحدة غاية منها في التحكم أكثر في مختلف التقنيات على مستوى المفرزة، خاصة فيما يتعلق بتقنيات التدخل في الأوساط العمرانية وشبه العمرانية وكذا الأوساط المغلقة خاصة في ظل تطور أدوات الجريمة[1].

وعليه فإنه مهما تطورت الوسائل والتقنيات وبالرغم من الإمكانات الحديثة التي يتم حيازتها، يبقى المورد البشري هو الأساس، لذا لابد من الإستمار فيه، خاصة في مجال التكوين والتدريب للتحكم في الميدان، ما يسهل التنسيق بين مختلف العناصر وإحراز نتائج إيجابية تساهم في حفظ أمن واستقرار الدولة وصد أي تهديد عنها، فمهما بلغت التكنلوجيا من تقدم(اليوم وغدا وفي المستقبل) يبقى الفرد ثروة ينبغي على المؤسسة العسكرية الاستمرار في استغلالها بما يتفع الأمة، فالفرد هو سيد الموقف فهو الذي يحلل ويقيم ويقرر و قد كان لهذا انعكاس في الميدان وباحترافية عالية.

- **الإستعراض العسكري: آلية غير مباشرة لتجسيد استراتيجية العصرنة والاحترافية للمؤسسة العسكرية:**

✓ **الإستعراض العسكري 8 جويلية 2021:**

يعتبر الميدان والتطبيق المقارب للواقع من أهم الطرق التي نقيس بها مدى جاهزية الجيوش واحترافيتها هذا من جهة، من جهة أخرى يمكن اعتباره كرسالة ترسل إلى أطراف محددة لإعلامها عن الجاهزية التي يتسم بها جيش تلك الدولة، ويمكن القول أن الاستعراض العسكري الذي قامت به مختلف وحدات أركان الجيش الوطني الشعبي، هو بمثابة رسالة مشفرة تحمل خطابا شديد اللهجة لكل المتربصين بأمن الجزائر، ولكل من يجعل من الجزائر هدفا يسعى لبلوغه، فبالإضافة إلى التعريف بالأكاديمية العسكرية لشرشال والتي تمد القوات المسلحة بالمورد البشري المؤهل من ضباط أكفاء والتي تسمح للإرتقاء أكثر فأكثر بالجيش الوطني الشعبي

[1] *المكان نفسه.*

وتحقيق الأهداف المرجوة في إطار تجسيد إستراتيجية العصرنة والاحترافية للمؤسسة العسكرية، تم تقديم استعراض عسكري قامت بعرضه مختلف الوحدات العسكرية للجيش الوطني الشعبي، على غرار العروض الرياضية في القتال المتلاحم الكاراتيه والكونغ فو والتايكواندو والحركات الرياضية الجماعية بالسلاح، قدمت القوات العروض التالية[1]:

- **القوات البرية (عرض طلبة الأكاديمية العسكرية لشرشال):** تم تنفيذ تمرين قتالي بياني من طرف طلبة الأكاديمية وأفراد من الفوج 104 للمناورات العملياتية بعنوان "الفصيلة في حصار واقتحام مبنى يأوي مجموعة إرهابية".
- **عرض القوات الجوية:** شاركت القوات الجوية من خلال تنفيذ تمرين حول تزويد الطائرات المقاتلة بالوقود في الجو، إضافة إلى استعراضات جوية لتشكيلات الطائرات المقاتلة.
- **عرض القوات البحرية:** تم عرض القوات البحرية عبر البث المباشر من خلال شاشة عملاقة، والتي قامت بتنفيذ تمارين بيانية نفذت من طرف القوات البحرية، متمثلة في **"التدخل لاعتراض سفينة مشبوهة مع تحرير رهائن من على متنها".**

✓ **الإستعراض العسكري 05 جويلية 2022:**

نظم الجيش الوطني الشعبي يوم 05 جويلية 2022، استعراضا عسكريا على مستوى الطريق الوطني رقم 11 المحاذي لجامع الجزائر، والذي كان تحت إشراف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وقد عكس هذا الاستعراض ما وصل إليه الجيش من احترافية وكذا مدى تحكمه العالي في العلوم والتكنولوجيا العسكرية، إضافة على هذا حمل هذا الاستعراض رسالة ذات رمزية لعدة أطراف تستهدف الجزائر، فقد حظر الإستعراض رؤساء دول كل من تونس، فلسطين، النيجر، الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، والحضور الملفت لرئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إبراهيم غالي للإستعراض العسكري، وهو ما حمل دلالة رمزية تؤكد الموقف الثابت للجزائر لدعمها الدائم لقضايا التحرر في العالم والشعوب الراغبة في نيل الحرية والاستقلال، وفي مقدمتها قضية الشعب الصحراوي والذي يناضل لاسترجاع حقه المشروع وإقامة دولته المستقلة، وهذا طبقا لقرارات الشرعية الدولية التي تصف الأراضي الصحراوية كأراضي محتلة، كما ارتسمت

[1] محمد بوكبشة، أمال فوضيل الشريف، تكوين عسكري متشبع بالوطنية، ***مجلة الجيش***، ع 696، (جويلية 2021)، ص ص.11، 12.

صورة واضحة للرابطة التي تجمع الشعب بجيشه حيث حظر الاستعراض آلاف المواطنين و من مختلف ولايات الوطن إضافة إلى عائلات جاؤوا من بلديات بالعاصمة[1].

شمل الاستعراض عديد وحدات الجيش الوطني الشعبي، حيث استهل بمربعي الفرقة الموسيقية والخيالة للحرس الجمهوري تلتها مربعات المجاهدين وأشبال الأمة وقيادات القوات وحتى المدارس العسكرية، إضافة إلى مربعات المديرية العامة للأمن الوطني، المديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للحماية الوطنية، وتباعا لهذا فسح المجال بعدها لتشكيلات العربات القتالية التي تقدمتها الدبابات بمختلف أنواعها، عربات المشاة الميكانيكية والآلية، المدفعية والمدفعية الصاروخية بمختلف أنواعها، منظومات متنوعة للمدفعية المضادة للطائرات ومنظومات صواريخ الدفاع الجوي هذا على غرار منظومة "بوك- م3" و "س- 300" منظومات رادار متنوعة، عربات خفيفة التدريع وعربات الاستطلاع والتدخل، ثم تشكيلات لمختلف آليات هندسة القتال المخصصة لفتح الطرقات ونصب الجسور وعربات الإسناد المتعدد الأشكال بما فيها التقني والطبي، ليليه تشكيل الدراجات النارية التابعة لقيادة الدرك الوطني، ثم تلاها عروض جوية أدتها طائرات تابعة للقوات الجوية مختصة في النقل التكتيكي، المقاتلات، الاستطلاع والقاذفات، بالإضافة إلى تشكيلات لمروحيات هجومية وأخرى مختصة في الاستطلاع، النقل والبحث والإنقاذ وبمشاركة مروحيات قيادة الدرك الوطني، المديرية العامة للأمن الوطني وكذا الحماية المدنية، وفتح المجال بعدها للإنزال المظلي، ثم استعراض تشكيلات القوات البحرية متمثلة في سفن الحربية متنوعة ومتعددة المهام، على غرار الغواصات سفينتي القيادة ونشر القوات وكذا الإسناد والدعم، والفرقاطات، الغرابات، كاسحات الألغام وسفن تدريبية وسفن مخصصة للبحث والإنقاذ، ليختتم الاستعراض العسكري بمشاركة 100 تشكيلة بعروض فنية لفرقة المزاود للحرس الجمهوري[2].

يمكن أن نخلص لمجموعة من النتائج من خلال هذا الاستعراض وتتمثل في:

1- جاهزية واحترافية الجيش الوطني الشعبي، وفي كل التخصصات وعلى مستوى كل القيادات والقوات، وهو ما عكسه مستوى التكوين الذي يتم على مستوى كبريات الكليات الحربية والمدارس العليا التطبيقية وكل مكونات منظومة التكوين والتدريب في الجيش الوطني الشعبي؛

2- الرابطة القوية بين الجيش وشعبه واعتزاه به؛

3- مواقف الجزائر الثابتة اتجاه القضايا التحررية في العالم؛

[1] نور الدين بوكراع، الجيش الوطني الشعبي فخر الأمة، ***مجلة الجيش***، ع. 709، (أوت 2022)، ص ص.20- 23.

[2] ***المرجع نفسه***، ص ص.22، 23.

4- الحفاظ على البعد الثقافي للأمة؛

5- مدى التزام المؤسسة العسكرية بتنفيذ لاستراتيجيتها الشاملة لتحقيق العصرنة والتطوير؛

6- رسالة لكل المتربصين بالجزائر بأن للجزائر جيش قوي يقوم على استراتيجية فعالة جسدها هذا الاستعراض العسكري الشامل لكل وحدات الجيش والمبرز لقدراته العالية في الميدان.

- **تعزيز الرابطة "جيش- أمة"، المستشفى الميداني للفوج 52 الطبي:**

نشرت المديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية لوزارة الدفاع الوطني في الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 04 أفريل 2021، مستشفى ميدانيا تابعا للفوج 52 الطبي، بدائرة حاسي بحبح، والتي تبعد مسافة 50 كلم شمال ولاية الجلفة.

انطلقت العملية تحت إشراف المدير المركزي لمصالح الصحة العسكرية اللواء عبد القادر بن جلول، وقد خصص هذا المستشفى الميداني طيلة هذه الفترة (21 يوما)، لتقديم الرعاية الطبية اللازمة لمواطني الولاية، وكذا تقديم خدمات صحية في مختلف التخصصات من طرف أطقم طبية متكونة من أطباء وممرضين، لاسيما في المناطق النائية منها، ولهذا الغرض تم تجهيز خمس قوافل طبية لتؤدي مهامها يوميا بتلك المناطق، وتجوب النقاط البعيدة لمختلف بلديات الولاية، وهذا غاية في تعزيز وتقريب الخدمة الصحية في ظل الخبرات التي يتمتع بها أفراد الجيش الوطني الشعبي، ومواكبته للتطورات في الميدان الطبي بفضل التكوينات المتواصلة التي أولتها المؤسسة العسكرية كل الاهتمام كأحد بنود الاستراتيجية الموضوعة من قبلها، وتمثلت أهداف نشر المستشفى في[1]:

1- التحضير القتالي والتكوين الجيد لمستخدمي مصالح الصحة العسكرية، فهي تعتبر كفرصة لتلقي تكوين تطبيقي لاكتساب الكفاءة والخبرة؛

2- تقديم خدمات طبية في المناطق النائية من خلال توفير الرعاية الطبية اللازمة للمواطنين؛

3- تعزيز الرابطة "جيش- أمة"، وإبراز التلاحم بين الجيش وشعبه.

يتكفل هذا المستشفى وكذا القوافل التابعة له بتقديم الخدمات الطبية من خلال طاقم طبي يتعدى 100 فرد من مختلف الهيئات التابعة للمديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية، إضافة إلى مشاركة المؤسسة

[1] عبد الغني غرارمي، خدمات نوعية لفائدة سكان مناطق الظل، ***مجلة الجيش***، ع. 693، (أفريل 2021)، ص.42.

المركزية لإسناد الصحة العسكرية، التي قامت بنشر المستشفى الميداني، وتكفلت بعتاد التخييم والمعدات والمستلزمات الطبية، ويضم هذا المستشفى الميداني جزأين[1]:

- الأول طبي جراحي ميداني "شالتير"، وقد تم تخصيصه للحالات الطارئة التي تستدعي إجراء عمليات جراحية مستعجلة[2]، ويتوفر على ثلاث مناطق رئيسة تتمثل في* المنطقة التقنية، منطقة الاستشفاء والمنطقة اللوجستية[3].
- الثاني ويتمثل في مركز الفحوصات المتخصصة على غرار طب الأطفال، أمراض القلب، جراحة العظام، وهو مخصص للحالات غير الطارئة، ويعد بمثابة امتداد للجزء الأول من المستشفى (شالتير)[4].

ولضمان التغطية الصحية الشاملة، كانت القوافل الطبية المتنقلة تضم عربات إسعاف ميدانية، مزودة بمختلف المستلزمات الطبية المتعلقة بالإسعافات الأولية، حيث جابت مختلف المناطق النائية التابعة لولاية الجلفة، على غرار "حاسي بحبح"، "حد الصحاري"، "ضاية البخور"، "مليليحة "،"مسعد"، وقد لاقت قاعات العلاج إقبالا كبيرا من قبل المواطنين والذين أسعدتهم هذه المبادرة كثيرا، حسب ما صرحت به مجلة الجيش من خلال مرافقتها لإحدى القوافل الطبية المتجهة لدوار "شارب"، وفي السياق نفسه قال أحد المواطنين والذي استفاد من الفحص الطبي[5]:

---

[1] المرجع نفسه، ص.43.

[2] ***المكان نفسه.***

* **ويتوفر على ثلاث مناطق رئيسة تتمثل في:** المنطقة التقنية: وتحتوي على 16 شالتير (غرف)، مخصصة للقاعات التالية: ما قبل الجراحة، الجراحة، ما بعد الجراحة، العلاجات المكثفة، مخبر قاعة أشعة، صيدلة وبنك لحقن الدم، التعقيم، التنظيف والتخزين، الربط الصحي، حفظ الجثث، بالإضافة إلى خيمتين للاستقبال والفرز.

منطقة الاستشفاء: تتشكل من 18 خيمة صحية مكيفة للاستشفاء، وتتراوح طاقة استيعابها من 60 إلى 180 سرير، بمعدل 10 مرضى لكل خيمة، و03 خيم للمرضين.

المنطقة اللوجستية: تضمن هذه المنطقة استقلالية عمل المستشفى في الميدان، وهي موزعة كما يلي:

06 مولدات كهربائية (حجم كبير)، 04 مغاسل، وحدة إنتاج الأوكسجين: 02 خزانات مياه بسعة 3000 لتر والبقية مخصصة للتخزين والنقل، كما يتوفر على تجهيزات وعتاد طبي حديث، وكذا وسائل نقل مختلفة من شاحنات وآلات رفع وعربات إسعاف.

[3] عبد الغني غرارمي، إمكانيات معتبرة خدمة للمواطنين، ***مجلة الجيش***، ع. 693، (أفريل 2021)، ص.44.

[4] غرارمي، ***مرجع سابق***، ص.43.

[5] ***المكان نفسه.***

"الحقيقة أن هذه المبادرة أسعدتنا كثيرا نحن سكان هذه المنطقة النائية، حيث استبشر الجميع بالرعاية الصحية التي حُظيوا بها، نحن سعداء جدا لقدوم الأطقم الطبية وشبه الطبية للجيش الوطني الشعبي إلى هذه المنطقة خدمة لسكانها ونشكر كل من ساهم في هذه المبادرة ونتمنى أن تتكرر مثل هذه المبادرات في الأيام القادمة".

يمكن إعتبار هذا النوع من المبادرات مكسبا للمؤسسة العسكرية في إطار تنفيذه لاستراتيجيتها الشاملة، وخطوة لتحقيق كل الأهداف التي تسعى لتحقيقها القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، سواء من ناحية التدريب والتحضير القتالي لسنة 2021، أو من ناحية أخرى لتعزيز الرابطة "جيش- أمة"، فقد مثلت هذه المبادرة صورة أخرى من صور تلاحم الجيش مع شعبه وتعزيز الرابطة بينهم.

- **جهود وحدات الدرك الوطني في مواجهة الأزمة الصحية كوفيد-19:**

عملت قيادة الدرك الوطني من خلال مختلف الوحدات على تنفيذ الاستراتيجية التي وضعتها المؤسسة العسكرية لمواجهة مختلف التهديدات، فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الموضوعة لمواجهة الأزمة الصحية كوفيد 19، فقد أكدت حصيلة نشاطات وحدات الدرك الوطني لسنة 2020 في مجال الأمن العمومي على أدائها المهام التالية[1]:

- قدمت وحدات الدرك الوطني في إطار مواجهتها لهذه الجائحة ما يقارب 505.524 خدمة، كما تم إقحام حوالي 16.209 دركي يوميا وهذا في إطار تطبيق إجراءات الحجر الصحي وحوالي 5894 دركي يوميا لتأمين المواقع المخصصة للحجر الصحي وخاصة للمواطنين القادمين من الخارج.
- تقديم 49.932 حملة تحسيسية.
- تسجيل العديد من المخالفات، حيث تم تحرير 91.897 مخالفة في إطار تطبيق تدابير الحجر الصحي أسفرت عن وضع 25.527 مركبة ودراجة نارية في المحشر، وكذا تحرير 10.779 مخالفة مرتبطة بالمضاربة والاحتكار وقمع الغش في الممارسات التجارية والتي أسفرت عن توقيف 19.938 شخص، إضافة إلى حجز 9.400 طن من المواد الغذائية و57.755 وحدة من المواد الصيدلانية و61.877 وحدة من محاليل التعقيم.

[1] جهود مضنية ونتائج نوعية، ***مرجع سابق***، ص.39.

➢ **إعادة تهيئة السد الأخضر: في مواجهة التهديدات البيئية:**

تعد عمليات إعادة التشجير إحدى أولويات الدولة الجزائرية، فأقبلت على إنشاء مشروع ضخم لإعادة التشجير، باعتبار هذا الأخير هو إحدى أهم الآليات لحماية البيئة ومنع تقدم زحف الرمال إلى الشمال، فيما يعرف بالتصحر باعتباره من بين المشاكل البيئية والتي طرحت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة والتي ازدادت حدتها نتيجة لتداعيات التغيرات المناخية، فأضحى يشكل تهديدا حقيقيا على الأنظمة البيئية الطبيعية متسببا في التقليل من القدرات البيولوجية والإخلال بالتوازنات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، و يتمثل هذا المشروع في إنشاء السد الأخضر الذي يعتبر من أكبر المشاريع الزراعية البيئية التي باشرت الجزائر في إنجازها مباشرة بعد استقلالها على الصعيدين الإفريقي والعالمي، وجاءت فكرة إعادة تهيئته* في شكل مشروع بيئي واقتصادي مدعوم بإرادة سياسية ، هذه المقاربة الجديدة سخر الجيش الوطني الشعبي أفراده من عناصر الخدمة الوطنية في إنجازها منذ مطلع السبعينات، ولازال إلى غاية اليوم حيث انضم إلى هذا المشروع الوطني الطموح، ويعمل على تقديم الدعم من خلال المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد ومن خلال ضم وزارة الدفاع الوطني إلى الهيئة الوطنية للتنسيق ومكافحة التصحر وتجديد السد الأخضر*[1].

✓ **المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد:**

تعمل هذه الهيئة على إصدار البيانات الجغرافية المرجعية، ويتكيف هذا المعهد باستمرار مع حاجيات ومتطلبات المتعاملين معه في إطار تعاوني، بما يضمن الدعم للسلطات المدنية وفي جميع القطاعات والمجالات ذات الاهتمام المشترك، منها الوقاية من المخاطر الكبرى، تهيئة الإقليم، النقل ، الدفاع، المناخ والغابات، ومن خلال هذا فإن المعهد يعمل على تزويد السلطات العمومية المعنية بالبيانات الجغرافية المرجعية اللازمة لتسهيل دراسة ومتابعة عملية إعادة تأهيل السد الأخضر، كما يهدف المعهد إلى تجديد كفاءاته غاية في التطوير والذي يمس مجموعة من الأدوات والخدمات القائمة على

[1] إسماعيل جنادي، إعادة تأهيل السد الأخضر مشاركة فعالة للجيش الوطني الشعبي، ***مجلة الجيش***، ع. 698، (سبتمبر 2021)، ص.45.

* وجاءت فكرة إعادة تأهيله: مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر: مخطط عملي متعدد القطاعات يهدف إلى توسيع المساحة النباتية للسد من 3.7 مليون هكتار حاليا إلى 4.7 مليون هكتار في آفاق 2035.

*الهيئة الوطنية للتنسيق ومكافحة التصحر وتجديد السد الأخضر: تم بتاريخ 30 جويلية 2020 تنصيبها من أجل تجسيد ومتابعة إعادة تهيئة السد الأخضر، وهي تضم الوزارات والقطاعات المعنية ومنها وزارة الدفاع الوطني.

المعلومة الجغرافية، وهذا بالتعاون مع المصالح المعنية التابعة للمديرية العامة للغابات، قصد تسهيل تنفيذ البرنامج المقرر[1].

وقدم المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد المساعدة التقنية النوعية اللازمة في هذا المشروع والتي اعتبره من بين المشاريع الاستراتيجية التي تحقق العديد من المنافع في مقدمتها تحقيق الأمن الغذائي ومنه إلى تنمية الاقتصاد الوطني مرورا بالنهوض بالزراعة ورفع نسبة اليد العاملة، وهذا كله يندرج في إطار التصدي للتهديدات البيئية، لذلك اعتبره المعهد ذات صلة بمكافحة آثار التغيير المناخي التي تعد من بين التهديدات اللاتماثلية والجديدة العابرة للحدود، لاسيما ظاهرة التصحر[2].

وقد لاقى مشروع إعادة تأهيل السد الأخضر قبولا كبيرا من قبل المؤسسة العسكرية من خلال هذا المعهد وهذا تماشيا مع استراتيجيتها الرامية للحد لمثل هذه التهديدات، من خلال الحد من ظاهرة التصحر وتطوير نظام بيئي في المناطق المهددة وتعزيز تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

- **المديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية: إنشاء وحدة كوفيد- 19:**

سخرت المؤسسة العسكرية منذ تسجيل حالات الإصابة الأولى بفيروس كورونا وسائل بشرية ومادية معتبرة، حيث شملت المرحلة الأولى تزويد كل الهياكل التابعة للمديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية المكلفة بمكافحة انتشار هذه الجائحة العالمية بمختلف الوسائل الضرورية، أما المرحلة الثانية فخصصت لتعزيز الهياكل الصحية التابعة للقطاع المدني، بوضعها لهياكل عسكرية استشفائية لفائدة المواطنين[3].

في هذا الإطار وتنفيذا للإستراتيجية المتبعة من قبل المؤسسة العسكرية تم إنشاء وحدة كوفيد -19 على مستوى فندق مركز التجمع وتحضير الفرق العسكرية الرياضية بالناحية العسكرية الأولى، حيث تم تزويدها بكافة الوسائل البشرية والمادية اللازمة للتكفل بالمواطنين المصابين بفيروس كورونا إلى جانب القيام بعمليات التلقيح والتشخيص، وتتمثل مهام هذه الوحدة في[4]:

- ✓ استقبال وتحديد الحالات التي يحتمل إصابتها بالعدوى؛
- ✓ التكفل بإجراء اختبارات سريعة وفحص بتقنية تفاعل بوليميراز التسلسلي (بي سي آر)؛

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص.46.

[2] ***المكان نفسه.***

[3] ج. بوعرابة، مصالح الصحة العسكرية في مواجهة الموجة الثالثة لجائحة كورونا، ***مجلة الجيش***، ع. 698، (سبتمبر 2021)، ص.54.

[4] ***المكان نفسه.***

- ✓التشخيص مع أخذ بعين الاعتبار تحاليل العيادات والفحوصات البيولوجية قصد تقديم الرعاية للمرضى الخارجيين أو المقيمين بالمستشفى حسب درجة خطورة حالاتهم؛
- ✓الإجلاء الفوري للمرضى إلى أقرب الهياكل الصحية أو المستشفى المركزي للجيش.

أنشئت هذه الوحدة من طرف القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي، وهذا كاستجابة سريعة لمواجهة الديناميكية الوبائية المتزايدة التي عرفتها البلاد، وتقديم الدعم للقطاع العام، كما وفرت أيضا في شهر أوت 2021 عدة خدمات فيما تعلق بإجراء الفحوصات الطبية والتشخيص والاستشفاء وكذا التلقيح[1]، وزودت الوحدة كوفيد-19 بإطارات عسكرية، حيث ضمت طاقما طبيا وشبه طبي عسكري وفق ما يوضحه الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (23): يوضح الطاقم الطبي العسكري بالوحدة كوفيد-19

الطاقم	الأطباء	الممرضون والصيادلة	حامل نقالة/ متصرفون/ مقدمي خدمات لوجيستية	سيارات الإسعاف	الأسرة
العدد	14 طبيب	21 ممرضا وصيدليا	20	2	120 سريرا

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: ***المرجع نفسه***، ص.55.

من خلال الجدول تتضح جاهزية هذه الوحدة العسكرية في إطار تقديمها الدعم للقطاعات المدنية والفحوصات الطبية للمواطنين، فقد تم تزويدها بـ **14** طبيبا منهم طبيبين مساعدين و**12** طبيبا عاما، و**21** ممرضا وصيدليا، إضافة إلى **20** حامل نقالة ومتصرف وأفراد لتقديم خدمات لوجيستية، كما تم إمدادها بسيارتي إسعاف تستخدم في حال حدوث أي مضاعفات، كما بلغت قدرة استيعاب هذه الوحدة **120** سريرا، فقد سجلت خلال شهر أوت وسبتمبر من سنة **2021139** حالة استشفائية، أما فيما يتعلق بالتشخيص، تم إجراء **920** فحصا طبيا كانت نتيجته بين **360** حالة إيجابية مؤكدة، و**560** حالة سلبية، فالوحدة تسعى لضمان جميع الوسائل الطبية وشبه الطبية وكذا الصيدلانية وشبه الصيدلانية، أما المصالح المتخصصة في الاستشفاء فقد تم تزويدها من قبل المستشفى المركزي للجيش، حيث تحوي وحدة كوفيد-19 مكثف الأكسجين 10لتر[3].

[1] ***المرجع نفسه***، ص ص.54، 55.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.55.

[3] ***المكان نفسه.***

- **حملات التلقيح لوحدة كوفيد-19:**

قامت الوحدة بتنظيم وتسيير حملة التلقيح ضد فيروس كورونا لفائدة المواطنين وتسجيل ومتابعة كل المستفيدين من هذه العملية، والتي تم إدراجها في قاعدة البيانات لمصالح الصحة العمومية، كما تم وضع الوسائل الضرورية لإجراء عملية التلقيح والتي انطلقت بتاريخ 12 جوان 2021، بمعدل 63 مواطن في اليوم، حيث تم تلقيح 3497 شخصا من بينهم 1899 تلقوا الجرعة الأولى و1598 تلقوا الجرعة الثانية، والذين يأتون إلى الوحدة دون موعد مسبق، حيث خضعت عملية التلقيح للصرامة والتنظيم، إضافة إلى المتابعة العلمية والتقنية مع مراعاة الأعراض الجانبية لعملية التلقيح، فقد تم تجنيد كافة الهياكل الصحية، من خلال إنشاء وحدات خاصة لعملية التلقيح، منها الحملة التي أقيمت بالنادي الوطني للجيش، مع تحديد المسؤوليات والقدرات البشرية والمادية، بالإضافة إلى تنظيم الأطقم التي تتكفل بعمليات التلقيح[1].

حسب إحصائيات المديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية بوزارة الدفاع الوطني، تم إلى غاية 13 أوت 2021 تلقي أكثر من 62.000شخص (أفراد عسكريين ومدنيين شبيهين من العاملين المتقاعدين وذوي الحقوق) للجرعة الأولى من اللقاح على مستوى النواحي العسكرية الستة، فيما تلقى نحو 40.000 شخص الجرعة الثانية، كما تلقى أكثر من 3000 مواطن مدني للقاح، منهم 2000 شخص تلقوا الجرعة الأولى، في حين تلقى أكثر من 600 شخص الجرعة الثانية[2].

أعطت الوحدة اهتماما خاصا لمجال تسيير نفايات العلاج للوقاية من خطر العدوى الذي تحمله أدوات التلقيح، لاسيما على مستوى الهياكل التابعة للمديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية وكذا المراكز الطبية الاجتماعية المشاركة في عملية التلقيح[3]، هذه الأخيرة التي بلغ العدد الإجمالي للملقحين بها وعلى مستوى النواحي العسكرية الستة منذ إنطلاق عمليات التلقيح إلى غاية 26 أوت 2021: 10196 شخصا موزعين كما يوضحه الجدول التالي[4]:

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] ***المكان نفسه.***

[3] ***المكان نفسه.***

[4] جمال بوعرابة، المراكز الطبية الاجتماعية، حلقة فعالة في مجال اللقاح، ***مجلة الجيش***، ع. 698، (سبتمبر 2021)، ص.56.

الجدول رقم (24): يوضح عدد الأشخاص الملقحين على مستوى المراكز الطبية الاجتماعي للنواحي العسكرية الستة

الناحية العسكرية	الناحية ع/1	الناحية ع/2	الناحية ع/3	الناحية ع/4	الناحية ع/5	الناحية ع/6
الأشخاص الملقحين	3479	2066	279	94	4258	20
العدد الإجمالي	10.196 شخصا					

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على، بوعرابة، ***مرجع سابق***، ص.56.

➢ **التعاون العسكري الثنائي في مواجهة الجائحة: مستشفى ميداني للعزل الطبي:**

استلمت المديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية لوزارة الدفاع الوطني في إطار تجسيد التعاون العسكري الجزائري – الأمريكي والجهود المبذولة في مجال مكافحة وباء كوفيد-19 مستشفى ميداني للعزل الطبي يعمل بنظام الضغط السلبي، بقدرة استيعاب تقدر بـ 30 سريرا للعزل والاستشفاء و05 أسرة للعناية المركزة، يوم 11 أوت 2021، بالمؤسسة المركزية لإسناد الصحة العسكرية بالبليدة، وقد قدمته الولايات المتحدة الأمريكية كهبة للجزائر في إطار مجابهة جائحة كوفيد-19، كما سبق تسليم هذا المستشفى الميداني برنامج تكوين متعلق بتركيب وصيانة هذا النظام الصحي، لفائدة 19 متربصا من إطارات المديرية المركزية لمصالح الصحة العسكرية بين شبه الطبي وتقني والذي رافقه خبيرون أمريكيون على مستوى المؤسسة المركزية لإسناد الصحة العسكرية بالبليدة بالناحية العسكرية، تلقت خلاله الإطارات دروسا ميدانية حول نشر وتركيب وصيانة هذه الوحدة الطبية، وهذا بهدف تنمية خبرات ومهارات أفراد الصحة العسكرية للإستغلال الأمثل لها ولأنظمتها الحديثة في الميدان[1].

[1] نور الدين بوكراع، الولايات المتحدة الأمريكية تسلم مستشفى ميدانيا للجزائر، ***مجلة الجيش***، ع. 698، (سبتمبر 2021)، ص.57.

➢ **دائرة التنظيم – الإمداد لأركان الجيش الوطني الشعبي:**

قام الجيش الوطني الشعبي من خلال دائرة التنظيم والإمداد لأركان الجيش الوطني الشعبي، وباعتبارها عضوا في لجنة "Ad-hoc" الوطنية للوقاية والمتابعة والتصدي لجائحة "كوفيد-19"، وفي إطار تنفيذ الإجراءات التي وضعتها القيادة العليا، بما يلي[1]:

- ✓ التخطيط وإيصال الشحنات المشكلة من وسائل ومعدات طبية للحماية والكشف، وأيضا اللقاحات والتي كانت توجه لفائدة وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، انطلاقا من مدينتي شانغهاي وبكين من الصين ومن روسيا عبر استخدام وسائل جوية تابعة للجيش الوطني الشعبي؛
- ✓ نظرا لغلق الفضاء الجوي لعديد دول العالم، تكفل الجيش الوطني الشعبي بضمان عملية النقل عن طريق الطائرات العسكرية، من وإلى الجزائر، وهذا لعدة أسباب، لمواطنين جزائريين وأجانب (متربصين عسكريين، مستخدمي مديرية العلاقات الخارجية والتعاون المنتهية مهامهم أو المكلفين بأداء مهام، متعاونين روس، مع إجلاء مواطنين جزائريين عالقين بالخارج، وكذا أفراد عائلاتهم).

في هذا السياق فإن النقل الجوي التكتيكي يعتبر عنصرا فعالا وحاسما في تنفيذ مهام المساعدات الإنسانية ونقل الإمدادات في ظروف مثالية، لاسيما في الحالات الطارئة والاستثنائية، ولذلك عملت القوات الجوية في الجزائر على تنفيذ عدة رحلات جوية وهذا مباشرة بعد تفشي فيروس "كوفيد- 19"، حيث أقامت بتاريخ 5 أفريل 2020 جسرا جويا مع جمهورية الصين الشعبية، من خلال الاستعانة بأساطيل النقل الجوي التابعة للقوات الجوية من أجل نقل دفعات الطلبيات الصادرة عن الجزائر، فيما يخص معدات الوقاية الطبية وجلب التبرعات التي قدمتها الصين للجزائر وهذا يندرج في إطار علاقات التعاون الثنائي المشترك، وفي هذا الصدد قام أفراد من الأسطول السابع للنقل التكتيكي بتنفيذ المهمة الأولى حيث تم نقل من وإلى الصين ما يقارب 30 طنا من المعدات الطبية المختلفة في وقت قياسي لم يتعد 38 ساعة[2].

تم بعدها تنفيذ رحلات جوية أخرى لنقل الإمدادات الطبية خلال شهر أفريل 2020، حيث تكفلت القوات الجوية بتاريخ 07 أفريل 2020 في إطار التضامن الوطني بشحن ونقل أولى المساعدات على متن طائرة من نوع

---

[1] باحث، ***مرجع سابق***، ص.31.

[2] إسماعيل جنادي، أوقاسي حكيمة، مشاركة القوات الجوية في نقل المساعدات الإنسانية احترافية عالية، ***مجلة الجيش***، ع. 695، (جوان 2021)، ص.33.

إليوشين، والتي تمثلت في 7.5 طن من المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، والتي تبرعت بها جمعيات المجتمع المدني وسكان ولاية تمنراست لمساعدة ولاية البليدة باعتبارها من أكثر ولايات الوطن تضررا من الوباء، فمنذ ظهور الوباء، قامت بنقل حمولة إجمالية تفوق 400 طن من مختلف أنواع الأدوية والمعدات الطبية، إلى جانب جلب جرعات اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد من روسيا والصين، وكان هذا بناء على أمر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، حيث طالب الجيش الوطني الشعبي بالعمل خلال سنة 2020 والتدخل لمواجهة الأزمة، بالنظر إلى تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا، وكذا نقل المساعدات الإنسانية[1].

- **القوات الجوية في مواجهة كوفيد-19: التدخل لجلب اللقاحات:**

كان للقوات الجوية دور بارز في التصدي للجائحة، أين عملت الطائرات العسكرية التابعة لها على جلب اللقاحات وجلب الشحنات الجديدة للقاح في كل مرة، وعليه قامت في هذا الإطار بـ:

- قامت طائرتان عسكريتان بجلب شحنة جديدة من اللقاحات المضادة لفيروس "كوفيد19 "، والتي تمثلت في 50 ألف جرعة من لقاح "سبوتنيك V" قادمة من موسكو و100 ألف جرعة من لقاح "سينوفارم" قادمة من بكين[2].
- قامت القوات الجوية في الفترة الممتدة من 06 جوان إلى الفاتح 01 جويلية 2021، بنقل ثلاث شحنات من اللقاح المضاد لفيروس "كوفيد- 19" من روسيا والصين، تمثلت الشحنة الأولى والثانية في 1.400.000 جرعة من اللقاح الصيني من مخابر "سينوفاك"، أما الشحنة الثالثة قدرت بـ 50000 جرعة من لقاح "سبوتنيك V"تم جلبها من روسيا[3].

- **مفارز الجيش والقوات الجوية: في مواجهة الحرائق الإجرامية:**

يؤدي الجيش الوطني الشعبي دورا محوريا ضمن المنظومة الوطنية لتسيير وإدارة الكوارث والأزمات، من خلال مشاركته في عمليات النجدة والإغاثة وإنقاذ المنكوبين، إضافة لتقديم الإسعافات الأولية الاستعجالية، وتزويدهم بالوسائل والمعدات اللازمة، وإيصال المؤن والمواد الغذائية، والحفاظ على النظام العام، و في إطار تنفيذ المؤسسة العسكرية لاستراتيجية الوقاية وتسيير المخاطر الكبرى والكوارث، تدخل الجيش الوطني الشعبي لإخماد حرائق الغابات التي عرفتها عديد مناطق الوطن خاصة الحرائق التي بدأت في 9 أوت 2021، فقد كان له

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] استلام دفعة جديدة من اللقاح المضاد لفيروس "كوفيد - 19"، ***مجلة الجيش***، ع. 694، (ماي 2021)، ص.17.

[3] دفعة جديدة من لقاح كورونا "كوفيد - 19" تصل الجزائر، ***مجلة الجيش***، ع. 696، (جويلية 2021)، ص.25.

حضور قوي إلى جانب السلطات المدنية والمواطنين، فقد لجأت الدولة إلى استغلال الإمكانات البشرية والمادية للجيش الوطني الشعبي إلى جانب الوسائل المسخرة ضمن مخطط تنظيم النجدة والإنقاذ ORSEC وهذا لسد النقص المسجل على مستوى الهيئات المدنية، وتبعا لهذا اتخذت قيادة القوات والنواحي العسكرية الإجراءات اللازمة وعملت على تنفيذها عن طريق نشر منظومة التدخل المشكلة من مفارز خاصة تابعة للوحدات العسكرية المتمركزة في إقليم إختصاص الناحية العسكرية ووسائل الإسناد والدعم اللوجيستي ، إضافة إلى التنسيق بين وزارة الدفاع الوطني ومختلف القطاعات الوزارية المعنية بالتكفل بمثل هاته المخاطر[1].

وعليه تجند الجيش الوطني الشعبي ميدانيا لتقديم المساعدة والتكفل بالمنكوبين، طبقا لتعليمات القيادة العليا، حيث قام بتسخير كل الإمكانات البشرية والمادية على مستوى المناطق المتضررة من حرائق الغابات التي أضرمت في آن واحد منذ تاريخ 9 أوت 2021، في عديد ولايات الوطن، وتجلى إسهامه من خلال ما يلي[2]:

- ✓ **المفارز العسكرية:** تدخلت مفارز الجيش الوطني الشعبي للمساهمة في إخماد الحرائق المندلعة إلى جانب مصالح الحماية المدنية، بمختلف المناطق الغابية وإجلاء المواطنين المتضررين بالقرى والمداشر المنكوبة، وهذا باستعمال الآليات والجرافات لشق المسالك في المناطق الوعرة ووقف زحف النيران، وإضافة إلى هذا قام رئيس أركان الجيش الوطني الفريق السعيد شنقريحة، يوم 11 أوت 2021 بزيارة ميدانية إلى المفارز العسكرية والتي شاركت في عمليات إطفاء الحرائق والتابعة لكل من الكتيبة المتواجدة بفريحة بولاية تيزي وزو بالناحية العسكرية الأولى، وكذا الكتيبة المتواجدة بأدكار بولاية بجاية، بالناحية العسكرية الخامسة، **فقد** راح ضحية عمليات الإنقاذ العديد من أفراد هذه المفارز في كل من ولايات تيزي وزو وبجاية، إضافة إلى عدد كبير من الجرحى، كما وقف الفريق السعيد شنقريحة على التشكيل العملياتي لهذه الوحدات الجاهز ة لمجابهة أي طارئ[3].
- ✓ **الطائرات المروحية للقوات الجوية:** غاية من المؤسسة العسكرية السيطرة على الوضع الخطير بكل فعالية وسرعة نظرا لحجم الكارثة، استعانت القيادة العليا الاستعانة بطائرات مروحية من نوع "مي 26"، والتابعة للقوات الجوية، من أجل المشاركة في عمليات الإطفاء خاصة في المناطق ذات التضاريس

[1] ميمونة باحث، الجيش الوطني الشعبي دوما في الصفوف الأمامية، ***مجلة الجيش***، ع. 698، (سبتمبر 2021)، ص.40.

[2] ***المكان نفسه***.

[3] باحث، ***مرجع سابق***، ص ص.40، 41.

الوعرة التي يصعب الوصول إليها، حيث تتميز هذه المروحيات بقدرة حمولة كبيرة ودقة عالية خاصة في المناطق الوعرة والظروف المناخية المعقدة، ويشكل إقحام هذا النوع من المروحيات دعما كبيرا لعمل مفارز الجيش الوطني الشعبي في الميدان إلى جانب مصالح الحماية المدنية في عمليات الإطفاء[1].

في هذا السياق ومن أجل الاستعداد لأي طارئ كلف رئيس الجمهورية، القائد العليا للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، عبد المجيد تبون، وزارة الدفاع الوطني بالإشراف على عملية اقتناء طائرات متخصصة في مكافحة حرائق الغابات، فتم اختيار مصنع روسي ذي سمعة عالمية، وهذا بعد عدة استشارات لدى مصنعين ذي سمعة قادرين على تجسيد المشروع بصفة استعجالية، فشرعت بعدها المصالح المعنية لوزارة الدفاع الوطني التفاوض مع هذه الشركة من أجل الاتفاق على إقتناء أربع مروحيات برمائية قاذفة للمياه ومتعددة المهام من صنع روسي نوع (BE - 200) * في أقرب مدة ممكنة[2].

---

[1] *المرجع نفسه*، ص.41.

***من صنع روسي نوع (BE - 200):** BERIEV -200 طائرة برمائية قاذفة للمياه ومتعدد المهام، تمتلك محركات مزدوجة قدرتها الاستيعابية 13.000 لتر ويمكنها التدخل لمكافحة حرائق الغابات في الظروف الجوية القصوى والمعقدة، وأثبتت هذه الطائرات نجاعتها خلال استخدامها في مكافحة حرائق الغابات التي شهدتها العديد من دول العالم مؤخرا وستعطي دعما قويا لجهود الدولة في التصدي ومواجهة الحرائق بفعالية وسرعة.

[2] *المكان نفسه*.

***باشر المركز الوطني لاستغلال سواتل الكشف عن بعد: يعمل هذا المركز منذ تاريخ تأسيسه في سنة على مواكبة ومسايرة التحديات الكبرى والمتعلقة باستغلال الصور والخرائط الفضائية، وهو ما يندرج في إطار سياسة الدولة الجزائرية وتطلعاتها في مجال استخدام التقنيات الفضائية لكي تصبح أداة للتنمية إضافة إلى تجسيد برنامجها الفضائي الوطني من خلالها، ويندرج تسيير المخاطر الكبرى ضمن مهامها الأساسية وحرائق الغابات تعد جزء من هذه المخاطر، لذلك يعمل هذا المركز على تسخير كل الوسائل وتوفير الحلول بالإعتماد على التقنيات الفضائية والتي تقد للمركز دعما كبيرا في رصد وتسيير ومواجهة الكوارث الطبيعية**

- **الخرائطية (تقنيات الصور الساتلية): المركز الوطني لاستغلال سواتل الكشف عن بعد في مواجهة الحرائق:**

اعتمدت المؤسسة العسكرية على الخرائطية والتي تعتمد على الصور الساتلية باستخدام الأقمار الصناعية، وهي من بين الحلقات الأساسية في مجال تسيير الأزمات ورصد الكوارث البيئية والاقتصادية والمادية والبشرية، وهذا من أجل إعداد البرامج والمخططات اللازمة لإعادة تأهيل المناطق المتضررة من الحرائق وعمليات إعادة التشجير، خلال الحرائق، فقامت برسم الخرائط واستغلال الصور الساتلية الملتقطة عبر الأقمار الصناعية الجزائرية، حيث باشر المركز الوطني لاستغلال سواتل الكشف عن بعد* والتابع لوزارة الدفاع الوطني وبالتنسيق مع الوكالة الفضائية الجزائرية، في عملية برمجة ومعالجة الصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية للمناطق المتضررة من حرائق الغابات، وتحقيقا لهذا الغرض سخرت الأقمار الصناعية الجزائرية Alsat-1B و Alsat-2A و Alsat-2B لرصد ومتابعة الحرائق ثم إلتقاط الصور الساتلية وإرسالها[1].

- ✓ إنشاء خلية الأزمة:

أنشئت بعدها خلية الأزمة على مستوى المركز الوطني لاستغلال سواتل الكشف عن بعد، والتي كلفت بمراقبة ومتابعة الأوضاع المتعلقة بحرائق الغابات متكونة من خمسة خبراء من الوكالة الفضائية الجزائرية وثلاثة ضباط من المركز الوطني لاستغلال سواتل الكشف عن بعد، فهذه الخرائط الفضائية التي يعمل المركز على استغلالها توفر معلومات قيمة وهذا لمختلف الهيئات المكلفة بمجال الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها، كما قام أيضا بجمع كل المعلومات المتعلقة بالمناخ من درجة الحرارة، سرعة الرياح واتجاهها، ودرجة الرطوبة وغيرها لكل المناطق المتضررة من الحرائق بالتنسيق مع مركز الأرصاد الجوية التابع للقوات الجوية خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 18 أوت 2021، مما سمح بدراسة وتحليل البيانات لمعرفة الأحوال الجوية التي ساعدت على انتشار هذه الحرائق[2].

تم إعداد مختلف تلك البيانات والنتائج المحصل عليها بخصوص المناطق التي طالتها الحرائق في شكل تقارير يومية، يتم إرسالها بانتظام إلى القيادة العليا للجيش رفقة مجموعة من الوثائق تتضمن معلومات وإحصائيات ورسومات بيانية، مساحات المناطق المحروقة، عدد بؤر الحرائق وخرائط فضائية للمناطق

[1] جنادي، ***مرجع سابق***، ص.42.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.43.

المحروقة وخرائط طبوغرافية لتضاريس المناطق المنكوبة، بالإضافة إلى خرائط الأرصاد الجوية توضح الأحوال الجوية خلال فترة الحرائق[1].

من خلال ما سبق يتضح أن المؤسسة العسكرية قامت باعتماد عدة آليات أمنية في تنفيذ استراتيجياتها المختلفة، والتي تجسدت من خلال مختلف مصالحها وهياكلها التابعة لوزارة الدفاع الوطني وبجميع الوحدات على مستوى النواحي العسكرية، كما قامت بإنشاء واستحداث وحدات جديدة حسب ما تفرضه الأوضاع الراهنة وبرؤيا مستقبلية، وهو ما جسدته مختلف النماذج التي تم التطرق إليها سلفا.

المطلب الثاني: الآليات القانونية:

- **دستور 2020: تعزيز العقيدة العسكرية للقوات المسلحة:**

تتبنى الجزائر منذ الاستقلال عقيدة ثابتة، المبدأ الأساسي فيها عدم التدخل العسكري الخارجي والتحفظ على القيام بأي دور عسكري خارج حدود الدولة، وقد تكرست عبر مختلف الدساتير المتتالية، والتي نصت موادها على أن تكون مهمة الجيش الحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، وعن الوحدة والسلامة الترابية للدولة، غير أن ما أفرزته التحولات والتطورات الحاصلة على المستويين الدولي والإقليمي من أوضاع جيو ــ سياسية جد معقدة، غيرت عدة مفاهيم ، والتي تشكلت عنها سياسات واستراتيجيات جديدة ، جعلت قضايا الأمن والدفاع أولى اهتماماتها، ومع تطور الأحداث وهشاشة الوضع الأمني والإقليمي وخاصة بدول الجوار والذي جعل عدة دول، بعضها أقل إمكانيات من الجزائر تتدخل ميدانيا وتتمركز في مناطق قرب حدودها، وأمام هذا الوضع التي تتشابك فيه جملة من التهديدات بمختلف أشكالها وأنواعها ومصادرها، عملت الجزائر باعتبارها دولة محورية في محيطها الإقليمي لحماية أمنها وسيادتها وعمقها الاستراتيجي، على تنظيم إطار قانوني لمفهوم الدفاع والأمن، بإدراج نصوص عديدة في دستور 2020 والذي أكد في ديباجته على أن: "**الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني** " كما أشاد من خلالها "**باعتزاز الشعب الجزائري بجيشه الذي يدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر خارجي، وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية، وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه**[2]".

---

[1] ***المكان نفسه***.

[2] الجيش الوطني الشعبي في ظل المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، ***مجلة الجيش***، ع. 683، (جوان 2020)، ص.35، 36

كما وضحت الديباجة اهتمام الدولة باحترافية الجيش وسهرها على عصرنته مما يسهل لها أداء مهامها الدفاعية حيث جاء في متنها[1]:

"تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالشكل الذي يجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي والبحري"

كما جاء في نص المادة 31 من الدستور والتي عدلت نص المادة 29 من دستور 2016 والتي ذكرت أنه[2]:

"يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة

والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم"

هذه المادة تعبر عن تغير التوجه التي تبنته العقيدة العسكرية الجزائرية حيث تم وضع آليات وضوابط لمشاركة القوات المسلحة في مهام خارج الحدود الوطنية، وهذا بالنظر إلى محيط الجزائر الجغرافي، والسعي لتعزيز المكانة الاستراتيجية للجزائر بما يتماشى والتكيف المستمر مع وتيرة التحديات والتهديدات التي تفرضها المتغيرات الجيوسياسية، خاصة وأن الإستراتيجية العسكرية هي أساس بلوغ أهداف سياسة الدفاع الوطني والحفاظ على سيادة الدولة، نظرا لما فرضه عليها الموقع الجيوسياسي من جهة ووفقا للشرعية الدولية من جهة أخرى[3].

وفي سياق التعديلات حدد الدستور الآليات التي بموجبها يتم اتخاذ قرار إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي بإضافة فقرة بالباب الثالث من الفصل الأول المادة 91 والمتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية على غرار أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني، تُمنح له صلاحيات إصدار قرار لإرسال وحدات من الجيش خارج الوطن، حيث نصت على أنه: **"يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين (3/2) من أعضائه"**، فمن خلال هذه المادة فإن إمكانية إرسال وحدات الجيش الوطني خارج الحدود، سوف تكسبها الشرعية الدستورية والشعبية، ما يعزز الرابطة "جيش- أمة" التي تربط الشعب الجزائري بشعبه خاصة بعدما تم تحديد يوم 22 فيفري يوما وطنيا للأخوة ليعزز تلك الرابطة، ما يعني عدم تحرك الجيش إلا بموافقة الشعب عبر ممثليه في البرلمان[4].

---

[1] ***المكان نفسه.***

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور2020***، المادة 31، ص.11.

[3] تعزيز العقيدة العسكرية لقواتنا المسلحة، ***مجلة الجيش***، ع. 683، (جوان 2020)، ص.34.

[4] إسماعيل جنادي، مشروع تعديل الدستور امتداد للمبادئ الراسخة للدولة الجزائرية، ***مجلة الجيش***، ع. 687، (أكتوبر 2020)، ص29.

كما أن هذا التغيير لا يتنافى والمبادئ الثابتة للسياسية الخارجية للجزائر، ولا لمبادئ العقيدة العسكرية الجزائرية مثلما روجت له بعض الأطراف وإنما هو امتداد لها، فقد جاء في نص المادة 30 : **"تولي الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للبلاد طبقا لأحكام الدستور"**، ما يعني أن الغاية من هذا التعديل هي إحلال السلام في المحيط الإقليمي المباشر للجزائر، وكذا حماية مصالحها الحيوية والاستراتيجية وعمقها الأمني، فإن تفسير هذا التغيير الذي طرأ على العقيدة العسكرية الجزائرية، يتعلق خاصة بالإنفلات وهشاشة الأوضاع الأمنية في دول الجوار ومنطقة الساحل سيما بعد ضعف العديد من الدول بها، وسيطرة التنظيمات المسلحة وانتشار السلاح وتجارته والتواجد العسكري لدول أجنبية بها، لذلك هذا التدخل خارج الحدود لا يحمل في ثناياه نية الدخول في تكتلات عسكرية موجهة ضد دولة بعينها بل استعداد دائم للدفاع عن السيادة الوطنية ومصالح الدولة، كما يستهدف التكيف مع هاته المستجدات الدولية التي فرضتها الظروف الإقليمية الراهنة[1].

من خلال المادتين 31و 91 نخلص لمجموعة من النقاط تتمثل أهمها في[2]:

- مشاركة الجيش لا تتم إلا في إطار منظمات دولية وإقليمية، أي أنها تستند إلى الشرعية الدولية والقانون الدولي بمختلف فواعله، لاسيما الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية؛
- اشتراط مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين؛
- إن العقيدة العسكرية الجزائرية من خلال الدساتير المتتالية، لم ترد أي مادة تمنع مشاركة الجيش في عمليات حفظ الأمن والسلام في العالم، وقد شاركت القوات المسلحة تاريخيا في العديد من عمليات حفظ السلام في إطار الهيئة الأممية وشاركت قبلها في لبنان والحروب العربية الإسرائيلية، هذه الأخيرة التي تعتبر أول مشاركة لقوات الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود، على غرار أنغولا وكمبوديا والكونغو الديمقراطية وغيرها.

فتكييف السياسة الدفاعية والمتغيرات الإقليمية أمر ضروري لحماية الأمن القومي، وهي مهمة الجيش حيث يدافع عن رؤية وسياسات البلاد ومنه يشكل سندا قويا لكل نشاط دبلوماسي للجزائر، فما جاء به دستور 2020 كان يصبو لحفظ أمن الدولة واستقرارها، وليس لتغيير العقيدة العسكرية للدولة، فثبات هذه الأخيرة له أهمية كبيرة في تحقيق أهداف سياسة الدفاع الوطني، باعتبار أن مبادئها مستمدة من التاريخ والدفاع عن

[1] *المرجع نفسه*، ص ص.29، 30.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور2020***، المادة 31، ص.11.

القضايا الإنسانية والعادلة، وكما جاء سلفا في الدراسة فإن الجزائر تعتبر أمنها من أمن دول الجوار، فاستقرارها وإحلال الأمن و السلام فيها يسهم في التصدي للتهديدات الناجمة عن ما يسود فيها من اللا أمن واللا استقرار.

خلاصة الفصل:

وعليه يمكن القول أن المؤسسة العسكرية قامت بتوظيف كل الآليات في سبيل تنفيذ الخطط الاستراتيجية التي عملت على صياغتها لمواجهة كل التهديدات التي واجهتها الجزائر وما كان لها من تحديات وتداعيات، فكانت الآليات الإعلامية الوطنية والعسكرية إحدى آليات تطبيق الاستراتيجية العسكرية لاسترجاع الاستقرار السياسي في الدولة وكذا حفظ الأمن الذي كان مهددا من قبل عديد الأطراف، و كان لمختلف منتوجات مديرية الإعلام والاتصال من مجلة الجيش والحصة الإذاعية "السليل" وغيرها الدور البارز في تفعيل الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسة العسكرية، وهذا إلى جانب الآليات الأمنية أين جُسدت المقاربة الشاملة للمؤسسة العسكرية من خلال التمارين التنفيذية وتطبيق برامج التحضير القتالي والتعاون العسكري الثنائي وحتى المتعدد الأطراف، كما قامت برفع جاهزية القوات المسلحة، وتجديد العتاد وتطوير الوسائل العسكرية الكبرى للإرتقاء بالقدرات التكتيكية والعملياتية لكل وحدات قوام المعركة، وتوفير العناية اللازمة للضباط على مستوى الهياكل التكوينية والإستثمار في العنصر البشري، لتشمل استراتيجية التحديث والعصرنة كل هياكل ووحدات القيادة العليا للجيش وعلى مستوى كل النواحي مع الزيادة في الإنفاق العسكري بما يتناسب والتهديدات، الأمر الذي جعلها مؤهلة لتقديم الدعم لمنظومة الصحة الوطنية خلال جائحة كوفيد 19، ومساهمتها في تقديم المساعدة أثناء الحرائق التي عرفتها البلاد، إضافة إلى هذا كانت الآليات القانونية أحد أهم الآليات المنتهجة لضمان أمن دول الجوار ومنه حفظ أمن واستقرار الدولة وتحقيق الأمن الشامل.

الإستنتاجات

الإستنتاجات

خلصت الدراسة بعد استعراض فصولها ومناقشة مختلف المعطيات والبيانات حول الموضوع إلى:

الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية وعلى مستويات مختلفة باعتبارها تمثل مؤسسة سياسية واقتصادية واجتماعية إلى جانب التزامها بدورها الدفاعي والعمل على حفظ أمن واستقرار الدولة، فقد أخذت على عاتقها مهمة التدخل في الشؤون السياسية خلال مختلف المحطات التي عرفت فيها الجزائر أزمات سياسية داخل الدولة مشكلة تهديدا للأمن والاستقرار السياسي لها، وإن تولي المؤسسة العسكرية لمثل هذا الدور تجسد تاريخيا ومنذ الاستقلال، كما كان لها دور بارز في عدة مجالات من زراعة وصناعة وتعليم وغيرها، إضافة إلى الدور الاقتصادي الفاعل، ولم يكن أداء المؤسسة العسكرية لمثل هذه الأدوار الغير التقليدية بمفصل عن ممارستها لمهامها الدفاعية فقد قامت ببناء عقيدة أمنية ذات مبادئ ثابتة وراسخة بما يؤهل كل وحداتها وهياكلها على مستوى كل النواحي العسكرية للتصدي لأي تهديد ، فهي تدمج بين عديد الأدوار في إطار تحقيق الأمن الشامل ضمن علاقة توافية مع مؤسسات وقطاعات الدولة المدنية.

وقد استمرت المؤسسة العسكرية في إطار تحقيق الأمن بمختلف أبعاده خاصة مع التغييرات التي تطرحها الساحة الدولية وما تولد عنها من تهديدات والتي تستهدف إلحاق الضرر والإخلال بالأمن، ولازالت تواصل لعب العديد من الأدوار باعتبارها مؤسسة من أقوى المؤسسات في الدولة ، إضافة لاكتسابها للخبرة في مواجهة أي نوع من التهديدات، فقد كان للمؤسسة العسكرية دور كبير في مرافقة الحراك الشعبي واحتواء الأزمة السياسية وهذا في إطار ما ينص عليه الدستور باتباعها لاستراتيجية كان محورها الرئيسي تبني مقاربة قانونية تنتهي بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ،كما عملت في الوقت ذاته وفي خضم هذه الحالة من اللااستقرار على التصدي للتهديدات على الحدود من تحييد للإرهاب ومحاربة الجريمة المنظمة بكل أشكالها، الإتجار بالأسلحة والهجرة الغير الشرعية، إلى جانب حروب الجيل الجديد والتي شكلت نوعا آخر من التهديدات في الفضاء السيبيراني وكان لها بروز واضح في فترة الحراك الشعبي فيما أصبح يعرف بالتهديدات السيبيرانية، والتي استهدفت أحد أهم أبعاد الأمن وهو الأمن الثقافي، إلى جانب التغيرات المناخية والتي شكلت تهديدا بيئيا تواجهه الجزائر باعتبارها دولة متوسطية، كما لعبت دورا بارزا أيضا خلال الأزمة الصحية كوفيد-19 وما شاب الجزائر من حرائق والتي كانت في مجملها مفتعلة من قبل منظمات إرهابية.

للتصدي لهذه التهديدات اتبعت المؤسسة العسكرية جملة من الاستراتيجيات التي جاءت في مجملها شاملة وعملت على تنفيذها من خلال عديد الآليات من آليات إعلامية وأخرى أمنية وقانونية، ما أدى لفعاليتها وبلوغ الأهداف المسطرة المتضمنة في الاستراتيجيات.

الإستنتاجات

أما فيما يتعلق بالشق المنهجي فقد توصلت الدراسة فيما يخص الإجابة عن المشكلة الرئيسية ومشكلاتها الفرعية من خلال اختبار الفرضيات إلى التالي:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى القائلة بارتباط تدخل المؤسسة العسكرية بحالات الفوضى واللاأمن واللا استقرار، بحيث كلما كانت هناك حالة من الفوضى واللا أمن واللا استقرار في الجزائر كلما تدخلت المؤسسة العسكرية للقضاء على الفوضى وحفظ الأمن ولعبت دورا في الاستقرار السياسي داخل الدولة، متبعة في ذلك العديد من الاستراتيجيات، توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة هذه الفرضية، كون أن الشواهد والأدلة التي توصلت إليها الدراسة تقول بأن المؤسسة العسكرية قد تدخلت خلال الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر خاصة بعد أحداث جوان 1991، وعاودت التدخل أيضا خلال فترة الحراك الشعبي لاسترجاع الاستقرار السياسي للبلاد واستباب الأمن خاصة في ظل التهديدات الأمنية و التي شكلت تهديدا للأمن الشامل .

أما فيما تعلق بالفرضية الثانية التي مفادها بأن تاريخ المؤسسة العسكرية في الجزائر وثيق بالتدخل في الشأن السياسي، فقد توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة هذه الفرضية، باعتبار أن الشواهد والأدلة التي توصلت إليها الدراسة تقول بأن الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية في الجزائر تجسد خلال مختلف المحطات التاريخية منذ التنظيمات الأولى لإرساء لبنات الدولة، وأثناء الثورة خاصة بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وقيام المستعمر بالانتخابات البلدية والولائية التي راح خلفها السياسيون للحصول على مناصب جعلت العسكريين يتخوفون من فشل الثورة وانجرار السياسيين خلف مصالحهم واستمرت بعدها خاصة خلال فترات اللااستقرار.

وبالنسبة للفرضية الثالثة والقائلة بأن المهام الدستورية المناطة للمؤسسة العسكرية والمتعلقة بحفظ الأمن والاستقرار كفيلة بدفع وفتح باب تدخلها في الجزائر الشؤون السياسية للدولة، فقد توصلت الدراسة إلى تأكيد صحة هذه الفرضية، كون أن الشواهد والأدلة التي توصلت إليها الدراسة تقول بأن المؤسسة العسكرية خول لها دستور 1963 ودستور 1976 دورا سياسيا ببعد تنموي اجتماعي، أما باقي الدساتير بداية من دستور 1989 وإلى غاية دستور 2020 لم تحصل المؤسسة العسكرية على أي دور سياسي وإنما اتجهت صوب تحقيق الاحترافية والرفع من الجاهزية العملياتية خاصة بعد الحراك الشعبي وما كان له من تداعيات على الأمن ما استدعى ضرورة تدخلها لتعزيز الأمن واسترجاع الاستقرار السياسي (المشاركة في العملية السياسية لحفظ أمن الدولة) من خلال مقاربتها القانونية والأمنية مما ساهم في استتباب الأمن الشامل وحماية السيادة الوطنية للدولة.

الإستنتاجات

كما جاءت الشواهد تؤكد صحة الفرضية الرابعة، والتي تربط الاحتجاجات الشعبية بأزمات النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث كلما عرفت الدولة أزمات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي كلما انعكس ذلك على رد فعل الشعب والمجتمع مؤديا لانتفاضته للتعبير عن مطالبه وقيامه بالمسيرات والاحتجاجات الاجتماعية، فقد توصلت الدراسة إلى تأكيد هذه الفرضية، كون أن الشواهد والأدلة التي توصلت إليها الدراسة تقول بأن الفساد السياسي الذي ساد الجزائر وتدهور الأوضاع الاجتماعية من انتشار وتفاقم في نسبة البطالة وغيرها، إضافة إلى اعتماد الجزائر على الريع أدى لتراجع إقتصاد الدولة خاصة بعد الأزمة البترولية مع اختفاء الرئيس منذ سنة 2012، وترشحه لاحقا لعهدة خامسة، كانت الشرارة التي انبثقت عنها الاحتجاجات .

وكذلك اعتبرت الفرضية الخامسة صحيحة ــ والتي ترى بأن قيام المؤسسة العسكرية بخطابات عبر مختلف وسائل الإعلام سواء السمعي أو السمعي البصري أو حتى المكتوب، كان له انعكاس جلي على مسار الحراك الشعبي وسيرورته، فقد توصلت الدراسة إلى تأكيد هذه الفرضية، كون أن الشواهد والأدلة التي توصلت إليها الدراسة تقول بأن معظم الخطابات التي كان يلقيها الفريق أول أحمد قايد صالح على مستوى النواحي العسكرية كانت تعمل على تداولها وسائل الإعلام الوطنية بالاشتراك مع وسائل الإعلام العسكرية متمثلة في مكونات مديرية الإعلام والإتصال منها مجلة الجيش من خلال مختلف افتتاحياتها، أو عبر الإعلام العسكري الإذاعي من خلال حصة السليل عبر عديد المواضيع مساهمة بذلك في تجسيد مقاربة المؤسسة العسكرية بالتصدي للتضليل والدعايات السائدة أنداك، لاسترجاع الاستقرار السياسي وإجراء الانتخابات وحتى في إطار مواجهة عديد التهديدات لعب الإعلام العسكري دورا بارزا .

وجاءت الفرضية السادسة والأخيرة التي ربطت مواصلة دعم المؤسسة العسكرية وتدخلها بالإستجابة لمطالب الحراك الشعبي بما يتماشى والدستور، حيث كلما زاد اقبال الشعب على مواصلة المسيرات والابداء برأيه والتعبير عن مطالبه والرغبة في التغيير والقضاء على رؤوس النظام الفاسد بسلمية تامة تحت شعار "جيش شعب خاوة خاوة "طوال المرحلة الانتقالية التي قادتها المؤسسة العسكرية ومنذ بداية مرافقة الجيش الشعبي الوطني للاحتجاجات الشعبية وإلى غاية اجراء الانتخابات وما بعدها، فقد توصلت الدراسة إلى تأكيد هذه الفرضية، كون أن الشواهد والأدلة التي توصلت إليها الدراسة تقول بأنه بعد تلبية المؤسسة العسكرية لما كان ينادي به الحراك في بدايته والذي تمثل في استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد ترشحه لعهدة خامسة من خلال مقاربتها الدستورية، لم تتوقف الاحتجاجات الشعبية، بل ازدادت المطالب إلى أن قامت المؤسسة

الإستنتاجات

العسكرية بفتح ملفات الفساد بمباشرتها لعمليات اعتقال وتوقيف، كاعتقال السعيد بوتفليقة، لويزة حنون وغيرهم فقد قامت بعزل العصابة وأذنابها ومكافحة الفساد بمختلف أشكاله.

وبناء على هذا، يمكن القول إن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة قوية وسيادية، تعمل من خلال عديد الاستراتيجيات على مواجهة كل ماله أن يشكل تهديدا على أمن البلاد خاصة في ظل الأزمات السياسية وانتشار حالة من اللا استقرار السياسي باعتباره أحد المحاور الكبرى للأمن، في سبيل تحقيق الأمن الشامل المتعدد الأبعاد، وخير ختام يمكن طرح التساؤل التالي: هل يمكن أن يمثل الدور الاقتصادي الدور البارز والذي ستتولاه المؤسسة العسكرية مستقبلا في إطار توافقي مع السياسة الوطنية للدولة؟

الملاحـــق

المـلاحـق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع الوطني

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني www.mdn.dz

الملحق رقم 01: يوضح السلم الهرمي للقيادات العسكرية مع الرتب

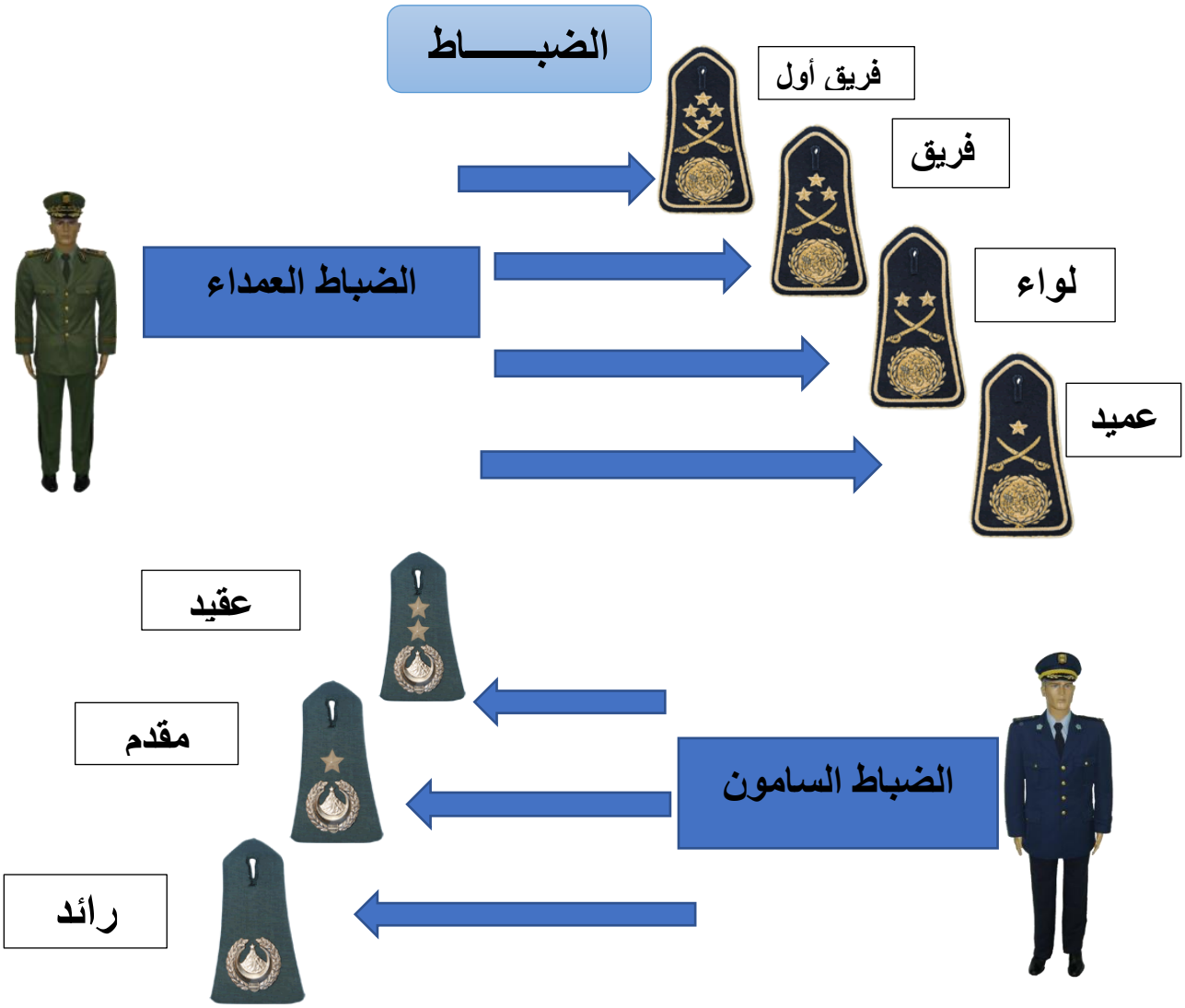

الملاحـــق

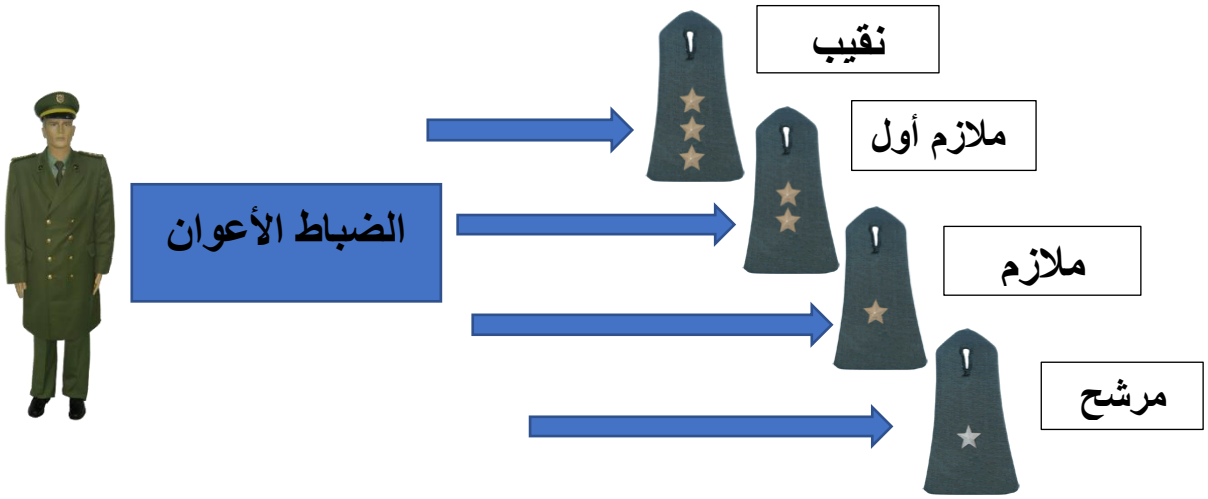

ضباط الصف

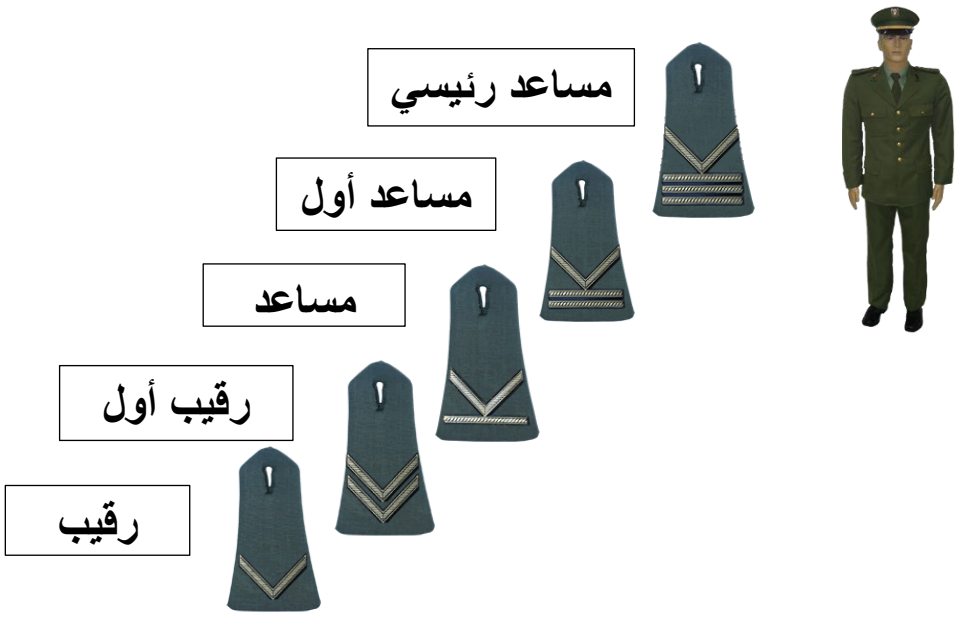

الملاحــق

رجال الصف

عريف أول

عريف

جندي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني www.mdn.dz

قائمة المراجع النهائية

قائمة المراجع النهائية

قائمة المراجع النهائية:

أولا: باللغة العربية

1. **المصادر:**

أ. **القرآن الكريم:**

ب. **الوثائق الرسمية:**

1/ الدساتير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1963.***
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1976.***
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور1989**.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور1996*** .
5. التعديل الدستوري الجزائري 2016.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور2020.***

2/ القوانين:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 06- 02 مؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، ***الجريدة الرسمية،*** العدد: 12، الصادرة بتاريخ: أول مارس 2006.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد: 77، الصادرة بتاريخ: 29 ديسمبر 2016.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، العدد: 76، الصادرة بتاريخ: 28 ديسمبر 2017.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 18-18 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 27 ديسمبر سنة 2018، يتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، العدد: 79، الصادر بتاريخ: 30 ديسمبر 2018.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 19-14 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد: 81، الصادر بتاريخ: 30 ديسمبر 2019.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 20-16 مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 31 ديسمبر سنة 2020، يتضمن قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد: 83، بتاريخ 31 ديسمبر 2020.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 21-16 مؤرخ في 25 جمادى الأولى عام 1443 الموافق 30 ديسمبر سنة 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد: 100، الصادر بتاريخ: 30 ديسمبر سنة 2021.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 22-24 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1444 الموافق 25 ديسمبر سنة 2022، يتضمن قانون المالية لسنة 2023، الجريدة الرسمية، العدد: 89، الصادر بتاريخ: 29 ديسمبر 2022.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-69، المؤرخ في 21 مارس 2020، والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد.19)، ومكافحته، ***الجريدة الرسمية***، ع 15، الصادر بتاريخ 21 مارس 2020، السنة 2020.

3/ القواميس والمعاجم والموسوعات:

1. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة *السياسية***، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994).

4/ الكتب:

1. أحميدة عياشي، ***سنوات الشاذلي سيرة حقبة 1978***-1992، (الجزائر، منشورات دار سقراط، 2013).
2. الأغا فؤاد، ***علم الاجتماع العسكري***، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، 2008).
3. بكيس نور الدين، ***الحراك الشعبي الجزائري النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي***، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2020).
4. بوحوش عمار، "منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية" وعائشة عباش وزكية رانجة (محرران)، **الشامل في منهجية العلوم الاجتماعية** (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019).
5. بوحوش عمار، ***مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث*** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية، ط.4، 2007).

قائمة المراجع النهائية

6. تلعيش خالد، استراتيجية القيادات في صنع القرارات وإدارة الأزمات مع التطبيق على الحالة الجزائرية: الحراك الشعبي 2019/ جائحة كورونا (كوفيد- 19)، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2021).
7. تيغزة الزهرة، **منهجية العلوم السياسية** (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2020).
8. حمدي عبد الرحمان (محررا)، ***الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية***، (قطر، منتدى العلاقات العربية والدولية، ط1، 2015).
9. الديب فتحي، *عبد الناصر وثورة الجزائر*، (القاهرة، دار المستقبل العربي، ط.1، 1984).
10. زايت فرحات، ***نبض الشارع حراك الجزائر كما عشته لحظة بلحظة***، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2021).
11. سعيدوني سعيد، ***الدرك الوطني نصف قرن في خدمة الجمهورية (1962- 2012)***، (د م ن، منشورات ANEP، 2013).
12. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات** (الجزائر، 1997).
13. صامويل هنتنغتون، ***الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن 20***، ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993).
14. الصيفي عبد الفتاح مصطفى (وآخرون)، الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة 1، 1999).
15. عباس مراد علي، ***الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية***، (بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2017).
16. علام عبد الله فيصل، ***العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز 1952 _ يوليو/ تموز*** 2013، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2018).
17. غيورغ سورنسن، ***الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير***، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016).
18. قطش الهادي، ***أطلس الجزائر والعالم*** **(طبيعيا- بشريا- اقتصاديا- سياسيا)**، (الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2009).
19. قيراط محمد مسعود، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة إعلامية، (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الطبعة 1، 2011).
20. لخضاري منصور، ***السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين - التحديات***، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2015).
21. لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، (الجزائر، دار المعرفة، 2000).

22. مقلاتي عبد الله، ***المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1954)***، (د م ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014).

23. ناجي عزو محمد عبد القادر، ***مفهوم الأمن ومقوماته ومستوياته والاتجاهات النظرية في تحليله***، (د ب ن، د د ن، 2015).

24. وليد عبد الحي، "***فهم الأمن اقومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني***"، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2015).

5/ المقالات العلمية

1. إبراهيم سعد الشاكر فزاني، جوهر الأمن بعد جائحة كوفيد 19، ***المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية***، م 58، ع 02، (2021).
2. أحمد إيمان، ***قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي***، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، (فبراير 2016)
3. استلام دفعة جديدة من اللقاح المضاد لفيروس "كوفيد - 19"، ***مجلة الجيش***، ع 694، (ماي 2021).
4. أشغال الاجتماع 12 لرؤساء أركان جيوش الدول الأعضاء لمبادرة "5+5 دفاع"، ***مجلة الجيش***، ع 689، (ديسمبر 2020).
5. باحث ميمونة، الجيش الوطني الشعبي دوما في الصفوف الأمامية، ***مجلة الجيش***، ع 698، (سبتمبر 2021).
6. باحث ميمونة، الجيش الوطني الشعبي دوما في الصفوف الأمامية، ***مجلة الجيش***، ع 694، (ماي 2021).
7. باحث ميمونة، المفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني جاهزية وأداء احترافي، ***مجلة الجيش***، ع 667، (فيفري 2019).
8. باحث ميمونة، دور الإعلام الوطني في رص وتعزيز الجبهة الداخلية ومواجهة المخططات العدائية لاستهداف الجزائر، ***مجلة الجزائر***، ع 689، (ديسمبر 2020).
9. باشا. ج، مواجهة وباء فيروس كورونا 2019 هل من تصدي، ***مجلة الجيش***، ع 681، (أفريل 2020).
10. برابح حمزة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية، اللا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، ع 6، (جوان 2017).
11. بركات محمد، الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019، تؤسس لجزائر جديدة، ***مجلة الدراسات والبحوث القانونية***، م04، ع 02، (جانفي 2020).

قائمة المراجع النهائية

12. بركات محمد، الانتخابات الرئاسية لما بعد 22 فيفري 2019، تؤسس لجزائر جديدة، ***مجلة الدراسات والبحوث القانونية***، م04، ع 02، (جانفي 2020).

13. بشكيط خالد، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: الإرهاب والجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة، ***مجلة أبحاث قانونية وسياسية***، ع 6، (جوان 2018).

14. بكيس نور الدين، الحراك الشعبي الجزائري: النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، م***جلة الباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية***، ع 7، (أوت 2020).

15. بلبل سفيان، الإتجار بالبشر جريمة في حق الإنسانية، ***مجلة الجيش***، ع 671، (جوان 2019).

16. بلبل سفيان، سيظل الجيش الوطني الشعبي وفيا لتعهداته، ***مجلة الجيش***، ع 699، (أفريل 2019).

17. بلخيرات حوسين، التحولات الجيوسياسية والعقيدة العسكرية للجيش الجزائري، ***مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية***، م 10، ع 3، (سبتمبر 2018).

18. بن زنين بلقاسم، الجزائر 2019 من الحراك إلى الانتخابات، ***المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات***، (قطر، فيفري2020).

19. بن عطية حاج ميلود، قراءة سوسيولوجية لمطالب الحراك 22 فيفري بالجزائر من خلال الشعارات واللافتات، ***مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية***، م 12، ع 2، (ديسمبر 2021).

20. بن غنيمة محمد السعيد، فواعل صنع السياسة الأمنية في الجزائر بين التحديات الداخلية والضغوطات الإقليمية، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع 19، (جوان 2018).

21. بن قدور خديجة، ركاش جهيدة، العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 نموذجا، ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، م14، ع1، (2022).

22. بهلولي أبو الفضل محمد،" ***القواعد الدستورية المنظمة لمهام المؤسسة العسكرية في الجزائر***"، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، م 4، ع 07، (ديسمبر 2016).

23. بوبطرخ نسيم، "الجيش الوطني الشعبي من خلال الدستور"، ***مجلة الجيش***، سلسلة خاصة، ع 1، (جويلية 2012)،

24. بوبطرخ نسيم، الأزمة الليبية ضرورة اعتماد مقاربة سياسية بناءة، مجلة الجيش، ع 685، (أوت 2020).

25. بوبطرخ نسيم، الساحل الإفريقي الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية المركبة، ***مجلة الجيش***، ع 680، (مارس 2020).

26. بوبطرخ نسيم، الساحل الإفريقي الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية المركبة، ***مجلة الجيش***، ع 680، (مارس 2020).

27. بوبطرخ نسيم، الفضاء السيبيراني مسرح الصراعات الجيوسياسية المعاصرة، ***مجلة الجيش***، ع 685، (أوت 2020).

28. بوبطرخ نسيم، المقاربة الأمنية للجزائر من أجل جوار آمن، ***مجلة الجيش***، ع 694، (ماي 2021).

29. بوبطرخ نسيم، تفوق وطموح منقطع النظير، ***مجلة الجيش***، ع 673، (أوت 2019).

30. بوبطرخ نسيم، روسيا الشريك الاستراتيجي، ***مجلة الجيش***، ع 687، (أكتوبر 2020).

31. بوبطرخ نسيم، معاينة ميدانية لمركبات الصناعات العسكرية، ***مجلة الجيش***، ع 692، (مارس 2021).

32. بوجبيدة أمال، ضرورة التعاون، ***مجلة الجيش***، ع 681، (أفريل 2020).

بوعافية محمد الصالح، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع25، (جوان 2016).

33. بوعرابة جمال، المراكز الطبية الاجتماعية، حلقة فعالة في مجال اللقاح، ***مجلة الجيش***، ع 698، (سبتمبر 2021).

34. بوعرابة جويدة، القوات البحرية تطور يتماشى مع وتيرة المهام المسندة، ***مجلة الجيش***، ع 691، (فيفري 2021).

35. بوعرابة. ج، مصالح الصحة العسكرية في مواجهة الموجة الثالثة لجائحة كورونا، ***مجلة الجيش***، ع 698، (سبتمبر 2021).

36. بوعلام. ب، أمن ليبيا امتداد لأمننا، ***مجلة الجيش***، ع 679، (فيفري 2020).

37. بوكبشة محمد، التقرير السنوي للإنفاق العسكري العالمي لسنة 2020، ***مجلة الجيش***، ع 685، (أوت 2020).

38. بوكبشة محمد، أمال فوضيل الشريف، تكوين عسكري متشبع بالوطنية، ***مجلة الجيش***، ع 696، (جويلية 2021).

39. بوكبشة محمد، محاربة الجريمة المنظمة الجيش الوطني الشعبي شريك نوعي في مكافحة الظاهرة، ***مجلة الجي*** بوكبشة. م، التكوين في الجيش الوطني الشعبي القاطرة التي تدفع بقواتنا المسلحة، ***مجلة الجيش***، ع 708، (جويلية 2022).

40. بوكبشة محمد، ميزانيات الأمن والدفاع لسنة 2020 مسايرة أعباء التحديات الأمنية، ***مجلة الجيش***، ع 679، (فيفري 2020).

41. بوكراع نور الدين، "بركان 2019" انسجام تام وتحكم أمثل في التجهيزات، ***مجلة الجيش***، ع 667، (فيفري 2019).

42. بوكراع نور الدين، اتباع نهج الحكمة والرصانة، ***مجلة الجيش***، ع 670، (ماي 2019).

43. بوكراع نور الدين، الجيش الوطني الشعبي فخر الأمة، ***مجلة الجيش***، ع 709، (أوت 2022).
44. بوكراع نور الدين، الولايات المتحدة الأمريكية تسلم مستشفى ميدانيا للجزائر، ***مجلة الجيش***، ع 698، (سبتمبر 2021).
45. بوكراع نور الدين، قدرات قتالية عالية، *مجلة الجيش*، ع 668، (مارس 2019).
46. بولعراس. ب، المخزن يواصل نهب ثروات الشعب الصحراوي بالتواطؤ مع شركات غربية سرقة مفضوحة ونهب ممنهج، ***مجلة الجيش***، ع 702، (جانفي 2022).
47. تطوير التعاون العسكري، ***مجلة الجيش***، ع 668، (مارس 2019).
48. تعزيز العقيدة العسكرية لقواتنا المسلحة، ***مجلة الجيش***، ع 683، (جوان 2020).
49. تواتي مريم، "تطور جيش التحرير الوطني الجزائري من 1954إلى 1956"، ***مجلة تاريخ المغرب العربي***، م3، ع 7، (جوان 2017).
50. توطيد التعاون، ***مجلة الجيش***، ع 680، (مارس 2020).
51. جنادي إسماعيل، (وآخرون)، أساليب وآليات تنفيذ حروب الجيل الجديد هكذا تدمر الأوطان، ***مجلة الجيش***، ع 701، (ديسمبر 2021).
52. جنادي إسماعيل، (وآخرون)، الجزائر في مواجهة حروب الجيل الجديد ضرورة إرساء إستراتيجية سيبيرانية، ***مجلة الجيش***، ع 701، (ديسمبر 2021).
53. جنادي إسماعيل، إعادة تأهيل السد الأخضر مشاركة فعالة للجيش الوطني الشعبي، ***مجلة الجيش***، ع 698، (سبتمبر 2021).
54. جنادي إسماعيل، التكيف مع متطلبات الحرب الحديثة، ***مجلة الجيش***، ع 708، (جويلية 2022).
55. جنادي إسماعيل، الدفاع السيبيراني من أهم تحديات الجيش الوطني الشعبي، ***مجلة الجيش***، ع 658، (أوت 2020)،
56. جنادي إسماعيل، أوقاسي حكيمة، مشاركة القوات الجوية في نقل المساعدات الإنسانية احترافية عالية، ***مجلة الجيش***، ع 695، (جوان 2021).
57. جنادي إسماعيل، دور الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على أمن واستقرار بلادنا، ***مجلة الجيش***، ع 676، (نوفمبر2019).
58. جنادي إسماعيل، في مواجهة الطارئ المناخي الجزائر تفي بالتزاماتها، ***مجلة الجيش***، ع 676، (نوفمبر 2019).
59. جنادي إسماعيل، مشروع تعديل الدستور امتداد للمبادئ الراسخة للدولة الجزائرية، ***مجلة الجيش***، ع 687، (أكتوبر 2020).
60. جهود مضنية ونتائج نوعية، ***مجلة الجيش***، ع 693، (أفريل 2021).

قائمة المراجع النهائية

61. الجيش الوطني الشعبي في ظل المشروع التمهيدي لتعديل الدستور، ***مجلة الجيش***، ع 683، (جوان 2020).

62. حجلة مريم، حرائق الغابات بين تأثير العوامل المناخية وتداعيات الجريمة البيئية، ***مجلة سوسيولوجيون***، م 02، ع 02، (2021).

63. حفيظي نور الدين، نور الدين دخان، المؤسسة العسكرية والعملية السياسية – دراسة في المنطلقات النظرية، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م9، ع3، (ديسمبر 2018).

64. حقيقة "دولة مدنية ماشي عسكرية"، ***مجلة الجيش***، ع 692، (مارس 2021).

65. حمام غنية سهام، التغيرات المناخية ضمن مبادرة" 5+5 دفاع" مواجهة التحديات في غرب المتوسط، ***مجلة الجيش***، ع 675، (أوت 2019).

66. حمام غنية سهام، نظام المخزن يسعى لإغراق الجزائر بالسموم، ***مجلة الجيش***، ع 693، (أفريل 2021).

67. حمام غنية، التحضير القتالي في الجيش الوطني الشعبي ضرورة عسكرية، ***مجلة الجيش***، ع 668، (مارس 2019).

68. خيري عبد الرزاق جاسم، العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد بوتفليقة الواقع وآفاق المستقبل، ***مجلة دراسات دولية***، ع 64-65، (2016).

69. دفعة جديدة من لقاح كورونا "كوفيد - 19" تصل الجزائر، ***مجلة الجيش***، ع 696، (جويلية 2021).

70. دويدي عائشة، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م 11، ع 1، (أفريل 2020).

71. رمضان عبد المجيد، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22 فيفري 2019، ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***، م 13، ع 1، (2021).

72. رملي مخلوف، "**توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا**"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، م.6، ع.3 (نوفمبر 2020).

73. رويبح حياة، النموذج التركي للعلاقات المدنية العسكرية، ***دراسات استراتيجية***، ع 20، (د س ن).

74. زان مريم، الحراك الشعبي في الجزائر وموقف النخبة المثقفة، ***مجلة السياسة العالمية***، م 5، ع 3، (2021)،

75. زهيرة مزارة، الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجا)، ***مجلة الفكر القانوني والسياسي***، م 4، ع 2، (2020).

76. زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائري في ظل تنامي تهديدات العولمة، ***مجلة المفكر***، ع 5، (2010).

77. سايح فاطيمة، دور الفساد المالي والإداري في انبثاق الحراك الشعبي في الجزائر – دراسة عينة من المشاركين في الحراك الشعبي-، ***مجلة التكامل الاقتصادي***، م 7، ع 3، (سبتمبر 2019).

78. سحقي سمر، الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا، ***ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستشراف***، ع 15، (2021).

79. سعود الطاهر، أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر، ***سياسات عربية***، ع24، (يناير 2017).

سعيدي مزيان، "جيش التحرير الوطني: تطوره ومعالم من استراتيجيته العسكرية 1954-1958م"، ***مصداقية***، م 1، ع1، (ديسمبر 2019).

80. عبد الحميد عائشة، ملوك نوال، الإطار التنظيمي والقانوني لتسيير أزمة كورونا في الجزائر، ***المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية***، م 05، ع 03، (2020).

81. عبد المجيد رمضان، تدابير بناء السلم الاجتماعي في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ 22 فيفري 2019، ***دفاتر السياسة والقانون***، م 13، ع 1، (2021).

82. عجاج حميدة فضيل، النخبة العسكرية في خدمة الدفاع، ***مجلة الجيش***، ع669، (أفريل 2019).

83. عرايسية أحمد تقي الدين، مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020، ***مجلة الدراسات القانونية المقارنة***، م 06، ع 02، (2020).

84. عزمي بشارة، "الجيش والحكم عربيا: إشكاليات نظرية"، ***سياسات عربية***، ع22، (سبتمبر 2016).

85. على خلفية الحرائق الأخيرة الرؤية خمسة على خمسة، ***مجلة الجيش***، ع 698، (سبتمبر 2021).

86. عميور. ب، إستراتيجية الجيش الوطني الشعبي في مواجهة – كوفيد-19، ***مجلة الجيش***، ع 683، (جوان 2020).

87. عميور. ب، التكيف السريع مع المتطلبات الجديدة للتكوين، ***مجلة الجيش***، ع 697، (أوت 2021).

88. عميور. ب، الدفاع السيبيراني تعزيز المنظومة الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، ***مجلة الجيش***، ع 695، (جوان 2021).

89. عميور. ب، المحافظة على الجاهزية التقنو – عملياتية، مجلة الجيش، ع 669، (أفريل 2019).

90. عميور. ب، اليقظة الاستراتيجية والدفاع الوطني.. صمام الأمان، ***مجلة الجيش***، ع 671، (جوان 2019).

91. عميور. ب، تساهم مصلحتنا في الدفاع عن الأنظمة المعلوماتية للبلاد، ***مجلة الجيش***، ع695، (جوان 2021).

92. عميور. ب، صرح أكاديمي بامتياز، ***مجلة الجيش***، ع 697، (أوت 2021).

93. عميور. ب، منظومة التعليم العسكري في الجيش الوطني الشعبي تكوين إطارات المستقبل، ***مجلة الجيش***، (أوت 2020).

94. عودة جهاد عبد الملك، سمير رمزي، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، م 31، ع 3، (د س ن).

95. غازي إلهام، استراتيجية فعالة، ***مجلة الجيش***، ع 690، (جانفي 2021).

96. غازي إلهام، الإعلام والاتصال العسكري من أجل الحفاظ على الصورة الناصعة للجيش الوطني الشعبي، ***مجلة الجيش*** ع 708، (جويلية 2022).

97. غازي إلهام، التحديات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، ***مجلة الجيش***، ع 668، (مارس 2019).

98. غازي إلهام، الجائحة تهدد الأمن الغذائي العالمي، *مجلة الجيش*، ع 689، (ديسمبر 2020).

99. غرارمي عبد الغني، الدفاع الوطني مسؤولية الجميع، ***مجلة الجيش***، ع 692، (مارس 2021).

100. غرارمي عبد الغني، الفرقة 40 للمشاة الميكانيكية عزيمة وجاهزية، ***مجلة الجيش***، ع 694، (ماي 2021).

101. غرارمي عبد الغني، إمكانيات معتبرة خدمة للمواطنين، ***مجلة الجيش***، ع 693، (أفريل 2021).

102. غرارمي عبد الغني، بركان 2020، ***مجلة الجيش***، ع 679، (فيفري 2020).

103. غرارمي عبد الغني، خدمات نوعية لفائدة سكان مناطق الظل، ***مجلة الجيش***، ع 693، (أفريل 2021).

104. غريب حكيم، التهديدات اللاتماثلية وتداعياتها على الأمن الوطني، ***مجلة الجيش***، ع 671، (جوان 2019).

105. فرقاطة إسبانية ترسو بميناء الجزائر، ***مجلة الجيش***، ع 687، (أكتوبر 2020.

106. فضيل الشريف آمال، السيد الفريق رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي يشرف على افتتاح أشغال ملتقى بعنوان: الأمن السيبيراني والدفاع السيبيراني: رهانات وتحديات، ***مجلة الجيش***، ع 695، (جوان 2021).

107. فلاك نور الدين، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، م 04، ع 02، (2019).

108. قاسي فوزية، عربي بومدين، العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري، ***سياسات عربية***، ع. 19، (مارس 2016).

109. قراري رومايساء، "*العلاقة بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام في الدول الديمقراطية*"، ***المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية***، م6، ع1، (جوان 2022).

110. كرونولوجيا القرارات الحاسمة، ***مجلة الجيش***، ع 678، (جانفي 2020).

111. لعروسي سيد علي، مؤسسة الجيش والانتخابات الرئاسية في الجزائر: الواقع والتحديات في ضوء تجربة انتخابات 2004، مجلة ***دراسات***، م 14، ع 2، (أفريل 2013).

112.لونيسي إبراهيم، "المنظمة الخاصة l'os"أو "المح المدبر لثورة الفاتح من نوفمبر 1954"، ***المصادر***، م4، ع1، (مارس 2002).

113. لونيسي رابح، **"علاقة العسكري بالسياسي في تاريخ الجزائر المعاصرة"، المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع29، (شتاء 2011).

114. مدمرة أمريكية ترسو بميناء الجزائر، ***مجلة الجيش***، ع 669، (أفريل 2019).

115. مراح حميد، الإستحقاق الرئاسي ليوم 12 ديسمبر2019 كل الظروف مهيأة، ***مجلة الجيش***، ع 677، (ديسمبر 2019).

116. مراح حميد، التكيف الأمثل مع التحديات الأمنية، ***مجلة الجيش***، ع 680، (مارس 2020).

117. مراح حميد، الحفاظ على الجاهزية التقنو عملياتية للعتاد والتجهيزات في الجيش الوطني الشعبي – تقييم وآفاق، ***مجلة الجيش***، ع 692، (مارس 2021).

118. مراح حميد، تلاحم وتماسك الشعب الجزائري وجيشه قراءة ودلالات، ***مجلة الجيش***، ع 670، (ماي 2019)،

119. مزياني فيروز، استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م 10، ع 03، (ديسمبر 2019).

120. مساهر حمد وليد، عنوان ظاهر عبد الله، الحراك الشعبي في السودان والجزائر والموقف الدولي منهما، ***مجلة تكريت للعلوم السياسية***، (ديسمبر 2019).

121. مسعودي يونس، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، (مارس 2014).

122. مسلم عربي بابا، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع9، (جوان 2013).

123. مصدق. م، استراتيجية مدروسة في ظل المرحلة الجديدة، ***مجلة الجيش***، ع 680، (مارس 2020).

124. معيوف محمد، التمرين الجوي التكتيكي التنسيقي، ***مجلة الجيش***، ع 694، (ماي 2021).

125. مقدم أحلام صارة، بن حوى مصطفى، 22 فبراير.. الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، ***مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل***، م2، ع 6، (أكتوبر 2019).

126. مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: عمليات نوعية، ***مجلة الجيش***، ع 675، (أكتوبر 2019).

127. ندور محمد علي، مشيري مرسي، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات، ***مجلة سياسات عربية***، ع 20، (ماي2016).

128. هبال ياسمين، تعزيز التعاون العسكري، ***مجلة الجيش***، ع 691، (فيفري 2021).

129. هوادف عبد الله، اتجاهات الرأي العام الجزائري اتجاه الحراك الشعبي، ***مجلة سياسات عربية***، م 10، ع 55، (مارس 2022).

130. الوحيشي علي مصباح محمد، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، ***مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية***، م1، ع2، (أكتوبر 2015).

6/ التقارير:

1. بوجمعة غشير، تطور خطاب حقوق الإنسان في الجزائر والوضع الراهن، ***برنامج العدالة الاجتماعية والتنمية في العالم العربي***، بيروت، 2017.

2. دريس نوري، الحراك الشعبي الجزائري: من حركة احتجاجية إلى ديناميكية سياسية جوهرية، ***معهد الأبحاث في العلوم الاجتماعية عن الجزائر***، (أفريل 2021).

3. ذكي إبراهيم عبد المعطى، "وضعية الجيش في النظم السياسية رؤية تحليلية"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (مارس 2016).

4. سامح محمد، العلاقات المدنية العسكرية ومستقبل النظام السياسي الجزائري، ***مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر***، (ب م ن، 2019).

7/ الرسائل الجامعية:

1. بلخضر أسماء، ***تأثير العلاقات المدنية العسكرية، على مسار التحول الديمقراطي في تركيا منذ 2002***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016).

1. بوحوش هشام، ***محاضرات في مقياس التهديدات اللاتماثلية***، مطبوعة علمية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص قانون دولي، (جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، 2022).

2. تريكي سناء، ***دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر***، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، (جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015/2014).

3. جعفر رتيبة،" **لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية 1956- 1958**،" مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، (جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014/2013).

قائمة المراجع النهائية

4. جنوحات حسين، **الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018/2017).
2. حاج محمد فضيلة، ***مساهمة المؤسسة العسكرية الجزائرية في إدارة الأزمات***، الملتقى الوطني: الإدارة الجزائرية للأزمات والكوارث: نحو تبني استراتيجيات فعالة 2019، الجزائر، ديسمبر 2019.
5. حسين بوعناني، ***المؤسسة العسكرية ودورها في عملية صنع القرار السياسي بالجزائر 2016/1990***، مذكرة لنيل شهادة ماستر، (جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017).
6. دير أمينة، **أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الافريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013).
7. ذهبية ايجا، ***أثر التحولات الإقليمية على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية دراسة حالة مصر***، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2019/2018).
8. رميلي مراد، كنزاح عبد الله، الحركات الاحتجاجية ودورها في التغيير السياسي دراسة حالة: الحراك الشعبي الجزائري، ***مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية***، (جامعة أحمد دراية أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2011).
9. زختين نبيل، ***الأمن الصحي في السياسة الدولية أزمة كوفيد 19 نموذجا***، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022/2021).
10. زغدان يوسف، العقيدة ***العسكرية الجزائرية الأفاق والتطورات***، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، (جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021-2022).
11. سعدي منهل، ***الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1978)***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ المعاصر، (جامعة محمد خيضر – بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013-2014).
12. سلام سامية، منى قنون، **إشكالية دوران النخب في النظام السياسي الجزائري**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، كلية الحقوق، 2015-2014).

13. شلبي أمال، **"التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954- 1956 م"**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، (جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2005-2006).

14. علي مدوني، ***قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013).

15. عميرة إسماعيل، ***دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2008-2009).

16. فكرون عبد الحق، ***"أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري – دراسة حالة الجزائر-"***، رسالة دكتورة العلوم في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013).

17. قريومي نذير، نعيمة حركاتي، ***"أثر العلاقات المدنية العسكرية على عملية التحول الديمقراطي في مصر"***، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، (جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019).

3. قطوش عز الدين، ***محاضرات مقياس العلاقات المدنية العسكرية***، دراسات أمنية واستراتيجية، سنة أولى ماستر، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، د س ن)،

18. لخضاري منصور، ***"استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006-2011"***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013).

19. لياس حمار، **"الأدوار *التنموية للمؤسسة العسكرية الجزائرية 1962-2017"***، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017/2016).

4. محمود محمد علي، **الثورات مفهومها وطبيعتها و أنواعها**.

20. مدوني علي، ***قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا و انعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها***، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014/2013).

21. مسيعي محمد، العايب أسامة، ***"دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في حراك 22 فيفري 2019"***، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020/2019).

22. يعيش محمد، المنظمة الخاصة (o.s) **محاضرات في تاريخ الحركة الوطنية**، ***مقياس تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية***، السنة الثالثة ل م د، (جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، د س ن).

10/ المواقع الالكترونية:

1. الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم التصفح بتاريخ 2023/02/25، في http://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar
2. الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03،في https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire3_ar.php
3. الجيش الوطني الشعبي، ***قوات الدفاع الجوي عن الإقليم مهام وتنظيم***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في https://www.mdn.dz/site_cfdat/sommaire/presentation/missions_ar.php
4. الجيش الوطني الشعبي، ***الدرك الوطني التنظيم والمهام***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ، 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cgn/sommaire/presentation/org_missions/org_missions_ar.php .
5. الجيش الوطني الشعبي، ***مهام الحرس الجمهوري***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ، 2023/03/03، https://www.mdn.dz/site_cgr/sommaire/presentation/ar/missions.php
6. الجيش الوطني الشعبي، ***التجنيد والتكوين: هياكل التكوين***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في: https://www.mdn.dz/ .
7. الجيش الوطني الشعبي، ***القوات البرية مدرسة القيادة والأركان***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 02023/03، في:

https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/ecem_arphp.

8. الجيش الوطني الشعبي، ***أركان الجيش الوطني الشعبي: المدرسة العليا الحربية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في:

https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/esg-ar.php

9. الجيش الوطني الشعبي، ***القوات البرية: الأكاديمية العسكرية لشرشال***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03، في

https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/amc_ar.php

10. الجيش الوطني الشعبي، ***أركان الجيش الوطني الشعبي: المدرسة العسكرية المتعددة التقنيات***، تم الإطلاع بتاريخ، 2023/03/03،

https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/emp-ar.php

11. الجيش الوطني الشعبي، أركان الجيش الوطني الشعبي: المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات مهندس، موقع وزارة الدفاع الوطني 2023/03/03، في

https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/enpei-ar.php

12. الجيش الوطني الشعبي، أركان الجيش الوطني الشعبي: ***مدارس أشبال الأمة***، موقع وزارة الدفاع الوني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03،

https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/ecn-ar.php

13. الجيش الوطني الشعبي، القوات البرية: ***المدرسة العليا لسلاح المدرعات***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03،

https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/esb_ar.php

14. الجيش الوطني الشعبي، القوات البرية: المدرسة العليا للقوات الخاصة، موقع وزارة الدفاع، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03،

https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/ests_ar.php

15. الجيش الوطني الشعبي، ***القوات البرية: المدرسة العليا للمشاة***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/03،

https://www.mdn.dz/site_cft/sommaire/recrutement%20et%20formation/esi_ar.php

16. الجيش الوطني الشعبي، ***القوات الجوية: المدرسة العليا للطيران***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_cfa/sommaire/formation/ecoles/esair/esair_ar.php

17. الجيش الوطني الشعبي، ***القوات الجوية: المدرسة العليا لتقنيات الطيران***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_cfa/sommaire/formation/ecoles/esta/esta_ar.php

18. الجيش الوطني الشعبي، ***القوات الجوية: المدرسة الوطنية لتقني الطيران***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_cfa/sommaire/formation/ecoles/enta/enta_ar.php.

19. الجيش الوطني الشعبي، ***القوات الجوية: المدرسة المتخصصة في الحوامات***، موقع وزارة الدفاع الجوي، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_cfa/sommaire/formation/ecoles/esh/esh_ar.php.

20. الجيش الوطني الشعبي، ***القوات البحرية: المدرسة العليا البحرية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_cfn/sommaire/formation/esn_ar.php.

21. الجيش الوطني الشعبي، **قوات الدفاع الجوي عن الإقليم: المدرسة العليا للدفاع الجوي عن الإقليم**، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_cfdat/sommaire/formation/esdat_ar.php

22. الجيش الوطني الشعبي، ***الدرك الوطني: المدرسة العليا للدرك الوطني***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، في

https://www.mdn.dz/site_cgn/sommaire/form_rec/formation/ar/esgn_ar.php

23. الجيش الوطني الشعبي، المدرسة العليا للعتاد، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04، في:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/esm_ar.php

24. الجيش الوطني الشعبي، ***المدرسة العليا للعتاد***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/esm_ar.php

25. الجيش الوطني الشعبي، ***المدرسة العليا للعتاد***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/esm_ar.php

26. الجيش الوطني الشعبي، ***المدرسة العليا للإدارة العسكرية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/esam_ar.php

27. الجيش الوطني الشعبي، المدرسة العليا للإشارة، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/est_ar.php

28. الجيش الوطني الشعبي، المدرسة العليا للإشارة، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/est_ar.php

29. الجيش الوطني الشعبي، ***وزارة الدفاع الوطني: المدرسة الوطنية للصحة العسكرية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/ensm_ar.php

30. الجيش الوطني الشعبي، ***وزارة الدفاع الوطني: المدرسة الوطنية للصحة العسكرية***، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/recrutement/ensm_ar.php

31. الجيش الوطني الشعبي، أركان الجيش الوطني الشعبي: المدرسة العليا العسكرية للإعلام والإتصال، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/04،
https://www.mdn.dz/site_em_anp/sommaire/formation/ar/esmic-ar.php

32. عثمان حجاج، *"الجيش الوطني الشعبي بين الواجبات الدستورية ودعم المسارات التنموية"*، ص. 484، تم الإطلاع بتاريخ 2023/03/06،

https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/14127/1/%D8%B7-%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%AC_%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86.pdf

33. عبد الرزاق بن عبد الله الأناضول، *الجيش الجزائري يرفض إقحامه في السياسة*، تم التصفح 2023/03/29، **في:** https://www.aa.com.tr/ar

34. الجيش الجزائري ابن ثورة الاستقلال وسند النظام السياسي: تم التصفح بتاريخ 2023/03/30 https://aawsat.com/home/article

35. الجيش الوطني الشعبي، تاريخ الجيش الوطني الشعب، موقع وزارة الدفاع الوطني، تم التصفح بتاريخ 2023/03/30، في:

https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire2_ar.php

36. قوي بوحنية، ***الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن***، مركز الجزيرة للدراسات، تم الإطلاع بتاريخ 2023/04/04،
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/08/190807065855190.html

37. محمد إسلام، التحول السياسي في الجزائر من مازق النظام إلى مأزق الحراك، ***منتدى السياسات العربية***، (فيفري 2020)، ص.3، تم الإطلاع بتاريخ 2023/04/05،
https://www.alsiasat.com/wp-content/uploads/2020/02/APF-PDF-01-03.pdf .

38. ***موقع قناة الجزيرة***، تم الإطلاع بتاريخ 01/ماي/2021، **في:**
https://www.aljazeera.net/news/.

39. ***موقع السلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات***، تم الإطلاع بتاريخ 2023/04/09،
https://2u.pw/aUgle6

40. توني صامويل، ***خبر عاجل كلمة الفريق القايد صالح التي أحدثت جدلا واسعا في أوساط الجزائريين***، تمت المشاهدة بتاريخ 2023/04/28، في:

https://www.youtube.com/watch?v=jR7828oKhx8

قائمة المراجع النهائية

ثانيا: باللغة الأجنبية

1/WEB SITES:

1) Elections municipales algériennes de 1990, 12/06/1990, 27/03/2023

Élections locales algériennes de 1990 - Wikiwand

4 ***The WORLD BANK.*** Date viewed 07/05/2023 The world Bank in Algeria.
https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overv .

الملخص

الملخص

الملخص:

تبحث الدراسة في طبيعة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية خلال الفترة 2022/2019، بناءً على ملاحظة الأدوار الحاسمة المختلفة التي لعبتها، والتي ميزت التاريخ السياسي للجزائر عبر عدة مراحل. كما يحلل استراتيجيات المؤسسة في القيام بتلك الأدوار ابتداء من حركة 22 فيفري 2019 وانعكاساتها الداخلية والخارجية حتى عام 2022، وكذلك الآليات التنفيذية على مختلف المستويات.

تهدف الدراسة إلى الإجابة على سؤال محوري حول الدور الذي لعتبته المؤسسة العسكرية من خلال إجمالي التهديدات التي تواجهها الجزائر في ظل حالة عدم الاستقرار التي مرت بها البلاد منذ انطلاق حركة 22 فبراير وحتى تعليقها بسبب الأزمة الصحية العالمية. في سياق دولي يشهد العديد من التغييرات والتحولات التي ولّدت تهديدات جديدة معقدة، كان على المؤسسة العسكرية تطوير استراتيجيات شاملة لمواجهتها، من أجل استعادة الاستقرار السياسي والتصدي للتهديدات الأمنية الشاملة لإرساء أمن شامل. وبذلك لعبت دورًا في العملية السياسية والتكيف مع المرحلة الانتقالية، وكذلك مواجهة التهديدات الشاملة، نظرًا للعلاقة الوثيقة بين إرساء وتعزيز الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي.

وتختتم الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أن الأدوار التي قامت بها المؤسسة العسكرية على مختلف المستويات (السياسية والأمنية والمجتمعية)، في ظل عدم وجود أي مؤسسة أخرى تضاهي قوتها وتنظيمها، كان لها أثر إيجابي. واستطاعت من خلال فاعلية استراتيجياتها إعادة الاستقرار السياسي والحفاظ على الأمن بأبعاده المختلفة داخليا وخارجيا.

الملخص

Abstract:

The study examines the nature of the role played by the military institution during the period 2019/2022, based on observing the various crucial roles it played, which have characterized Algeria's political history through several stages. It also analyzes the institution's strategies in carrying out those roles, starting from the February 22nd movement in 2019 and its internal and external implications until 2022, as well as the executive mechanisms at various levels.

The study aims to answer a central question about the overall threats Algeria faced amidst the state of instability that the country experienced since the start of the February 22nd movement until its suspension due to the global health crisis. In an international context witnessing several changes and transformations that have generated complex new threats, the military institution was required to develop comprehensive strategies to confront them, in order to restore political stability and address overall security threats to establish comprehensive security. Thus, it played a role in the political process and adapting to the transitional phase, as well as confronting the overall threats, given the close relationship between establishing and enhancing security and achieving political stability.

The study concludes with a set of results, the most important of which is that the roles played by the military institution at various levels (political, security, societal), in the absence of any other institution that matches its strength and organization, had a positive impact. Through the effectiveness of its strategies, it managed to restore political stability and preserve security in its various dimensions internally and externally.

National Graduate School of Political Science

The role of the Military institution in Achieving Security and Political Stability in Algeria 2019-2022

Senior Thesis Submitted to Obtain MA Degree in Political Science

Option : Public Policies and comparativee Political Systems

Submitted by

Sayah Fatima Zohra

Supervised by

Sid Ahmed Kebir

2023 c / 1435 h